مناهج البحث وتحقيق التراث

الطبعة الأولى

١٤١٦هـ - ١٩٩٥م

الناشر

مكتبة العلوم والحكم

المدينة النبوية - ص.ب ٦٨٨ - هاتف ٨٤٧٢١٤٨ - ٨٣٦١٠٦٥

المملكة العربية السعودية

مناهج البحث وتحقيق التراث

تأليف

الدكتور أكرم ضياء العمري

الناشر
مكتبة العلوم والحكم
المدينة المنورة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــديم

الحمد لله حق حمده ، والصلاة والسلام على نبيه وآله وصحبه (وبعد) ..

يتناول البحث في مقدماته العشر قضايا تبدو أهميتها واضحة في أقسام الدراسات العليا التي تمنح درجات الماجستير والدكتوراه ، ولم أجد مراجع تعينني في تحديد خصائص المحاضرة في الدراسات العليا ، ومتطلبات الأستاذ ومؤهلات الطالب في هذه المرحلة ، ولعلَّ البعض ينهض للكتابة فيها ، لأن البحث العلمي في العالم العربي يتم غالباً من خلال الدراسات العليا الجامعية ، وتقل مشاركة مراكز البحث المتخصصة ، وقد طرق البحث موضوعات تحتاج إلى ندوات وحوار مثل تحديد الأصالة والمعاصرة والجدة والابتكار في البحث العلمي ـ عامةً ـ والرسائل والأطروحات الجامعية ـ خاصة ـ لأثر هذا التحديد في أعمال التقويم للأطروحات ، وللبحوث التي يتقدم بها الأساتذة للترقيات العلمية . فعدم وضوح المعايير يوقع كثيراً من الظلم على البعض ، ومن ناحية أخرى قد يؤدي إلى تسرُّب من لاكفاءة له إلى مراتب « الأستاذية » فتقع الطامة على مستقبل جامعاتنا العلمي والخُلُقي .

وتناول البحث مناهج التأليف وقواعد تحقيق المخطوطات ، وتوجد مراجع عديدة في الموضوعين ، حيث ألف فيهما الغربيون والمستشرقون والعرب ، ولكن البحث فيه لمسات واختيارات يتبينها أصحاب الذوق العلمي ، وهي ثمرة تدريسي لمناهج البحث على مستوى الدراسات العليا لمدة تسع عشرة سنة دراسية متصلة .

كما تناول فصل « أنموذجات نقد المصادر والمراجع » عدداً كبيراً من المصادر القديمة والمراجع الحديثة والبحوث المتخصصة الصغيرة ، وقصد منها التعريف بأسلوب مراجعة الكتب ، وإبراز حسنات الأعمال الفكرية ومساويها ، بما يخدم طلبة العلم ولايخدش أحداً .

ولم يتناول البحث ما يتعلق بقواعد الإملاء ، أنواع الخط العربي ، وأنواع الورق القديم ، والوراقة والوراقين ، مما له تعلق بعلم تحقيق المخطوطات ، وذلك لوجود مؤلفات متخصصة بهذه الموضوعات ، فلا حاجة للتكرار ، وزيادة صفحات الكتاب . وآمل أن تتمكن جامعاتنا من الشروع في بناء بنوك المعلومات ، وإحداث الاتصالات الوثيقة بينها ، وتدريب طلبة الدراسات العليا على استخدام الحاسوب وبرامجه النافعة لتخصصاتهم تمهيداً للانتقال من البحث التقليدي إلى البحوث المعتمدة على التقنية الحديثة ، والله ولي التوفيق .

الفصل الأول

المقدمات

١ ـ مقارنة عامة بين منهج البحث الإسلامي ومنهج البحث الغربي :

تبلور منهج البحث الغربي في العلوم الإنسانية منذ القرن الثامن عشر في وسط بعيد كل البعد عن الوسط الإسلامي ، وإن كانت جذوره ترجع إلى اتصال الغرب بالشرق عن طريق الأندلس وصقلية والشام ومصر خلال الحروب الصليبية ، وأخذه المنهج العلمي التجريبي ومنهج مصطلح الحديث ومنهج أصول الفقه ـ وهي المناهج الثلاث التي كانت تسود الوسط الثقافي الإسلامي ـ فهناك التقاء واضح لمن يقارن بين منهج البحث الغربي ومناهج العلماء المسلمين ، ونظراً لأن منهج العلماء المسلمين يعتمد على الاستقراء ، في حين أن المنهج اليوناني الذي عرفوا به يقوم على الاستنباط والقياس ، لذلك فإن منهج الاستقراء الذي يطالعنا به منهج البحث الغربي الحديث لابد أن يكون مصدره إسلامياً .

ولايعني ذلك أن نستسلم أمام مناهج البحث الغربية ، فهناك أمور تحيط بها تتصل بالفكر وطابع الحضارة والمؤثرات التاريخية فمثلاً في نطاق تفسير الأحداث والنظرة إلى الإنسان والحياة نجد تبايناً ضخماً بين الإسلام والفكر الغربي الحاضر .

ولايمكن فصل الفكر عن المنهج ، وقد يعترض معترض ويقول : منهج البحث العلمي منهج محايد فلماذا يُزجُّ المنهج في مؤثرات فكرية ؟

والجواب : لانستطيع أن نفصل بين الفكر والمنهج لأن : المنهج يستهدي بالفكر من ناحية ويقوده من ناحية أخرى . وفكر الغرب تشكَّل ضمن مؤثرات تأريخية وعقائدية جعلتهم مع التطور الطويل ينتقلون من الإيمان بالآلهة في عصر اليونان والرومان إلى الإيمان النصراني ذي الطبيعة الكنسية وهيئة الأكليروس ـ طبقات رجال الدين حيث التنظيم الهرمي للكنيسة ـ إلى الإلحاد والنظرة العقلية في القرن التاسع عشر الميلادي والتفلُّت من سلطان الكنيسة التي اعتبرها الفكر الغربي الحديث حليفة للإقطاع والرجعية ومخدرة للشعوب كما اعتبر فكرها الديني مناقضاً للعلم ، ومن هنا ظهرت النزعة اللادينية « العلمانية Secularism » وفي أحضانها نبت

منهج البحث الغربي الحديث ، ولذلك لايعترف هذا المنهج بما وراء الطبيعة «الميتافيزيقية» وإنما يؤمن بالمحسوسات فقط ، ومن هنا جاءت المشكلة الثانية بعد مشكلة الإلحاد وهي النزعة المادية حيث صارت مختبرات علوم الحيوان تخرج بالنتائج في دراسة السلوك والخصائص الحيوانية لتعمم على الإنسان ، فمثلاً «بافلوف» العالم النفسي الروسي أجرى اختباراته على الفئران لتنتقل ملاحظة الفئران وتطبق في دائرة الإنسان مثل نظرية الانعكاس الشرطي ، و« قوانين الوراثة » التي اكتشفها «مندل» ولكن لايمكن للنظرة المادية أن تقوِّم الإنسان ، لأن الإنسان أعقد بكثير من الحيوان غير الناطق ، فالروح والنفس والعقل لايمكن إخضاعها للمختبرات والمشاعر ودوافع السلوك لايمكن تفسيرها وفق مقاييس المادة .

والعجز عن تصور الإنسان بشموليته تتسم به الحضارة الغربية التي نبت فيها منهج البحث العلمي ومن هنا جاءت النظريات ذات التفسير الواحد مثل : التفسير الاقتصادي الذي يرد فعاليات الإنسان والمجتمعات إلى العامل الاقتصادي حتى ذهبت الماركسية التي تمثل شطراً من الفكر الغربي المعاصر التي نبتت على يد أنجلز وماركس في ألمانيا في أواسط القرن التاسع عشر ـ وكانت معيشة ماركس وأنجلز مابين ألمانيا وإنجلترا ـ إلى القول بأن الفكر انعكاس للمادة أو للواقع المادي ، وأن الأفكار وجوانب الحضارة تتغير تبعاً لتغير وسائل الإنتاج التي تفضي إلى إحداث تغيير في البنية الاجتماعية .

ويعد التفسير الفرويدي نمطاً من التفسيرات ذات البعد الواحد وهو يعتبر الجنس أساساً لفعاليات الإنسان ، وهناك من يركز على العوامل المناخية والجغرافية ويعتبرها المؤثر الرئيسي على سلوك الإنسان ووجهة الحضارات ، والمهم أن هذه الأفكار كلها تنظر من زاوية واحدة وتتسم بالبعد الواحد .

ونظراً لشيوع القومية في أوربا اعتباراً من الثورة الفرنسية ١٧٨٩ م فقد ظهرت نزعات استعلاء غذّاها رُوّاد الثورة الفرنسية ، وكان للجذور اليونانية آثار

في الاتجاه الجديد لأن الانبعاث أو حركة « الرينيسس Renaissance » [١] - بمعنى حركة إحياء العلوم - اعتمدت على الفكر اليوناني وكان أرسطو يعتقد أن الأحرار خلقوا ليكونوا أحراراً والعبيد خلقوا ليكونوا عبيداً . فلاغرابة إذا ما اتسم «مونتسيكو Montesquieu» الفرنسي صاحب كتاب « روح القوانين » - وهو من الرواد الذين مهدوا للثورة الفرنسية - بطبيعة الاستعلاء والنزعة العرقية جرّت إلى تصوير الدنيا بأنها تضم أجناساً متباينة تبايناً خلقياً .

فالجنس الآري يتميز بمزايا لايتمتع بها الجنس السامي ، والآريون مصطلح في علم الأجناس يطلق على تلك الكتل القبلية التي انطلقت من أواسط آسيا باتجاه الغرب والتي تشكل معظم الشعوب الأوربية وبعض الشعوب الآسيوية مثل الإيرانيين والأتراك ، وأما الساميون فأصولهم من شبه جزيرة العرب وهم لايتمتعون بالخصائص العقلية التي يتميز بها الآريون وبالتالي فأوربا تمثل الجنس الآري المتفوق ومن هذا المنطلق نشأت حركة الاستعمار لأن من حق المتفوق أن يسود ، ومهدت لذلك نظرية « نتشه » القائلة بتفوق الألمان ، فلاغرابة إذا ماأحيط منهج البحث العلمي بأفكار الاستعلاء والعصبية وتصوير أوربا على أنها أُمّ الدنيا ولاشيء سواها يستحق الاهتمام إلا على سبيل التبعية لها والخضوع لريادتها ، ونظراً لسبق أوربا العلمي ولتناولها لتراث العالم ومنه العالم الإسلامي بالتشريح والدراسة فقد أظهرت سلبيات الآخرين معززة الاتجاه العنصري في الدراسات الأُدبية والاجتماعية ملقية بثقلها الأكاديمياالاستشراقي بقوة لإعطاء قيمة بخسة لتراثنا ولدورنا التأريخي ، وبالتالي لتقويم الإسلام عقيدة وشريعة وتأريخاً وحضارة لحساب الاستعلاء الغربي .

إن هذا الأمر يؤثر على تطبيقات المنهج في مختلف جوانب الأدب

---

١) عصر النهضة الأوربية ، يبدأ بالقرن الرابع عشر الميلادي في إيطاليا وينتهي في القرن السابع عشر الميلادي ، حيث ازدهر الأدب والفن والعلم ، وهيأ للعصر الحديث .

والاجتماع كما يؤثر على المنهج نفسه أحياناً من حيث حدوده وأبعاده .

فالإلحاد لن يسمح بالكلام عن الإرادة الإلهية وعن خلق أفعال العباد بل سيلغي مدلول الآية (كن فيكون) .

كما أن المادية لن تسمح بالحديث عن الدين وآثاره الروحية والخلقية في دوافع السلوك وتفسير الأحداث .

وكذلك فإن نزعة الاستعلاء لن تسمح بالتقويم الموضوعي لمشاركات الأمم في بناء الحضارة الإنسانية . يقول راندال : « بأن عظمة العرب كانت كامنة في قدراتهم على تمثل أفضل مافي التراث الفكري للشعوب التي احتكوا بها أكثر مما كانت في أي إبداع أصيل » . وراندال وكثير من الدارسين الغربيين يؤكدون أن الحضارة الإسلامية بكل عناصرها ومقوماتها مقتبسة من الحضارة اليونانية والرومانية واليهودية والنصرانية سواء في المجالات الفكرية والروحية أو المادية . وكثيراً ماتغلف عباراتهم بصيغ المدح التي يقصد بها الذم ، وينبغي التفطن لغمزهم ، والتأكيد على الإبداع الأصيل للحضارة الإسلامية في مجالات العلوم والتنظيم ، لأن المسلمين لم يقتصروا عن الأخذ من الحضارات التي سبقتهم بل تمثلوا ماأخذوه ثم أضافوا إليه وابتكروا علم الجبر واكتشفوا ظواهر طبيعية عديدة ، وسجلوا ملحوظاتهم وتجاربهم في علوم شتى .

إن منهج البحث العلمي الإسلامي يرتكز على الإيمان بالله وعالم الغيب إلى جانب عالم الشهادة ، ويقر بالمشيئة الإلهية ويعترف بالجوانب الروحية في الإنسان ، ويقوم على مراعاة الموازنة بين المؤثرات المختلفة فلايلتزم بعداً واحداً ، وهو يراعي الفطرة ويقر بالغرائز ويتسم بالموضوعية والبعد عن العصبية والاستعلاء القومي . وهذه الضوابط والسمات تميزه عن منهج البحث الغربي .

وبالنسبة للمنهج الإسلامي في النقد فإن استيعابه قد يكون أصعب من استيعاب المنهج الغربي ، والسبب يرجع إلى أن المسلمين في هذا العصر قصروا كثيراً في الكشف عن مناهج النقد عند السلف من علمائهم ، فلم يستقرئوا مناهج

المحدثين بصورة تفصيلية ولم يعيدوا طرحها بأسلوب معاصر . على أن الأمر لايقتصر على مناهج المحدثين لأنه ينبغي أن يكون واضحاً أن منهج المسلمين النقدي لايقتصر على منهج المحدثين ، وإنما يضاف إليه منهج الأصوليين ، وإذا عرضنا المنهج برمته فهناك أيضاً منهج تجريبي استخدمه المسلمون منذ القرن الثاني الهجري ، وهو الذي أوصل المعرفة الحديثة الأوربية إلى ماوصلت إليه ، طبعاً الأوربيون لايعزون المنهج التجريبي للمسلمين ، وإنما يعزونه لمفكر غربي هو فرانسيس بيكون « Bacon:Francis » مغفلين أن بيكون إنما أخذ عن المدرسة الإسلامية في الأندلس .

القصد أننا إذا أردنا أن نقر منهج البحث الغربي فإننا نجد أمامنا دراسات متباينة المستويات تطرح منهج البحث الغربي ، وإذا أردنا أن ندرس منهج البحث الإسلامي فإننا لانجد إلا أشتاتاً متفرقة وهذا من تقصير المسلمين في دراسة تراثهم وعصرنته ، فإذا أردنا إتقان منهج البحث النقدي الإسلامي فينبغي قراءة أصول الفقه وأصول الحديث قراءة مستوعبة وأن نحاول طرح هذا المنهج بأسلوب معاصر .

إنَّ موضوع تفسير النص مفصل عند الأصوليين بشمول بحيث لاتكاد النظريات المعاصرة المتعلقة بتفسير النص القانوني تخرج عن إطار ماوصل إليه المسلمون في علم الأصول سواء نظرية التزام النص أو النظرية التاريخية الاجتماعية أو النظرية العلمية ، وهي النظريات الثلاث التي يعرفها القانونيون في تفسير النص القانوني .

إن نظرية التزام النص تشبه نظرية المحدثين ، ويقترب المذهب الحنبلي بالذات من هذه النظرية كثيراً لاعتماده أساساً على الحديث بشمول واستقصاء أكثر من اعتماده على الأقيسة ، وبالطبع فإن منهج المحدثين وفقه الحديث يلتصق أكثر بالمدرسة النصية التي تشبهها في التاريخ الحديث المدرسة الفرنسية التي عالجت نظام أو قوانين نابليون ، أي مدرسة التزام النص .

أما المدرسة التاريخية أو الاجتماعية في تفسير النص فتقترب كثيراً مما كان عليه الأحناف بصورة خاصة في فقههم من مراعاة للعرف ، ومن الأخذ بالاستحسان ،

كما تقترب كثيراً أيضاً من المدارس الفقهية التي تأخذ بالمصالح المرسلة والتي توسع فيها ابن تيمية وابن القيم وأخذ بها المالكية [١] .

وأما المدرسة العلمية فهي مدرسة توفيقية بين مدرسة التزام النص وبين مدرسة مراعاة الظروف التي تعرف بالمدرسة التأريخية أو الاجتماعية ، وبالطبع لن تدخل في هذا الميدان تلك المدرسة الإسلامية التي مثلها الطوفى والتي تمثل شذوذاً في التوسع في المصالح على حساب النصوص .

أريد أن أقول بأن المدارس الحديثة في تفسير النص القانوني لم تخرج عن إطار المدارس الأصولية الإسلامية ، ولو أننا استمرينا في البحث في مناهج النقد عند علماء المسلمين فيمكننا أن نؤصل نظرية نقدية معاصرة تستند إلى تراثنا .

وللأسف لايُعمِل كثير من الدارسين المناهج النقدية الإسلامية ، وإنما الشائع في معظم الجامعات في العالم الإسلامي اتباع مناهج النقد الغربية ، بل لايكاد يعترف معظم الأساتذة المسلمين بالمناهج الإسلامية القديمة مثل منهج المحدثين ومنهج الأصوليين في النقد ، ليس لأنهم درسوا هذه المناهج وتبين لهم أنها قاصرة ، وإنما لأنهم لايكادون يعرفون عنها شيئاً ، فأصول الحديث وأصول الفقه لايدرسان إلا بشكل إلمامة سريعة جداً بوصفهما منهجين تأريخيين استنفدت أغراضهما ، ولايخفى بالطبع أن هناك عقبات أمام دراسة منهج مثل منهج الأصوليين فهو يحتاج إلى علم المنطق والجدل وإلى معرفة النحو والبلاغة وعلوم العربية بقدر واسع لأن كثيراً من التقسيمات مبنية على فهم اللغة العربية .

٢ ـ خصائص المحاضرة في الدراسات العليا :

إن المطلوب في الدراسات العليا ليس إلقاء محاضرات في جزئيات الفقه أو

---

١) للتوسع انظر كتاب « مناهج التفسير في الفقه الإسلامي » للدكتور عبد الرحمن متولي .

الحديث وإنما الكلام عن مشكلات الفن الدقيقة .

ماهي المشكلات التي يواجهها المتخصص في السنة ؟ وماهو تصوره العام للعلم ؟ وماهي الشبهات المثارة ؟ ثم كيف يدخل الإنسان عالم البحث في نطاق تخصصه ؟ ينبغي أن يكون الأستاذ باحثاً ويتكلم عن منهج البحث في فنه وأما إذا تجاوزه فهي محاولة لتعويض الطلبة عن نقص معلوماتهم المتعلقة بمصادر العلم ولذلك لايمكنه النفاذ إلى المشكلات المتخصصة الدقيقة في كل فن ، وإنما كلامه يدور حول القواعد العامة ، فالبحث في المصادر مثلاً يختلف بين طالب في السُنَّة وطالب في أصول الفقه وطالب في التفسير ، إذ أن المصادر تحتاج إلى المتخصص فليس من المعقول أن الأستاذ يقوِّم كتب التفسير وكتب الأصول وكتب الحديث وكتب العربية .. الخ بصورة تفصيلية دقيقة إلا أن يكون مدَّعياً ، لأن طاقة الإنسان محدودة وقدراته محدودة فقد يتمكن في فن من الفنون من الوصول إلى مرتبة عالية ولكنه ينزل في مرتبته في الفنون الأخرى .

إن مهمة أستاذ الدراسات العليا إعطاء المفاتيح لطالب الدراسات العليا دون النفاذ إلى الجزئيات الصغيرة ، فالجزئية الصغيرة يستطيع أن يتحصل عليها الطالب بمجهوده الخاص بأن يمسك طالب الفقه كتاباً في الفقه ويقرأ مشكلة مثل : كيف يتم الخُلع قضائياً ؟ وهل هو حق للمرأة مقابل حق الطلاق بيد الرجل من قبيل الموازنة بين الاثنين إذا رغبت المرأة عن العيش مع الزوج ماذا تفعل ؟ الزوج له الحق يطلق ، والمرأة تخلع . إذاً يستطيع طالب الفقه أن يقرأ عن حكمة الخلع ولماذا تعيد المرأة مهرها ؟ طبعاً إنه معروف أن المرأة عاطفية المزاج ، ولكونها ماصرفت شيئاً في تأسيس البيت وفي النفقة قد تعجل في حالة غضب لهدم البيت ، أما إذا عرفت أنها تعيد ماأخذت من مهر فقد تفكر كثيراً قبل أن تقدم على ذلك .

فهذه جزئية فقهية يمكن الإنسان أن يقرأها في كتاب وحتى لو أراد التوسع ومعرفة اختلافات المذاهب في هذه المسألة وأقوال الأئمة فيها فهناك مراجع معينة ترشد الى القضية ، لكن الشيء الذي يحتاجه طالب الفقه هو أن يكتب بحثاً عن

مشكلة الخلع وليس أن يدرس أحاديث وتعرض عليه حالات الخلع مفصلة بطرح نصوصها كما جرت في عصر الرسالة أو الراشدين باعتبارها سوابق فقهية وقضائية كما في خلع جميلة بنت أبي بن سلول لثابت بن قيس بن شماس (ثابت صحابي مشهور بالفروسية وفي موقعة اليمامة له دور متميز حيث كان يحفر في الموقع ويثبت أقدامه في الأرض حتى لايتراجع ، لكن ثابت بن قيس رضي الله عنه كانت فيه دمامة لذا خلعته ثنتان من نسائه وإحداهما ذكرت صراحة دمامته فكان من أقصر الناس وأكثرهم دمامة) إذ قد تصل العلاقة بين الزوجين إلى حد النفرة الشديدة فلايمكن التوفيق إطلاقاً ، ونظراً لأن امرأة مسلمة قالت : إني أخشى الكفر في الإسلام ولزوجها حقوق عليها وهي نافرة منه ، فقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم : « أتردين عليه حديقته ؟ قالت : نعم وزيادة . قال : أما الزيادة فلا ، ردي عليه المهر » . وهكذا يمكن الدخول في تفاصيل من هذا القبيل ، لكن هذه المسائل يمكن أن تُقرأ في المصادر ، أما الشيء الذي يصعب أن يقرأ في كتاب - وقد يتعذر - فهو علم الفقه بالجملة ، الخطوط العامة للمشكلات التي تناولها ، الحاجة إلى معرفة أحكام القضايا المستجدة ، مستلزمات الفقيه الثقافية ، كيف يبحث الإنسان المشكلات الفقهية ؟ كيف تبنى شخصية الفقيه ؟ أستاذ الفقه سيبحث ويشترك في ندوات وفتاوى بسبب كونه فقيهاً ويسهم في حل المشكلات المستجدة على ضوء الشريعة ، فماذا يحتاج لبناء فكره ولتكوين ثقافته ؟

إن أستاذ الدراسات العليا يكتشف من بين طلبة الدراسات العليا من يمتلك القابلية والقدرة لأن يتكوَّن فقهياً ، ويمتلك قدراً من الذكاء وقدراً من الرغبة ومستوى لغوياً مناسباً ثم يكتشف الثغرات الثقافية في تكوينه سواء من خلال البحوث الصغيرة التي يكتبها أو من خلال النقاش مع أستاذه - ينبغي أن تكون محاضرات الدراسات

العليا بمثابة « سيمينير Seminar »[١] نقاش - وتوجيهه إلى حل مشكلاته بقراءة كتاب معين لإكمال نقص الطالب وسد الثغرات في ثقافته .

فالاعتماد الأساسي في هذه المرحلة العليا على النقاش والبحوث الصغيرة التي يكتبها طلبة الدراسات العليا في مرحلة الماجستير ، والتي ينبغي أن تكون متنوعة ، بحيث يطلع طالب الدراسات العليا على معظم المصادر من خلالها ، ويمكن أن يكتب ثلاثة بحوث لكل مادة ولايقل البحث الواحد عن عشر صفحات إلى العشرين صفحة

إن المهتمين بالدراسات الفقهية ينغمسون مع المصادر الفقهية القديمة ككتاب الأم للشافعي وكتاب الأموال لأبي عبيد والخراج لأبي يوسف ، صحيح أن الاعتماد على القرآن والسنة كأدلة للأحكام ، لكن أليس عقل الفقيه هو الذي يقوم بمتطلبات الفتوى ؟ أليس الفقيه ينظر إلى المقاصد العامة للشريعة والعرف والواقع وطبيعة مشكلات الناس ؟ .

إن مهمة الفقيه أن يحل مشكلات الناس الاجتماعية والاقتصادية على ضوء الشريعة .. على ضوء الوحي (الكتاب والسنة) ، إذاً كون الإنسان يعيش على كتاب الأم وعلى كتاب الخراج معناه أنه يعيش مشكلات قديمة وليست مشكلات معاصرة .

إن موضوعات العبادات في الجملة ليست اجتهادية بل توقيفية ، فهي ليست قضايا اجتهادية ولكن موضوع المعاملات اجتهادي وهو مرتبط بتطور المجتمع داخل الإطار الإسلامي .

إذن الفقيه ينبغي أن يعيش الواقع ، لذلك تأتي أحياناً فتاوى غريبة من إنسان معتكف في عزلة لايدري كيف تدار معاملة السوق فيفتي بأمور مستندة إلى دليل

---

(١) حلقة دراسية تناقش موضوعاً محدداً بإشراف أستاذ .

لكنه لم يراع فيها المقاصد العامة للشريعة وإنما ينظر إلى جزئية بعينها في حين ينبغي أن تضبط الجزئية في ضوء المقاصد العامة ، فمجتمعاتنا الإسلامية تعج بالمشكلات التي تحتاج إلى حلول وحياتنا الفكرية أيضاً تعج بالمشكلات والحلول تحتاج ليس فقط إلى معرفة الكتاب والسنة وإنما إلى معرفة الواقع بأبعاده المتنوعة واقع الفكر وأبعاده ومشاكله وماذا يبحث ، فهناك انقطاع حضاري ينبغي أن نعترف به ، فالأمة الإسلامية كانت قروناً طويلة في حالة سبات ولَّد فراغاً في شتى نواحي الفكر في حين كانت أوربا تعمل بانتظام منذ القرن السادس عشر الميلادي وحتى الآن ، فتطورت أنواع المعارف والتقاليد الثقافية

وأنواع المناهج وظهرت علوم جديدة وقامت بحوث ودراسات أنفقت عليها المليارات ، ونشأت علوم عصرية مثل علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الاقتصاد فضلاً عن العلوم البحتة والتقنية ، هذه العلوم كان يمكن أن تنشأ في ظل الحضارة الإسلامية لو أن المسلمين واصلوا حياتهم الحضارية ولم يتوقفوا ، وكانت ستنشأ في ظل روح أخرى غير روح البعد عن الله عزوجل ، كانت ستنشأ في إطار الوحي من كتاب وسنة وتهيمن عليها قيم الحضارة الإسلامية لكن هذا لم يحصل . سمعت أحد أساتذة الجامعات يتحدث عن مشكلة العلوم العصرية بطريقة تبسيطية في حضور جمع من العلماء والمفكرين بقول : إن الجامعة كانت تدرس علوم الاجتماع والنفس وماشاكلها وأنه أوقف ذلك كله واستبدلها بالثقافة الإسلامية (من حيث النظرة السريعة الإنسان ربما يستحسن التصرف لأن كلمة الثقافة الإسلامية كلمة محببة إلى النفوس ، إذن هذه تدرس بدلاً من تدريس تجارب بافلوف الروسي على الفئران وبدلاً من نظريات مندل في علم الوراثة وبدلاً من التحليل النفسي لفرويد ، المسألة في ظاهرها طيبة لكن من ناحية أخرى تمثل حالة تراجع وانكماش لأننا بحاجة أيضاً إلى أن نبحث في النفس البشرية وفي دوافع السلوك ، وبحاجة إلى أن نجري تجارب ونقيم مختبرات .. بالطبع ستكون الروح المهيمنة مغايرة للروح المهيمنة على علم النفس كما نشأ في أحضان الحضارة الغربية بشقيها : الماركسي والرأسمالي . إن

الله عزوجل بيّن في القرآن الكريم أن آياته تظهر في الآفاق وفي الأنفس ((سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم)) والحقلان يعمل فيهما علم الفلك وعلم النفس لكن أدواتهما الحديثة تتصل بأنواع من التقنية وعلومها . وينبغي أن لانخاف من نتائج البحث العلمي في عالم النفس وفي عالم الكون الفسيح ، فلن يتهدد الإيمان وصولُ الناس إلى القمر ، ولن يتهدد الإيمان معرفة أسرار الكون الدقيقة ، فهل الأفضل أن ننحسر وننسحب ونقبع في دائرة فكرية ضيقة ، ونصنع كما تصنع النعامة فندفن رؤوسنا في الرمال ونحسب أن الناس لاترانا ؟! هذه الروح الانعزالية يدفع إليها الخوف وفقدان روح المغامرة العلمية ، وهي مهمة يدفع إليها الإيمان بقوة نحو الكشف والريادة وهي أساس حضارة الإسلام الأولى . إن الصحابة جابوا الدنيا وتعرفوا على مشكلاتها وتبعهم الجيل اللاحق وهكذا تتالت الأُجيال حاملة روح البحث والنظر والكشف عن المشكلات المختلفة ، فلماذا ننسحب اليوم ؟ هذه مشكلات ثقافية معاصرة تحتاج إلى من يفكر فيها أكثر من التفكير في الجزئيات الصغيرة أو في مشكلة نظرية لايمكن أن نتعرض لها في الوقت الحاضر ـ على الأقل ـ.

إن القوة ليست في يد المسلمين ، والميزان لن يتحول خلال عقد أو عقدين لأن الأمور تجري وفق سنن ونواميس وليست حيازة القوة بالذكر وحده ، فلو جلسنا نذكر الله ليل نهار لن نحصل على طائرة مثلاً ، وهل يعلمنا الإسلام سلوك هذا السبيل أم علمنا أن الأمور لها أسباب ولها علل ، ونحن حتى عندما ندرس مشكلاتنا الدقيقة في أصول الفقه وفي علاج القضايا الاجتماعية في الشريعة الإسلامية نبحث عن العلة ، وأكبر أبواب الأصول هو القياس ، وهو يعتمد على الكشف عن العلل المشتركة المطردة . يجب أن نطرح المشكلة الثقافية بالجملة وأن نكرس لها الجهود ، بعض الناس يدخل في أحاديث الوضوء ولايتعداها إلى أحاديث الصلاة فمتى يصلي إذاً ؟ واحد متخصص في الحديث يبحث في حديث الوضوء ويظل طول حياته يكرر هذاالحديث معلول بكذا وهذا الرجل ضعيف وهذا ثقة وهذا ... يدقق في هذه الأحاديث طول حياته ، وكأن الإسلام هو الوضوء فقط ، والمقصود ملاحظة الشمول

والتكامل ووضع الجزئيات في مواضعها الصحيحة وعدم طغيان إحداها على الأخريات .

بالطبع هذا لايعفي من المسؤولية أحداً وخاصة طالب الدراسات العليا فهو ليس دمية ولاقطعة طين يشكلها الأستاذ كما يريد ، فالأطفال يلعبون بالطين الاصطناعي وينظمون منها أشكالاً مختلفة ، لكن الإنسان ليس كذلك ، إنه صاحب إرادة ، ولذلك تترتب عليه المسؤولية ، وينبغي أن نعي الدور الذي نقوم به في خدمة التراث الإسلامي وخدمة اللغة العربية وخدمة المجتمع بصبغة تميزه عن صبغة المجتمعات غير الإسلامية ، فطالب الدراسات ينبغي أن يأخذ ويعطي ولايستسلم للمحاضرة ، وإنما يفكر فيها ، ويمتلك القدرة على الانتخاب ، ويكتسب عقلية نقدية واعية ، وهذا هو جوهر المشكلة ، وكل المحاضرات تهدف إلى إيجاد هذه العقلية النقدية عند طالب الدراسات العليا ليمتلك القدرة على التمييز بين الصحيح والخطأ ، والحسن والقبيح ، ويمتلك القدرة على التمييز بين الأفكار الصالحة التي يمكن أن تقدم البحث في العلم الإسلامي وبين العقلية المتخلفة التي ترجع بنا وتشدنا إلى فترات التخلف . نحن نريد أن نعاود الإبداع الذي كان عليه المسلمون في القرون الأولى ولانريد جمود العصور المتأخرة التي أصابنا فيها الضياع ، والتي مكنت لأوربا من التقدم وأخلتنا في هذا الواقع المتخلف قابعين في الجهل والمرض والجوع ، فلاعجب إذا كنا أقل بلدان العالم إنتاجاً نأكل ماينتجه الآخرون ولانستطيع أن نسد احتياجاتنا على نطاق العالم الإسلامي ، ونحن نتقبل مساعدات وصدقات الآخرين من القمح والرز والملابس والأثاث ، ومايستتبع ذلك من امتهان لإرادتنا السياسية .. فلماذا نحن غير منتجين مع أن القرآن الكريم أوضح موازين مجتمع القوة مجتمع العدل وأشار إلى أن الحديد فيه منافع للناس والحديد هو أساس معظم الصناعات الثقيلة .

٢ ـ متطلبات أستاذ الدراسات العليا :

إن تقويم المصادر يحتاج إلى إنسان متخصص واسع الاطلاع يتمكن من توضيح أهداف المادة العلمية وتحديد قيمة كل مصدر ومرجع فيها ، كما أن مهمة أستاذ الدراسات العليا أنه يكتشف إن كان طالب الدراسات العليا يمتلكلقابلية والقدرة في أن يتكون ليحتل مقعد الأستاذية مستقبلاً ، فلابد للطالب من قدر مناسب من الذكاء والرغبة مع مستوى لغوي معين ، ثم يكتشف الأستاذ الثغرات في ثقافته سواء من خلال البحوث الصغيرة التي يكتبها أو من خلال النقاش ..

وإن طالب الفقه يحتاج إلى أن يكتب بنفسه بحثاً عن مشكلة الخلع ـ مثلاً ـ وليس أن يدرس فقط أحاديث الخلع ، وتعرض عليه حالات الخلع مفصلة كما جرت في عصر السيرة والراشدين باعتبارها سوابق من حيث القضاء ، كما في خلع جميلة بنت خبيب بن سلول لثابت بن قيس بن شماس وهو صحابي مشهور بالفروسية ، وفي موقعة اليمامة له موقف متميز إذ كان يثبت أقدامه في الأرض كي لايتراجع ، وقد خالعته ثنتان من نسائه لدمامة به وإحداهما ذكرت العلة صراحة .

فهذه المسألة وأمثالها من الممكن قراءتها في كتاب ، أما الشيء الذي يصعب أن يقرأ في كتاب وقد يتعذر فهو علم الفقه بالجملة .. خطوطه العامة ، المشكلات التي تناولها ، الحاجة إلى معرفة أحكام القضايا المستجدة ومستلزمات الفقيه الثقافية ، كيف يبحث الإنسان المشكلات الفقهية ، كيف يبني شخصية الفقيه ؟ .

أستاذ الفقه سيبحث في علم الفقه من ناحية وسيشترك حتماً في ندوات وفتاوى ، ويسهم في حل المشكلات المستجدة على ضوء الشريعة ، ماذا يحتاج لبناء فكره ولتكوين ثقافته ...

إن بعض المهتمين بالدراسات الفقهية ينغمر في مصادر الفقه القديمة كالأم والأموال والخراج .. ومهمة الفقيه أن يحل مشكلات الناس الاجتماعية والاقتصادية

على ضوء الشريعة من كتاب وسنة ، أما كون الإنسان يعيش على كتاب الأم والخراج هذا معناه أنه يعيش مشكلات قديمة لامعاصرة ، وبدل أن يستفيد من مناهج الفقهاء القدامى ، وقدرتهم على إنزال النص على الوقائع ، فإنه يجمد على أقوالهم دون استيعاب الظروف الموضوعية للتطور الاجتماعي المستمر .

إن العبادات بالجملة توقيفية « خذوا عني مناسككم » « صلوا كما رأيتموني أصلي » ، لكن المعاملات تحتاج إلى الاجتهاد دون أن تنفصم عن العقيدة والفكر العام ، لذا ينبغي على الفقيه أن يعيش الواقع وليس في عزلة تجعله لايعرف المعاملات وأوضاع السوق فيفتي بالدليل مع عدم مراعاة المقاصد العامة للشريعة ، فنظره إلى جزئية بعينها فقط .

ومجتمعاتنا الإسلامية تعج بالمشكلات التي تحتاج إلى حلول قد لاتعتمد على معرفة الكتاب والسنة فقط وإنما على معرفة الواقع بأحواله المتنوعة الخاضعة لمبدأ المصالح المرسلة وسد الذرائع .

وثمة انقطاع حضاري للأمة الاسلامية امتد قروناً طويلة وولّد فراغاً هائلاً في شتى نواحي الفكر ، في حين أن أوربا خلال أربعة قرون ، من القرن السادس عشر الميلادي وإلى الآن تعمل بانتظام كالساعة ، فتطورت لديها أنواع الفنون والآداب والمناهج ، وظهرت فنون مستجدة ، وقامت بحوث ودراسات أنفقت عليها المليارات ، ونشأت علوم عصرية كالاجتماع وعلم النفس والاقتصاد بالإضافة إلى التطور الهائل في الرياضيات والطب والتقنية ، وهذه العلوم كان من الممكن أن تنشأ في ظل الحضارة الإسلامية لو أن المسلمين واصلوا حياتهم الحضارية ولم ينقطعوا عن الفعل الحضاري ، بل إن هذه العلوم والفنون كانت ستنشأ في ظل ظروف روحية وفكرية أخرى لاتهيمن عليها روح البعد عن الله عزوجل .

والآن ماهي البدائل التي يمكن أن تحل محل الثقافة الغربية في علم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد ..

هل نعود إلى الجذور وننبذ الحضارة الغربية المعاصرة ؟ وهل نتخلص من

تجارب بافلوف ونظريات مندل وسلوكيات وطسون وأفكار ديوي ومتاهات سارتر وتنظيرات آدم سميث ومالثوس وماركس وربستيمولوجيا فوكو ورولان پارت ودي سوسور ؟ ألا يمثل ذلك تراجعاً هائلاً ومتاهةً في الماضي ؟ إننا بحاجة إلى البحث في النفس البشرية ودوافع السلوك وإجراء التجارب وإقامة المختبرات الطبية والنفسية ، وإلى القيام بالتنظيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لحياتنا العصرية في ضوء الكتاب والسنة ، والحوار المستمر مع الحضارات العالمية .. للاقتباس النافع والتطوير والتحوير للآليات المتنوعة لتكييفها مع ديننا ، وقد أسمى البعض هذه العملية الضخمة بأسلمة المعرفة ، بحيث تهيمن عليها روح مخالفة للديمقراطية الرأسمالية والماركسية .. فهذه مشكلات ثقافية معاصرة تحتاج أن نفكر فيها أكثر من الجزئيات الصغيرة ، فلِمَ نتكلم عن الإماء والعبيد وليس ثمة عبيد ولا إماء !! بل نخاسة من نوع جديد تخضع الأعداد الكبيرة من البشر لحياة القطيع .

نريد أن نرجع إلى الإبداع الذي كانت عليه العصور الأولى ولانكون كالقرون الأخيرة التي أخرتنا وجعلت أوربا تتقدم علينا فبلداننا الإسلامية مجتمعة أقل إنتاجاً من دولة واحدة من دول أوربا الغربية .

٤ ـ مؤهلات طالب الدراسات العليا :

ليس مما يناسب المرء أن يستمر في الدراسات العليا وأن يصبح أستاذاً جامعياً وهو يدرك ابتداء أن لسانه لن ينطلق أو أن قلمه يعجز عن صياغة المعاني وفي هذه الحالة يحرج نفسه ليس على المدى القصير فقط ، فهو في الحقيقة يضيع وقته ، فارتباطه بعمل معين يوجهه نحو التدريس الجامعي معناه أنه سيمضي حياته في هذا السبيل ، فإذا لم تتوفر لديه الاستعدادات الفطرية والتي لايمكن أن تكتسب فعند ذلك يضع نفسه في موقع حرج ليختار أحد موقفين :

موقف المتألم الذي يحس بالعجز ولايستطيع تخطيه ، يحس بالفشل

والإخفاق أمام طلابه ، وهذه معاناة نفسية أليمة تتكرر يومياً .

الموقف الثاني تقمُّصُ البلادة فقد حدث أن ناقشت أطروحة دكتوراه مع أستاذ في إحدى الجامعات ، فكانت القاعة تضحك على ملاحظات الأستاذ وهو يضحك معهم ، بعضهم يتجرأ وبعضهم يعلق هذا نمط من البلادة يمكّن الإنسان أن يعيش دون نيل احترام الآخرين .

إن المطلوب من الإنسان أن يتحول إلى عمل يفيده ويبرز فيه « اعملوا فكل ميسر لما خلق له » إذ يمكن أن أصابعه مؤهلة لجراحة دقيقة ولاتصلح للقلم ، فلماذا يصر أن يكون أديباً ؟ وقد لايستطيع الطالب في المراحل الأولى معرفة استعداداته الفطرية وخاصة في أنماط التعليم السائدة في المجتمعات العربية والإسلامية الذي ينبغي أن نعترف ابتداء بتخلفها ، بل المرعب أننا نلقي بأطفالنا إلى مدارس أشبه ماتكون بقلاع السجون وتدار بالعصا في معظم أرجاء العالم الإسلامي ، والطفل يدخل خائفاً ويخرج فرحاً ، وهمه أن ينصرف من الكُتَّاب كما قيل عن ابن المعتز قديماً .

كيف ستكتشف قابليات الطلبة وهم صغار وكيف ستتوجه وكيف سينمى الاستعداد حتى إذا ماوصل إلى مرحلة التخصص أو جاء إلى الكلية يكون اتجاهه نحو علم معين أو فن مخصوص واضحاً ؟ وبسبب هذا النقص في مراحل الدراسة السابقة تصبح مهمة الدراسات العليا مهمة صعبة ، وتحتاج إلى مجموعة كبيرة من الأساتذة الأكفياء الذين يمكنهم عن طريق السنة التحضيرية والإشراف أن يغطوا جوانب النقص بأن يحاولوا فرز الطلبة وتمييز استعداداتهم ومعرفة النواقص الخاصة بكل طالب ، أحياناً يكون الطالب صاحب قابلية جيدة لكنه مادرس النحو وعلوم العربية فتكون كتابته ليست منضبطة مع القواعد ، فمثل هذا الطالب يحتاج إلى دراسة النحو بالقدر الضروري لتستقيم عند الكتابة معظم تعابيره ، ويبقى على المشرف أن ينتبه لبعض الأخطاء النحوية إذ حتى في الجامعات الأوربية لاتجتاز الرسالة إلا بعد عرضها على مُراجع لغوي متمكن لينبه على الأخطاء والفواصل

والتنقيط وجميع علامات الترقيم ، لأن الأطروحة إن اجتازت فهي مرتبطة بالجامعة وبسمعة الجامعة وبالتالي يجب أن تحرص الجامعة أن تصل الرسالة إلى المستوى المناسب قبل أن تجتاز . ويمكن تخصيص بعض الموظفين لهذا العمل بحيث يستطيع أن يقرأ قراءة سريعة جداً ويعرف أن هذه النقطة وضعت خطأ هنا ومكانها هناك ، وأن هذا الموضع يحتاج الى فاصلة ـ حرف الواو المقلوب ـ وهنا توضع علامات التعجب وهنا توضع علامات الاستفهام وهكذا ...

بالنسبة للجامعات العربية ليس فيها هذا التقليد فإذاً يحتاج الطالب أن يقوم بمسؤولية كاملة بحيث يصل بالرسالة إلى مستوى الإتقان في جميع المجالات العلمية واللغوية والترقيم ، وهذا يحتاج إلى ذوق لغوي مناسب ، وتوجيه شامل متكامل ، ومعظمنا لايحصل على التعليم المتكامل ولايفطن لكثير من لوازم فنه حتى وفاته .

وقد يكون نقص طالب آخر ليس في تكوينه اللغوي وإنما في العلوم المساعدة التي تخدم تخصصه ، فالطالب في تخصص السُنَّة مثلاً طيلة حياته الدراسية يدرس على مشايخ متخصصين في الحديث وعلومه ، فهو ينشأ متقناً لهذه الفنون ولكنه لايعرف قيمة منهج المحدثين من وجهة نظر الثقافة المعاصرة ، فينبغي أن يكون على صلة بالثقافة المعاصرة وأن يقرأ بعض الكتابات حول مناهج النقد الحديثة ويقارنها بمنهج المحدثين ويتبيَّن مزايا منهج المحدثين وكيف أنهم وصلوا إلى هذه القواعد الدقيقة قبل أن يطور الغرب منهج النقد الحديث ، ولابد من الربط مع الحياة ومع الواقع إذ ينبغي أن لانجعل الثقافة الإسلامية بمعزل عن الثقافة الحديثة ، وينبغي أن نضع الجسور لأن الثقافة الإسلامية بكل جوانبها مادامت أصولها وحياً تتطور ضمن دائرته فينبغي أن تستمر وتتفاعل مع الحياة وهذا التفاعل مع الحياة هو الذي يكسبها البقاء والدوام والازدهار أيضاً .

والذي يتخصص في التاريخ يحتاج إلى علم النفس وعلم الاجتماع لأنه إذا كتب دون معرفة هذه العلوم لاأحد يقرأ له في هذه الدنيا ، فالطبري كانت مهمته إيجاد الموسوعة التأريخية التي تجمع النصوص التأريخية ، ولكن لايمكن تدريس

التأريخ الإسلامي المبكر عن طريق قراءة الطبري ، بل لابد من إعادة صياغة معتمدة على الطبري بأسلوب حديث ، وفيها تعليلات الأحداث وبيان الأسباب والعلل المتزامنة ، ومعرفة دوافع السلوك عند الفرد وعند الجماعات ، فهناك علوم كثيرة تطورت منذ القرن السادس عشر إلى القرن العشرين من قبل الغربيين دون مساهمة جادة من قبل العالم الإسلامي .. من ناحية أخرى قد يكون الإنسان متخصصاً تخصصاً دقيقاً في فن الرجال لكن إذا طرحت عليه قضية فكرية أخرى خارج دائرة علم الرجال لايستطيع أن يبين فيها رأيه فهل يمكن لمثل هذا المتخصص أن يجلس على كرسي في جامعة وهو لايحسن إلا أن يقول أن هذا الراوي ـ الذي مات قبل ألف سنة ـ ضعيف ، وذاك الراوي ثقة ، وهذا ينطبق على أستاذ النحو وأستاذ البلاغة والنقد وبقية التخصصات الدقيقة عندما يحصر الإنسان نفسه في دائرة التخصص الضيقة ، فماذا يحدث إذا اقتصر أستاذ النقد على ماقاله ابن قدامة أو ماقاله ابن قتيبة مع وجود مدارس نقد ضخمة حديثة لايعرف عنها شيئاً .

إن قضية الموازنة بين التخصص الدقيق وبين الثقافة العامة مهمة فأحياناً ينغمر طالب الدراسات العليا في جزئية من جزئيات التخصص ولايخرج عنها ، ولنتصور عالماً في الطبيعيات يحبس نفسه على مراقبة النمل لمدة ٣٠ سنة كيف يكون تصوره الثقافي العام في هذه الحالة ، وآخر تخصص في زراعة البصل أو التفاح في كاليفورنيا ، أو كأن يبحث مثلاً في مشكلة الربا ولايعرف إلا القليل عن العبادات وأحياناً بالعكس واحد يظل مع أحاديث الوضوء عشر سنوات أو يتناول أي جزئية من جزئيات الفقه حتى لو بحث في الفقه في نطاق واسع يحتاج إلى شيء من التفسير والحديث وهو يحتاج أن يكوِّن تصوراً عاماً عن الفكر المعاصر والفكر العلمي .

بالطبع لايستطيع طالب ثانوي أو متوسطة أن يتفتح على الفكر العالمي لأنه لو قرأه يمكن أن ينحرف عن عقيدته إلى الوجودية ويتحول إلى وجودي ، ويمكن لو قرأ للماركسية أن يتحول إلى اعتناق المذهب الماركسي ... إن الطالب الصغير

لايستطيع أن ينقد كتاباً لسارتر أو مجموعة الكُتَّاب الوجوديين فهم يمثلون عصارات الفكر الغربي وهو فكر مادي لكنه قائم على أسس منطقية معينة بعيدة عن الله ، ولكن بالنسبة لطالب الدراسات العليا يستطيع أن ينقد ويقرأ ويميز بعقلية غير مستسلمة ، لذا وجب على طالب الدراسات العليا أن ينفتح على رصيد الثقافة العالمي ، وأن يفكر إن كان بإمكانه أن يخدم الفكر الإسلامي من تجارب الفكر الغربي ، وعلى سبيل المثال :

فإن المسرحية والرواية والقصة الطويلة ازدهرت في الغرب والذين كتبوا في هذا من العرب والمسلمين تأثروا بالغرب واقتبسوا منهم ، فهل يمكن الإفادة من الأشكال الفنية للرواية الغربية في طرح رواية إسلامية ؟ وهل يمكن الإفادة من المسرح الغربي الذي يزود شباب الغرب بفكر معين سواء لصالح الماركسية أو لصالح الرأسمالية الغربية تبعاً لاتجاهات الدول المهيمنة على العالم ؟ إن المسرح في الغرب مؤثر جداً ، والمسرح في بعض الدول العربية مؤثر جداً خاصة في مصر والعراق وسوريا وتونس ، وقد برع الوجوديون والماركسيون بطرح أفكارهم من خلال المسرح وليس من الخطابات المباشرة ، فمن خلال المسرح والقصة نشروا مبادئهم وأهدافهم ، فاستفاد الفكر الوجودي جداً من المسرح ومن الرواية ، وطرح فكره على مستوى عالمي ، أليس في وسع المسلمين أن يتجهوا لنشر المبادىء الخلقية والقيم ونظرتهم إلى الحياة من كل القنوات التي يتمكنون من الوصول إليها بدل أن يستمروا في الأساليب التقريرية الخطابية المباشرة وحدها ؟ أنا لاأقول أن الخطابة لاتنفع ولكن أقول هناك مسالك كثيرة ، فبعض النفوس فيها عناد لاتقبل أسلوب التقرير ، ولكن عندما يقرأ الناس الأفكار وتؤثر فيهم بطريق غير مباشر ينساقون وراءها بدون أن يشعروا وعن طريق الإيحاء يجد المرء نفسه يعتنق المبادىء ، ويجب أن تُسلك الوسائل المشروعة للاستفادة منها في الدعوة الإسلامية .

أهمية الاتصالات العلمية مع المتخصصين :

المبدأ أنه يُفصِّل حيث اقتضب الآخرون ويقتضب حيث فصَّل الآخرون مراعاة لمبدأ التكامل في المعرفة ، بل أن السلف راعوا هذا المبدأ إلى حد كبير ، لكنه يبرز في هذا العصر على صعيد الثقافة العالمية ، وهو أن الإنسان لايكتب منبتاً عن الواقع الفكري والثقافي وإنما يكتب من خلال الواقع الفكري والثقافي . الذي يجهل الواقع الثقافي والفكري لايمكنه أن يكتب ، ومعنى ذلك أن يكون على صلة بباقي علماء عصره في تخصصه على الأقل ، وليس معناه أن يذهب ليزوره في الأرجاء المختلفة في العالم ، ولكن صارت الاتصالات في هذا العالم سريعة جداً ، فالرسائل تنقل بواسطة الفاكس والبريد الالكتروني والأجهزة الأخرى التي تكفل إرسال الرسالة في ظرف ثوانٍ إلى أقصى الدنيا . وفي عصر الاتصالات السريعة هذه يمكن للباحث أن يتصل بأرجاء الدنيا ، المقصود بالاتصال الاتصال الثقافي ، ليعرف ماذا يكتب الآخرون ، ومن هم أشهر الباحثين في حقل تخصصه من المعاصرين ، ؟ ماهي الأفكار الجديدة التي طرحوها في الفن الذي تخصص فيه ؟ هل هناك مدارس جديدة فكرية ؟ هل هم تقليديون ؟ هل هم مجددون ؟ ماهي أهداف العلم ، وهل لها صلة بالواقع ؟ نحتاج إلى عالِمٍ متحرك وإلى باحثين نشطين يقفون على أرضية البحث العلمي في هذا العصر .

٥ ـ توظيف التراث :

كثر التعبير بـ « توظيف التراث » وفي الحقيقة أن كلمة توظيف واضح فيها النظرة النفعية ، والفلسفة النفعية هي إحدى الفلسفات الأوربية الشائعة في القرن العشرين وأبرزها البرجماتيكية التي تسود الحياة الأمريكية ـ بالذات ـ وهي مطبوعة بالطابع المادي والنفعي ، كما أن كلمة توظيف التراث لاتستخدم من الكتاب الغربيين ، أو من ذوي الميول الغربية فقط ، وإنما من الكتاب العرب العصريين الذين

لاعلاقة لهم في الحقيقة بدراسات التراث ، وإنما هم يتطفلون عليه ، وأما حقيقة تكوينهم وثقافتهم ومرجعيتهم فهي الثقافة الغربية ، وهم بحكم النشأة والتكوين الثقافي الغربي فإن مقاييسهم وتقسيماتهم للناس تتم وفق مفاهيم الفكر الغربي ، وأما تشبثهم بالتراث ـ كما حصل في السنوات الأخيرة ـ فلكي لاينعزلوا عن جمهور الأمة.

إن بعض المفكرين عاشوا في بوتقة الفكر الغربي وتكلموا عنه كثيراً ونشروا بالعربية مفاهيمه ، لكنهم بمرور الأيام أخذوا يحسون بالعزلة ، وبأن المجتمع لغة وفكراً وحضارة وسلوكاً أخذ يلفظهم ، من هنا جاءت عملية الترقيع بفكر الغرب ، فواحدهم يرتع في بوتقة الفكر الغربي والحضارة الغربية والفلسفات الغربية ثم يضع رقعة يقتطعها من التراث ويضعها في ثوبه الذي يرتدي ، وعملية الترقيع هذه لن تؤدي إلى رؤية مستقلة وإنما يبقى هو في حقيقته منتمياً إلى مجتمع غير المجتمع الإسلامي وثقافاته وقيمه وتقاليده ومقاييسه ، وبالطبع توجد محاولات تغريب كثيرة لاقتلاع الشجرة من جذورها ، إذ تستمر محاولات الإطاحة بالإسلام حضارة وقيماً وثقافة وسلوكاً منذ أيام السيطرة الاستعمارية المباشرة ، وبعد ذلك عن طريق توجيه الفكر العام ، لكن يقابل هذا إصرار كبير أيضاً من الأمة على الاحتفاظ بالخصائص الثقافية والخصائص العقلية والقيم الإسلامية ، وبعض القوى التي تحس بالعزلة تلجأ إلى التراث ، ومفهوم التراث عندها يسري على كل الماضي ويعامل كل الماضي معاملة واحدة بما في ذلك القرآن والحديث طبعاً ، هذا سببه عدم الوعي لحقيقة التراث الإسلامي ، فالتراث الإسلامي فيه جانب اسمه الوحي وهو يصدق على القرآن الكريم والسنة النبوية وهذا القدر الذي يتصل بالوحي لايمكن أن نقول أننا نوظفه لأنه من الناحية الإسلامية هو الذي يوظفنا وهو الذي يحدد أهدافنا .

كيف ظهرت قضية التوظيف ؟ وماهي جذورها ؟ إن الذين يتكلمون عن توظيف التراث لايميزون بسبب عدم وضوح الرؤيا عندهم بين التراث العالمي الإنساني وبين التراث الإسلامي .

فالتراث الإسلامي فيه جانبان : جانب الوحي وجانب نتاج العقول المسلمة

سواء في حقل الفقه أو الحديث أو العلوم الطبيعية والاجتماعية والآداب والفنون هذه نتاج العقول المسلمة وهي لاتمثل كل التراث ، وإنما في التراث شيء يهيمن على هذا كله وهو الوحي ، ولذلك فإن تعبير « توظيف التراث » يحاط بإطار من الفلسفة النفعية سواء عند البرجماتيكيين المستغربين أو قوى اليسار ، فكلهم ينظر إلى التراث على أنه شيء يوظف أي يستخدمونه حسب النفع مادامت الفلسفة النفعية هي التي تؤثر على تصورهم لقضية التراث ، أما الإنسان المسلم فلابد أن يقرر ابتداء أن الوحي ليس مما يوظف وإنما الوحي يوظف الإنسان .

نحن بوصفنا مسلمين لانريد توظيف الإسلام وإن كنا نعتقد أن الإسلام يحقق مصالحنا لأن الشريعة مبنية على تقدير مصالح الخلق ومراعاتها وهذا واضح في فقه المعاملات ، وليس معنى ذلك أننا نقول بتوظيف الإسلام فنأخذ الجوانب التي ننتفع بها ونترك الجوانب التي لاننتفع منها ، فعندما يقال « توظيف » فالمعنى أن ثمة عملية انتخاب على أساس المنفعة .

إن قضية اهتمام البعض بالتراث أشرت إلى أنها أحياناً مجرد عملية ترقيع لإيجاد صلة بين الكاتب وبين الجمهور وليست أصيلة ، فبعض الكتاب أحسوا بالعزلة لأن واحدهم يكتب لفترة طويلة ويستخدم كل المصطلحات السياسية والفكرية الغربية ثم يحس أنه يعبر عن حضارة أخرى غير التي يعيش الناس في بوتقتها وفي أحضانها فلإيجاد صلة بين هذا الكاتب وبين الناس فإنه يرقع ثقافته بشيء من التراث .

ولنتأمل مثالاً متميزاً وهو أن القرآن والسنة وحياتنا العامة تؤكد أن اليمين أفضل من اليسار ، في حين أن كل الكتاب يجمعون على أن اليسار أفضل من اليمين لأن اليمين حركة ردة الى الخلف واليسار حركة تقدم للأمام ، وهذا ماهو إلا معايشة للفكر الغربي باعتبار أن التقسيمات اليمين واليسار كانت ضمن إطار البرلمان الفرنسي بهذه المفاهيم ، التقدميون هم اليسار واليمينيون هم الرجعيون ، أما نحن فالقرآن الكريم يؤكد أفضلية اليمين وكذلك أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وكذلك تصرفاتنا اليومية ، نحن إذا أكرمنا الإنسان قدمناه من جهة اليمين سواء

لوليمة أو دخول قاعة أو أي شيء ، نحن نبدأ باليمين لدخول المسجد ونأكل باليمين ونعتقد أن الشيطان هو الذي يستخدم الشمال ، قد تكون بعض القضايا من حيث الظاهر تبدو بسيطة ، ولكنها في الحقيقة عميقة الجذور في سيكولوجية الشعوب ، ولكن من يستطيع من الكتاب المثقفين ثقافة غربية وهم يتكلمون كثيراً عن التراث وعن توظيف التراث من يستطيع منهم أن يقول أنه من أصحاب اليمين أو أنه يميني إذ على الأقل سيقع في مأزق فكري وسياسي حرج ويعتبر إنساناً متخلفاً ورجعياً من خلال مفاهيم الحضارة الغربية ، ونحن لانقول هذا إنسان تقدمي وهذا رجعي ، بل هذا إنسان مسلم وهذا منافق وذاك كافر ، هذه هي التقسيمات الشرعية ولابد من تخطي مفاهيم الحضارة الغربية لأننا لسنا غربيين .

وينبغي ألا نخضع لإيحاءات ومفاهيم الحضارة الغربية ، فالكتاب الذين يتكلمون عن التراث كثيراً وعن توظيف التراث إنهم يرقعون ثقافتهم الغربية ويضعون برقعاً خفيفاً من المسحة الإسلامية وإنهم يحتاجون إلى معاناة طويلة للتخلص من قيود ومفاهيم الحضارة الغربية ، وبدلاً من أن نستقي من الفلسفات الوضعية نستقي من الوحي مباشرة ، وعندئذ نرتكز على أسس متينة لأن جانب الوحي لايقبل الخطأ ولأن جانب الوحي يمكننا أن نزن أشخاصنا بموازين لاتحققها الحضارة الغربية المادية ، إذ أن مفهوم التراث بالنسبة للإنسان المسلم يختلف عن مفهوم التراث بالنسبة لغير المسلم ، ونحن لانستخدم كلمة التوظيف بالنسبة للتراث مع اعتقادنا بأن كثيراً من القيم التراثية يمكن أن تهمل إذا لم تكن متطابقة مع الوحي ، لكن معيار عملية الفرز ليست المنفعة وإنما الوحي ، فنحن نقرأ كتب الأدب والفقه وكتب التفسير والشيء الذي نجده يتطابق مع الوحي يمكن أن نستبقيه والشيء المخالف ننحيه ، أما فكرة توظيف التراث فهي قائمة على أساس الفلسفة النفعية فهي لاتريد هذا وإنما تريد أن تنظر إلى التراث مثلما تنظر إلى رصيدنا من البترول أو المعادن المختلفة التي تقوم بعملية توظيفها ، فالمعدن الذي ينفعنا نقوم بعملية انتخاب له ، والمقياس الذي تخضع له عملية الانتخاب هو المقياس النفعي وليس الوحي .

إن الفلسفة النفعية مقاييسها إنسانية خالصة لاعلاقة لها بالوحي ، وإذا اعتبرنا المنفعة من الناحية المادية البحتة يمكن أن نختلف كثيراً فيما نأخذ وما ندع ، أما المقاييس المطلقة فهي مرتكزة على الوحي ، والقضية لم تعد من المسلمات في حياتنا حيث اتبع العديد منا سبل الفلسفات الغربية المختلفة من وجودية وماركسية أو يسارية عامة وهؤلاء في الغالب لايؤمنون بالوحي . والشيء المهم هو أن نميز تراثنا عن تراث الأمم الأخرى ، وأن نعتقد أننا نملك شيئاً لايمكننا توظيفه ، ولايمكننا التحكم فيه ، ولايمكننا تطويره وهو الوحي ومايتعلق بضوابطه المختلفة ، لأن أي عملية تطوير إذا امتدت إلى هذا الجانب معناه أننا فقدنا الإيمان والتسليم وإذا فقدنا الإيمان نكون قد فقدنا أبرز خصائص أمتنا .

إن كلمة التوظيف لاتنسجم مع التراث الإسلامي مادام فيه شطر الوحي ، لأن كلمة التوظيف تعني هيمنة الإنسان على الأشياء الموظفة باستخدامها حسب ذوقه وإرادته في حين أننا نعتقد ألا هيمنة للإنسان على الوحي وإنما العكس .

والتراث فيه مايمكن إهماله ، وفيه مايمكن تطويره ، لأن التراث ليس كله وحياً ولو كان يخدم الوحي ، لأنه قد يخدم الوحي في فترة تأريخية معينة ولايخدم الوحي في فترة لاحقة ، ولأن النظر في أهداف ومقاصد الشريعة وهي أهداف يمكن أن تتأثر كثيراً بالعرف وقد تتحول المصلحة إلى ضرر ، وعندئذ لابد أن يعاد النظر في أصل القضية ، ولامانع من التنقية والاختيار مالم يتصل الأمر بالوحي من كتاب وسنة .

وإذا نظرنا إلى هذه الزاوية نجد كثيراً من الآيات تفيد توريث الكتاب وعندئذ سيكون التراث مشتملاً على الكتاب والسنة (الوحي) كما يشتمل على نتاج الفكر المسلم كله في شتى الحقول : علوم عربية وشرعية وأدب أو علوم الطبيعة أو علوم الإنسان إذ كان تقدم المعرفة يتم ـ في الأغلب ـ ضمن دائرة الوحي .

ولكن الأدب والتدوين التشريعي والتأريخي والجغرافي والجوانب الفكرية والثقافية المنوعة التي تمثل نتاج المسلمين في القرون الأولى ، والمخلفات المادية

سواء المتعلقة بعمران الدنيا وغيرها ـ باعتبار عمران الدنيا أحد مطالب الشريعة ـ وقضايا الفكر وقضايا التأمل وإعمال العقل والوصول إلى قوانين الحياة وأسرار المادة هذا كله يتغير ، وينبغي أن يكون التغيير بالنسبة للمجتمع الإسلامي ضمن دائرة الوحي ، ولكن وجود إطار موجِّه لايعني وقف الحياة والتطور بل العكس ، لأن الوحي يشير إلى ظاهرة التغيير المستمرة ، ويشير إلى قواعد التغيير الاجتماعي ، وينبغي أن يكون عندنا تصور كلي أو شمولي للقضايا الفكرية ولقضايا الحضارة ، إذ توجد في الوقت الحاضر غيبة عن الواقع ، وحالات من اليأس والتشرذم والتمزق ، وهذه كلها ظواهر يمكن رصدها في المجتمع الإسلامي المعاصر .

ولاشك أن قضايا السلوك والمخزون النفسي تدخل ضمن تعريف التراث فهناك أشياء ليست مكتوبة بل هي قيم ينقلها الأبوان إلى الأجيال الجديدة ، وإن هذا الرصيد الفكري والضوابط السلوكية تدخل ضمن التراث ، هذا كله يدخل في تعريف التراث . فالناس دأبوا على وضع تعريفات دقيقة ضمن الحدود المنطقية المعروفة ، ولكن نظراً لأن المصطلح يخضع لتعريفات كثيرة في الوقت الحاضر ولأنه لم يستخدم إلا من قبيل النقل والترجمة للمصطلح الغربي LEGACY .

فالأدب LITERATURE بمفهومه الشامل عند الغربيين هو الذي تحول إلى التراث باعتبار أن الأدب في الغرب يشمل جوانب كثيرة قانونية وتشريعية وأخلاقية بالإضافة إلى الإبداع الفني المتنوع ، ولم تكن هناك مشكلة في تعريف التراث في إطار التأريخ الإسلامي .

ومن المهم أن ثمة ثوابت وقيم يسميها المخالف جامدة ، ونقول نحن أنها ثوابت وأنها وسيلة لضبط السلوك الفردي والجماعي لتحقيق حضارة ذات طابع خلقي وليست مثل الحضارة التي خلفتها الفلسفات الأوربية بشقيها الرأسمالي والماركسي .

فنحن نتعامل مع التراث بصورة تختلف تماماً عن تعامل المفكر الغربي مع تراثه ، هناك شيء في التراث نقدسه ونقف خلفه ولانتقدمه لأن الله سبحانه وتعالى قال:

((ياأيها الذين آمنوا لاتقدموا بين يدي الله ورسوله)) ومن أعظم التقدم أن يقال قال الله وقال الرسول ... ويقول الإنسان : أقول كذا . هذا هو التقدم على الله وعلى الرسول . هذا القدر تفتقده الأمم الأخرى لأنه - وهذه هي الحقيقة - لم يعد هناك أمة تمتلك الوحي الصادق إلا أمة محمد صلى الله عليه وسلم وأما بقية الأمم فقد عبثت بوحي السماء وحرفت كتبها وعلى المسلمين أن يعتزوا بكونهم الأمة الوحيدة التي تمتلك الوحي الصادق ، من هذا المنطلق ينبغي أن نتعامل مع التراث محافظين على الأصول مطورين للفروع حتى نستطيع أن نملأ الفراغات الكثيرة في حياتنا الفكرية والثقافية والسلوكية العملية وهذا يحتاج إلى عقليات متفتحة على الوحي وعلى الواقع

فإن المتفتح على الوحي لايمكن أن يقدم الصورة العملية إذا لم يكن متفتحاً على الواقع ، والفقيه الذي يعرف قول الله وقول الرسول صلى الله عليه وسلم ولايعرف المقاصد العامة للشريعة وهل تتحقق من خلال الرأي الفلاني أو لاتتحقق بالنسبة للقرن العشرين ، لاشك أنه يعاني من حالة تخلف وأنه لابد أن يعمل ذهنه ليصل إلى مستوى الاجتهاد بمعنى تنزيل الوحي على الواقع ، ومعرفة كيف يهيمن الوحي على الواقع وكيف يصبغه بصبغة تتحقق معها مقاصد الإسلام العامة .

وليست مهمة المؤرخ ولامهمة الأديب بمنأى عن هذه الأهداف ، فمهمة الأديب : أن ينقل عن طريق الكلمة الطيبة المعاني والقيم الاسلامية إلى القراء ، وأن يسعى إلى تصوير القيم الإسلامية وتجسيمها عن طريق القصيدة والقصة والمقالة وأن يستخدم كل الأساليب البيانية ويسعى إلى نشر المفردات اللغوية العربية الصحيحة وترسيخ لغة القرآن بين الجمهور بحيث لايحصل انقطاع لغوي ، فإذا تعلم الإنسان القراءة وقرأ القرآن الكريم لاتظهر له مشكلة الانقطاع اللغوي ، وإنما هو يحس بأن هذه المفردات التي يستخدمها القرآن الكريم مستعملة في الحياة ، وينبغي ألا تتحول لغة القرآن إلى لغة شبيهة باللغة اللاتينية لايستطيع حل رموزها ومشاكلها إلا المتخصصون في صوامع الجامعات والأكاديميات العلمية ، ينبغي أن تكون لغة القرآن هي لغة الإنسان في تعامله اليومي ، فإذا يقرأ يفهم المراد ، بالطبع إذا استمرت

تيارات الكتابة في يد أناس بعيدين عن الإسلام وملتصقين بالحضارة الغربية فلاشك أنهم سيستمرون في نشر العامية ويكسبونها قوالب تحل محل الفصحى ، ولاشك أن الأمر ينتهي إلى أن المجتمع لايستطيع التلقي المباشر من القرآن والحديث لأن لغته التي يتكلمها والتي يقرؤها تختلف عن لغة القرآن والحديث .

والذي يسعى إلى النشر بلغات الآخرين يقتحم على الآخرين أوكارهم ، وكما هو معروف من أن المسلمين قاموا بالدعوة إلى أجناس مختلفة ولم يستخدموا العربية وحدها في نشر مفاهيم الاسلام ، وحتى الرسل الذين أرسلهم الرسول صلى الله عليه وسلم للتبليغ كانوا يتكلمون لغات الملوك الذين ذهبوا إليهم وخاطبوهم بلغاتهم في كثير من الحالات ، وزيد بن ثابت أمره صلى الله عليه وسلم بتعلم العبرية فتعلمها كما طلب منه أن يتعلم السريانية ـ وهي لغة خواص المثقفين في شمال الجزيرة ـ حيث النشاط الثقافي السرياني فتعلمها أيضاً ، لكن هذا شيء وكون الإنسان يتعلم اللغة الانجليزية أو الفرنسية حتى يفخر بها ويظهر ثقافته الغربية ويظهر استعلاءه على بقية المسلمين الذين لايعزفون الفرنسية أو الانجليزية وهو يتصور أن هذا الأمر يعطيه ثقلاً ثقافياً عالياً وحتى وإن كان لايستطيع أن يقرأ سورة واحدة من القرآن إلا ويقع في عشرات الأخطاء .

٦ ـ التعامل مع المصادر :

تقسم المصادر إلى قسمين :

أ ـ المصادر الأصلية (ORIGINAL SOURCES) وقد يطلق عليها أيضاً المصادر الأولية (PRIMARY SOURCES) أو المصادر القديمة .

ب ـ المصادر الثانوية (SECONDARY SOURCES) .

جـ ـ المراجع الحديثة (MODERN REFERENCESE) .

فأما المصادر الأصلية ، فإنها تتمثل في الكتب التراثية القديمة التي أنشأها

أو صنفها العلماء في الماضي ، ولاشك أن تنوع فنون هذه المصادر واختلاف مناهج مؤلفيها وأساليبهم ولغتهم الكتابية وتباينهم في تنظيم وعرض المعلومات يجعل من الصعب إعطاء وصف عام دقيق لها ، فالمصادر التأريخية القديمة تمتاز عن المصادر اللغوية والفقهية ، كما أن هذه تختلف عن مصادر أصول الفقه أو التفسير في أي مرحلة من مراحل تأريخنا الثقافي سواء من حيث التنظيم أو طبيعة المادة أو الأساليب الكتابية ، كما أن مصادر الفن الواحد تختلف أيضاً ـ حسب الفترات التأريخية ـ في أسلوبها ومادتها وطريقة تنظيمها .

ولعل الأمثلة توضح المقصود أكثر ، فالمصادر التأريخية في القرن الثاني الهجري كانت تتناول موضوعاً من الموضوعات التأريخية ، كأن تتناول موقعة صفين التي ألف فيها أبو مخنف لوط بن يحيى (ت ١٥٧ هـ) أو الردة والفتوحات التي ألف فيها سيف بن عمر التميمي (ت ١٧٠ هـ) في حين تتناول المؤلفات التأريخية في القرن الثالث الهجري نطاقاً زمانياً ومكانياً واسعاً مثل تواريخ خليفة بن خياط والطبري ، وتظهر الأفكار التأريخية عندهما بصورة أوضح وأعمق مما كانت عند سيف بن عمر وأبو مخنف لوط بن يحيى لأن الأخيرين من جيل الأخباريين الذين مهدوا لظهور المؤرخين الكبار ، ومن ناحية أخرى فإن ماكتبه خليفة بن خياط والطبري يختلف في الأسلوب والتنظيم عما كتبه الشافعي في الرسالة مثلاً أو ماكتبه أبو عبيدة معمر بن المثنى في مجاز القرآن أو ماكتبه الشيباني في الفقه أو ماكتبه المحاسبي في الجدل والرقائق أو ماكتبه ابن المقفع في الأدب .

إن الحركة الفكرية في هذه الفترة المبكرة اتسمت بنشاط ضخم عبّرت عنه هذه المؤلفات ذات الشأن في حقول المعرفة المتنوعة بأساليب ونظم وطرائق وقوالب مختلفة .

ومن هنا تبرز صعوبة استخدام المصادر القديمة الأصلية رغم أن دراساتنا التراثية الحديثة تستند إليها بصورة كبيرة بحيث لايمكن بناء موضوعات جديدة دون الوقوف على قدر مناسب من المعلومات المتعلقة بها في تلك المصادر ، وأحياناً يُفقد

الكتاب الأصلي وتبقى اقتباسات منه فقط في الكتب المؤلفة بعده ، وعندئذ تصبح هذه الكتب الحاوية على الاقتباسات مصادر أصلية في موضوعها وتسمى بالمصادر البديلة .

أما المصادر الثانوية فهي التي تنقل عن مصادر أصلية موجودة ، فأهميتها في تأكيد المعلومات بقبولها لها ، وفي توثيق المعلومات وتصحيح نسبتها إلى المؤلف وخاصة في النسخ الخطية الفريدة . فمثلاً يعتبر تأريخ يعقوب بن سفيان مصدراً أصيلاً ، ويعتبر مانقله ابن كثير رحمه الله في البداية والنهاية والذهبي في تأريخ الإسلام عن القسم الساقط منه (وهو حوليات السيرة والراشدين والأمويين) مصدراً بديلاً ، في حين تعتبر نقول ابن كثير والذهبي عن القسم المتبقي منه مصدراً ثانوياً . ومثال آخر كتاب الرسالة للشافعي فهو مصدر أولي أما كتاب السبكي فيعتبر بالنسبة للنصوص التي ينقلها عن الشافعي مصدراً ثانوياً وبالنسبة للنصوص التي ينقلها عن كتب أصول فقه الشافعية المفقودة يعتبر مصدراً بديلاً .

ونموذج آخر في فن آخر يعتبر (تأريخ الطبري) بالنسبة للروايات المباشرة التي سجلها الطبري عن رؤية ومعايشة مصدراً أولياً ، وبالنسبة للنصوص التي ينقلها الطبري عن ابن اسحق يعتبر مرجعاً ثانوياً ، وبالنسبة للنصوص التي ينقلها الطبري عن كتب المدائني المفقودة يعتبر مصدراً بديلاً .

وأما المراجع الحديثة ، فيراد بها المؤلفات الحديثة والمعاصرة التي ألفت بأساليب القرن العشرين وفق مناهج البحث العلمي الحديثة ، والتي اعتمد كتابها على المعلومات التي أوردتها المصادر القديمة والثانوية والبديلة مع إعادة تنظيمها وتحليلها وتركيبها وصياغتها وفق المباديء العقلية السليمة وإضافة الاستنتاجات والاستنباطات والأفكار التي توصل إليها الكاتب نتيجة تأملاته ودراساته للمعلومات التي جمعها من المصادر ، وفق خطة علمية منظمة .

وإن أهمية المراجع الحديثة تظهر في إعطائنا تصوراً كلياً عن الموضوع الذي نريد دراسته ، كما توقفنا على العديد من مصادره القديمة ومراجعه الأخرى

الحديثة ، وكذلك توضح لنا جهود الذين سبقونا في دراسة الموضوع ، وماانتهوا إليه من نتائج وماتركوه من ثغرات لاتزال بحاجة إلى بحث ...

إن من لايطّلع على المراجع الحديثة ويعتمد على المصادر القديمة فقط قد ينتهي إلى تكرار أحد أعمال الآخرين ، وقد يكرره بمستوى أضعف ، وبذلك تضيع جهود وطاقات ينبغي أن توجه وفق مخطط دقيق نحو الارتقاء بحياتنا الأدبية والثقافية .

٧ ـ الأصالة والمعاصرة والجدة والابتكار :

من المصطلحات التي لاتزال بحاجة إلى تعريف واضح مصطلح الأصالة والمعاصرة ، فماذا نريد بالأصالة وماذا نقصد بالمعاصرة ، هل الأصالة تعني القديم والمعاصرة تعني الحداثة ، فإن كان فكيف الجمع بين القديم والحديث ؟

ماذا نقصد بالأصالة .. هل نقصد بذلك القدم كما هو الفهم التقليدي للعبارة أن الأصيل هو القديم ، ثم كيف يكون البحث أصيلاً ومعاصراً في آن واحد ؟ إذا تصورنا أن المعرفة تشبه الشجرة والأصيل منها يشبه الجذر والمعاصر منها يشبه الأغصان فإن البحث الذي يتسم بالأصالة والمعاصرة هو الساق الذي يرتكز على الجذر القديم ويحمل الأغصان الوليدة (المعاصرة) .

إن الجذر يمثل تراكم المعرفة وهو نتاج السابقين على الباحث في ميدان بحثه ، وأن الأغصان (المعاصرة) تمثل رؤية لعالمه الذي يعيش فيه ويتفاعل معه ويتمثل تياراته الأدبية والفكرية ويعيش صراعاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إضافةً إلى تطلعاته نحو المستقبل الأمثل .

اذاً قد تعني الأصالة الارتكاز على جذر قديم ومن هنا يأتي التأصيل وأن الحداثة تعني استشراف الواقع والتّماس مع الفكر المعاصر ومعرفة مدارسه والتّماس مع الصراع الفكري ومعرفة اتجاهاته ، الحداثة تعني أن الإنسان يعيش عصره

فالدراسة التي تجمع إذاً بين بين المعاصرة والأصالة هي الدراسة التي ترتكز على جذور قديمة ولكنها تعطي تصوراً يتفق مع البنية الحديثة بكل مقومات الواقع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية ، فالمعاصرة ترتبط بالواقع وقد تمتزج بشيء من استشراف المستقبل .

إن بعض الموضوعات يتسم بالضيق وبعضها يتسم بسعة النطاق ، والموضوع الذي فيه سعة يفتح أمام الباحث آفاقاً للبحث ، ولايستنفد الباحث أغراضه في مرحلة الماجستير والدكتوراه ، وإنما يظل يدور في فلك الموضوع طيلة حياته يكتب عنه ويعرف به وينشر فيه ، لكن بعض الموضوعات ـ كما ذكرت ـ تضيق بحيث أن الإنسان قد لايستطيع حتى الخروج منها برسالة علمية ، وكلما كان الموضوع قابلاً للعطاء بسعة ويمكن أن يكتب من خلاله العديد من البحوث كلما كان أفضل ، ثم أخيراً ماذا يقدم الموضوع ، ماهو الجديد فيه ؟ قضية الجدة هذه تحتاج الى شيء من البسط وربما يلفها الغموض في نطاق الدراسات الإنسانية أو الدراسات الشرعية والإسلامية وربما تكون هذه القضية أكثر وضوحاً بالنسبة للقضايا العلمية المختبرية ، فالمختبري عندما يكتشف جرثومة لمرض يمكن بالضبط تحديد ماقام به من عمل ، وماأضاف إلى علم الطب ، إن اكتشاف عنصر جديد في الطبيعة عمل واضح والإضافة فيه واضحة ، وهناك من يقول بأنه لامجال للجديد وأنه ماترك الأوائل للأواخر شيئاً إذ كيف يشترط الجديد في الرسالة العلمية إذا كانت العلوم قد احترقت والأقلام قد رفعت فكيف يشترط أن يأتي الإنسان بجديد ؟ . يقولون في مرحلة الماجستير لايشترط أن تتم إضافة علمية هامة إنما يكفي أن الإنسان يستطيع أن يفهم النصوص التي يقرؤها وأن يعيد ترتيبها ترتيباً منطقياً ، المقدمات أولاً ثم النتائج بأسلوب علمي مع التوثيق بالإحالة في الحواشي إلى المصادر وتثبيت قائمة مصادر في آخر البحث ، وأن هذا القدر من العمل يكفل له الاجتياز في الماجستير ، لأنها مرحلة تدريبية حتى أن بعض الجامعات لاتنهي هذه المرحلة بامتحان أو مناقشة رسالة وإنما يقرر الأستاذ بأن الباحث يمكن أن يواصل دراسته للدكتوراه كما هو الحال

في الجامعات البريطانية . أما في مرحلة الدكتوراه فالكل يشترطون الجدة ويشترطون الإضافة العلمية ، فماهو تصورنا للإضافة العلمية ؟ .

بالنسبة لفن الحديث النبوي ماذا يمكن أن يقدم الباحث في أطروحته من جديد ومن إضافة علمية ؟ . حدث جدل كثير حول تدوين السنة فهناك اتجاهات كثيرة تؤكد أن السنة مادونت إلا في القرن الثاني فلما يأتي باحث فيقرر أن السنة دونت في القرن الأول فإن هذا يعتبر أمراً جديداً ، هناك في كتب المصطلح قواعد متناثرة للتعامل مع الأحاديث النبوية فلو جاء باحث وولد نظرية نقدية من خلال دراسة للمصطلح تصلح للتعامل مع الرواية الأدبية أو الرواية التأريخية أو الرواية بصورة عامة فإنه يكون قد قدم إضافة علمية ، ولو قارن إنسان بين مصطلح الحديث وبين منهج النقد الأوربي فإنه يكون قد جاء بجديد لأنه قد قارن بين مدرستين إسلامية وغربية ، وليس معنى الإضافة أو الجدة أن كل الرسالة جديدة ولكن معناه أنها تحتوي شيئاً من الجديد وأن هذا القدر من الجدة والإضافة يخدم الفن الذي تتخصص فيه الرسالة العلمية .

ولكن كيف يتأكد الباحث من توافر المادة العلمية التي تحقق لبحثه شرط الإضافة العلمية والجدة ؟ إنه يبدأ يجول بين المصادر المختلفة القديمة والمراجع المتنوعة الحديثة والدوريات المعنية بأخبار الكتب والمؤلفات ليحصر مايتعلق ببحثه وليكتشف الثغرات التي لاتزال لم تبحث أو بحثت ولم تشبع فيجعل من هذه المواطن ركائز لبحثه ، وهنا يقوم المشرف بتوجيه الباحث لعدم قدرة الباحث المبتدىء على الإحاطة الشاملة بالمصادر القديمة والدراسات الحديثة والتعرف على سائر ماكتب في موضوعه . وكذلك تقوم المؤسسات العلمية المسئولة عن تسجيل الموضوع بعملية التقويم ، فإنها ترفض عادة تسجيل الموضوعات التي أشبعت بحثاً ، وأما مراعاة عنصر الزمن في الرسائل العلمية فهو ضروري لأن الجامعات تحدد وقتاً لإنجاز الرسائل العلمية .

إن الربط بين الأُصالة والمعاصرة في البحث العلمي يحتاج إلى أمرين :
أ ـ معرفة حدود العلوم وتفريعاتها في العصر الحديث .
ب ـ معرفة راسخة بالتراث .

والذي يعرف التراث ولايعرف حدود العلوم وماوصلت إليه في الوقت الحاضر يمكن أن يكون بحثه تراثياً خالصاً ولكن لاعلاقة له بالواقع ، والعكس يتمثل فيمن له ثقافة معاصرة يعرف اللغات المعاصرة ويقرأ ماينتجه مفكرو الحضارة الغربية في حقول الأدب والاجتماع والسياسة فهو غني بمصطلحات هذا العصر .. ولكنه لايعرف شيئاً عن التراث فتكون بحوثه منبتة عن الجذور . وهو لاشك لايثق بماضي الأمة وتاريخها ولايحترم ثقافتها ويعتقد أن ماعند الغرب يكفي ، وأن التراث ليس إلا بضاعة غابرة لم يعد لها مكان في هذا العصر . ونحن بحاجة إلى باحثين يجمعون بين التراث والثقافة المعاصرة .

وللأسف فإن الذين يهتمون بالتراث لم يقوموا بتيسيره وتصنيفه إلى الموضوعات وفق الأنواع والتقاسيم الموجودة في العلوم المعاصرة ، ونحن بحاجة إلى تيسير التراث وتصنيفه وتكشيفه ووضع المكانز اللازمة له .

فالذي يريد أن يجمع في بحثه التربوي بين الأصالة والمعاصرة ينبغي أن يعرف النظريات التربوية الحديثة ، وأن يحيط بما في التراث من نظريات وأفكار ، ثم أن يقارن بين الاثنين . إن من يكتب ضمن النظريات المعاصرة منبتاً عن التراث ، فإن بحثه لاعلاقة له بالإسلام والدراسات الإسلامية إنما هو حلقة في سلسلة الدراسات التربوية الغربية . وإن من يكتب من خلال مصادر التراث بعيداً عن الرؤيا المعاصرة وبعيداً عما وصلت إليه العلوم التربوية الحديثة فإن بحثه يكون منبتاً عن الواقع المعاصر .

وينبغي أن نتعب أنفسنا في تقويم نتائج البحوث العلمية والاجتماعية التي تنسجم مع عقيدتنا وديننا والتي تبلورت في الغرب ، إذ يمكن أن يقتبس أو يستفاد منه بشرط أن تبقى المقاييس واضحة وأن يبقى الكتاب والسنة حكمين على كل فكر

ونظرية ورأي . ليس من المعقول أن تعاد كل التجارب ، فليست معارف الغرب كلها خاطئة ، وإنما كثير من التجارب صحيحة ويمكن أن تندرج تحت الإيديولوجية الإسلامية كما يمكن أن تندرج تحت النظريات الغربية ، ولكن الغربي يفلسف ذلك داخل دائرة المعتقدات التي يعتقدها ، ويمكن أن تفلسف ضمن دائرة المعتقدات الإسلامية .

إن الاكتشافات عند الغرب تمَّت ضمن منظومة معتقدات وثنية غربية ورثها الغرب من الفكر اليوناني مثل فكرة أن الإنسان ينتزع الأُسرار من الآلهة انتزاعاً ، ويصل إلى قهر الطبيعة . أما لو تمت الاكتشافات داخل منظومة القيم الإسلامية فإن ذلك سوف يفسر بأن الإنسان وصل إلى العلم وتيسير الحياة بفضل الله تعالى وتمكينه .

وعند تفسير اصطلاح المعاصرة والجدة ندخل في إشكالية المصطلحات التي نستعملها ، فلو جمعنا عشرين من الأساتذة أصحاب الأذواق العالية وقلنا لهم : ماذا تريدون من كلمة الجديد ؟ تقولون هذا بحث فيه أصالة وفيه جدة ، ماهي الأصالة ؟ وماهي الجدة ؟ نحن نتعامل مع علوم بعضها محترق ، فماذا تريدون منا أن نفعل ؟ كيف نأتي بجديد وقد صرح القدامى بأن هذه العلوم بعضها قد احترق ؟ ماهو الجديد إذن ؟ ماهي الإضافة التي يمكن أن تقدم لعلم مثل علم النحو أو أصول الحديث أو الجرح والتعديل أو أحكام الطهارة أو الصلاة ؟ ماذا تريدون بالجدة ؟ فهل نتوقع اتفاقهم على تعريف واضح للمصطلح ؟ وهذا يسري على كثير من المصطلحات التي دخلت لغتنا العربية عن طريق الترجمة ..

وفي تصوري أن المقصود بالجدة أو الإضافة العلمية ليس أمراً مطلقاً ، وإنما قضية نسبية ، فالإضافة في علم الفيزياء أو الكيمياء أو العلوم البحتة ، ليست مثل الإضافة في الفنون والعلوم الاجتماعية أو الشرعية أو الأدب ، فالإضافة في علم الكيمياء معناه تجربة تفضي إلى تفاعل جديد تؤدي إلى نتيجة جديدة ، وفي علم الفيزياء الكشف عن حركة ، لكنه في الأصول والبلاغة العربية والحديث ماذا نفعل

ليقال : إن البحث فيه جدة ؟

إن رسائل الدكتوراه لابد أن يكون فيها قدر من الابتكار كما هو مثبت في جميع لوائح الجامعات ، هنا أيضاً يبرز مصطلح الابتكار ، إن معظم الذين عندهم دكتوراه في العلوم الإنسانية لايعرفون ماهو الابتكار في فنهم ، فكيف حققوا هذا الشرط وهم لايعرفون حدوده ؟ بل إن الواضع الذي وضع النص في اللوائح في أرجاء هذه الدنيا لو سئل فربما يعبر عن شيء ليس في أذهاننا جميعاً ، ماذا نبتكر ونحن ندرس منهج ابن جني في الخصائص أو منهج الآلوسي في التفسير ؟

إن الجدة المطلوبة نسبية لاتخضع لمقياس دقيق ، وإنما يتحكم فيها ذوق المناقش وذوق الأستاذ المشرف إلى حد كبير ، وقد يكون التجديد في الشكل أو طريقة العرض بتيسير العسير وتوطئة الصعب ، أو تكوين أشكال تتناسب مع أشكال العصر ، وفيها تماس مع شيء يسمونه روح العصر ، وروح العصر أيضاً شيء لايستطيع أحد التعبير عنه بدقة ، وإن كان الجميع يصرخون بهذه العبارة ، لكن ماهي روح العصر ؟

يمكن أن تكون في رأي صانع الفساتين في باريس أي تقليعة أو موضة في ملابس الرجال أو النساء ، أما صانع العطور فالأمر في ذهنه يتصل بحاسته الشامة ، أما السيكولوجي فروح العصر الحديث يمكن أن تتمثل في ذهنه في حالة الاكتئاب .

ليست هناك حدود دقيقة لهذه التعبيرات ، لكن يمكن القول أن المبتكر يكون على تماس بالقاعدة العلمية في عصره وبالقاعدة الأدبية في عصره ، ولكنه تعبير فضفاض يكتنفه مايكتنف تلك التعبيرات من السعة ، لكنه أكثر تجديداً منها ، معناه أنه ملتصق بثقافة العصر ليس منبتاً عنها . فلو يتقعر إنسان ويطلق كلمات فنفهم منها كلمة من كل عشرة ويغرب علينا فهل من المعقول أن نقول أنه على صلة بثقافة عصره بل إنه ماالتقى بثقافة عصره ، هناك عديدون لايعيشون هذا العصر ، بل الأغلبية الساحقة من المتعلمين هكذا .

أعتقد أن التجديد في الشكل نوع من التجديد ، وأعتقد أن طرح القضايا

طرحاً يمس القاعدة العلمية المعاصرة هو تجديد ، بمعنى أنه عندما أتكلم عن قواعد الاجتماع في الإسلام أعرف مايقابلها في الشريحة الغربية ، باعتبار أن الشريحة الغربية تشكل ثقلاً كبيراً في القاعدة العلمية المعاصرة سواء كانت منحرفة أو مستقيمة ، وعندما أطرح التصور الإسلامي للإنسان أعرف الشريحة الغربية بشقيها الديمقراطية والجماعية كيف يتصورون الإنسان ، كيف يتصور طبيب نفسي وآخر متخصص في علم الأعضاء ، كيف يتصور بيولوجي متخصص في علم الحيوان ، كيف يتصورون الإنسان شرّحوه وشرّحوا مخه وتلافيف دماغه وعرضوه لأنواع الأجهزة الألكترونية ، ماذا يقول الفكر المادي عن الإنسان ، وماذا يقول الله ورسوله صلى الله عليه وسلم عنه ، أي الطرحين أقرب الى المنظومة العقلية السليمة ، أي الطرحين أكرم للإنسان وأبعد أفقاً وأرحب مجالاً ، هنا يكون الإنسان على صلة بالقاعدة العلمية العريضة ، بثقافة عصره ، فهذا نمط من الجدة ولكنه ليس كل الأنماط .

من صفات أطروحة الدكتوراه :

وبالنسبة لرسالة الدكتوراه خاصةً فإنها ينبغي أن تدور حول مشكلة فكرية محدودة تشبه عقدة الأقصوصة ـ الأقصوصة تطلق على القصة القصيرة تبدأ بعقدة ثم تحل في نهاية الأقصوصة ـ فرسالة الدكتوراه ينبغي أن تحتوي على مشكلة تشبه هذه العقدة ، وأن تعالج موضوعاً محدداً فتشبعه ، فاتجاهها رأسي وليس أفقياً كما هو مسموح به في رسائل الماجستير ، وفيها يغلب التحليل على التجميع والإضافات على الاقتباسات .

فعلى الباحث أن يجمع أطراف المشكلة ويضع لها الحلول وهذه مسألة مهمة في بناء الرسائل الجامعية وتصور هذه المشكلة وتحديدها يحتاج إلى دراسة كثيفة وواسعة حول الموضوع وهو أثناء هذه القراءة يضع خطة البحث ، تلك الخطة التي توضح المشكلة الفكرية التي سيتناولها موزعة على شكل أبواب وفصول ومباحث

تتناسب من حيث الكم (عدد الصفحات) مع بعضها ، لاأقول أن الباب يساوي الباب في عدد الصفحات بالضبط ولاالفصل يساوي الفصل بالضبط ولاالمبحث يساوي المبحث .. ولكن ينبغي أن يوجد تقارب ، فلايكون الفصل في ثلاثين صفحة والفصل الآخر في ثلثمائة صفحة !! ولكن لامانع في أن يكون هناك فرق بسيط في عدد الصفحات فذلك مقبول ، والتأليف الجيد هو الذي إذا رفعت منه هذه العناوين اتصل البحث من أوله إلى آخره وتسلسل تأريخياً ومنطقياً دون أن يحس القاريء بالفواصل والفجوات والقفزات .

يقولون ليس في الرسالة من جديد ، ويقولون ليست أصيلة ، ويقولون ليس فيها ابتكار ، ونحن في علوم بعضها احترق مثل علم النحو ومصطلح الحديث وأصول الفقه بحيث يصعب على الإنسان إضافة أساسية إلى الأصول فكيف سيأتي بالبحث الذي يسمونه بالأصيل والمبتكر والجديد ، وهل المقصود بالإضافة والجدة والابتكار بالنسبة للبحوث الحديثة أم المصادر القديمة بمعنى أن يقدم الفكرة التي لم تخطر بأذهان الأوائل وحتى طبقة معاصريه .

إذن لابد أن ينحى في كل فن إلى تحديد المصطلحات وتطبيقها بصورة مرنة عندما تعرف بمؤرخ أو نسابة أو أديب لم يكتب عنه في تواريخ الأدب العربي المعاصرة فذلك يعتبر عملاً جديداً . وعندما تحلل تفسيراً لمفسر قديم لم تُسبق إلى دراسة تفسيره أو تحليله فإنك تضيف جديداً . وعندما تجعل القديم في ثوب معاصر وتقدمه بأسلوبك متفهماً له مستوعباً إياه تربط بين جذر قديم والغصن الجديد فإنك تضيف جديداً .

كيف تحقق معاصرة في دراسة عن الأخلاق الإسلامية ، كيف تحقق معاصرة في دراسة عن الإيمان بالله ، كيف تحقق معاصرة في بحث عن أحكام الزكاة ، بالطبع إذا كنت تقتصر على النصوص وتجميعها فقد أشبعت هذه النصوص من قبل الفقهاء القدامى دراسةً وتحليلاً ، ولكنك إذا نظرت إلى أجواء العصر ومشاكل المجتمعات الحديثة وصراع الطبقات والتفاوت في توزيع الثروات ومايتنج عن هذا

الصراع من قلق واضطراب في السياسة والاجتماع ، ونظرات إلى الزكاة من خلال مفاهيم العصر الاقتصادية ، ومن خلال نظريات التكافل الاجتماعي ومن خلال النظريات الجماعية ، فإنك بذلك تضع لمسات معاصرة تعطي القديم معنى الجديد . وربما تكون الصدفة قد تحكمت في الاختيار للموضوع أكثر من التخطيط وعندها يكون الكاتب عرضة للإخفاق والنجاح معاً ، ولكن عندما يكون التخطيط علمياً مدروساً مبنياً على تصور كامل للموضوع وأبعاده وحدوده وأقسامه وأبوابه وفصوله ومباحثه وجزئياته ومسائله ، وعندما يكون الباحث قد لاحظ عند اختياره إمكان الإضافة العلمية فيه بنسبة معقولة وخاصة في رسائل الدكتوراه فإنه يحقق النجاح الذي يتوخاه .

إذ لابد من تقديم الجديد في رسائل الدكتوراه خلافاً لمرحلة الماجستير التي يشترط فيها القدرة على جمع المعلومات وترتيبها ترتيباً منطقياً ودراستها وتحليلها بحيث تكشف قدرة الباحث على فهم الكلام وأدائه بصورة صحيحة .

والماجستير هي شهادة على أنه يستطيع نقل المعلومات بصورة صحيحة وتؤهل عادةً للتدريس ، أما الدكتوراه فهي تؤهل للبحث العلمي وتدخل بواسطتها إلى مجال البحث العلمي . ومع الأسف عندنا الدكتوراه هي آخر مرحلة وكأن صاحبها وصل إلى القمة وهذا هو سبب تخلفنا ، ومن هنا كانت الشهادة وسيلة للاسترزاق ، أما الحقيقة فالدكتوراه مدخل للبحث العلمي ، وبعض سلفنا الصالح انتهوا من مؤلفاتهم في سنة وفاتهم وهذه هي حيوية الإسلام وروحه ، فالإنسان يعمل حتى النهاية « مع المحابر من المهد إلى اللحد » ، هذه هي القاعدة .

والنجاح في اختيار الموضوع قد يدفعك إلى مثابرة متصلة بإنجاز بحوث مكملة لرسالة الدكتوراه ، إذن من أفضل الموضوعات ذلك الموضوع الذي يمكنك من الإطلالة على ميدان للبحث العلمي طيلة حياتك ، فبعض الرسائل العلمية تكون مفتاحاً لعدة بحوث متصلة بها ، وتنشر منها بحوث الترقية ، لأن الدكتور لو استمر يدرس فلايمكن له أن يحوز على الألقاب العلمية إلا بالبحث ، فلايترقى من أستاذ

مساعد إلى أستاذ مشارك ثم إلى أستاذ إلا بالبحوث ، فمن أين يأتي بها إلا إذا كان موضوعه يقبل الاتساع ويفتح له نافذة وعند ذلك يستطيع أن يستمر .

٨ ـ التصنيف والتأليف :

كانت كلمة التصنيف تشيع في القرون الأولى من تاريخ الإسلام ويبدو أن التصنيف مرحلة سبقت التأليف حيث اهتم العلماء بجمع العلم ، وكان العلم يطلق على النص أو على الحديث النبوي بالذات . ولكننا نقصد سائر النصوص حيث أنهم جمعوا الحديث والشعر والحكايات والأخبار ، جمعوها تحت عناوين وفرّقوها في فصول ووزعوها إلى أقسام فكان ذلك عمل المصنف يقتصر على الجمع دون التحليل والتعليق والربط والتأليف وهذا سمت معظم ماكتب من كتب في القرون الأولى ولكن كان إلى جانب تلك المصنفات مؤلفات إذ لايمكن أن نصف سائر الكتب بأنها مجرد جمع ففيها تعليق وتحليل ومقدمات ونتائج ، وربما من هنا جاءت التهمة التي تقول بأن العرب والساميين عموماً لايمتلكون عقلية فلسفية ذات نظرة كلية وإنما هم ينظرون نظرات جزئية أو فردية دون قدرة على التصور الكامل .

بعض العلوم الإسلامية واضح فيها النظرة الكلية وأكثر مايبرز ذلك في علم أصول الفقه لأنه كما هو معروف مجموعة من القواعد الكلية التي تضبط الاجتهاد وتنظوي تحت هذه القواعد جزئيات كثيرة جداً مترابطة ترابطاً منطقياً وهذا يدل على شمولية النظرة كما يظهر ذلك في علم النحو .

لم تعد عملية التصنيف واردة في البحث العلمي إلا باعتبارها مرحلة من مراحل البحث العلمي ، يعني لايمكن أن يتقدم الإنسان برسالة علمية لمجرد أنه جمع النصوص المتعلقة بزهد النبي صلى الله عليه وسلم أو بأزواج النبي عليه الصلاة والسلام ، أو متعلقة بشاعر من الشعراء كأن يجمع الأبيات الشعرية لأبي تمام أو لغيره ثم يتقدم بها كرسالة . أنا لاأقول أن التصنيف لايدخل ضمن البحث العلمي لكنه

لايعتبر عملاً متكاملاً وفق مقاييس أهل هذا العصر ، ويمكن أن نعتبره مرحلة من مراحل البحث العلمي ، مثلاً شاعر مغمور من شعراء العصر الجاهلي فقد ديوانه يأتي طالب من شعبة الأدب ويجمع أبياته الشعرية من الكتب المختلفة ويرتبها ترتيباً معيناً مثل هذا الجمع يعتبر عملاً علمياً إذا ماتقدمته دراسة عن الشاعر ودراسة أخرى عن الشعر ، والموضوعات التي طرقها والأساليب ولغة الشعر والصور الشعرية ، ونقد أدبي ، وبهذا تكتمل عناصر البحث وذلك بالجمع ثم الدراسة .

محمد بن الحسن الشيباني أكثر من أشبع موضوع العلاقات الدولية ومدرسة الإسلام ضخمة لكن بسبب من تمزق المسلمين وتشتتهم وتعصبهم أيضاً للآراء وللأشخاص وبسبب من ضيق الأفق فنحن نفتقد الشخصيات العلمية واحداً تلو الآخر لأن مدرسة من المدارس تسقط المدرسة الثانية والحق أن هؤلاء أنتجوا وأثروا الفكر الإسلامي وأننا بوسعنا أن نستفيد من محمد بن الحسن الشيباني في العلاقات الدولية كما نستفيد من ابن تيمية رحمه الله في رسم معالم الشخصية الإسلامية الصامدة أمام الذوبان والانحلال والانحراف كما يصوره في كتاب « اقتضاء الصراط المستقيم » ، كما نستفيد من كتاب « إحياء علوم الدين » للغزالي بالتخلي عن الروايات الضعيفة والتخلي عن الصور التي يبدو فيها انحراف عن الشخصية الإسلامية المستقيمة ولكن يبقى في الإحياء قدر كبير جداً من المعاني التربوية الصالحة التي يمكن أن تكوِّن أو تسهم في بناء الشخصية الإسلامية .

ليس من إنسان حجة على الإسلام بل الإسلام حجة على الناس وليس من أحد لايُردُّ عليه ، فنحن نأخذ ونرد إلا مع تعاملنا مع كتاب الله ومع سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وماسوى ذلك فنحن نأخذ ونرد ، وأمامنا مدرسة إسلامية فكرية ضخمة لن نشتتها بالتعصب ، ولن نقتل زعماء الفكر وقادة الرأي نتيجة ضيق الأفق بل نستفيد من تجارب الجميع ونتاج الجميع ونحكم على ذلك كله من خلال الكتاب والسنة وهذه المقاييس هي التي تتحكم في الجميع ولايتحكم فيها أحد ((ياأيها الذين آمنوا لاتقدموا بين يدي الله ورسوله)) فنحن لانتقدم على الله تعالى ولاعلى

رسوله بقول أو بعمل ، والذين اجتهدوا وبنوا علوم الإسلام ماكان يخطر ببالهم أن يتقدموا على الله وعلى رسوله لكنهم اجتهدوا فمنهم من أصاب ومنهم من أخطأ ، وبوسعنا أن نستفيد من تجارب الجميع وطاقاتهم ونتبنى فكر الجميع لأن كله يدخل ضمن شروح الكتاب والسنة فما بان لنا استقامته قبلناه بصرف النظر عن صاحبه ودون أن نتحجر على مدارس فكرية وننغلق .

٩ ـ فقدان مراكز التوثيق :

إن من أصعب المشاكل التي تواجه الباحث عندما يريد تسجيل بحثه هو عدم وجود مركز بحث علمي للتوثيق ، بحيث يستطيع صاحب الأطروحة أن يعرف الأبحاث المستجدة في بحثه ، والباحثين الذين يشتغلون في نفس الحقل ، ومايوجد من مصادر مطبوعة ومخطوطة في ذلك الموضوع وفيما إذا كان قد سجّل الموضوع لكتابة رسالة في جامعة أخرى أم لا . وقد يبدو أن ثمة تفاوت بين تكرار الجهد في تحقيق نص مخطوط وبين تكرار الجهد في تأليف موضوع ، فتكرار الجهد في تحقيق النص ربما يكون تضييع الوقت فيه أكبر ، لأن التأليف فيه مجال لذوق الإنسان ، وهو يتحكم في حدود الموضوع بصورة أقوى من تحقيق النص .

ومن الطبيعي كلما كثرت البحوث في موضوعٍ ما كلما ضاق النطاق على الباحث ، وصعب عليه الإتيان بجديد ، وبذلك تصعب عليه الإضافة العلمية والتي هي شرط تفضيلي في رسائل الماجستير ، وشرط أساسي في رسالة الدكتوراه ، وهذا هو الفرق بين مستوى الرسالتين .

١٠ ـ مشكلات نشر التراث :

أولاً : لأن التراث الإسلامي لم يدرس في العصر الحديث دراسة شاملة .

ثانياً : الكتب التي طبعت معظمها لايمكن الاعتماد عليها لأنها مليئة

بالتصحيف والتحريف والأخطاء الكثيرة .

والسبب هو قلة أعداد المحققين العلماء ، وكثرة أعداد المتاجرين من الناشرين المتطفلين على العلم . وقد يرى البعض جدوى في نشر النصوص حتى لو كانت بهذه الصورة غير العلمية وغير الأمينة ، باعتبار أنها يسرت إخراج النص ، ويقولون دعونا نقرأ النصوص بخط مطبوع فهو أفضل من المخطوطات . ولو كانت قراءة المحقق أو الناشر أو المتطفل قراءة صحيحة لصح هذا الكلام حتى لو لم يخدم النص بحواش وييسره ويوطئه للقراء ، ولكن المشكل في أن هؤلاء لايستطيعون قراءة النص قراءة دقيقة ، ولذلك فإن الأخطاء التي يقعون فيها عند نشر الكتاب تشيع في الأوساط العلمية ويتناقلها الناس في بحوثهم ودراساتهم ، فإذن ينبغي ألا يشجع النشر بهذه الطرق لأن فيها تحريفاً للعلم وإشاعة للخطأ .

وهناك تعقيدات تتصل بأسلوب التأليف منذ القديم ، وهذه التعقيدات لم تحلها الطباعة العصرية وربما أيضاً يعود بالدرجة الأولى إلى المحققين ، وهو أن الكتب القديمة فيها نصوص كثيرة يقتبسها اللاحق عن السابق ، وفي أحيان كثيرة لانستطيع تمييز كلام المؤلف الذي يسبقه ويقتبس منه ، مثلاً ابن سعد في الطبقات يأخذ عن الواقدي ، فلانعرف أين ينتهي كلام الواقدي ويبدأ كلام ابن سعد . هذه تعتبر مشكلة تكاد تكون عامة في الكتب الإسلامية القديمة ، ولاتخص فناً بعينه ، وأعتقد أن كثيرين يعانون من هذه المشكلة ، معرفة متى ينتهي النص المقتبس ويبدأ كلام المؤلف ؟ .

وهناك تعقيدات من نمط آخر ، عند جمع الأسانيد وعدم تمييز المعلومات من قبل المؤلف فهو يسندها إلى مجموعة ويقول : إن كلاً قد روى بعض ذلك فألفنا بين ماقالوه ، أو فجمعنا بين بعض ماقالوه . وقد يكون فيهم الضعيف وفيهم الثقة فتختلط المسائل مع بعضها ، أما إذا كان الجميع ثقات فلايضر من حيث النقد ، وإنما قد يؤثر في قضية العزو .

الفصل الثاني

كتابة الرسائل الجامعية

تمهيد :

« من صنف فقد استهدف فإن أحسن فقد
استشرف وإن أساء فقد استقذف »

يحتاج طالب الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) إلى إعداد رسالة علمية تعتبر من متممات الدراسة العليا في الجامعات التي تعتمد على الكورسات والرسائل ، كما تعتبر الوسيلة الوحيدة لذلك في الجامعات التي تعتمدها وحدها دون نظام الكورسات .

إن الرسائل الجامعية إما أن تكون تحقيقاً لمخطوطة أو بحثاً في موضوع معيَّن ، وسوف أتناول موضوع تحقيق المخطوطات في القسم اللاحق ، أما هذا القسم فيتناول كيفية كتابة الرسالة الجامعية ، والجامعات عادة تعدُّ طلبة الماجستير خلال السنة التحضيرية التي تسبق تسجيل الرسالة ليكونوا مؤهلين لكتابة الرسالة ، ويتم ذلك عن طريق تكليفهم بكتابة بحوث صغيرة محددة وفق قواعد منهج البحث العلمي ، وغالباً ماتكون هذه البحوث متنوعة ، وذلك ليطلع الطالب على المصادر المختلفة في تخصصه ، ويتعرف على كيفية استعمالها والإفادة منها ، وليمارس تطبيق منهج البحث العلمي بصورة محدودة ، ولاشك أن نجاح الطالب في كتابة هذه البحوث هو الدليل على قدرته على كتابة الرسالة ، لأن الرسالة ستكتب بنفس الطريقة ، لكن نطاقها أوسع ، وسيظهر منها مدى استفادة الطالب من البحوث الصغيرة التي أعدها في السنة التحضيرية .

ورغم فائدة المواد العلمية التي يتلقاها طالب الدراسات العليا في السنة التحضيرية ، والتي تستهدف تعميق تخصصه وتوسيع اطلاعه على حدود موضوعه ومصادره ، كما تستهدف إبراز شخصيته وتنمية موهبة النقد عنده ومعالجة جوانب النقص في ثقافته العلمية ومادته اللغوية وذوقه الأدبي ، فإن الاهتمام الكبير ينبغي أن يوجه نحو البحوث التي يقوم بها الطالب بإشراف الأساتذة المختصين الذين يدرسونه.

إن إغفال البحوث الصغيرة المُعدَّة وفق المنهج العلمي يجعل الطالب غير مؤهل لكتابة الرسالة ويعرضه في الغالب إلى الفشل .

وفيما يلي عرض وجيز لمراحل كتابة (الرسالة الجامعية) :

أولاً : اختيار الموضوع الصالح .

« لكل شيء صناعة . وصناعة العقل حسن الاختيار »

الخليل بن احمد الفراهيدي [1]

إن أول مايواجه طالب الدراسات العليا هو اختيار الموضوع الذي يسجله لرسالة الماجستير أو الدكتوراه ، واختيار الموضوع الصالح ليس عملاً سهلاً بل يحتاج إلى الاطلاع الواسع المتخصص ، إذ أن الموضوع المختار يقرر عادة نجاح أو فشل الطالب في كتابة الرسالة في الوقت المحدد ، وقد يتعثر الطالب في دراسته ولايستطيع إنجازها لأنه لم يحسن اختيار الموضوع ابتداءً ، وأحياناً أخرى يتمكن من إنجازها ولكن بعد الوقت المحدد له بفترة طويلة . وفي العادة يصعب أن ينفرد الطالب باختيار الموضوع الصالح وينبغي أن يشاركه الرأي المشرف الذي يختاره الطالب عادة في فترة تسجيل الموضوع ، وهذا أمر ضروري لأن المشرف ينبغي أن يوافق على الموضوع وأن تكون له رغبة في متابعته وتوجيهه ، فلابد أن تنعقد الصلة بين المشرف والطالب قبل تسجيل الموضوع ليكون بينهما انسجام ، كما يكون هناك تجاوب بين الموضوع وطبيعة تخصص المشرف وأولاعه .

---

١) ابن الجوزي : كتاب الحدائق ١ : ٢٨ .

وفي البدء ينبغي أن نحددالباحث الموضوع الذي يريد أن يطرقه مما يقتضي وضوح الرؤية ، بمعنى أن الباحث يقدم على موضوع قد استوفى تصوره ، ولن يتم ذلك خلال أيام معدودة بل يحتاج إلى أسابيع وربما شهور يذهب خلالها الباحث إلى المكتبات وينظر في بعض الدراسات ذات الطابع الشمولي وأقصد بالطابع الشمولي تلك التي لاتنحصر في جزئية بعينها ، وإنما تتناول جزئيات الموضوع بشمول واستقصاء بحيث يجد فيها مفردات الفن الذي هو متخصص فيه ، وبهذا الاطلاع على مفردات الفن يأخذ تصوراً عاماً شاملاً للموضوعات . ثم يبدأ مرحلة لاحقة تتمثل في معرفة البحوث المعاصرة التي كتبت في تلك الجزئيات فإذا وجد أن ثمة دراسات علمية كثيرة في موضوع « المصالح المرسلة » مثلاً وأدرك من خلال القراءات الكثيرة حول المصالح المرسلة أن الموضوع قد أشبع ، وأنه ليس في طاقته أن يضيف جديداً ، عندئذ ينبغي أن لايسجل الموضوع ، أما إن لم تكن الدراسات على كثرتها علمية بمعنى أنها تلتزم المنهج العلمي من حيث الصياغة ومن حيث منطقية البحث ومن حيث التوثيق أي الإحالة على المصادر ومن حيث الموازنة بين المصادر ومن حيث القدرة على تناول الموضوع بصياغة لغوية مناسبة ... فإن تلك الدراسات تعتبر مهملة بمعنى أنها لاتؤثر على تسجيل الموضوعات فلو كتبت عشرات الدراسات عن المصالح المرسلة بمنهج غير علمي فإنها تعتبر ساقطة ، ويمكن تسجيل الموضوع في هذه الحالة .

وتوجد ظاهرة سلبية في المحيط العلمي وهي أن يقدم الطالب في مرحلة الماجستير خاصة على تسجيل الموضوع قبل أن يحيط به ، وأحياناً يذهب إلى الأستاذ ليقترح له موضوعاً ، وأحياناً يوزع الأساتذة موضوعات ، وهذه ظاهرة سلبية وتوقع الباحث في مشاكل خطيرة لأنه قد يقدم على الموضوع ، وبعد أن يمضي فيه سنة أو أكثر يتبين له أن الموضوع قد أشبع دراسة فيضطر إلى تغييره ، وقد يمضي في العمل سنتين ثم يعرف أن المخطوط قد حقق ، وأحياناً يسجل الموضوع وبعد أن تمضي سنة يكتشف أن المادة التي تقدمها المصادر لاتغطي سوى بحث من عشر

صفحات ، وأحياناً يجد أن البحث الذي قدمه يحتاج إلى عشرين سنة من العمل مع أنه إذا لم ينجز العمل خلال أربع سنوات يفصل من الدراسة ، إن هذه الحالات كلها تمثل ظاهرة سلبية في المحيط العلمي .

وعندما يقترح أحد على الطالب موضوعاً فهو مجرد اقتراح يحتاج إلى فحص وتدقيق لاكتشاف مدى صلاحيته ، ولذلك يتحرج كبار الأساتذة من اقتراح الموضوعات في حين أن البعض يسارعون إلى تقديم موضوعات كثيرة جداً ، وخلال لحظات يعطي الطالب عشرين موضوعاً ، ولكن هل فكر بأنه يُغرِّر بالطالب ويقضي عليه ، وقد تنهار معنوية الباحث عندما يكتشف لاحقاً بأن الموضوع لايصلح .

لذلك تقتضي المسؤولية العلمية ألا يسارع الأستاذ في اقتراح الموضوعات ، نعم يمكن ـ من قبيل الترشيد واختصار وقت الطالب ـ أن ينوه له عن بعض الموضوعات التي ينبغي أن يتأكد بنفسه عن جدارتها بالبحث بحيث لايعتمد على اقتراح الآخرين بل على نفسه .

إن بعض الأساتذة يترك الطالب يشتغل ستة أشهر حتى يختار الموضوع وعندما يفعل هذا يأتي الطالب إلى الموضوع وقد أحاط به وعرف حدوده وتصور معالمه فيسجله باطمئنان ويقدم به خطة تفصيلية ، وقد تتعرض الخطة التفصيلية إلى تعديلات ـ والمرونة مطلوبة في الخطة ـ بمعنى أنه يكتشف أن الخطة واسعة فيطلب تقليصها ، ويكتشف أن الفترة الزمنية طويلة فيطلب اختصار الزمن ، ويكتشف أن المساحة الجغرافية واسعة فبدل أن يتناول « تأريخ الأدب العربي » الذي يمتد قروناً طويلة فإنه يتناول « تأريخ الأدب العربي في الحجاز » فعندما يجد الزمن طويلاً يحدده بـ « الأدب العربي في الحجاز في القرن الأول الهجري » وعندما يجد الموضوع طويلاً يقول « شعر الجهاد في الحجاز في القرن الأول » وهكذا قلص موضوعياً واختصر زمنياً وحدد جغرافياً ..

ولابد أن يكون عند الباحث تصور عام للموضوع قبل أن يسجله حتى ولو أمضى في الاختيار أشهراً ، وقبل التسجيل يفكر ويدقق فيه وينظر في مصادره فيعرف

شحة المعلومات أو غزارتها لأن معظم الدراسات التي يقوم بها تحتاج إلى النصوص وليست قصيدة ننظمها ولاقصة نتخيلها ، فالفقيه يحتاج إلى الدليل والمحدث يحتاج إلى النصوص الحديثية والمؤرخ يحتاج إلى الرواية والخبر .

نحن لاننشيء الموضوعات إنشاءاً وإنما نكتب بحثاً علمياً مستنداً إلى مصادر فإذا لم تتوافر المعلومات فكيف سيبنى البناء دون مواد ، لابد إذاً من مراجعة المصادر ومعرفة مدى وفرة المعلومات قبل تسجيل الموضوع ، ولذلك من الأفضل أن يرافق خطة البحث قائمة بالمصادر والمراجع أيضاً ، وينبغي ألا يكتفي الباحث بدراسة المصادر إذ من المهم جداً أن يراجع البحوث الحديثة التي تسمى بالمراجع .

إن بعض الناس يفتخر بأنه لايعرف المصادر الحديثة وأن مكتبته لايوجد فيها مرجع حديث واحد وأن عنده الكتب القديمة فقط . نعم هذا يصلح لعالم من القرن الخامس الهجري أو التاسع الهجري إلى حد ما ، لكن عالماً يعيش في القرن العشرين لايمكنه أن يبتعد عن الدراسة الحديثة في فن يتخصص فيه ، وإلا يكون حاطب ليل ، فالذي لايعرف ماذا يكتب في عصره يكون حاطب ليل بمعنى أنه قد يفكر في كتابة بحث قد أشبع وقتل بحثاً ، مثلاً « تدوين الحديث في القرن الأول الهجري » أشبع نهائياً ، وتوجد موضوعات كثيرة أشبعت أو احترقت فهذا الذي لايعرف الدراسات الحديثة يذهب يشتغل سنتين أو أكثر في موضوع ثم ينزل الكتاب إلى السوق فإذا هو نسخة من كتاب آخر . وأعرف رسالة ماجستير في شروط الراوي والمروي ، وهي في علوم الحديث ، لما أنجزها صاحبها وجد أنها تكاد تتطابق مع ماكتبه السخاوي (ت ٩٠٢ هـ) في « فتح المغيث » عن الموضوع !! .

أما تلك الموضوعات المعتمدة على الذوق فيمكن أن يكتب فيها من قبل أشخاص عديدين ، ولامانع من أن يتناول الإنسان أزمة الحضارة في رواية ، ويتناولها الآخر ، ولامانع أن ينظم البحتري قصيدة عن بحيرة المتوكل ثم يأتي وصاف آخر فيصف البحيرة ، لأن الذوق هو الذي يتحكم في القصيدة كما أن الاحساس والذاتية هي التي تصبغ الرواية والقصيدة وليست الموضوعية .

والبعض يتخذ معايير أخرى قد لاتكون محددة بدقة مثل الأُصالة والابتكار والمعاصرة ، فماذا تعني هذه المصطلحات بالنسبة للدراسات الإسلامية وقد أشرت آنفاً إلى الذاتية والموضوعية ، ولذلك ينبغي أن نميز بينهما ، فتحديد المصطلحات والوقوف عند حدود التعريفات من لوازم البحث ، فأما الموضوعية فهي ضد الذاتية ومعناها تخطي الخصائص الشخصية العقلية والنفسية والذوقية والتزام النصوص الموضوعية البحتة ، في حين أن الذاتية تعبر عن الشخصية المتميزة للباحث .

والبحث الموضوعي لو كتب فيه عشرة كتاب فكتاباتهم تأتي متقاربة لأن المقدمات تفضي إلى النتائج ، وعندما نقول هذه نظرة موضوعية فإننا نعني أن كل الحضور في القاعة يمكن أن يتفقوا عليها إذا استخدموا نفس المقاييس العقلية . أما الذاتية فمعناها أن كل من في القاعة سيطبع القضية بطابعه ولونه وذوقه وإحساسه الخاص .

هناك تنافر ما بين الموضوعية والذاتية وهناك موضوعات تخضع للذاتية وأخرى تخضع للموضوعية ، وكلما كانت الدراسات لصيقة بالموضوعية والقالب العلمي كلما كان ثمة مجازفة في إعادتها من قبل الآخرين ، فإذا سبق إليها واحد فينبغي على الثاني أن ينظر إلى نتاجه قبل أن يقدم على العمل ، خلافاً للموضوعات الذاتية من شعر وقصة وماشاكل ذلك فإن الطابع الذاتي يؤدي إلى التغاير في النتاج ، وأظن أن هذا القدر يوضح الفروق بين الذاتية والموضوعية . إذاً ينبغي أن يحيط الباحث بالدراسات الحديثة « المراجع الحديثة » الخاصة ببحثه ولهذا ينبغي أن يقرأ الكثير ليحيط بالموضوع الذي يريد أن يكتب فيه وليعرف ماذا ترك له الآخرون ، فإذا لم يتركوا له شيئاً على حد التعبير « ماترك الأوائل للأواخر شيئاً » فهو تعبير فيه تقويم الماضي لكن فيه تحطيماً للحاضر ، إذاً كيف نبحث ولماذا نبحث ؟ ليس هناك من حد للمعرفة ، ولذلك فإن الخلف ينبغي أن يبنوا على علوم السلف ، وينبغي أن يصلوا بالعلوم إلى مراحل متقدمة ليواكبوا الحياة ، وإلا فرضنا على أنفسنا العزلة .

وينبغي أن يطلق باب الاجتهاد في سائر العلوم ، ولكن بشروطه ، ومعنى ذلك أن

توجد الطبقة القادرة على الاجتهاد وعلى التعامل مع النص وعلى الترجيح ابتداءاً ثم على الاجتهاد ولو ضمن التخصص المحدود . بالطبع نحن لانقدر أن نجتهد في كل القضايا لتعقدها وتنوعها وكثرتها ، ولكن يمكن أن يوجد مجتهد في القضايا الاقتصادية ، ومجتهد في الشؤون السياسية ، ومجتهد في الأوضاع الاجتماعية ، ولايشترط أن يوجد مجتهد في كل القضايا ، وهذا يقتضي تعميق التخصصات .

إذاً دراسة صاحب البحث للمراجع الحديثة ضرورية من هذه الحيثية ليعرف هل أشبع الموضوع دراسةً ، وهل هناك مجال للإضافات ، وليعرف ماهي القضايا التي سيتوسع فيها .

وعندما كنت في مرحلة الماجستير ودرست طبقات خليفة بن خياط لاحظت أنه يستقي من اثنين في النسب من هشام الكلبي المشهور في علم النسب ، ومن أبي اليقظان النسابة ، ووجدت أن ماكتب عن ابن الكلبي كثير ، ومن قبل أساتذة كبار ، لذلك كتبت عنه صفحة واحدة ، أما أبو اليقظان فلم أجد من كتب عنه ، عندئذ بحثت كل مايتعلق به وجمعت مادته من سائر المصادر ، لأن هذا النسابة يسر لي فرصة في البحث لأقدم جديداً بحيث لايقال أنك أعدت بحث فلان . إذاً نحن نبحث عن الفراغ وعن الثغرات وعن تلك الجزئيات التي لم يطرقها الباحثون المعاصرون وهي التي نتوسع فيها ، وكلما حاصرتنا الدراسات المعاصرة كلما ضيقت علينا سبيل البحث العلمي ، فينبغي أن نحاول جاهدين اختراق الدراسات بمعنى أن نجد الثغرات ، وقد لايستطيع الطالب وحده من دون إرشاد أن يبلغ ذلك ، لكن بالتعاون مع المشرف يستطيع أن يصل إلى الجزئيات التي لم تطرق في الفن ، وإذا لم يتمكن من التعاون مع المشرف فعليه أن يفعل ذلك بنفسه ، وليس شرطاً أن يقصر اعتماده في الدراسة على مشرفه ، بل إذا وجد أستاذاً آخر في تخصصه يمكن أن يخدمه في القضية فليبادر إلى سؤاله ، وأعتقد أن الأساتذة لن يبخلوا على الطالب بما يقدرون عليه من نصح أو ترشيد . والقراءات الكثيرة في المراجع الحديثة أيضاً تجر إلى معرفة المصادر ، لأن هذه المراجع الحديثة استخدمت المصادر فيمكن من مطالعة

قوائم المصادر التي استخدمها الباحث المعاصر التعرف على المصادر القديمة .

ولاشك أن الإحاطة بالمصادر ليس أمراً سهلاً خاصة وأن الخدمات التي تقدمها المكتبة العربية ضئيلة ، أما المكتبات العالمية ففيها خبراء فإذا دخلت إلى المكتبة واتصلت بأحدهم وقلت له أريد أن أكتب عن « أبي تمام » أو عن « العلة الأصولية » أو عن « نفطويه » فإنه يستطيع أن يعطيك قائمة بمصادر كثيرة قد تبلغ العشرات أو المئات حسب طبيعة الموضوع وأحياناً يضغط على زر يزودك بثلاثين أو أربعين صفحة فيها أسماء للمصادر القديمة والبحوث المعاصرة والمجلات التي فيها موضوعات حول القضية وربما تجد مع هذه القائمة أسماء أربعة أو ثلاثة من الخبراء الذين يمكنك أن تستشيرهم ، لأن المكتبة تمتلك بنك معلومات خاص أو ترتبط ببنك معلومات عالمي . مثل هذا لايتحقق في العالم الإسلامي مع الأسف لضعف البحث العلمي والإمكانيات العلمية ، فنحن نعتمد على جهود فردية ولذلك يمكن أن نستفيد من قوائم المصادر في آخر الكتب في المراجع الحديثة للتعرف على المصادر .

والمفروض أن الطالب في الكلية كتب عدة بحوث في موضوع تخصصه ، وأنه في السنة التمهيدية كتب بحوثاً عديدة (يكتب ثلاثة بحوث على الأقل في كل مادة من مواد تخصصه ، مثلاً طالب الحديث يكتب ثلاثة بحوث في المصطلح وثلاثة في كتب السنة وثلاثة في فقه السنة) فعندما يكتب ثلاثة بحوث في التخصصات الرئيسية في مادة السنة فإنه يكون قد راجع كتب الدراية والرواية والرجال ، فعندما ينتهي من السنة التمهيدية ويسجل الموضوع يستطيع استحضار مصادره الرئيسية في ذهنه ، بل يكون قد تصور المصادر من خلال التعامل معها فهو يعرف مثلاً المتقدم والمتأخر ويعرف إضافات اللاحق على السابق ويعرف المصادر الأساسية والثانوية ويعرف المصدر الأولي والمصدر البديل والمصدر الثانوي .

إن الموضوع الصالح للرسائل الجامعية يتصف بما يلي :

١ ـ أن يكون متفقاً مع أولاع الطالب التي تظهر في السنة التحضيرية ،

فالبحث هواية ، ولايمكن أن يقسر الطالب على تسجيل موضوع لايرغب فيه ، والحرية شرط أساسي في الإبداع الذي يكمن في كل إنسان ، ويكون اكتشافه من قبل المربين والأساتذة أو من قبل صاحبه سبباً لاستثماره وتوجيهه وتنميته ، وعند ذلك يتمكن الباحث من صياغة أطروحة تتسم بالأصالة والإبداع ، وتتخذ مواقف محددة من الكون والحياة والإنسان ، وتطرح حلولاً للمشكلات ومقترحاتٍ للتقدم ، وقد نبَّه على ذلك ابن حزم الأندلسي فقال : « ومن مال بطبعه الى علم ما وإن كان أدنى من غيره فلا يشغلها بسواه فيكون كغارس النارجيل (جوز الهند) بالأندلس وكغارس الزيتون بالهند وكل ذلك لايُنجِب » [١] . ولابد أن يتفق الموضوع مع مستوى الباحث العقلي وقدراته الذهنية ومواهبه في التفكير والتصور والتحليل والتركيب ، ويرى ابن حزم « أن من شغل نفسه بالأدنى وهو قادر على الأعلى أضاع جهده فيما لايفيد وبدَّد طاقته هباء ، فمثله كمثل زارع الذرة في الأرض التي يجود بها البر ، وكزارع الشَّعراء (شجرة الحمض التي لاثمر لها) حيث يزكو النخل والزيتون » [٢] . وقد حذر السيوطي المؤلف من « أن يشرع في تصنيف مالم يتأهل له ... فإن ذلك يضره في دينه وعلمه وعرضِه » [٣] .

٢ ـ أن يكون له أهمية علمية أو اجتماعية تتناسب مع الجهد الذي سيبذل فيه وينبغي أن يعدل الطالب عن تسجيل الموضوعات التي لاتخدم التقدم الإنساني ولاتلبي احتياجات مجتمعه ، وقد قال السيوطي : « وليكن تصنيفه فيما يعم الانتفاع به ، ويكثر الاحتياج اليه » [٤] .

---

١) رسائل ابن حزم ص ٥٠ .

٢) عبد البديع الخولي : الفكر التربوي في الأندلس ١٧٨ .

٣) التعريف بآداب التأليف ، نسخة دار الكتب المصرية رقم ب ٣ مجاميع .

٤) المصدر السابق .

٣ ـ أن يكون فيه قدر مناسب من الجدة ، وفي رسائل الدكتوراه يعتبر ذلك شرطاً لصلاحية الموضوع ، إذ لابد من توفر الأصالة والابتكار والجدة والإضافة العلمية في رسائل الدكتوراه ، ويكفي في رسائل الماجستير القدرة على جمع المعلومات باستيعاب ، ونقدها وعرضها بصورة منظمة مع مراعاة المنهج العلمي بدقة

ولكن إن استطاع طالب الماجستير أن يختار موضوعاً يمكنه من تقديم إضافة علمية ويحقق له صفة الأصالة والابتكار فإن ذلك يكون أفضل . ويقول سارتون : « ما الابتكار العلمي سوى نسج الخيوط المختلفة وربط بعضها ببعض أما الابتكار من العدم فلا وجود له » [١] .

ولاشك أن الموضوعات الجديدة التي لم تطرق بعد ، أو بحثت بصورة ناقصة ـ أو دون منهج علمي ـ تمكن الطالب من تقديم الجديد والأُصيل خلافاً للموضوعات التي أشبعت بالدرس والبحث ، فإن البحوث الكثيرة فيها تُضيِّق الخناق على الطالب ، وتجعل كل أو معظم مايكتبه تكراراً لأفكار الآخرين واستنتاجاتهم .

إن تقدير إمكانية تحقيق الجدة في بحث الموضوع يتوقف على لجنة الإشراف والقسم المختص أكثر من الطالب ومع ذلك فإن واجب الطالب يكون في مراجعة الكتب والمقالات ودوائر المعارف والدوريات المختصة بالموضوع الذي يؤلف فيه ليكون على بينة من أمره ، فيعرف ماكتب في موضوعه ومايمكن أن يضاف إليه ـ بصورة تقريبية بالطبع ـ كما يلاحظ مستوى الدراسات والأبحاث السابقة ومكانة مؤلفيها العلمية ، فإن كثرة الدراسات في موضوع معين لاتعني دائماً أنه قد أشبع بحثاً ودرساً .

وقد لاتظهر الإضافة العلمية محددة بكمية من المعلومات النوعية التي توافرت نتيجة الثورة المعرفية « المعلوماتية » الحديثة ، بل تظهر في القدرة على إعادة تنظيم

---

١) الشرق الأدنى ، مجتمعه وثقافته ٦ : ١٤٤ ، لجماعة من الباحثين ، ترجمة د . عبد الرحمن أيوب .

المعطيات العلمية في بنية جديدة تيسر الإفادة منها وتعين على تطورها ، ولن يتم ذلك دون قدرة على التصور والتخيل المبدع ، فالمطلوب أن تفتش عما في خزانة الصور وخزانة المعاني وتعمل فيهما بالتركيب والتفصيل - على حد تعبير أبي حامد الغزالي - [١] . وقال صاحب الأزدي : « لاينبغي لمصنف يتصدى للتصنيف أن يعدل عن غرضين ، إما أن يخترع معنى .. وإما أن يبتدع وضعاً ومبنى .. وماسوى هذين الوجهين فهو تسويد الورق ، والتحلي بحلية السرف » [٢] .

٤ - أن لايكون الموضوع قد سجل من قبل لرسالة علمية سواء في نفس الجامعة أو في جامعة أخرى ، لأن ذلك يضيّق نطاق الجدة والابتكار ، كما قد يؤدي إلى تكرار الكتابة في الموضوع بنفس المستوى تقريباً ، مما يضيع الجهد العلمي الذي يتوخى عادة تقدم المعرفة . وقد قال السيوطي : « وينبغي أن يكون اعتناؤه من التصنيف بما لم يُسبق إليه أكثر ... والمراد بهذا أن لايكون هناك مصنف يغني عن مصنفه من جنسه » [٣] .

وقد يُبرر هذا التكرار بأن لكل باحث ذوقه وطريقة تناوله للموضوع وعقليته وثقافته التي تؤدي إلى الاختلاف في أسلوب ومادة وطبيعة الاستنتاجات ، لكن آفاق العلم أرحب من أن نكلف الطالب إعادة كتابة موضوع سبقه إليه غيره إلا في حالة ظهور مصادر جديدة للموضوع تحدث تغييراً مناسباً وتجعل الدراسات السابقة ناقصة أو ساقطة علمياً مما يتطلب إعادة دراسة الموضوع من جديد . ويمكن معرفة عدم تسجيل الموضوع في الجامعات المختلفة بمراجعة « دليل الرسائل الجامعية » في

---

١) عبد الكريم عثمان : الدراسات النفسية عند المسلمين والغزالي بوجه خاص ص ٢٩٤ (مكتبة وهبة ، القاهرة ١٩٦٣ م) .

٢) التعريف بآداب التأليف (مخطوط) .

٣) المصدر السابق .

تثبيت العناوين للموضوع كله ، ثم لأبواب الرسالة وفصولها ومباحثها ، وذكر أهم النقاط التي ستعالج في كل باب أو فصل أو مبحث ، بحيث يعطي فكرة واضحة عن الموضوع الذي يريد الطالب تسجيله ، ويتبين مدى وضوح معالمه في ذهن الطالب ، وهذه الخطة ينبغي أن تكون مرنة قابلة للتعديل من حيث الإضافة والحذف والتقديم والتأخير حسب مايتطلبه البحث أثناء سير الطالب فيه ، ولابد أن يراعي فيها الشمول لعناصر الموضوع ، كما يراعي فيها التسلسل التأريخي والترابط المنطقي ، ويرفق الطالب عادة قائمة بمصادر البحث التي راجعها وعثر فيها على مادة علمية في موضوعه ، ليدلل بذلك على وفرة المعلومات التي سيبني بحثه عليها ، ولن تكون القائمة كاملة بالطبع لكنها تكفي لتكوين الانطباعات الأولى لديه ولدى القسم المختص ، فإذا وافق مجلس القسم على تسجيل الموضوع فإنه يعين مشرفاً رسمياً وآخر استشارياً أو أكثر ، وعندئذ يستطيع الطالب أن يبدأ في الخطوة الثالثة .

ثالثاً : جمع المعلومات وتنظيم الجزازات .

مادامت معالم الموضوع قد اتضحت ـ إلى حد ما ـ في ذهن الطالب وقد تعرف على كثير من مصادره عند كتابة الخطة ومراجعة المصادر ، فإنه يستطيع أن يبدأ بجمع المعلومات التي تخص موضوعه ، وعادة تستخدم الجزازات (البطاقات) لذلك وهي أوراق سميكة صقيلة بشكل مستطيل في حدود ١٥ X ١٢ سم ، يكتب الطالب في أعلاها اسم المؤلف ، واسم الكتاب في الزاوية اليمنى من أعلى ، ويكتب ـ بعد نقل النص ـ عنوان النص أو الرواية الدالّ على محتواها في الزاوية اليسرى من أعلى فإذا انتهى منه كتب رقم المجلد ، ورقم الصفحة التي نقل منها النص ، ويمكنه أن يفصل بين اسم الكتاب وعنوان النص وبين النص نفسه بخط واضح .

واستخدام البطاقات بدل الدفاتر والأوراق الطويلة ضروري لسهولة تنظيمها وتحريكها والتخلص من بعضها عند اللزوم .

وينبغي أن ينتبه عند استعمال أي كتاب إلى تسجيل البيانات المتعلقة بالكتاب في بطاقة خاصة ، والبيانات الضرورية هي (اسم المؤلف كاملاً ، وتاريخ وفاته ، واسم الكتاب كاملاً ، وعدد مجلداته ، واسم الناشر ، واسم المطبعة ، ومحل الطبع وتاريخه) وذلك ليستعين بهذه البطاقات عند تنظيم قائمة المصادر لأن الكتاب الواحد قد تكون له طبعات عديدة ، فإذا نسي الطبعة التي نقل منها النصوص وغيَّرها اختلفت أرقام الصفحات التي أحال إليها في حواشي البحث . ولابد أن يكون الباحث قادراً على التمييز بين طبعات المصدر الواحد المختلفة ، لئلا يعتمد نشرة تجارية للمصدر مع وجود طبعة علمية معتمدة [1] .

إن بعض الباحثين يجمع المادة العلمية المتعلقة بالرسالة كلها بكل فصولها مرة واحدة ، ثم لاينتقل إلى خطوات أخرى حتى يتم الجمع ، وبعضهم يميل إلى جمع المادة العلمية المتعلقة بفصل واحد ثم ينتقل الى خطوات البحث الأخرى حتى يكتب الفصل ، ثم يعود إلى جمع المعلومات المتعلقة بفصل آخر ، وهكذا حتى يتم كتابة الرسالة .

إن الطريقة الأولى تفيد في اختصار الوقت حتى لايعود إلى استعمال المصدر الواحد مراراً بل ينقل منه كل مايتعلق بفصول الرسالة ، ولايعود إليه غالباً . أما الطريقة الثانية فتفيد في دفع الملل لإحساس الباحث أنه أنجز فصلاً كاملاً بوقت محدود مما يحفزه لمواصلة العمل .

إن طبيعة الموضوع ومدى سعته ووضوحه أو تعقده ، كل ذلك يؤثر في اختيار إحدى الطريقتين في جمع المادة ، وخبرة المشرف تساعد الطالب على اختيار الطريقة الأنسب لموضوعه .

---

١) نبَّه على ذلك السبكي في طبقات الشافعية ٢ : ٢٢ .

إن المهم في جمع المعلومات دقة النقل للمعلومات والبعد عن الاختزال المخل ، والاختصار المبتور ، والمحافظة على عبارات المصدر دون تغيير فيها ، وضبط أرقام الصفحات التي وردت فيها المعلومات ، وينبغي أن يستوفي الطالب جمع المعلومات من سائر المصادر التي يمكنه الحصول عليها ، وأن يستنفد جهده في ذلك ، ومصادر المعلومات في العلوم الشرعية منها المطبوع ومنها المخطوط ، ومنها المصادر القديمة ، ومنها المراجع الحديثة ، ومنها الكتب ، ومنها المقالات العلمية ، فلايدع مصدراً منها إلا ويرجع إليه وينقل ما يخص موضوعه منه ، ويستوفي المعلومات التي تهمه من كل مصدر فيتفحصه جيداً خاصة وأن الطابع الموسوعي والاستطرادات في المصادر القديمة تجعله لايتمكن من حصر مظان المادة العلمية بمراجعة فهارس الموضوعات في الكتب .

وينبغي أن يرجع الباحث الى المصادر الأصلية ولاينقل عنها بالواسطة إلا عند فقدها ، فيراجع عندئذ المصادر البديلة التي نقلت عنها . وليحذر من الأخذ عن الأصول بواسطة المراجع الحديثة ، فيقع في تصحيفات وتحريفات ، وقد نبّه إلى ذلك الإمام الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) فقال في مقدمة كتابه البحر المحيط [١] : « وأنا أرغب فيمن وقف عليه أن لاينسب فوائده إليه ، فإني أفنيت العمر في استخراجها من المخبآت واستنتاجها من الأمهات ، واطلعت في ذلك على ماعمي عليه مرامه ، وعزّ عليه اقتحامه وتحرزت في النقول من الأصول بالمشافهة لا بالواسطة ، ورأيت المتأخرين قد وقع لهم الغلط الكثير بسبب التقليد ، فإذا رأيت في كتابي هذا شيئاً من النقول فاعتمده فإنه المحرر المقبول » .

ليس كل كتاب يصدر يكون صالحاً للاعتماد عليه في الدراسات العلمية

---

١) البحر المحيط ١ : ٢ ب (مخطوطة) .

ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه ، بل لابد أن يتمتع المصدر والمرجع بمستوى علمي مناسب ، فكثير من المؤلفات تخاطب جمهوراً واسعاً وتقدم تبسيطاً لجوانب الثقافة المتنوعة ، ويعتمد مؤلفوها العاطفة ويسجلون ماتحتويه ذاكرتهم دون توثيق كافٍ ، ودون الاقتصار على التأليف في تخصصهم - إن كان لهم تخصص معين - فمثل هذه المؤلفات لاتعتمد عادة في الدراسات الأكاديمية .

وإذا شك الطالب في إمكانية الإفادة من نص ما ، فعليه أن يسجله مادامت الفائدة منه محتملة ، لأنه قد لايستطيع العثور عليه إذا تركه إلا بعد جهد جهيد .

رابعاً : فرز المادة العلمية وتوزيعها وفق أبواب الخطة وفصولها .

إذا جمع الطالب المادة العلمية المتعلقة بفصل واحد من الخطة ، ووضع في الزاوية اليسرى العليا من البطاقة عناوين النصوص التي نقلها من المصادر ، فإنه يوزع البطاقات على المباحث التي يشتمل عليها الفصل مستعيناً بالعنوان الذي وضعه في أعلاها ، فيجمع البطاقات التي تتناول معلومات تتعلق بمبحث معين مع بعضها من سائر المصادر ، ثم يقوم بتوزيعها مجدداً على العناوين الجزئية التي يتضمنها المبحث ، فتصبح البطاقات التي تتعلق معلوماتها بجزئية معينة مجتمعة مع بعضها ، ويمكن دراستها على حدة .

أما إذا كان الطالب قد جمع المعلومات المتعلقة بالرسالة كلها دفعة واحدة فعليه أن يوزع البطاقات على الأبواب ، ثم يوزع بطاقات كل باب على الفصول ، ثم بطاقات كل فصل على المباحث ، وهكذا تكون المادة العلمية المجموعة قد انقسمت إلى مجموعات صغيرة موحدة الموضوعات .

وستواجه الطالب حالات يكون فيها النص متعلقاً بأكثر من باب ، وله أكثر من عنوان في أعلى البطاقة ، عندئذ يضعه في أول باب من الخطة ، فإذا انتهى من كتابة ذلك الباب أعاد البطاقة إلى مكانها من البطاقات المتعلقة بباب آخر على أن

يؤشر على العنوان الذي استعمله والذي يقع في أعلاها .

إن فرز المادة العلمية وتقسيم البطاقات على الأبواب والفصول يعتمد بالطبع على فهم الطالب للنصوص ومحتوياتها ـ ولو بصورة أولية ـ وقد يغير رأيه عند فحصها مجدداً عند كتابة البحث ، وسيساعده استخدام البطاقات المتحركة على التغيير دائماً ، ولاشك أن الطالب تخطر بباله استنتاجات من النصوص أثناء نقلها ووضع عناوينها في أعلى البطاقات فيمكنه أن يدون تلك الملحوظات في حواشي البطاقة بقلم مغاير في اللون لئلا تتداخل مع النص الأصلي ، أو بدفتر خاص يرجع إليه فيما بعد ، وذلك لأن هذه الملحوظات قد تغيب عن ذهنه أثناء الكتابة .

خامساً : نقد المادة العلمية .

إن نقد المادة العلمية يسبق تحليلها وكتابتها ، وغالباً ماتتم عملية النقد بصورة مكتوبة وتدون نتائجها في البحث أو حواشيه .

والنقد يوجه إلى الكتاب الذي اعتمده الباحث مصدراً من ناحية ، كما يوجه إلى الروايات والنصوص التي احتواها بصورة مستقلة ، وكثير من الرسائل الجامعية يخصص فيها فصل مستقل لتحليل المصادر ، وفيه يوضح الباحث قيمة المصادر التي اعتمدها في رسالته من حيث توثيق نسبتها لمؤلفيها وخلوها من التزوير والدس ، ويعتبر البعض القيام بتحليل المصادر من مبتكرات منهج البحث العلمي الحديث ، فقد اهتم بذلك برنارد لويس وهاملتون كيب من كبار المستشرقين الإنكليز ، ولكن الاستقراء لمناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي يكشف عن اهتمام بعضهم بتحليل المصادر وتقويمها كما فعل ابن عبد البر في مقدمة (الاستيعاب) والمسعودي في مقدمة (مروج الذهب) وابن الملقن في مقدمة (البدر المنير) ..

نبدأ بعملية النقد وهي أصعب المراحل ، تحتاج إلى الخبرة وإلى إعمال الذهن ، هل نقبل كل مايروى ، هل نستسلم لكتب التراث ؟ هل كلها صحيحة ؟

العلوم تتباين من ناحية مدى الوثوق بمصادرها ، علم مثل أصول الفقه يبدأ في تأسيسه الشافعي ويشرع في إعادة التأسيس كل من جاء بعده من إمام الحرمين الجويني وتلميذه أبي حامد الغزالي إلى السبكي والزركشي ... والكتب اللاحقة تكون أكثر شمولاً للقضايا ، ولكن هل يعيد العالم المتأخر التأسيس بنفس المستوى أم أقل ؟

هنا تبرز عقلية المؤلف فحتى وهو يعيد العلم قد يخل ببعض الجزئيات وقد يعجز عن إيجاد العبارة الدقيقة لإيضاح المعنى في حين أن الذي سبقه تمكن من ذلك بحكم مكنته اللغوية ـ ثراء اللغة مهم للذي ينشيء ويكتب ـ .

تحليل المصادر

إن أعمال التوثيق هذه ونقد المصدر جملة تُجمع كلها في فصل خاص اسمه تحليل المصادر ، تتناول فيه المصدر وتوثق نسبته للمؤلف ، أو تعتمد على من وثق نسبته من المحققين المعروفين بمستواهم العلمي الرفيع .

وتتم دراسة إطار الموضوع وقيمة المصدر مطبوعاً أو مخطوطاً بالنسبة لبحث مخصوص ـ هو البحث الذي يعده صاحب الأطروحة ـ وليس دراسة شاملة .

قد يكون الكتاب جليلاً لكن خدمته للبحث ضئيلة ، عندئذ يحتل عند تحليل المصادر مرتبة متأخرة على جلالته .

ولو جمعت تحليلات المصادر المكتوبة فإنه يمكن أن يؤلَّف من خلالها كتاب في نقد المصادر بشمول ، لأن المصدر استخدم في عشرات الرسائل ، ودُرس من زوايا مختلفة ، فلو جمعت هذه الملحوظات تتبين أهمية المصدر بشمول .

إن البعض يعتبر تحليل المصادر من مبتكرات المستشرقين أو علماء الغرب ، فعله برنارد لويس وغيره ، وقد وجهوا عدداً من الطلاب الذين أشرفوا عليهم إلى

تحليل المصادر أو عقد فصل لتحليل المصادر ، ولكن لو لاحظنا كتبنا التراثية لوجدنا عدداً من مؤلفينا القدامى يفعلون ذلك ويتكلمون في بداية الكتاب بنبذة عن المصادر التي استخدموها ، هذا عن تأصيل القضية وبيان أن لها سنداً وأصلاً في تراثنا الفكري .

وقد دأب كثير من المصنفين في القرون المتلاحقة على تقويم مصادر مؤلفاتهم ، وتتجلى هذه الظاهرة عند الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) ومغلطاي بن قليج الحنفي (ت٧٦٢ هـ) وابن الملقِّن أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي (ت ٨٠٤ هـ) والحافظ علي بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) وغيرهم من الأعلام .

ولنتأمل في طرائق بعضهم في التعامل مع المصادر وتقويمها :

تقويم مغلطاي للمصادر :

يبلغ الوعي المنهجي في التعامل مع المصادر عند مغلطاي (ت ٧٦٢ هـ) مستوى عالياً ، ولاشك أن النهضة العلمية بمصر والشام في القرن الثامن زودته بتلك المفاهيم المتقدمة ، كما أنه يعتبر ناقداً متخصصاً بنقد المصنفات المهمة مثل (الروض الأنف) لعبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١ هـ) حيث نقده في كتابه (الزهر الباسم في سيرة أبي القاسم) ومثل (تهذيب الكمال) لجمال الدين يوسف المزي (ت٧٤٢هـ) حيث نقده في كتابه (إكمال تهذيب الكمال) ، مما ساعد على بلورة المنهج عنده ، فهو يدقق في النسخ الخطية للكتاب الواحد ، ولايكتفي بالاعتماد على نسخة واحدة فقد اطلع على عدة نسخ من (التأريخ الكبير) للبخاري و (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم ، وهو يحدد أن النسخة التي وقف عليها من

رواية فلان .. وقد يقارن بين الروايات المختلفة للكتاب الذي يرويه عدد من الرواة.[١]

ويختار النسخ الجيدة النفيسة التي عليها سماعات العلماء ، ويحدد أسماء الخطاطين ، وينبه على أهمية النسخ بعبارات واضحة كما فعل مع المصنفات التالية :

ه تاريخ مطيَّن : « نسخة جيدة ، في غاية الجودة » .

ه الكمال ـ للمقدسي الجماعيلي ـ : بيَّن اعتماد المزي على نسخة غير مهذبة في حين وقف مغلطاي على نسختين جيدتين صحيحتين ، حيث اطلع مغلطاي على نسخة بخط الحافظ أحمد بن المهدي قابلها على نسخة بخط عبد الغني بن سرور [٢] .

ه تاريخ خليفة بن خياط : « هذه النسخة التي عندي من تأريخ خليفة بن خياط ليس لها نظير في الدنيا لأنها بخط ابن الحذاء الحافظ وقد قرأها وقابلها على أشياخه » [٣] .

ه صحيح مسلم : « كذا ألفيته في غير ما نسخة جيدة من كتاب مسلم » [٤] .

---

١) الزهر الباسم ٥٥ ب « ديوان الكميت ـ فيما رأيتُ من روايات من رواه » ، و ٥٣ ب ـ ٥٤ ب « ديوان شعر الحطيئة ـ رواية الأصمعي وأبي عبيدة وأبي عمرو وابن الأعرابي » ، و ٥٢ ب ، ٥٤ أ « التيجان لأبي عبيدة معمر بن المثنى رواية السري عنه » ، و ٥٢ ب « مقاتل الفرسان لأبي عبيدة معمر بن المثنى رواية علي بن المغيرة الأثرم وأبي حاتم السجستاني عنه » ، و ٤٤ ب ، ١٣٩ ب « أسماء البلدان لهشام بن الكلبي رواه أحمد بن أبي السهل الحلواني عن أبي أحمد الزبيري عن ابن أبي السري عنه » ، و ٩ أ ، ٤٦ أ ، ٢٣ ب « سيرة ابن هشام .. في بعض النسخ .. في عدة نسخ من السيرة .. من رواية ابن أبي شيبة » .

٢) إكمال ١ : ق ٣٦ ب ، ٤٦ أ ، ١٤٥ أ .

٣) إكمال ١ : ٢٨ ب .

٤) إكمال ١ : ٦٢ ب .

ه الصلة ـ لمسلمة بن القاسم ـ : « كذا ألفيته في نسخة وفي أخرى » [١] .

ه التاريخ الكبير ـ للبخاري ـ : « وفي نسخِهِ خلاف .. » [٢] .

أما الخطوط فيقول :

« كذا رأيته بخط الشيخ رضي الدين الشاطبي ـ رحمه الله ـ في مواضع مضبوطاً مجوَّداً » [٣] .

« على أنني رأيته بخط يونس بن أحمد بن بركة الأربلي ، حاشية معزوة للحاكم أبي أحمد » .

«كتاب الردة لوثيمة بن موسى بن الفرات بخط الحسن بن رشيق المصري»[٤] .

« أدب الخواص للوزير أبي القاسم المغربي .. بخطه مجوداً » [٥] .

« ديوان أبي داوود بخط ابن أبي الطاهر المؤرخ » [٦] .

« الوحشيات ـ وهي الحماسة الصغرى ـ بخط ابن هشام وقراءته على أبي العلاء المعري » [٧] .

« الأنساب للبلاذري من نسخة قيل أنها نُقلت من خطه وقابلها ابن الفرات المعروف بابن حيرايه » [٨] .

---

١) إكمال ١ : ٦٢ ب .

٢) إكمال ١ : ٦٠ ب .

٣) إكمال ١ : ١٤٩ ب .

٤) الزهر الباسم ٣٠٧ .

٥) الزهر الباسم ٥٣ ب .

٦) الزهر الباسم ٤١ أ .

٧) الزهر الباسم ٥٤ ب .

٨) الزهر الباسم ٥٤ أ .

« جامع معمر بن راشد بخط الإمام الوسعى »[١] .

« سؤالات الآجري أبا داؤد .. بخط الحافظ رشيد الدين المصري »[٢] .

« أبو إسحق الحبَّال الحافظ من خطِّه » ويحتمل أنه يريد كتابه « تسمية رجال الشيخين » الذي ذكره ق ٣٠ أ[٣] .

« الطبقات لابن قتيبة ـ بخط الشاطبي »[٤] .

« المذيل للطبري .. وعندي نسخة التي عليها مواضع بخطه »[٥] .

وهو يميز بين المؤلفات التي ثبتت صحة نسبتها لمؤلفيها ، والتي لا يزال الشك يعتور صحة نسبتها فيقول عن كل من كتابي « التأريخ » و « عيون المعارف » : « المنسوب للجاحظ »[٦] .

ويتضح في فكره المنهجي التمييز بين طبقات المصادر بتحديد المصادر الأولية والبديلة والثانوية ، فهو لايرتضي النزول إلى المصدر الثانوي مع وجود المصدر الأول . وهكذا انتقد الحافظ المزي كثيراً لأنه لايراجع الأصول الموجودة بل ينقل عنها بواسطة الكتب الكبيرة ، مثل نقل المزي من تأريخ البخاري بواسطة ابن عساكر ـ الذي نقله من كتابةٍ على ظهر جزءٍ ، ولم يقل بخط من ذاك ولا من قاله ! ـ[٧] وهذا يدل على أن المزي مانقل من أصل إذ لو كان كذلك لذكر ماذكرناه من تردده

---

١) الزهر الباسم ١٩٧ أ .

٢) الزهر الباسم ٣١٧ ب .

٣) إكمال ١ : ٢٦ ب .

٤) الزهر الباسم ٢٢ ب .

٥) الزهر الباسم ٤٩ أ .

٦) الزهر الباسم ١٦ ب ، ١٧ ب ، ١٨ أ .

٧) إكمال ١ : ق ٣٠ ب .

- يعني البخاري - في وفاته ، والله أعلم [١] . وصحف المزي كلمة « سبع » إلى «تسع» من نص نقله عن ابن قانع ، وكأنه نقله من غير أصل ، ولو كان من أصل لتبين له صواب ذلك من خطئه [٢] .

ونقل المزي عن أبي حاتم الرازي أنه قال عن راوٍ : لابأس به ، مع أن أبا حاتم قال : ليس به بأس . « كذا هو في نسختين جيدتين ، وكذا نقله عنه الباجي وابن خلفون » [٣] .

واعتمد المزي على كلام البخاري عند الكلاباذي الذي عزاه للبخاري «وذلك موجود في تأريخه الكبير الذي هو بيد غالب طلبة الحديث ، فالعدول من النقل منه الى غيره قصور ..» [٤] .

وهكذا انتقد نزوله إلى المصادر الثانوية مع وجود الأصلية في موضع آخر : « إن المزي أبعد النجعة في ذكر وفاته من عند المطيِّن وابن أبي عاصم وإن كان كتاباهما غير عزيزي الوجود ، لكن تاريخ البخاري الكبير أكثر وجوداً وأعظم خطراً ، وهو رحمه الله قد نص على القولين الذين نقلهما المزي من عند هذين الإمامين ، والصواب أنه لايجوز العدول عن كلام العلماء المتقدمين إلى من بعدهم اللهم إلا أن يكون لزيادة وماأشبهها [٥] .

والمزي - في رأيه - لاينقل عن كتاب الكلاباذي إلا بالواسطة [٦] .

---

١) إكمال ١ : ق ٣٣ ب .

٢) إكمال ١ : ٣٦أ .

٣) إكمال ٤٣أ .

٤) إكمال ١ : ٤٢ ب .

٥) إكمال ١ : ٤٣أ - ب .

٦) إكمال ١ : ١٦٠أ .

وقال في موضع آخر : « المزي ينقل بالوسائط ، ولو نظر في الأصل كان يعلم خطأ مانقله » [١] .

وقال في موضع تصحفت فيه على المزي سنة وفاة من طبقات ابن سعد : « فإن كان تصحف على الشيخ ثمان عشرة بثمان وعشرين ، فكان ينبغي له أن يذكر اليوم والشهر ، والرواية التي ذكرها إن كان نقل من أصل ، وماأخاله اعتمد إلا لفظ صاحب الكمال » [٢] .

وقال في موضع آخر : « وهو يبين لك أن الشيخ ماينقل من كتاب العسكري إلا بوساطة ، وذلك أنه نقل في هذه الترجمة شيئاً وأغفل ماذكرناه مما هو رد لقوله ، فلو نقله من أصل لما أغفله ولعلمه من الإيراد » [٣] .

وأنه لم ينبه أحياناً على أوهام صاحب الكمال - يعني المقدسي الجماعيلي - كعادته .

وانتقد جمع المزي بين راويين دون دليل واضح [٤] ، كما انتقد طريقة العزو عنده حيث يجمع كلام عالمين أو أكثر ، « فكان الأولى أن يعزو كلام كل شخص له ليستريح ويريح » .

ويقابل فعله بفعل أحد العلماء المتأخرين « ولقد رأينا تصنيفاً لبعض العلماء المتأخرين من الفقهاء - رضي الله عنه وعنهم أجمعين - إذا ذكر شيئاً منقولاً عزاه لقائله ، مترحماً عليه ، مبيناً في أي موضع من الكتاب ، بل في أي باب ، بل في أية ورقة من تجزئة كذا وكذا .. كل هذا يقصد به السلامة والإفادة وجلب الرحمة للقائل

---

١) إكمال ١ : ١٥٦ ب .

٢) إكمال ١ : ١٥٤ ب - ١١٥٥ .

٣) إكمال ١ : ١١٥٤ .

٤) إكمال ١ : ١٣٢ .

والتنويه بذكره ، والله تعالى أعلم »[١] .

كما انتقد اعتماده على نسخة من الكمال غير مهذبة ، مع أن مغلطاي وقف على نسختين جيدتين صحيحتين[٢] .

تقويم ابن الملقن للمصادر :

يتعامل ابن الملقن مع المصادر بوعي منهجي فهو « يقدم الأجود ، والأهم ، والأقدم ، والأكثر تخصصاً على غيره »[٣] .

ويبدي ملحوظات عن المصادر كما فعل مع المصادر التالية :

ه الميزان للذهبي : « وهو من أنفس كتبه » .

ه موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي : « وهو كتاب نفيس وقع لي بخطه » .

ه الأطراف للمزي : « اقتصرت عليه لكونه هذّب الأطراف قبله .. واستدرك جملة عليهم » .

ه خلاصة الكلام للنووي : « وهي مفيدة ولم يكملها » .

ه الخلافيات للبيهقي : « وهي مفيدة » .

ه المُغرب للمطرزي : « ماأكثر فوائده » .

ه معجم ماستعجم للبكري ، وأسماء الأماكن للحازمي : « وهما غاية في بابهما » .

ه الناسخ والمنسوخ للحازمي : « وهو كتاب لانظير له في بابه ، غاية في التحقيق والنفاسة » .

---

١) إكمال ١ : ٣٢ ب .

٢) إكمال ١ : ٣٦ ب ، ١٤٥ أ .

٣) ابن الملقن : البدر المنير ، مقدمة المحقق جمال السيد ص ١٧٤ ـ ١٧٦ .

ه أطراف الكتب الستة لابن طاهر : « كثيرة الوهم ، كما شهد بذلك حافظ الشام ابن عساكر » .

ه الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر : « غيرُ معتمدٍ عليه » .

ه الأحكام (المنتقى) لمجد الدين ابن تيمية : « هو كاسمه ، وما أحسنه ، لولا إطلاقه في كثير من الأحاديث العزو إلى كتب الأئمة دون التحسين والتضعيف .. وأشد من ذلك : كون الحديث في جامع الترمذي مبيناً ضعفه ، فيعزوه إليه من غير بيان ضعفه » [١] .

فهذه نماذج فقط من تقويم علمائنا القدامى للمصادر ، ويحتاج هذا الموضوع إلى التوسع فيه والاستقصاء ليتجلى مدى الوضوح المنهجي في التعامل مع المصادر عند علمائنا القدامى ، ولابد من الإشارة إلى علمين كبيرين في هذا المجال هما : الحافظ الذهبي ، والحافظ ابن حجر ، وبذلك نؤصل قضية « تحليل المصادر » في بداية الأطروحات .

وقد يذكر المؤلف من تقدَّمه في التأليف في الموضوع ، أو أنه لم يُسبق إليه ، والواقع أن دراسة المصادر وتقويمها ينبغي أن يتقدم كل رسالة جامعية من زاوية الموضوع الذي تطرقه الرسالة ، وسوف تؤدي هذه التحليلات إلى إغناء معلوماتنا عن المصادر ، كما تغني معلوماتنا عن الحركة الفكرية في تأريخ الإسلام بدراسات متخصصة دقيقة بعيدة عن التعميم الخاطيء والمجازفة . ولاشك أن الكتب المحققة تحقيقاً علمياً تُغني مقدماتها الباحث عن توثيق نسبتها إلى المؤلف ، كما أن بعض الباحثين قد تناولوا توثيق نسبة بعض المخطوطات إلى مؤلفيها وكشفوا عن حالها من الصحة ، وحددوا ماوقع في بعضها من تزوير أو دس أو انتحال مثل نسبة كتاب

---

١) المصدر السابق ١٧٦ .

« نقد النثر » إلى قدامة بن جعفر ، وقد ثبت علمياً زيف عنوان هذا الكتاب ونسبته إلى قدامة بن جعفر ، فاسمه في الحقيقة هو « البرهان في وجوه البيان » ومؤلفه أبو الحسين بن وهب الكاتب [١] ، ومثل نسبة كتاب « الإمامة والسياسة » إلى ابن قتيبة ، مع أن أسلوبه مخالف لأسلوب ابن قتيبة في بقية كتبه الأخرى ، وكذلك وجهته الشيعية تخالف المعروف عن ابن قتيبة والتزامه بالسنَّة ، وكذلك فيه معلومات عن أحداث وقعت بعد وفاة ابن قتيبة . وقد بيَّن الحافظ الذهبي أن « من يسرق الأجزاء والكتب فإنها أنحس بكثير من سرقة الرواة » [٢] .

وهذه الجهود العلمية تخدم الباحث كثيراً عند تحليله لمصادر رسالته ، ويمكنه الاعتماد على آراء المحققين والباحثين الآخرين إلا إذا تبين له مالم يتبين لسواه فيكشف عنه .

لكن الباحث قد يستعمل مصادر لم توثق بعد ، فلابد أن يقوم بتوثيقها وتقويمها علمياً ، وعملية التوثيق تحتاج إلى معرفة الكتاب ومؤلفه معاً ، وبالنسبة للمصادر الخطية يلجأ الباحث لأغراض التوثيق إلى كتب التراجم والببليوغرافيا لمعرفة إن كانت هذه المصادر قد ذكرت للمؤلف كتاباً بالعنوان المذكور في النسخة الخطية ، وكذلك ينظر الباحث إلى الكتب الأخرى في نفس الفن إن كانت قد نقلت عن الكتاب وسمَّت مؤلفه ، وبمقارنة النقول مع الكتاب يتبين الصدق من نسبة الكتاب للمؤلف ، ويلجأ الباحثون في التوثيق إلى دراسة أسلوب المؤلف ومنهجه من خلال كتبه الأخرى الموثقة ، كما يلجأون إلى دراسة أساليب عصره ،

---

١) رمضان عبد التواب : حاشيته على كتاب العربية ليوهان فك ص ١٥٠ .

٢) شرح الألفية ١٦٠ ، وسرقة الرواة « أو الحديث » أن يكون محدث ينفرد بحديث ، فيجيء السارق ويدَّعي أنه سمعه أيضاً من شيخ ذلك المحدث ، أو يكون الحديث عُرف براوٍ فيضيفه لراوٍ غيره ممن شاركه في طبقته .

ويدرسون نوع الورق والحبر والخط ليبينوا صحة الأصل المخطوط أو زيفه .

ومن قديم الأمثلة في تراثنا على نقد صحة نسبة الكتاب لمؤلفه مارواه الزبيدي من أن « ثعلب » كان يستدل على فساد نسبة الكتاب للخليل بأسباب منها : اختلاف نسخه ، واضطراب رواياته ، ومافيه من حكايات عن المتأخرين ، والاستشهاد بالمرذول من أشعار المحدثين . فكيف يروي الخليل عن الأصمعي وأبي عبيد وابن الأعرابي ، في حين أن الخليل توفي وعمر أبي عبيد ستة عشر عاماً ؟! .

ولعل أقوى مايوجّه إلى هذا الكتاب من طعون ماذكره أبو علي القالي من أن كتاب العين ورد من خراسان في زمن أبي حاتم ، فأنكره أبو حاتم وأصحابه أشد الإنكار ، وأنه مضت مدة كبيرة قبل ظهور الكتاب ، فلم يروه تلاميذ الخليل أمثال النضر بن شُميل ، وأبي الحسن الأخفش ، ولو أن الخليل ألف الكتاب لحمله هؤلاء عنه ، وكانوا أولى بذلك من رجل مجهول الحال . ثم يقول أبو علي القالي : « ولو صح الكتاب عن الخليل لعمد الأصمعي واليزيدي وابن الأعرابي إلى تزيين كتبهم بالحكاية عن الخليل ، وكذلك من جاءوا بعدهم كأبي حاتم وأبي عبيد وابن السكيت وغيرهم ، فما علمنا أحداً منهم نقل في كتابه عن الخليل حرفاً من اللغة » !! [١] .

وهذا النوع من الملحوظات يعرف بالنقد الخارجي أو الظاهري ، ثم ينتقل الباحث إلى نمط آخر من نقد المصادر وهو النقد الداخلي وهو نوعان : إيجابي ، وسلبي ، فأما الإيجابي فيتعلق بفهم النص ومعانيه وفق قواعد اللغة ومعرفة أسلوب المؤلف وأسلوب عصره ومعاني المفردات اللغوية المستعملة في ذلك العصر ومعرفة مصطلحاته .

---

١) ابراهيم أنيس : دلالة الألفاظ ٢٣٤ ـ ٢٣٥ .

إن قدراً مناسباً من الإحاطة باللغة وأساليبها وتطورها ضروري للباحث ، فاللغة تتطور في أساليبها ومعاني مفرداتها ، فكلمة « الحائط » في القرن الأول الهجري تعني « البستان » ، وهي اليوم تطلق على « الجدار » ، ومصطلح « العلة » في علوم الحديث يختلف عن مصطلح « العلة » في أصول الفقه ، وهكذا لابد من معرفة مصطلحات العلم الذي كُتب فيه المصدر كما كانت محددة في عصر المؤلف لفهم المصدر فهماً صحيحاً وعدم تحريف معانيه . وفهم الكتب الأدبية التي كتبها كبار أدباء العربية في القرون الأولى يحتاج الى مستوى عالٍ في فهم اللغة واستيعاب أساليبها ، فالعربية فيها الكناية والاستعارة والمجاز والتشبيه والتلميح والتضمين ، فلابد للباحث من الإحاطة بذلك لفهم نصوصها . والقاعدة العامة في فهم النص وتفسيره يمثلها قول ابن الأنباري : « الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلايجوز العدول بها عنه » [1] .

وأما النقد السلبي فيتعلق بعدالة المؤلف وضبطه ، وقد فصل المحدثون الكلام عن شروط العدالة والضبط وكيفية توثيق الرواة في كتب (مصطلح الحديث) فلاتقبل الرواية إلا ممن كان مستقيم السيرة ملازماً للمروءة وتقوى الله حتى تطمئن النفوس إلى صدقه ، متيقظاً غير مغفل ، حافظاً إن حدث من حفظه ، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه ، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني .

ومما يتعلق بالنقد السلبي أيضاً معرفة دافع المؤلف إلى تأليف كتابه وهل قصد به خدمة حاكم ما أو جماعة أو مذهب ديني أو سياسي ، فإن دافع المؤلف للتأليف يؤثر على كتابته ووجهتها ، وكذلك معرفة مدى الحرية التي أتيحت له في

---

١) الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٢٤٣ .

ظروف الكتابة وهل خشي من التصريح ببعض الحقائق فاكتفى بالتلميح أو سكت عنها دون تصريح ولاتلميح ، أو فسر الأمور بطريقة تجنبه الأخطاء ، فمجاملة الخلفاء العباسيين مثلاً أدت إلى المبالغة في تشويه سمعة الأمويين من قبل بعض المؤرخين الذين دونوا الكتب التأريخية في العصور العباسية .

إن عملية النقد لاتقتصر على إثبات صحة نسبة الكتاب للمؤلف ، بل تتعداها إلى دراسة المؤلف نفسه ودرجته من حيث الجرح والتعديل ، لأنه حلقة الوصل بين القاريء ومعلومات الكتاب ، فحتي لو أخذت المعلومات من مصادر موثقة يبقى ضعف المؤلف وكذبه مانعاً من قبولها الذي يحتاج إلى أن يعتضد بورودها من طرق أخرى غير المؤلف الضعيف ، وبعد التوثق من ذلك ينقد الباحث منهج الكتاب ، وهل يتحرى مؤلفه ويدقق ويتثبت ويحافظ على الاقتباسات من الكتب والمصادر الأخرى المدونة والشفهية ؟ أم يغير فيها ويرويها بالمعنى ، وإذا رواها هل يخل بمعانيها ويحرفها أم يحافظ عليها ؟ وهكذا يسجل ملحوظاته التي يعرضها في فصل (تحليل المصادر) من ناحية ، ويستفيد منها في نقد النصوص والروايات من ناحية أخرى .

ومما يتعلق بذلك أيضاً معرفة سلامة عقل المؤلف وحواسه المؤثرة في صحة التحمل والأداء معاً ، وكذلك يبحث عن مصدر معلومات المؤلف إن كان شاهد عيان فيها أو أخذها عن شهود عيان ، وعندئذ يبحث عن شهود العيان هؤلاء من حيث العدالة والضبط والاتجاهات والميول والظروف المحيطة بهم عند الرواية ... إلى غير ذلك من الأمور التي تساعد الباحث على تقويم الرواية والحكم عليها قبل اعتمادها في البحث ، وينبغي الانتباه إلى أن توثيق الكتاب ومؤلفه لايعني بالضرورة توثيق كل ماورد فيه ، بل لابد أن تعامل كل رواية وكل خبر على حدة خلال البحث فتنقد وفق مناهج النقد العلمي سنداً ومتناً ، فمثلاً ابن سعد ثقة ، وكتابه « الطبقات الكبرى » من أحسن مصادر التأريخ الإسلامي في القرنين الأول والثاني ، لكن ابن سعد ينقل عن رواة ضعفاء كابن الكلبي والواقدي ، كما ينقل عن الثقات كعفان بن

مسلم وعبيد الله بن موسى العبسي والفضل بن دكين ، فلايعامل الباحث كل روايات الكتاب بمستوى واحد لأن مصادرها متباينة قوة وضعفاً وأصالة ووضعاً .

وكذلك محمد بن جرير الطبري فإنه ثقة إمام في التفسير والحديث والفقه والتاريخ ، ولكن هذا لايعني توثيق سائر الروايات التي ساقها في مؤلفه القيم « تأريخ الرسل والملوك » فإنه مسرح للرواة من المذاهب الفكرية المختلفة مابين خارجي وشيعي وناصبي ومتعصب لقبيلة ومتعصب لمدينة ومتعصب لرأي ، ومنهم الثقة والصدوق والضعيف والكذاب فلابد من الفحص عن حال كل رواية على حدة .

ولاشك أن طريقة فرز البطاقات على الأبواب والفصول والمباحث والجزئيات الأصغر ستجعل الروايات المتعلقة بأمر واحد مجتمعة مما يؤدي إلى معرفة كل ماورد عن ذلك الأمر على سبيل الحصر تقريباً ، ومقارنة هذه الروايات ببعضها والنظر في أصلها سيمكننا من الحصول على فكرة واضحة في الغالب عن مستوى صحتها وصدقها . وستتبين المعلومات التي اتفقت فيها المصادر وتلك التي انفرد بها مصدر بعينه ، وعندها سيكون تفرده موضع نقاش لبيان إن كان هذا التفرد لثقة مخالفاً لما رواه الآخرون من ثقات المؤرخين فهو شاذ سلبي ، أم هو تفرد المؤرخ الثقة وإن خالف الضعفاء فهو تفرد إيجابي ، أم أن التفرد مجرد إضافة على الآخرين وعندها يتوقف اعتمادها على الثقة بالمؤرخ الذي تفرد بها ، وأما إذا كان المؤرخ ضعيفاً وخالف ثقات المؤرخين فإن مخالفته منكرة مردودة .

ونظراً لأن المصادر المتعلقة بالحديث والعلوم الشرعية والتأريخ الإسلامي معظمها يسرد الروايات بالأسانيد ، فلابد من تحكيم قواعد علماء المصطلح في نقد هذه الروايات مع عدم التخلي عن الروايات التي لا تصل إلى مستوى الصحة الحديثية ، ففي الأبحاث التأريخية تعتبر الروايات المسندة من طرق رواة لايبلغون مستوى الثقات أفضل من الروايات والأخبار غير المسندة ، لأن فيها مايدل على أصلها ، ويمكّن من التحكم بنقدها وفحصها بصورة أفضل من الأخبار الخالية من السند . أما في الدراسات المتصلة بالعقيدة والشريعة فلابد من الاعتماد فيها على

الروايات والأحاديث الصحيحة ونقدها وبيان الضعيفة منها ، وستسلم في هذا الجانب أحاديث صحيحة على شرط المحدثين تكفي لبيان العقيدة وأحكام الشريعة ، لأن المحدثين أولوا الأحاديث عناية كبيرة وأحاطوا رواتها بدراسة دقيقة واسعة ، واهتموا بطرق تحملها وأدائها ، فإذا طبقت قواعدهم على الأحاديث فهي أهل لذلك لما بلغته من الدقة والإتقان .

أما اشتراط الصحة الحديثية في قبول الأخبار التاريخية التي لاتمس العقيدة والشريعة ففيه تعسف كثير ، والخطر الناجم عنه كبير ، لأن الروايات التاريخية التي دونها أسلافنا المؤرخون لم تعامل معاملة الأحاديث بل تم التساهل فيها ، وإذا رفضنا منهجهم فإن الحلقات الفارغة في تأريخنا ستشكل هوة سحيقة بيننا وبين ماضينا مما يولد الحيرة والضياع والتمزق والانقطاع .

إن تأريخ الأمم الأخرى مبني على روايات مفردة ومصادر مفردة في كثير من حلقاته ، وهم ينقدون متون الروايات فقط ويحللونها وفق معايير نقدية تمكنهم من الوصول إلى صورة ماضيهم لعدم استعمال الأسانيد في رواياتهم التأريخية لأن الأسانيد المتصلة اختصت بها الأمة الإسلامية . لكن ذلك لايعني التخلي عن منهج المحدثين في نقد أسانيد الروايات التأريخية فهي وسيلتنا إلى الترجيح بين الروايات المتعارضة ، كما أنها خير معين في قبول أو رفض بعض المتون المضطربة أو الشاذة عن الإطار العام لسير تأريخ أمتنا ، ولكن الإفادة منها ينبغي أن تتم بمرونة آخذين بعين الاعتبار أن الأحاديث غير الروايات التأريخية ، وأن الأولى نالت من العناية مايمكنها من الصمود أمام قواعد النقد الصارمة .

إن العالم الإسلامي بأشد الحاجة إلى العلماء المتخصصين بالدراسات الإسلامية التي توضح ضوابط السلوك في مجتمعنا ، وتحدد قيمنا وأعرافنا وتبين نظمنا الاجتماعية ، وهم بذلك يصلون الانقطاع الحضاري في تأريخنا ، وهذه الحاجة تتلازم مع حاجتنا إلى العلماء الرياضيين والطبيعيين والأطباء والمهندسين الذين يدفعون عالمنا الإسلامي إلى تخطي الفجوة بينه وبين الغرب في النواحي العلمية.

سادساً : فهم النص

إن الباحث يقف من المصدر موقفاً إيجابياً ليحاول فهمه ، ويقتضي ذلك معرفة أسلوب المؤلف وأسلوب عصره ومصطلحات الكتابة في ذلك العصر ومدلول الألفاظ كذلك . وقد سبق الكلام عن تطور اللغة والمعاني المتعددة للكلمة الواحدة في العصور المختلفة ، ويستعان في فهم النص بالكتب المماثلة في الفن نفسه من العصر نفسه ، ويستعان في فهم لغة المؤلف بجملة كتبه .

وللأسف فإن اللغة العربية لم تُخدم كما حصل للغات الأوربية مثلاً ، فنحن نمتلك معاجم لغوية قديمة تشير إلى مدلول الكلمات وأصل اشتقاقها عبر القرون الأولى ، ولكننا لانملك معجماً لغوياً يوضح تطور استعمال الكلمة حتى الوقت الحاضر كما هو الحال في كثير من اللغات الأجنبية . وهذا من تقصير علماء العرب في هذا المجال ، وخاصة المجامع اللغوية ، مما يجعل الباحث يواجه مشاكل كثيرة في فهم نصوص المؤلفين في العصور المختلفة .

إن المؤلفين لهم أساليب متميزة عن بعضهم ولذلك فإن معرفة أسلوب المؤلف وسيلة مهمة للقطع بنسبة الكتاب إليه أو نفيها ، فابن قتيبة أسلوبه متميز في (المعارف) ـ وهو عبارة عن دائرة معارف صغيرة تصلح لدراسة الكُتَّاب الذين كانوا يقومون بأعمال الكتابة في دواوين الدولة العباسية في القرن الثالث الهجري ـ [١] ، وفي (أدب الكاتب) وفي (غريب القرآن) ، وفي (الشعر والشعراء) ، فلما نلاحظ كتاباً فيه طبيعة مغايرة وأسلوب مغاير مثل (الإمامة والسياسة) المنسوب لابن قتيبة

---

١) الدوري : نشأة علم التاريخ عند العرب .

فإن هذا يؤدي إلى رفض تصحيح هذه النسبة لأن أسلوب « الإمامة والسياسة » يختلف اختلافاً واضحاً عن أسلوب ابن قتيبة في بقية كتاباته .

إن بعض الوراقين كان يُزوِّر فينسب الكتب لغير مؤلفيها ويختار أسماء لامعة وذلك من أجل ترويج الكتاب وهذا أحد عوامل التزوير ، وبعض الكتاب كان ينقل عن كتب أقدم ولايسميها ، وربما يكتب العالم أحياناً مذكرة لنفسه يقتبسها من كتاب فتنشر على أساس أنها مؤلف له . ونجد التقاءاً كبيراً لكتابين مهمَّين في الأحكام السلطانية أحدهما لأبي يعلى والآخر للماوردي وهما متعاصران .

إن النقد الباطني الإيجابي يهتم بمعرفة مراد المؤلف للنص ، فلابد من تذوق اللغة ومعرفة قواعدها وأوجه البلاغة فيها .

ويُتعامل في الدراسات التأريخية والإسلامية مع النصوص ولايُتعامل - كما يحدث لأهل العلوم البحتة والتطبيقية - مع مواد تصلح للخضوع للتجارب وللفحص تحت المجهر ، فحيث لاتوجد النصوص لايمكن بناء الموضوع ، وهذه النصوص تخضع لمؤثرات شتى هي أكثر تعقيداً بكثير من خضوع المواد للطبيعة ، وللتفاعل الكيمياوي ، وذلك لتعلقها بالإنسان ، والإنسان لاشك أنه أعقد المخلوقات لوجود الاحساس والإدراك العقلي ومن ثم فإن قضية مشاعر الإنسان وإحساسه ومايتصل بمشاعره ونظراته الخاصة كل هذا يؤثر في كتابته للنصوص .

وقد وضع المسلمون قديماً مناهج للتعامل مع النصوص ، وأبرز مجموعة تمكنت من إظهار منهج نقدي متكامل هم المحدثون ، وبعض القواعد مشتركة بينهم وبين الأُصوليين كما هو معروف مثل بعض قواعد الترجيح . هذا المنهج عمل به كبار الحفاظ وكبار العلماء عبر عصور الازدهار ، ولكنه بسبب من اتصاله الوثيق بثقافتنا القديمة فإن المثقفين المعاصرين وأساتذة الجامعات الذين درسوا في الغرب خاصة ، أو درسوا في جامعات عربية ولكن على أيدي أساتذة متأثرين بمناهج الغرب لم يطَّلعوا على هذا المنهج ، ولم يدرسوا مناهج المحدثين في التعامل مع النصوص ، وإنما درسوا منهج الغربيين ، ومنهجهم متكامل تبلور في القرن الثامن عشر والتاسع

عشر والعشرين ، وقد كتبت فيه دراسات كثيرة ومن أبرزها ماكتبه لانجلوا وسينبوس بعنوان النقد التأريخي وهو مترجم إلى اللغة العربية وربما يمثل أوسع دراسة عن منهج البحث الغربي عند التعامل مع النصوص القديمة .

إن النتاج الفكري المتعلق بالإنسان روحاً وفكراً وسلوكاً ، وتفسير دوافع السلوك عند الفرد ، وتفسير عوامل التغيير في المجتمع ، وتفسير حركة التأريخ في الماضي ، كل هذا يتعلق بالإنسان ، وبالتالي فإنه يكون أكثر تعقيداً من دراسة عناصر الطبيعة التي يمكن أن تعزل عنصراً عنصراً ، وتجرى عليها تجارب تفصل عن المؤثرات الخارجية .. ولكن لايمكن عزل الإنسان عن المجتمع الذي يعيش فيه ، وعن البيئة وعن المؤثرات الخارجية ... فالدراسات المتعلقة بالإنسان أكثر تعقيداً وذلك للتشابك الكبير بين العوامل المؤثرة على الإنسان وحركته عبر التأريخ .

وينبغي أن تدرس شخصية المفكر ضمن إطار عصره ، فابن تيمية لايمكن أن يدرس بمعزل عن التيارات السائدة في عصره ، وكذلك ابن القيم ، والماوردي . وهناك بعض المؤثرات على فكر ابن تيمية ، مثل مواجهة العالم الإسلامي للصليبيين من الغرب ، وللتتار من الشرق ، وهناك صلات بين النصارى والتتار ، فزوجة هولاكو نصرانية ، بحيث كان المسلمون في بغداد يحتمون بدور النصارى أثناء هجوم التتار عليها . ومع الغزو العسكري تتولد الأفكار ، فالنصرانية تغزو من ناحية ، وأنماط الحياة الوثنية تغزو من ناحية أخرى ، وهناك الجدل بين المسلمين ، ومابتلي المسلمون بشيء مثل الجدل .

إن تحليل شخصية الإنسان ومعرفة دوافعه المختلفة يرتبط بعلوم معاصرة مثل علم النفس ، حيث يعتبر أحد العلوم المساعدة في الكتابة ، وللأسف أن كل دراسات علم النفس ترتبط بمنهج غربي مرتبط بالتفسير المادي للدوافع ، وكذلك فإن التفاعل الاجتماعي ، ونشأة المدن وقيامها ، وبروز الحضارات وضمورها ، كل ذلك يتصل بعلم الاجتماع ، وعلم الاجتماع وضع بعض المفكرين المسلمين القدامى جذوره مثل ابن خلدون في المقدمة ، ولكنهم لم يستمروا في ذلك بل أخذ الغربيون منهم

ذلك وحولوه إلى مدارس علم الاجتماع المعاصرة وهي بعيدة كل البعد عن النظرة الإسلامية . فعلم الاجتماع يعتبر علماً مساعداً في فهم نشأة المجتمعات والتفاعل الاجتماعي ونشأة الحضارات وانهيارها .

وكذلك فإن العلوم السياسية ودراسة نشأة النظم المختلفة وتطورها مهم لأن الإنسان يعيش ضمن نظام سياسي معين يؤثر فيه ويتأثر به .

سابعاً : بناء المفاهيم وتحديد الأطر المرجعية .

إن وضوح المنهج في ذهن الكاتب ، وتحديد الخطوات المتعاقبة التي يحتاجها للوصول إلى الهدف من التأليف من الأمور الضرورية للنجاح في تحديد المفاهيم وبناء الأنساق والأطر المرجعية ، « وليست المفاهيم إلا اللبنات التي منها تؤسس المنهجية ، ومن ثم فمامن عمل منهاجي إلا ويكون قوامه عملية التأصيل للمفاهيم من خلال عمليات بحث وتنقيب ، فيما هو متاح ومتداول ، من أجل التحقق منه وتعرفه ، والقيام بالفرز والتنقيح بغية الوقوف على التكافؤ بين المحصول والمقصود ، ومن خلال عملية الكشف والتخريج في غير المتاح وقليل التداول ، وإن كان ممكناً منطقاً ولفظاً ومساقاً ، فيما لو أعملت ملكات النظر والتدبر ، بحيث لايبرح أن يكون هذا الكشف والتخريج في مجال بناء المفاهيم من دواعي الوجوب التي تقع في مقام الفروض » . وإذا كانت المفاهيم تقدم لبنات المنهجية ، فإن الأطر المرجعية أو النسق القياسي والنماذج التحليلية ومثلها التركيبات الكلية - التي يمكن استخدامها عند مراحل مختلفة في العمل الفكري الإنشائي أو في مستويات مختلفة منه - إنما تدخل في عداد اللحمة والعصب للمنهجية ، ففي غيابها تضيع ملامح المنهجية وتغدو المفاهيم - في غمار ذلك - جملة مفاتيح اختلطت أبوابها أو فاتت دارها ، ذلك لأن موضع الإطار المرجعي من المنهجية موضع الخريطة الأساسية للملامح العامة للموقع ، فهي تتيح وضع المفاهيم في مواضعها وإخراجها من قوالبها

المستقلة لتوصيلها ببعضها في اتجاه معلوم في سبيل تحقيق القصد من المنهجية ، حيث يقدم الإطار الضابط الناظم للمفاهيم التي تشكل دعائم الإطار ، وبذلك تحدد الأطر مستوى النظر الذي يفترض عند بناء كل مفهوم ، فكأن الأطر المرجعية هي الكفيلة بتأكيد فعالية المنهجية إذ عليها يتوقف ضبط وتحريك الوحدات الجزئية ، وإقامة العلاقات الارتباطية بينها ، وتمييز المستويات وترتيب الأولويات في ضوء المنظومة القيمية التي تنطوي عليها هذه الأطر .

ولاشك أن بناء المفاهيم يقتضي الإسهاب التحليلي لفك الوحدة إلى عناصرها مما يتطلب مهارات تحليلية ، على خلاف بناء الإطار المرجعي إذ يحتاج إلى البحث عن خطوط الترابط الأفقية والرأسية ، فالتعامل مع المفاهيم يشبه فحص العينة بمجهر في العلوم الطبية والطبيعية ، في حين يكون اللفظ أو الاصطلاح الذي يخرج منه المفهوم هو العينة في العلوم الإسلامية والاجتماعية ... بينما يشبه التعامل مع الإطار المرجعي موقف الراصد للقبة السماوية وهو يمسك بالمنظار متوسماً أكبر مساحة من الرؤية باحثاً عن الأنماط والتشكيلات التي تتولد من ارتباط المفاهيم ، وفي كل جولة يزداد استنارة بفضل ارتياده الآفاق والتقاطه الإشارات الهادية ، فيزداد الإطار المرجعي وضوحاً بتجلي الكليات وعندها يمكن تفريغ الجزئيات داخلها [١] .

ثامناً : تحليل المادة العلمية وكتابتها .

أ - تفسير النص :

« كل معرفة تتناول المجتمع الإنساني ، لا العالم الطبيعي ، هي معرفة

---

١) د . منى عبد المنعم أبو الفضل : المنهجية الاسلامية والعلوم السلوكية والتربوية ص ١٨١ - ١٨٥ « ضمن بحوث ومناقشات المؤتمر العالمي الرابع للفكر الاسلامي - المعهد العالمي للفكر الاسلامي - الجزء الأول المعرفة والمنهج ، الإصدار ١٩٩٠ م » وقد نقلت الكلام بتصرف .

تأريخية ، ولذلك فهي تقوم على الأحكام والتفسير ، وليس معنى ذلك ألاّ وجود للحقائق أو المعطيات ، وإنما معناه أن الحقائق تستمد أهميتها مما يسبغه التفسير عليها » ، « والتفسير يعتمد على النشاط الإرادي القاصد الذي يقوم به العقل الإنساني مقولباً ومشكلاً ومكوِّناً الأشياء التي يهتم بها بعناية ودراسة ، ويتم مثل هذا النشاط بالضرورة في زمان محدد ومكان محدد ، وينهمك في أدائه شخص محدد المكان ، ذو خلفيَّة خاصة ، في وضع خاص ، تحقيقاً لعدد من الغايات الخاصة المحددة . وبناء على ذلك فإن تفسير النصوص لايحدث في مختبر محصَّن بالأمان العيادي ، كما أنَّه لايدَّعي النتائج الموضوعية ، بل هو نشاط اجتماعي لايمكن فصم ارتباطه بالوضع الذي نشأ فيه أولاً ، والذي قد يسبغ عليه فيما بعد مكانة المعرفة أو يلفظه بوصفه غير جدير بتلك المكانة ، ولايمكن لأي تفسير أن يهمل هذا الوضع ، ولايكتمل أي تفسير من غير تفسير الوضع . وغير خافٍ أن ازعاجات غير علمية على غرار العواطف والعادات والتقاليد والتداعيات والقيم تشكل جزءاً أصيلاً من كل تفسير ، فكل مفسر هو قارىء ، ولاوجود إطلاقاً لقارىء حيادي أو خلوٍ من القيم »[1].

« يكون من يحاول أن يفهم أحد النصوص كامل العدَّة لتلقي مايخبره هذا النص به ، ولهذا السبب يجب أن يكون العقل المدرب على التفسير والتأويل رهيفاً ، منذ البداية ، تجاه مايحويه النص من جِدَّة ، وهذا النوع من الرهافة لايتطلب « الحياد » بالنسبة لمادة الموضوع ، ولا إلغاء ذات المفسِّر ، ولكنه يتطلب أن يتمثل المفسِّرُ تمثلاً واعياً معانيه القبلية الخاصة [ويقصد بها تلك المعاني أو التفسيرات القائمة في النفس نتيجة خبرات سابقة] وتحيزاته . وأهم أمر هو وعي المفسِّر لتحيزه الخاص ، لأن هذا من شأنه أن يتيح للنص مجال أن يعرض نفسه بكل مايحمله من جِدَّة مما

---

١) ادورد سعيد : تغطية الاسلام ١٧٧ ـ ١٧٨ .

يمكنه من توكيد حقيقته الخاصة في مقابل المعاني القبلية التي يمتلكها المفسر »[١] .

ب - العلوم المساعدة وأثرها :

يعتمد تحليل المادة العلمية (النصوص) على قدرة الباحث العقلية ومستواه الثقافي وإلمامه بالعلوم المساعدة لفهم موضوعه ، فالمؤرخ مثلاً يحتاج إلى علوم مساعدة متنوعة ترتبط بتخصصه مثل علم الخطوط للتمكن من قراءة المخطوطات التي تتنوع خطوطها مابين مغربي ومشرقي ونسخ وتعليق ... الخ ، وكعلم الجغرافية لمعرفة الأرض وظروفها إذ هي مسرح الأحداث التأريخية وللإرتباط الواضح بين الجغرافية والتأريخ ، وكعلم النفس لتحليل دوافع السلوك الإنساني وتوضيح الأبعاد النفسية للشخصيات التأريخية ومعرفة ردود الفعل المختلفة في داخل الفرد والمجتمع وكعلوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد لمعرفة المؤثرات المختلفة على المجتمع الإنساني والقدرة على تفسير تأريخه من خلال فهم هذه المؤثرات . ولاشك أن الاطلاع على المناهج الحديثة في تفسير النصوص كالمنهج التأريخي والمنهج التحليلي يعمق رؤية الباحث ، وربما أفاد منها في التحليل والتفسير ، ولكن هذا الأمر يحتاج إلى بصيرة نافذة ووضوح في الرؤية يمنع وقوعه تحت سيطرة أنساق فكرية ترتكز على أسس فلسفية مادية مخالفة للإسلام إذ المطلوب الاستئناس بثمرة التفكير العقلي الإنساني المتمثلة بالمناهج الحديثة ، وليس الانصياع التام لها ، لأن الانصياع معناه فقدان الخصوصية الإسلامية .

ولابد لمن يبحث في التأريخ الإسلامي من معرفة القرآن وعلومه ، والحديث وعلومه ، والفقه وأصوله ، لمعرفة القوانين والآداب والتربية التي تضبط المجتمع الإسلامي وتؤثر في حركته التأريخية .

---

١) المرجع السابق ص ١٧٩ نقلاً عن (هانس وجيورج غرامر) .

ومثلاً العلوم المساعدة في التفسير هي علوم اللغة والنحو والصرف والمعاني والبيان والبديع والقراءات ، ومعرفة الناسخ والمنسوخ وأسباب النزول وأصول الفقه والجدل ، فهذه العلوم لابد منها لمن يبحث في التفسير .

ولابد لمن يعمل في دراسة الحديث النبوي من علوم اللغة والفقه والتفسير وأصول الفقه ليتمكن من فقه الأحاديث ومعرفة مافيها من أحكام ، ولايكتفي طالب الحديث بالاطلاع على ماورد في كتب الحديث وعلومه .

وهكذا فإن تحليل المادة العلمية (النصوص) يعتمد على ثقافة الطالب ومعرفته بالعلوم المساعدة .

ومن هنا أقول بضرورة الموازنة بين التخصص الدقيق وبين الثقافة العامة والعلوم المساعدة من أجل الحفاظ على التصور الشامل ، ومن أجل الحفاظ على مستوى ثقافي مناسب . فالثقافة العامة دائرتها أوسع من العلوم المساعدة ، وقد لايحتاج المتخصص في علوم الحديث إلى فن البلاغة ، فلاتكون البلاغة علماً مساعداً بالنسبة له ، لكن معرفة البلاغة تصبح من الأمور الثقافية وهي مهمة لفهم كلام العرب وشعرهم ولفهم القرآن وأساليب اللغة العربية لابد من معرفة أوجه البلاغة وأساليب التعبير وأنواع الاستعارة والتشبيه .

وليس شرطاً لدراسة علم التفسير أن يكون المتخصص متعمقاً بالدراسات التأريخية ، بل يكفي الاطلاع على السيرة ، فتأريخ السيرة علم مساعد بالنسبة للتخصص في التفسير ، لكن التأريخ الإسلامي بعد عصر السيرة ليس علماً مساعداً في علم التفسير ، ولكن هل يمكن أن يكون الإنسان مثقفاً دون حصيلة تأريخية ، ليس فيما يتصل بقومه فقط من المسلمين ولكن في تأريخ العالم ، ولايعني ذلك أن يعرف دقائق وتفاصيل تأريخ العالم ، فإن هذا مستحيل حتى بالنسبة للمتخصصين ، لأنهم يعرفون تفاصيل الفترة التي تخصصوا فيها ، وعندهم اطلاع ومعرفة وإلمام ببقية التواريخ ، ولذلك لايسمح في الجامعات ـ التي استقرت مناهجها وتكاملت هيئاتها التدريسية ـ للأستاذ بالإشراف إلا في نطاق تخصصه ، لأنه في التخصص يتمكن تماماً

من التمييز ، فإذا نقل إلى فن آخر تضعف ملكاته وقدراته . وأحياناً يحدث شيء عكس هذا من حيث الهدف ، وهو أن يشترك أستاذ غير متخصص ولكنه يمثل العلم المساعد ، كأن يحقق باحث في قسم اللغة العربية كتاباً في غريب الحديث ، فيناقشه أستاذ من قسم السنة رغم أن تخصص الباحث في اللغة ، وهذا الذي حدث في رسالة « غريب الحديث » لابن قتيبة ، التي حققها الدكتور عبد الله الجبوري وتخصصه في اللغة العربية ، حيث اشتركت بمناقشتها لورود أسانيد فيها ، وكذلك اشترك في مناقشة الدكتور بشار عواد الدكتور علي الزبيدي وهو متخصص في الأدب العباسي ، ويراد من هذه المشاركات تعريض المحقق والباحث لثقافة مغايرة ليعرفوا المستوى الثقافي العام من ناحية ، ولفحص الأقسام المتعلقة بتخصص الأستاذ المناقش ، وإن كانت أغلب مواد الأطروحة لاتدخل في تخصصه . وتوجد حاجة ملحة إلى رسم جداول فردية ، ويقوم بالرسم إما أستاذ متخصص يهندس الخطة أو الطالب بنفسه إذا لم يجد من يوجهه بحيث يضع أمامه مايلتزمه من علوم أساسية وعلوم مساعدة ومن جوانب ثقافية ويسمي مصادر هذه الحقول أو الدوائر الثلاثية ثم يبدأ بقراءة المصادر قراءة منظمة .

والقصد أن الإنسان عندما يكتب الجزئية يربطها بالكلية ، وعندما يكتب المسألة يكون في ذهنه تصور للمبحث ، وعندما يكتب المبحث يكون في ذهنه تصور للفصل ، وعندما يكتب الفصل يكون في ذهنه تصور للباب ، وعندما يكتب الباب يكون في ذهنه تصور لموضوع الرسالة ، لأن الموضوع ينبغي أن يكون متطابقاً مع المحتوى ، وهذه من القضايا التي تهتم بها لجان المناقشة وهي تنظر إن كان الباحث قد وفّى بجوانب العنوان أم زاد عليه شيئاً يخرج عن حده وتعريفه ، أم قصر عن بلوغ الحد والوفاء بالتعريف .

جـ - دوائر الثقافة المتخصصة والعامة :

إن الرسالة الجامعية تكون أنضج كلما امتلك الباحث باعاً أطول في العلوم

المساعدة الى جانب التخصص ، العلوم المساعدة هذه تشكل دائرة ثانية بعد دائرة التخصص وبالطبع فإن الدائرة الثالثة تتمثل بالثقافة العامة ، هناك دائرة التخصص الدقيق ، دائرة العلوم المساعدة ، دائرة الثقافة العامة . وبالنسبة للأستاذ الجامعي لابد أن يحافظ على الموازنة بين التخصص الدقيق وبين العلوم المساعدة من ناحية ، وبين الثقافة العامة من ناحية أخرى . ولابد من النظرة الشمولية بحيث لاتبحث الجزئية منبتة عن بقية الجزئيات وإنما تبحث متصلة ضمن التصور الشمولي للمادة ، والتصور الشمولي هذا لايتكون إلا بالقراءات الكثيرة في المصادر والمراجع ، والحقيقة أن المراجع تخدم هذه القضية أكثر من المصادر لأن المصادر القديمة فيها طابع التجزئة ، في حين أن المراجع الحديثة تتسم بطابع الشمول أكثر ، بمعنى أن الكاتب المعاصر إذا كان متمكناً فإنه يجمع الجزئيات تحت الكليات بصورة جيدة ، وهو يستعين بإمكانات العصر ، ونظم تحليل المعرفة ، ونظم معالجة النصوص .

وتتطور برامج الحاسوب بصورة مستمرة ، وتهييء خدمات جديدة لضبط النص ومقارنة النصوص وتحديد الاختلافات .

د ـ التصور الشامل عند كتابة جزئيات البحث :

إن تحليل المادة العلمية وكتابتها سيتم بصورة تدريجية ، لأن الطالب قام بتوزيع البطاقات الحاوية للمادة العلمية على الأبواب والفصول والمباحث والجزئيات وهذا يسهل عملية التحليل والكتابة ، لأنه سيركز ذهنه وملاحظاته على جزئية معينة لكنه من الضروري عند تحليل الجزئيات وتصورها وكتابتها أن يكون الطالب قد أحاط بالموضوع الذي يكتب فيه بصورة شاملة ، لأن الجزئيات لايمكن فهمها منفصلة عن الإطار العام للموضوع ولامنفصلة عن بعضها ، وإنما يُعين بعضها على فهم البعض الآخر ، وتتضح معالم الموضوع بشموله في ذهن الطالب بكثرة قراءته عنه واستيعابه لما كتب فيه قبل أن يبدأ عملية التحليل والكتابة . والحق أن تناول الجزئيات لايتوقف عند حدودها بل لابد أن يتعداها إلى تكوين الأفكار الكلية

والنظريات الشمولية وبناء الأنساق والأنظمة للموضوع الذي يتناوله . وقد نبَّه ابن حزم الظاهري إلى أهمية التصور العام باشتراطه على المتعلم أن يلم بالمبادىء العامة للعلوم لتعلق بعضها ببعض ... ثم عليه أن يتخصص في علم أو اثنين أو ثلاثة على « قدر ذكاء فهمه وقوة طبعه وحضور خاطره وإكبابه على الطلب ، وكل ذلك بتيسير الله تعالى »[1] . وينبغي أن يرجع إلى خطة البحث التي وضعها دائماً ويحاول تناول الجزئيات المتقاربة في المبحث الواحد ، والمباحث الخاصة بفصل واحد والفصول المتعلقة بالباب الواحد ، لتداخلها وتأثيرها في بعضها .

ولاشك أن الأمانة العلمية تقتضي أن لايحمِّل الباحثُ النصوص فوق ماتحتمل لإثبات نظرية ما أو خدمة هدف معين يسعى إليه ، فرغم أن الباحث يضع فرضية معينة تتكون عنده أثناء دراسة النصوص وتحليلها ، لكنه يدع بعد ذلك للنصوص التحكم في صحة فرضيته أو تعديلها أو نقضها .

هـ - التمييز بين النصوص المقتبسة والتحليل الذاتي :

ولابد أن يميز عند الكتابة بين النصوص المقتبسة من الأصول وبين استنتاجاته وملاحظاته وتحليلاته التي تبرز فيها ذاتيته ، فيشير في حواشي البحث إلى المصادر القديمة والمراجع الحديثة التي اقتبس منها أو استعان بها بذكر اسم المؤلف والكتاب والجزء والصفحة التي اقتبس منها ، وإذا كان الاقتباس حرفياً فلابد أن يحصره بعلامات الاقتباس هكذا « » ، وإذا أحاله إلى أسلوبه أشار إلى مصادره دون علامات اقتباس ، ولاشك أن الاقتباس له حدود مقبولة فما ينبغي أن يقتبس الصفحات الطويلة من كتب أخرى ، بل هو يسعى جاهداً إلى تقليل مساحة الاقتباس في بحثه ، ويصوغ بحثه بأسلوبه المتميز الذي يعبر عن الذاتية والوحدة

---

١) ابن حزم : رسائل ابن حزم ١٧٢ .

والاتساق . وإذا اقتبس حرفياً وأسقط من النص المقتبس بعض الجمل فلابد أن يضع نقاطاً بدلها تدل على الحذف . وليس من حق الباحث أن يعدل في النص المقتبس حرفياً أو يصحح أخطاءه ، بل من حقه أن يشير إلى ذلك في الحاشية فقط .

كما ينبغي أن يميز الباحث بوضوح بين استنتاجاته الخاصة التي توصل إليها بمجهوده الخاص ، وبين الاستنتاجات التي توصل إليها غيره من الباحثين الذين تناولوا الموضوع وحلَّلوا نفس النصوص ، فالأمانة العلمية تقتضي أن لاينسب لنفسه أفكار غيره أو استنتاجاتهم التي تعبوا في الوصول إليها ، ولابد أن يشير إليهم في الحاشية إذا وافقهم فيها .

لقد ميز العلماء المسلمون منذ وقت مبكر بين كلام المؤلف وتعليقاتهم عليه مستخدمين أحياناً الرموز والألوان ، قال ابن عبد الهادي في مقدمة كتابه (تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق) : « وأكتب في أول الزيادة « ز » بالأحمر وآخرها دائرة « ○ » بالأحمر أيضاً لكي يتميز من كلام المؤلف » [١] . إن الخواء وفقر الأفكار وافتقاد الموهبة وحب الذات الشديد ونكران الآخرين وضيق الأفق أدت إلى غمط الآخرين حقهم في كتابات كثيرة ، و « إن الموهبة العظيمة تشعر باحترام إيجابي سليم لما أنجزه الآخرون قبلها ولما يحتويه حقل الدراسة الذي تعمل فيه » [٢].

ولابد للباحث من الإفادة من المناهج الحديثة المتنوعة مثل المنهج التحليلي ومعناه إعادة المركب بسيطاً ، فما اتحد تنفك وحدته إلى عناصره ، كما تنفك وجودة العناصر الأولية التي تشكل المادة نتيجة التفاعل الكيمياوي بالنسبة للعلوم الطبيعية ، فالمنهج التحليلي هو بسط النسيج المحبوك وإعادته إلى الخيوط الأولى التي كونته بألوانها المختلفة . والمنهج التأريخي (الاستردادي) ومعناه استعادة

---

١) ابن عبد الهادي : تنقيح التحقيق ق ١ أ .

٢) إدورد سعيد : الاستشراق ٢١٤ .

صورة الماضي بإعادة بنائه عن طريق التخيل القائم على دراسة المصادر المتوافرة عن العصر المراد دراسته .

الفرق بين العمل الإبداعي والعمل العلمي :

إذن يراعى عند الكتابة مبدأ تراكم المعرفة وتكامل البحوث والمؤلفات ، ويلاحظ الباحثماينقص في بحوث الآخرين فيسعى إلى إكماله ، يحاول أن يفتش عن الثغرات في بحوث المعاصرين ويقوم بملئها ولايعيد في أعمال الآخرين . في الأعمال الإبداعية الذاتية قد يكون التكرار مقبولاً إلى حد ما ، فعندما يكتب قصاص قصة في بلاد العميان مثلاً ، يمكن أن يأتي آخر فيكتب قصة بهذا العنوان ، لأن القصة فيها طابع ذاتي قوي ، فيها انفعالات الكاتب وأحاسيسه وقراءاته لعصره ، لن تكون هذه نسخة لتلك ، وكذلك في القصيدة الشعرية ، ولكن هذا لن يحدث بالنسبة لموضوعات في أصول الفقه أو علوم الحديث ، لذلك يلزم أن نعرف ماذا كتب الآخرون ، وأن نسعى إلى طرق الموضوعات الجديدة .

بالطبع ليست القضية بهذه البساطة ، المسألة تحتاج إلى الترشيد وإلى الإشراف القوي وإذا لم يوجد فتحتاج إلى الجهود المضاعفة من قبل الباحث ، لأن معرفة الجديد وماطُرق ومالم يُطرق والثغرات فيما كتب ، وجوانب القوة والضعف تحتاج إلى الأستاذ الذي له ذوق في فنه ، ليس فقط المحيط بجزئياته وبكلياته ، فهذه مرحلة تسبق مرحلة الذوق ، كون الإنسان يعرف كل جزئيات العلم الذي يتخصص فيه ويعرف كلياته ويعرف مصادره ، لايعني أن يمتلك الذوق فيه ، وطبعاً هذا الشرط ليس ميسوراً وهو لايتحقق لأن الذوق أقرب إلى الملكة منه إلى الاكتساب ، ممكن أن نوجد الأستاذ ـ ببرامج دقيقة مكثفة ـ المحيط بالجزئيات والكليات والقادر على نقل المعلومات بصورة صحيحة ، كما تعني كلمة « ماستر » (Master) بمعنى أنه مؤهل لنقل المعلومات الصحيحة دون أن يجمعها ، يستطيع فهم الجملة والفقرة والمبحث والفصل ويستطيع نقله للآخرين ، ولاأدري كم واحد يحمل الماجستير هو بهذه

الصفة .

إذن يجب مراعاة مبدأ تكامل المعرفة عند الكتابة فيفصل في الأمور التي تركها وأهملها الآخرون .

و - حول السرقات الأدبية للكتب :

حدثت في تأريخنا الثقافي سرقات أدبية كثيرة ، واتهامات بالسرقة أكثر !! وخاصة بين المتعاصرين ، وبعض هذه الاتهامات تمَّ التحقق منها من قبل الدارسين المعاصرين ، وبعضها لاتزال عُرياً عن التحقيق . ومن حق التأريخ الثقافي علينا أن نراجع هذه السرقات ونحقق فيها ، ولكن ينبغي الاعتراف بأن العديد من المصنفات مفقود مما يمنع الوصول إلى الأدلة اللازمة لفتح التحقيق من جديد ، فإن أوثق طرق السبر والتحقق أن نقابل بين الكتب المتماثلة التي زُعم أن أحد مؤلفيها سطا على معاصره أو سابقه فنقل كتابه وانتحله ، أو اقتبس منه دون إحالة عليه .

وينبغي هنا أن تسجل حالات خاصة لاتؤدي إلى اتهام بعض مشاهير العلماء بالسرقة ، فبعضهم قام بعمل خاص لنفسه يستعين به على المذاكرة (تذكر المعلومات) أو المراجعة السريعة ، كأن يلخص كتاباً لايرغب في نسخه كاملاً لضيق وقته ، أو يجمع ملخصاً لكتابين كما فعل البغوي في كتاب شرح السنة حيث اعتمد على شرح الخطابي للبخاري ولأبي داؤد في كتابيه « أعلام السنن » و « معالم السنن » كما بينه الحافظ ابن حجر [1] ، مع أنه ساق الأحاديث بأسانيده ، فالإضافة الحقيقية في الأسانيد المستقلة إلى المصادر بما فيها صحيح البخاري وسنن أبي داؤد . ولكن لماذا لم يصرح باعتماده كتابي الخطابي في الشرح ؟ لعل الأمر كان معروفاً لتلامذته، ومثل البغوي لايجهل أن الأمر سيكتشف عاجلاً أم آجلاً ؟ ثم إن مكانته وفضله

---

[1]) السخاوي : الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الاسلام ابن حجر ١ : ٣١٥ .

ترباً به عن انتحال علم غيره . ولكن ينبغي ملاحظة أن حدود التأليف والتصنيف لم تكن واضحة ـ كما هي اليوم ـ عند كثير من المصنفين ، ويرجع ذلك أحياناً إلى التبكير في التصنيف كما يتضح عند المشاهير من العلماء ، كما يرجع أحياناً أخرى إلى ضعف المقاييس العلمية عند المصنفين الذين لم يتوغلوا في العلم .

وقد فطن القدامى إلى عيب السرقات الأدبية ونبهوا إليها ، فقال المسعودي[1] « فأما قبلة أهل المشرق والمغرب واليمن والجدي ، فقد ذكرنا جملاً من ذلك في كتابنا أخبار الزمان ، وقد جرد ذلك في كتابه أبو حنيفة الدينوري . وقد سلب ذلك ابن قتيبة فنقله إلى كتبه ، وجعله من نفسه فقد فعل ذلك في كثير من كتب أبي حنيفة الدينوري هذا ، وكان أبو حنيفة ذا محل من العلم كبير » . واتهام المسعودي لابن قتيبة يحتاج إلى تمحيص ودراسة لاختلاف المذهب ، فقد كان المسعودي شيعياً وعرف ابن قتيبة بدفاعه عن مذهب السنة .

وقد عاتب الحافظ ابن حجر العسقلاني تلميذه البوصيري على نقله من كتابه « تهذيب التهذيب » دون عزو ، وذلك في رده على جرح الحافظ لعمير بن إسحق مولى بني هاشم ، فاعتمد البوصيري في الرد على كلام ابن حجر في تهذيب التهذيب دون عزو ، ولما قدم كتابه (إتحاف المهرة الخيرة بزوائد المسانيد العشرة ج٤ قسم١ ورقة٥٤) ليراجعه له ابن حجر كتب ابن حجر في حاشية الورقة : « ياأخي هذا كلامي بنصه في تهذيب التهذيب [2] ، تأخذه مني فترده عليَّ ، أما علمت أن الجرح مقدَّم على التعديل لاسيما إن بيِّن السبب ، وأي سبب أبين من المخالفة ، أما تعرف أن الحيثية مرعية وأن المراد بإطلاق الضعف عليه هنا ماأتى به من الشذوذ فإنا

---

١) مروج الذهب ٣ : ٤٤٢ (ط . أوربا) .

٢) انظر تهذيب التهذيب ٨ : ١٤٣ .

لله وإنا إليه راجعون ». وقد عقب ابن حجر في موضع آخر (مجلد٤ قسم١ ورقة٦٦) على كلام البوصيري في بيان علة حديث بقوله : « وهذه علة غامضة قد بسطت القول عليها في كتابي في الصحابة » [١] ، فهو يشير إلى اعتماد البوصيري على تحريره للمسألة دون عزو . ولم يفعل الحافظ ابن حجر ذلك دفاعاً عن حقوقه الأدبية فقط بل نبّه إلى حقوق غيره من المؤلفين ، فقد عقّب على كلام ابن منجويه [٢] في ترجمة يحيى بن سعيد القطان ، والذي اقتبسه ابن حجر [٣] بقوله : « هذا الكلام برمّته كلام أبي حاتم بن حبان في الثقات [٤] في ترجمة يحيى القطان ، وهذا دأب ابن منجويه رحمه الله تعالى ينقل كلامه برمته ولايعزوه إليه » .

ويبدو من ملحوظات الحافظ ابن حجر على شيخه ابن الملقن في النصف الثاني من شرحه للبخاري الذي اقتصر فيه ابن الملقن على النقل من شرحي ابن بطال وابن التين ، وكذلك استدراكه على طبقات الشافعية للسبكي أربعمائة ترجمة كلها ـ ماعدا عشرة تراجم تقريباً ـ مأخوذ من الطبقات الوسطى للسبكي دون تصريح! وقد قام الحافظ ابن حجر بمقابلة الكتابين فأظهر تعجبه من فعل شيخه ابن الملقن وأنكر عليه [٥] !! إذ لابد للمصنف وللمؤلف من النقل عن مصادر ومراجع كثيرة ليستحق اسم « المصنف » و « المؤلف » .

كذلك أنكر على الحافظ الزركشي إعادته لبناء كتاب ألفه أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي ، وكان يضم أحاديث بأسانيده إلى شيوخه ، فقام

---

١) انظر الإصابة ٧ : ١١٤ .

٢) ابن منجويه : رجال صحيح مسلم ٢ : ٣٣٩ .

٣) تهذيب التهذيب ١١ : ٢٣٠ .

٤) ابن حبان : الثقات ٧ : ٦١١ .

٥) السخاوي : الجواهر والدرر ١ : ٣١٦ .

الزركشي بإعادة بنائه «بحُسن الترتيب والزيادات البينة والعزو إلى التصانيف الكبار» وسماه « الإجابة لإيراد ماستدركته عائشة على الصحابة » [١] وإنكار ابن حجر عليه لأنه « لم ينبه » على اعتماده عليه ونقله عنه وقيامه بإعادة بنائه [٢] .

والحق أن في تأريخنا الثقافي إعادة تأسيس لكتب حيناً ، ولعلم برمته حيناً دون تصريح بالمصادر ، مع العلم أن اللاحق قد يضيف إلى السابق قدر كراس أو كراسين ، لكن هذا لاينجيه من انتحال علم السابق مالم يصرح باسمه ، وبالقدر الذي نقله عنه ، ومن هذا القبيل انتقاد الحافظ ابن حجر لكتاب شرح العمدة للبرماوي لأنه نقله من شرح العمدة لابن الملقن [٣] . ومما انتقده الحافظ ابن حجر وتلميذه السخاوي تلخيص الكتب دون التصريح بالمؤلف الأصلي [٤] .

ولما كانت نشأة العلوم قد تقدمت التدوين ، فإن قدراً من المادة العلمية أعتبر مشاعاً للجميع ، فإن لم ينسب لأحد فلايعاب ذلك ، وهذا أوضح مايكون في المعاجم اللغوية ، وفي كتب أصول الفقه . بل إن الآراء التي يتبناها عدد من العلماء تصبح علماً مشاعاً ، فعندما فسر القطب الحلبي بأن الملك في حديث بدء الوحي هو جبريل وعزاه للسهيلي وحده تعجب البلقيني وقال : هذا لاخلاف فيه فلايحسن عزوه للسهيلي وحده [٥] .

ز ـ مراعاة الأسلوب العلمي في الكتابة :

ينبغي كتابة الرسائل الجامعية بلغة سليمة خالية من الأخطاء اللغوية والنحوية

---

١) مطبوع .

٢) المصدر السابق ١ : ٣١٧ .

٣) المصدر السابق ١ : ٣١٨ .

٤) المصدر نفسه ١ : ٣١٨ .

٥) ابن حجر : فتح الباري ١٢ : ٣٥٦ ، وانظر السهيلي : الروض الأُنُف ١ : ٢٦٨ ـ ٢٦٩ .

وبعيدة عن تكلف المجازات والاستعارات والتسجيعات اللغوية ، كما أنها بعيدة عن الركاكة والإطناب الممل والاختصار المخل ، ويستحضر الباحث في ذهنه قول ابن الأنباري : « متى أمكن أن يكون الكلام جملة واحدة كان أولى من جعله جملتين من غير فائدة » [١] .

ويراعى في الكتابة التسلسل التأريخي في عرض الأفكار والمعاني ليعرف صاحب الفكرة الأول ويتبين تطورها عند الآخرين ومقدار ماأضافه اللاحق إلى السابق ، وقد انتبه علماؤنا القدامى إلى هذا المنهج في عزو الأفكار والنظريات والاستنباطات ، فصاحب الفكرة الأول أحق بعزوها إليه ، وقد طبق هذا المنهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في مؤلفه النفيس (النكت على ابن الصلاح) فهو يحاول أن يعزو كل فكرة أو رأي إلى قائله الأول فكأنه بذلك يحكي تأريخ علم مصطلح الحديث وتطوره ، وبيان دور كل عالم في هذا التطور الذي أدى إلى تبلور هذا العلم الذي من حق المسلمين أن يفخروا به .

وكذلك لابد أن يحس الباحث بمسؤوليته عن النصوص التي يقتبسها أو يعتمد عليها ولايبرر سكوته ورضاه بالمقولة المشهورة « العهدة على الراوي » لأنه باحث وليس راوية ، والفرق بين الاثنين واضح . وقد نبه على ذلك الشيخ تاج الدين التبريزي بقوله : « إن الإيراد على المصنف من جهة عدم مطابقة المثال للمسألة المفروضة ولو كان حاكياً ، لأنه أقرَّه فرضِيهُ » [٢] . فلابد إذاً من عدم الاستسلام إلى النصوص بل ينبغي مناقشتها بعقلية ناقدة .

---

١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٦٤ .

٢) النكت على ابن الصلاح ٤٧٩ ، أما فكرة العزو الى المصادر نفسها فتبه عليها السبكي في طبقات الشافعية ٢ : ٢٢ ، وتاج الدين التبريزي هو علي بن عبد الله بن الحسين الأردبيلي التبريزي - ت ٧٤٦ هـ - (الأعلام ٤ : ٣٠٦) .

ومن الضروري أيضاً استعمال المصادر وفق تخصصها ، وقد تعقب ابن حجر ابن الصلاح عندما نقل عبارة عن أبي عمرو الداني ، مبيناً أن الداني أخذها من الحاكم ، وأن نقلها عن الحاكم أولى ، لأنه من أئمة الحديث ، والكلام يتعلق بمسألة حديثية ، وتعجب الحافظ ابن حجر كيف نزل ابن الصلاح عنه إلى النقل عن الداني !! [١] .

ونبه الحافظ ابن حجر أيضاً إلى ضرورة العزو إلى المصدر الأقدم ، وتعقب شيخه العراقي عندما نقل رواية من ابن عبد البر بأنها قد رواها أبو عوانة في صحيحه والطحاوي في (شرح معاني الآثار) والجوزقي في (المتفق) فعزوها إلى رواية أحدهم أولى من عزوها إلى ابن عبد البر لتأخر زمانه [٢] . ويراعى في ترتيب المصادر بالحاشية التسلسل التأريخي أيضاً بمعرفة وفيات المؤلفين وترتيبهم حسب الوفيات .

وكذلك فان ترتيب المراجع الحديثة حسب تواريخ نشرها مهم في التعرف على صاحب الفكرة الأولى من بين الدارسين المعاصرين خاصة مع شيوع السرقات الأدبية وضعف الحركة النقدية .

كما ينبغي مراعاة الربط المنطقي بين الأفكار والمعاني ، وبين جزئيات الموضوع وكلياته ، وإن اقتضى الأمر التعديل بخطة البحث التي توضع عادة لمساعدة الباحث وليس لتقييده ، ولن يتم له البحث الدقيق مالم يراعِ بعض قواعد الاستدلال العامة مثل قاعدة « من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل » وقاعدة « من عدل عن الأصل افتقر الى إقامة الدليل » وقاعدة « الدليل إذا تطرّق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال » [٣] . ويهتم الباحث في العلوم الشرعية واللغوية

---

١) النكت على ابن الصلاح ٣٦٩ .

٢) المصدر السابق ١٣٨ .

٣) ابن الأنباري : الإنصاف ٣٠٠ ، ١٠٤ .

والاجتماعية بالدراسات المقارنة ، لأن المقارنة تقوم مقام التجربة في منهج العلوم الطبيعية [١] .

ويحتم الأسلوب العلمي على الطالب أن يكتب بموضوعية دون تعصب أو تحيز ، وأن يقول الحق الذي تهدي إليه النصوص دون مجاراة لهواه ولا لأهواء الآخرين ، لذلك لاينبغي أن يسجل النتائج العلمية في أول بحثه وكأنه وضعها ومضى يبحث لها عن أدلة وشواهد ، بل تأتي النتائج في نهاية البحث ، وتعبر عن ثمرة البحث العلمي بموضوعية بعيدة عن الأهواء والميول الشخصية للكاتب ماستطاع إلى ذلك سبيلاً ، وفي الوقت الذي ينبغي ظهور شخصية الباحث في الأطروحة من خلال سعة الإحاطة بالموضوع ، ومناقشة النصوص والآراء ، فإنه يلزم عند الصياغة إنكار الذات بالابتعاد عن استخدام ضمير الـ (أنا) .

وينبغي أن ينفذ إلى الأفكار المتعلقة بصلب الموضوع دون مقدمات وتمهيدات مطولة ، ودون حشو وكثرة استطراد لأنه بذلك يضيع وقت لجنة المناقشة ثم وقت القراء بعد ذلك دون فائدة ، وليست قراءة الأبحاث العلمية تزجية للوقت ، وليس من طبيعة هذا العصر ذلك ، بل إن ذلك يسبب الملل ويؤدي إلى العزوف عن قراءة البحث .

ومن أجل الحفاظ على ترابط الأفكار وتسلسلها المنطقي فإن التعليقات والاستطرادات التي لاتخص صلب الموضوع توضع عادة في الحواشي ، وإن كثرت توضع في ملاحق خاصة بها آخر البحث . « ومن المعروف أن للهوامش أو الحاشية وظائف منهجية محددة ، فهي إلى جانب أنها تشكل أرضية للإحالة للمصادر والمراجع ، يمكن أيضاً أن يلقى فيها بما فاض على ماذكر في نص البحث أو العرض ، سواء في ذلك ماتبقى من استشهادات طويلة كنصوص ، أو ماتبقى من

---

١) راجع د . تمام حسان : الأصول ، دراسة إيبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي ص ١١١ .

مناقشات ثانوية كما يمكن أيضاً - وهذه النقطة من أهم وأدق النقاط المنهجية - أن يستعمل الهامش كإطار وسطي توضع فيه الأمور التي يصعب على الباحث أن يستغني عنها في شرحه ومناقشته ، كما قد يؤخذ عليه لو ذكرها في صلب العرض ، أي أن الهامش وضع كمخرج منهجي لأمور إن تركت يؤخذ على الباحث تركها ، وإن وضعت في صلب العرض يؤخذ على الباحث وضعها ، بمعنى ماله علاقة غير مباشرة بالبحث وقابل للأخذ أو عدم الأخذ وهذا دور الهامش . كذلك الهامش يستعمل كأرضية ربط بين جزئيات البحث تحاشياً للتكرار ، بمعنى حينما يتعرض الباحث لنقطة في الفصل الأول من بحثه ثم يضطر للتكرار مرة ثانية في فصل آخر مثلاً عليه أن يكتفي بتلخيص موجز للغاية للتذكير بها مع إحالة في الهامش إلى المنطقة التي وردت تفصيلاً فيها ... ويمكن استعمال الهوامش أيضاً لشرح مختصر لكلمة غامضة وردت في صلب العرض أو اسم مكان أو اسم علم شريطة أن لايتجاوز أسطر محدودة ، مع الإشارة إلى المرجع في الهامش الذي استشير في الموضوع لمن يريد التفصيل » [١] .

ويحاول الباحث المسبوق بدراسات في موضوعه أن يوسع ويعمق البحث في الجوانب التي بقيت غامضة ، ولم يحسم الآخرون ممن سبقوه القول فيها ، أو لم يفطنوا لها ، أو تجنبوا البحث فيها لصعوبات واجهتهم ، ففي مثل هذه الجوانب يقدم الباحث إضافات علمية جديدة تعطي رسالته طابع الجدة والأصالة والابتكار .

ولابد للباحث عند استخدام مصطلحات العلم الذي يكتب فيه أن يستخدمها وفق مدلولاتها المحددة عند المختصين بذلك العلم ، وأن يقدم تعريفات دقيقة للمصطلحات الجديدة التي اجتهد بوضعها أو التي أقرتها مجامع علمية ولم يكتب

---

١) د . رشدي فكار : لمحات عن منهجية الحوار ٤٧ .

لها الذيوع بعد .

ربما يرى طلبة الماجستير والدكتوراه أن الدراسات المعاصرة إذا كثرت في حواش رسائلهم دلت على ضعف مجهودهم في العمل ، وبطبيعة الحال فإن النفس الانسانية لاتميل إلى الاعتراف للآخرين بالفضل والتقدم ، وإنما تميل إلى إبراز عملها هي ، فإن كثرت الإشارات إلى المراجع الحديثة ، فإنها تعطي الآخرين قيمة ، وفضلاً ، وتؤدي في رأي بعض الباحثين إلى تقليل العمل الذاتي للباحث ، وهذا جانب سيكولوجي ينبغي أن يعالج معالجة جذرية ، لأن العمل العلمي ينبغي أن يتواصل ، وأن يبنى على بعضه ، وإلالن يتم الوصول إلى تقدم في المعرفة ، خاصة وأن موضوعات مثل التربية الإسلامية تبدو موضوعات بِكراً تركها علماؤنا القدامى منذ عصور الإسلام الذهبية دون تطوير كبير ، وقد جدَّت في الوقت الحاضرمعارف كثيرة وخاصة في القرنين الأخيرين التاسع عشر والعشرين أدت إلى تغيير كثير فيما يتصل بفهم النفس البشرية ، وتحليل دوافعها ونوازعها وغرائزها (حاجياتها) وتصورها ، والكشف عن أغوارها، سواء مااستجد من نظريات علم النفس أو ماتوصل إليه رجالات التربية ، ولاشك أن مانتج عن الحضارة الغربية من تصورات تربوية ، وأخرى في نطاق علم النفس كثير منه يمكن أن يكون سليماً ويمكن أن يؤثر على فهمنا وتصورنا للنفس الإنسانية لأن العقول تتفق في الغالب فيما تستنبطه من التجاريب العلمية وفيما تستدل به سواء عن طريق الأعمال الاستقرائية أو عن طريق التجريب ، رغم أن التربية الغربية علمانية ربما في جذورها فضلاً عن واقعها المعاصر ، وهي منبتة الصلة بالله ، ولكن العقل الإنساني يتشابه كما هو معروف سواء كان ملحداً أم مؤمناً من حيث طرق الاستنباط والاستدلال وكذلك من حيث التجريب ، فثمة حقائق طبيعية وأخرى تأتي عن طريق الاستقراء وأعمال أخرى إحصائية يمكن أن تدلل عن نفس الحقيقة سواء نجمت في وسط إسلامي أم في وسط آخر ، لكن هذه الحقائق ستستخدم وفقاً للتصور الأيديولوجي أو الفكري أو الفلسفي للمجتمع ، فإن كان مجتمعاً إسلامياً فسرت المعلومات تفسيراً يختلف عن تفسيرها

في إطار الحضارة الغربية.

وعلى الطالب إذا أنجز كتابة مبحث أو فصل أن يقدمه إلى المشرف ليبين ملحوظاته عليه ثم يقوم بإعادة كتابته مع الأخذ بهذه الملحوظات ثم يعيده إلى المشرف ثانية ، فإذا اقتنع به أقره وإلا فإنه يعيد تعديله وفقاً للملحوظات الجديدة ، ويستمر في عرض الفصول على المشرف تباعاً حتى ينتهي من كتابة الرسالة ، ثم يقدمها للمشرف كاملة ليقرأها القراءة الأخيرة ويبدي الملحوظات المتنوعة ، ثم يقوم الطالب بتعديلها وإعادة تقديمها إلى المشرف ليأذن له بطبعها على الآلة الكاتبة .

إن الأسلوب العلمي في الكتابة معناه وضوح قيمة المصادر في ذهن الباحث ، وهو يعتمد في كل مسألة على المصدر المتخصص فيها ، فإن عالج قضية تتصل بالجغرافيا التأريخية والتعريف بالأماكن التأريخية فإنه يمسك برقبة ياقوت الحموي في معجم البلدان ، وإن اعترضته مشكلة لغوية أمسك بالمعاجيم : لسان العرب أو تاج العروس أو الصحاح للجوهري أو غير ذلك ، وإن اعترضته قضية في النحو أمسك بابن عقيل وابن هشام وأضرابهما ، وإن كانت القضية تأريخية راجع كتب التأريخ المعتمدة ، إذ ليس من المعقول أن يصور حياة المسلمين من خلال ألف ليلة وليلة ، حياة قصر ولهو وجوار وقيان وترف ، وذلك لأن ألف ليلة وليلة كتاب قصصي وفي الغالب فإن مثل هذه الكتابات الأدبية التي تستهدف المسامرة لاتلتزم الصدق التأريخي وإنما تجنح إلى المبالغات وإلى الخيال . وليس من المعقول أن يعكس الحياة الاجتماعية من خلال كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني لأنه يدور حول أناس كثير منهم لاهون يعبثون في حياتهم وقد يعبثون أكثر بكلامهم . مامدى الصدق التأريخي في شعر عمر بن أبي ربيعة ؟ ومامدى الصدق في شعر أبي نواس ؟ وهل يعكس واقع المجتمع الإسلامي في عصر الرشيد ؟ إنسان من سقط المتاع في قيمه مهما بلغت روعة أشعاره وقويت بلاغتها ، ماهي المعاني التي عبر عنها ؟ وهل تمثل الناس ؟ الشعر الذي صدر عنه لايعبر إلا عن رواد الحانات ، وعن فئة قليلة تجتمع في جنح الليل ، أما مع النور فهناك الألوف من أصحاب المحابر الذين يكتبون

حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في المساجد الكبرى ، وماأكثر أولئك القائمين المتهجدين في الأسحار ، وماأوسع دائرة أهل الصلاح والخير وأهل المروءة ، تجدهم في الأغنياء ، وتجدهم في علية القوم ، وتجدهم في البسطاء ، هؤلاء هم الأمة ، أما ابن مناذر وصالح بن عبد القدوس وأبي نؤاس وبشار بن برد ، فإنهم أفراد قلائل طوحت بهم بقايا عقائدهم القديمة من مانوية وزندقة ، ونحن نعترف بباعهم الطويل في الأدب ، ولكنا لانعتقد أنهم يعبرون عن جمهور المسلمين،

ويمكن أن يستفاد من تراثهم الشعري من الناحية اللغوية والأدبية ، ولكنهم لايمثلون الأدب الإسلامي ، بل كلهم متهم في دينه ومتهم في عقيدته بزندقة أو شعوبية ، ولايوجد ثمة فاصل بين الزندقة والشعوبية في رأيي ، الشعوبية تيار ظهر في العصر العباسي ويستهدف النيل من الإسلام عن طريق النيل من العرب وإبراز عيوبهم والطعن في أنسابهم وأحسابهم ، وبالطبع فإن المسلم غير العربي لايمكن أن يضمر العداء والحقد لجنس العرب ، بل بالعكس يضمر لهم المحبة والمودة بحكم الأخوة الدينية،

فلابد إذن أن تكمن الخلفية اللادينية عند الشعوبي ليشتم الأمة برمتها متخذاً من قصص التأريخ الجاهلي وبعض أخبار تأريخ الإسلام وسيلة للنفاذ إلى طعن العرب ، لابأس أن يطعن أعجمي عربياً لسوء دينه مثلاً ، ولكنه يخصصه ولايقول : إن العرب بالجملة فيهم كذا وكذا ، لأن هذا فيه مساس بالرسول صلى الله عليه وسلم وبالصحابة رضوان الله عليهم ، والمسلم لايمكن أن يقبل المساس بهؤلاء .

لغة الرسالة :

إن البعض إذا أراد إلقاء محاضرة فإنه لايعبر بلغته الذاتية ، وإنما يحفظ مقاطع من كتب يبدأ بها ويعرِّج على ماسواها من محفوظاته حتى ينتهي ، فهو يعبر بلغة الآخرين ، معنى ذلك أن أي معنى يتوارد وأية خاطرة جديدة لايمكنه التعبير عنها لأن الآخرين لم يعبروا عنها ، والمطلوب أن ينشيء الإنسان الكلام ، أن يصوغه دون تكلف ، فقد ذهب العصر الذي يقبل فيه الإكثار من السجع والاهتمام العظيم

بالشكل على حساب المعنى ، وليس معنى ذلك التفريط في اللغة ، فالمعاني يجب أن تسكب في قالب لغوي سليم بعيداً عن الصنعة والتكلف ، جارياً على الطبع والسليقة ، فالمهم أن عقل الإنسان يفكر ويمرن على التفكير والكتابة .

إن الرسالة الجامعية لابد أن يراعى في كتابتها الأسلوب العلمي ، ولكن الأسلوب العلمي لايتمشى مع بعض التخصصات المطبوعة بطابع الذاتية مثل الدراسات الأدبية المتعلقة بالأدب العربي ، هذا إذا اعتبرنا الأسلوب العلمي يقابل مايعرف بالأسلوب الأدبي ، الأسلوب العلمي يتسم بالوضوح والترابط المنطقي ودقة التعبير والبعد عن المحسنات البديعية ، ولكن ينبغي أن يتجاوز عن المجاز الذهني والإكثار من التشبيهات في نطاق بعض الرسائل التي ينبغي أن تصاغ صياغة فنية أدبية فالناس في هذا العصر لايستسيغون الإطناب في الكلام ، والحقيقة أن الذوق العربي القديم لايستسيغ ذلك أيضاً ، على أن دواعي العصر الحديث الكثيرة تقتضي التعبير الدقيق والبعد عن الإطناب الممل ومحاولة الموازنة بين الشكل والمضمون بحيث ينقل المعاني بأسلوب سهل خال من الأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية .

إن التزام الإعراب كما كان في القرن الأول والثاني تعرض منذ القرن الثالث لمشاكل ومعوقات ، وظهرت اللكنة والعجمة والتحريف إما بسبب صعوبات النطق عند غير العرب خاصة ، وإما بسبب ظهور مفردات كثيرة تحتاج إلى التعبير عنها ، مما اقتضى ظهور حركة التعريب لهذه المصطلحات ، كما يتضح من قراءة المُعرَّب للجواليقي ، أما عن صعوبات النطق وماشاكلها فلاشك أنها كانت تؤثر حتى على الأجيال العربية الجديدة بسبب الاختلاط بينهم وبين سكان المناطق المفتوحة حيث تسود العربية في سوريا والعراق ، في حين تسود لغات أخرى كالقبطية واليونانية في مصر ، ولهجات البربر العديدة في الشمال الأفريقي ، واللغة الفارسية في إيران ، ولغات أخرى ، فكانت هناك صعوبات تتمثل في نطق الضاد مثلاً ، فكثيراً ماتلتبس بالظاء ، ولذلك عرف العرب بأمة الضاد لأنهم ينطقونها بصورة صحيحة ، لكن الكثير منهم ينطقونها ذالاً وبعضهم ينطقونها دالاً . هناك صعوبات مع حرف الحاء

الذي يحيله الإيرانيون والهنود إلى هاء ، وكذلك تحيله الفرنجة إلى هاء . هناك مشكلة القلب والإبدال ، وخاصة مع حرف القاف ، وهناك قضايا التفخيم والترقيق ، فإذا قرأنا كتب الجاحظ خاصة فإنه سيتعرض لهذه المشكلات اللغوية التي جابهت المجتمع الإسلامي في القرن الثاني والثالث ، وسيعرض لأنواع اللحن بشكل طرائف أحياناً يتضمنها كلام البخلاء الذين عرض لهم في كتاب البخلاء ، أو يتضمنها كتاب الفصحاء المعروف بالبيان والتبيين . ومن ثم ظهرت حملة الإصلاح العربية ، تلك الحملة التي يقودها ناقد مثل ابن قتيبة في كتبه المتنوعة وخاصة أدب الكاتب . لاشك أن المشاكل اللغوية ازدادت على مرِّ الأيام ، ورغم أن اللغة العربية تمكنت عن طريق الدولة أن تفرض هيمنتها على الدواوين منذ خلافة عبد الملك بن مروان الذي قام بعملية التعريب واستمرت هذه الهيمنة على الحياة السياسية والإدارية إلى جانب كونها لغة الأدب والشعر ، لكنها تعود في أواخر القرن الثالث الهجري من حيث كونها اللغة الفصحى إلى مجال الأدب والشعر أكثر من لغة الإدارة والسياسة التي سادت فيها لغة عربية مولدة وخاصة بعد سيطرة العنصر التركي على الدولة الإسلامية .

إن محاولات تقويم اللغة وإصلاح اللسان ومقاومة اللحن محاولات جادة حاولت أن تشق طريقها عبر التاريخ الطويل ، ولكن حتى اللغة المولدة لم تحافظ على نفوذها ، فاللغة المولدة أيضاً خاضعة للقواعد النحوية ، وللإعراب وللقواعد الصرفية ، لكن هذه اللغة المولدة صارت تنأى عن القواعد وتدريجياً ظهرت اللهجات العامية التي طغت وتمكنت من ألسنة الناس ، فهي اللغة السائدة الدارجة ، وانحصرت العربية في ميدان التعبير الأدبي الراقي النثري والشعري ، بل حتى في هذه المجالات أخذت العامية تسلك طريقها إلى الشعر النبطي والأشكال الأخرى كالقصة والمسرحية ، وهكذا صارت منافساً قوياً للغة الفصحى ، ولذلك لم يعد نطق العربية ـ منذ وقت طويل ـ سليقة إلا عند أعراب البادية في القرون الأولى ، وصرنا عند الكلام نهتم كثيراً بتذكر القاعدة النحوية والصرفية دون أن نتمكن من الكلام سليقة ، ولاشك أن هذا فيه بعض التعويق ، ولكن مامدى نجاحنا حتى في محاولة تقويم

ألسنتنا وفق قواعد النحو والصرف . ثمة معاناة من هذه المشكلة في الوقت الحاضر أكثر من أي وقت مضى بسبب قوة الاتصالات الإعلامية ، ولكون الإعلام في البلاد العربية والإسلامية لايعنى باللغة العربية ، فالأصوات التي نسمعها ـ واللغة تؤخذ بالسماع بالدرجة الأولى ـ أكثرها فيها العجمة والتحريف ، فلاغرابة إذا ماعوج منطق أداء العرب والمسلمين . (أقصد بالمنطق نُطق اللغة ، مثل إصلاح المنطق لابن السكيت استخدم كلمة المنطق للنطق) . لذلك عندما أقول تكتب الرسالة بأسلوب صحيح فصيح خال من اللكنة والعجمة والتحريف ومخالفة القواعد النحوية والصرفية فإن هذا في الحقيقة مطلب قد يتحقق بصورة أو بأخرى تبعاً لقدرة الكاتب ، ولكن هناك حداً أدنى ، إذ ليس من المعقول أن ينصب الفاعل في رسالة علمية أو يرفع المفعول به ، وليس من المعقول أن ترد ألفاظ عامية في رسالة علمية ، لابد أن يكون الشكل أو القالب اللغوي في حدود دنيا من مراعاة القواعد المعروفة ، أما إذا وقعت بعض الكلمات الدخيلة أو ليست بالفصيحة فمثل هذا يمكن أن يعاب عليه . المشكلة أن المحاضرات التي تلقى على طلبة الجامعات لاتلقى أيضاً باللغة الفصحى ، وهذا يزيد الطين بلة ، لأن الجامعة يمكن أن تصحح وتنقح اللسان العربي ، ولكن إذا ألقيت المحاضرات العلمية باللغة الدارجة أو العامية فستضيع آخر فرصة أمام الإنسان لتصحيح نطقه .

ثمة كُتّاب يقررون عجز اللغة العربية ويقولون بأنهم عندما يعبرون باللغة الانجليزية أو الفرنسية يجدون مفردات كثيرة تعبر عن المقصود بدقة ، أما عندما يكتبون أو يعبرون باللغة العربية فإنهم يحسون بأن ثمة معان لايمكن التعبير عنها ، ولكن السؤال الذي يُطرح بهذا الصدد هل العجز من اللغة العربية أم العجز من الكاتب الذي درس الفرنسية بإتقان ودرس العربية بإهمال ، أو ربما لم يدرسها مكتفياً بما تلقاه من البيئة ؟ . لايُنكر أن زمام الثقافة والحضارة ليس بأيدي العرب والمسلمين ، كما أن تطور العلوم المختلفة والآداب في أجواء الحضارة الغربية يعني إغناء اللغات الأجنبية ويعني تعجيز اللغة العربية ، ليس لأن اللغة العربية غير قادرة على

استيعاب التطور العلمي والثقافي والأدبي فهي من حيث القابلية على الاشتقاق ، ومن حيث المرونة قادرة على التوسع ، ولكنها تحتاج إلى العقول الكبيرة التي تعرف اللغة ودلالات مفرداتها وكثرة مافيها من ترادف ، وظل كل كلمة ثم القدرة على النحت والاشتقاق ، وعلى تعريب الألفاظ ، وقد تكون هذه مهمة المجامع العلمية التي تتسم بوجود الأكاديميين المتخصصين التقليديين ، ولكن كاتباً لامعاً يمكن أن ينشر وأن يجدد وأن يولد وأن تشيع مفرداته الجديدة في نطاق الجمهور من المثقفين أكثر بكثير من مجمع علمي ، والمجمع العلمي يصدر قائمة من مفردات أو كتيب من مفردات معربة ولكن كم من الناس يقرأ هذه المفردات ؟ وكم من الناس يستعمل هذه المفردات ؟ ، المهم أن المفردات الجديدة تأخذ طريقها إلى الإعلام ، وتأخذ طريقها إلى الجمهور وتتحول إلى لغة الكتابة ، وهذا يقدر عليه الأديب أكثر مما يقدر عليه الأكاديمي الصرف ، إن الأديب يدفع الكلمة إلى أن تجري على الألسن وأن تعبر بها الأقلام .

ويعتبر العجز اللغوي من أبرز مشاكل طلبة الدراسات العليا ، سواء في ثراء المفردات أو في معرفة القواعد ، ولايقل عن هذا العجز العجز في النظرة الشمولية ، إن هاتين المشكلتين من أبرز المشاكل التي تواجه طلبة الدراسات العليا ، وإن الذين تخطوها بنجاح قلة قليلة جداً ، وربما من كل خمسين رسالة تجتاز رسالة تتمثل فيها النظرة الشمولية والثراء اللغوي .

تاسعاً : تنظيم الرسالة الجامعية .

تكون الرسالة الجامعية قد استكملت كل عناصرها قبل القيام بطبعها على الآلة الكاتبة وهي تتضمن :

أ ـ تقديم : فيه يشكر الطالب المشرف على الرسالة ، وكل من ساعده مساعدة ذات أثر في الأطروحة من الأساتذة الآخرين والعلماء والباحثين وأمناء المكتبات وغيرهم . وينبغي أن يكون طالب العلم صادق اللسان فلايجعل من الشكر سبيلاً

للتقرب إلى أحد من الناس كما يحدث كثيراً في بعض الجامعات العربية .

ب ـ مقدمة : تتضمن أهمية الموضوع الذي بحثه وسبب اختياره له والخطة التي سلكها في بحثه ، والمصادر التي توفرت له ، والمشاكل التي واجهته ، والدراسات التي سبقته إلى الموضوع ، وماتركته له من ثغرات عالجها أو نظريات نقضها ، والإضافات العلمية التي قدمتها الرسالة ومقترحاته للباحثين الآخرين بطرق جوانب معينة تحتاج في رأيه إلى الاهتمام عرفها من خلال رسالته . وكان الكثير من العلماء في مختلف عصور التأريخ الإسلامي يحددون إضافاتهم العلمية بدقة ، فهذا القاضي عياض قال في كتابه (الإلماع) : « وقد تقصينا وجوه الإجازة بما لم نسبق إليه » [1] . وكانوا يُنوِّهون بمن له الفضل في إرشادهم إلى موضوع مؤلفهم .. قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في هدي الساري عن كتابه (تعليق التعليق) : « وقد صرح بذلك الحافظ أبو عبد الله بن رُشيد في كتاب ترجمان التراجم له فقال : وهو ـ أي التعليق ـ مفتقر إلى أن يصنف فيه كتاب يخصه ، تسند فيه تلك المعلقات وتبين درجتها من الصحة والحسن أو غير ذلك من الدرجات ، وماعلمت أحداً تعرض لتصنيفٍ في ذلك ، وإنه لمهمٌّ لاسيما لمن له عناية بكتاب البخاري » [2] . وينبغي أن تكون المقدمة واضحة وشاملة بحيث يعرف القاريء أهمية الرسالة ومدى حاجته إلى متابعة التفاصيل التي تحتويها .

جـ ـ أبواب الرسالة وفصولها ومباحثها مع وضع ورقة فاصلة فيها عنوان الباب أو الفصل فقط .

د ـ فهرس المحتويات : وفيه عناوين الأبواب والفصول والمباحث والفروع مع ذكر أرقام الصفحات التي وردت فيها .

---

١) القاضي عياض : الإلماع ٢٥ ، ١٠٧ .

٢) ابن حجر : هدي الساري ص ١٩ ـ ٢٠ .

هـ ـ خلاصة البحث : وتتضمن ملخصاً لكل محتويات الرسالة من حيث إطاره العام ونتائجه ، وينبغي أن تكون النتائج واضحة محددة ، وأن تميز عما ورد في الدراسات السابقة عليها .

و ـ قائمة المصادر والمراجع : وترتب أسماء المؤلفين حسب حروف المعجم ويذكر اسم المؤلف كاملاً ، وتأريخ وفاته ، واسم كتابه كاملاً ، وعدد أجزائه واسم المحقق ، واسم الناشر ، ومحل الطبع ، واسم المطبعة ، وتأريخ الطبع

والبعض يدمج قائمة المخطوطات والمطبوعات والمصادر القديمة والمراجع الحديثة ويفصل المراجع الأجنبية عنها فقط ، في حين يضع البعض الآخر قوائم منفصلة لكل منها ، وبعض الباحثين يرتب القائمة على أسماء الكتب وفق حروف المعجم ، في حين يرتب آخرون المصادر على الموضوعات التي تتناولها مع مراعاة الترتيب المعجمي داخل الموضوع .

مسؤولية الطالب والمشرف عن الرسالة الجامعية :

إن الطالب هو المسؤول الأول عن رسالته ، فهي تعكس قدراته العقلية والثقافية وعلى رأس ذلك أسلوبه ولغته في التعبير ، ومنطقية كلامه وخلوه من التناقض ، وتركيز المعاني ، وبتعبير شامل استيفاء شروط الرسالة في الهيكل (الشكل) ـ Formal ـ والبنية (Structure) والمعنى (Meaning) ، وقبل ذلك هو المسؤول عن اختيار موضوع الرسالة ، فذكاؤه وإحاطته بحدود تخصصه ومصادره ومراجعه ـ أي التخصص ـ هو الذي يمكنه من الوصول إلى الموضوع الناجح .

والمقصود أن تحكم البحث منظومة عقلية معينة ، وأن يكون مترابطاً ، فيه المقدمة والنتيجة والتعليل والتحليل ، وفيه النصوص المقتبسة ومايعكس الذاتية من تصورات الكاتب ، وإعمال عقله في النص ومعالجته له ، وبهذه الجوانب تبرز شخصية الكاتب ـ كما يقولون ـ ، فشخصية الكاتب لاتظهر بالطبع في النصوص

المقتبسة ، ولكن تظهر في ترتيبها ترتيباً عقلياً منظماً ، وتظهر في تقديم المعلومات على النتائج ، وتظهر في حسن التعليل ، ونقد الروايات .

وإذا تقررت مسؤولية الطالب عن رسالته العلمية فما حدود مسؤولية المشرف ؟

هل هو مجرد قاريء للرسالة ومقوِّم لها ؟ ففي هذه الحالة لايزيد عن أحد أعضاء لجنة المناقشة التي تقرأ الرسالة عادة وتقوِّمها !! . إن عمل المشرف في الحقيقة يبدأ عندما يقرُّ الموضوع الذي اختاره الطالب ، وربما يتم الاختيار بتوجيه من المشرف ، فهو أقدر من الطالب عادة بحكم خبرته الطويلة ، ومعايشته للمصادر والمراجع ، وإحاطته بجزيئات الفن ، مما يمكنه من الجزم في معظم الحالات بنجاح الموضوع أو عدم صلاحيته ، سواء لوجود مراجع حديثة أشبعته بحثاً فلم يعد بالإمكان تقديم إضافة مناسبة عليها ، أو لعدم توافر المادة العلمية عنه في المصادر ، أو لعدم إمكان إنجازه في الوقت المحدد للرسالة العلمية الجامعية ، والحق أن الأستاذ المشرف يتحمل مع الطالب مسؤولية إقرار الموضوع ، ومن بعدهما تتحمل الأقسام العلمية المتخصصة مسؤولية إقرار الموضوع أيضاً ، ومن هنا يكون الحكم بعدم صلاحية الموضوع اتهاماً لجميع الأطراف بضعف الخبرة أو بعدم الشعور بالمسؤولية أو بكليهما . وكذلك فإن المشرف مسؤول عن سلامة المعلومات الواردة في الرسالة إذا كانت تتصل بالحقائق المقرَّة في الفن ، أما إذا تعلقت بآراء الطالب الخاصة وذوقه وهي مخالفة لآراء المشرف ، فلامانع من إثباتها ، وبوسع المشرف أن يشير إلى مخالفته للطالب فيها أثناء المناقشة إذا رأى أهمية لذلك.

وكذلك فإن المشرف مسؤول عن سلامة تنظيم الرسالة من حيث الشكل والتناسب بين الفصول والأبواب ، وسلامة التوثيق ، وسلامة المعلومات ـ بالجملة ـ وصحة الاستنتاجات ـ بالجملة ـ لأن المشرف أقرها قبل الطبع وشهد بأن الرسالة مستوفية للشروط العلمية ، ومن هنا يكون قد تحمل مسؤولية كبيرة ، حتى أن بعض الجامعات اعتبرت الإشراف على الأطروحة معادلاً لبحث علمي مبتكر عند تقويم الأعمال العلمية للأستاذ لغرض الترقية العلمية . فرغم أن الطالب هو المسؤول الأول

عن اختيار موضوع الرسالة وكتابتها ، لكن لمسات المشرف ينبغي أن تظهر فيها من خلال هذه القراءات والملاحظات التي يبديها ، كما أن المشرف سيعينه في اختيار الموضوع وتحديد خطته ومواجهة المشاكل المستعصية عليه ، وإكسابه روح البحث والتفاني فيه ، ومواصلة العمل ببعث الاعتزاز فيه وإشعاره بأهمية بحثه ، وتطمينه بالنسبة إلى تقدم البحث ، وتربيته بنفس الوقت على الاعتماد على النفس ، وحل المشاكل ، وإبراز ذاتيته وروحه في الرسالة أفكاراً وأسلوباً ، لأن الطالب هو المسؤول عنها أمام لجنة المناقشة ، وأحياناً يتحول المشرف إلى مناقش .

مناقشة الرسائل الجامعية :

ولاشك أن تعرض الرسائل للنقد هو إحدى وسائل تنمية الحركة النقدية والذوق العلمي في أوساطنا الثقافية .. من أجل ذلك ينبغي أن يُعنى بالمناقشات وأن لايتولاها إلا أرفع الأساتذة ذوقاً ، وأعلاهم كعباً ، وأرسخهم قدماً في ميدان تخصصاتهم ، وهؤلاء لن ينقدوا إلا وفق مقاييس دقيقة محددة في مناهج البحث العلمي وقواعد تحقيق المخطوطات . فإذا أهملنا اختيار المناقشين وفق هذه الصفات فإن طلبة العلم سيقعون فريسة التناقض والفوضى الفكرية عندما تطرح عليهم آراء غريبة هي محض اجتهادات فردية قد تتنافى مع الأعراف العلمية التقليدية ... من أجل ذلك تحرص الجامعات العالمية المتقدمة على تكوين لجان المناقشة بصورة دقيقة ، ضماناً للعدل من ناحية ، وإبرازاً لخصائص المنهج النقدي من ناحية أخرى .

مراجع في منهج البحث :

١ ـ لانجلوا وسينبوس : النقد التأريخي .
٢ ـ الدكتور حسن عثمان : منهج البحث التأريخي .
٣ ـ لانسون ومابيه : منهج البحث في الأدب واللغة .
٤ ـ الدكتور طه باقر والدكتور عبد العزيز حميد : طرق البحث العلمي في التأريخ والآثار .
٥ ـ الدكتور عبد المجيد عابدين : التوثيق تأريخه وأدواته .
٦ ـ الدكتور أسد رستم : مصطلح التأريخ .
٧ ـ الدكتور عبد الرحمن بدوي : المدخل إلى الدراسات التأريخية .
٨ ـ الدكتور حلمي محمد فودة والدكتور عبد الرحمن صالح عبد الله : المرشد في كتابة الأبحاث .
٩ ـ الدكتور محمد التونجي : المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات .
١٠ ـ الدكتور أحمد جمال الدين ظاهر والدكتور محمد أحمد زيادة : البحث العلمي الحديث .
١١ ـ الدكتور أحمد شلبي : كيف تكتب بحثاً أو رسالة .
١٢ ـ الدكتور عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان : كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية .
١٣ ـ الدكتور محمد زيان عمر : البحث العلمي مناهجه وتقنياته .
١٤ ـ الدكتور علي جواد الطاهر : منهج البحث الأدبي .

الفصل الثالث

تحقيق المخطوطات

تمهيد :

ترك العلماء المسلمون نتاجاً فكرياً ضخماً في شتى حقول العلم والمعرفة الإنسانية ، وانصبت مجهوداتهم على الإنسان وتنظيم بيئته ، مستمدين أصولهم في ذلك كله من القرآن الكريم والسنة المطهرة مع إعمال عقولهم في فهمهما وحسن الاستنباط منهما ، ورغم أنهم لم يهملوا العلوم الرياضية والطبيعية لكن أوسع نتاجهم الفكري يتصل بعلوم القرآن والحديث والعقائد والفقه وأصوله حيث أن بناء شخصية الفرد وكيان المجتمع ونظام الدولة يقوم على هذه العلوم . وقد تعرضت هذه المؤلفات إلى عوادي الزمن ففقد الكثير منها إما بسبب اجتياح الغزاة للعالم الإسلامي كما حدث في غزو المغول للعراق وكما حدث في الأندلس بعد سيطرة الإسبان عليها وإحراقهم لآلاف الكتب العربية ، أو بسبب الفتن الداخلية والعصبيات العقيدية والمذهبية ، أو بسبب الإهمال وعدم العناية بها من الآفات الطبيعية ، لكنه رغم ذلك كله فقد سلمت ملايين المؤلفات ووصلت إلينا كاملة أو ناقصة ، وقد طبع عدد كبير منها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين على تفاوت في مستوى النشر من الناحية العلمية ، فبعضها حقق تحقيقاً علمياً ، وبعضها دون تحقيق علمي - بقصد تجاري - ولاشك أن كثيراً مما طبع هو في أصول وأمهات وموسوعات العلوم الإسلامية التي شدت أنظار الناشرين إما لشهرة مؤلفيها ، أو لأهميتها في الموضوع الذي تناولته ، وقد يسر نشر هذه الكتب للباحثين الاطلاع عليها ودراستها والإفادة منها في مؤلفاتهم ، ورغم هذه الجهود الطيبة فإن عدداً ضخماً من المخطوطات لايزال غير منشور ، وبعضه أصل في الفن الذي يتناوله ، وهناك تقصير واضح لدى

أمتنا في العناية بإخراجه ، وعلى سبيل المثال أليس من الأمور المستغربة أن يقرأ العرب أقدم كتاب في الأنساب العربية وهو (جمهرة أنساب العرب) لابن الكلبي [١] باللغة الألمانية لأن الألمان ترجموه إلى لغتهم ونشروه قبل أن يفكر العرب في نشره ؟ ثم أليس من التقصير أن ينشر اليهود كتاب (أنساب الأشراف للبلاذري) [٢] ويضعون عليه عبارة « طبع في أورشليم » ونحن نقرأ طبعته لأنها الوحيدة التي في مكتباتنا ولم نقدم على نشره سوى مايتعلق بالسيرة النبوية التي أخرجها الأستاذ محمد حميد الله رغم أهميته في دراسة تأريخنا باعتباره المصدر الثاني في ضخامته بعد الطبري ؟ . والأمثلة على ذلك كثيرة فبعض أمهات الكتب لايزال غير منشور ففي علوم الحديث مازالت بعض مؤلفات الخطيب البغدادي المهمة مثل (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) و (السابق واللاحق في تباعد مابين وفاة الراويين عن شيخ واحد) [٣] و (الفصل للوصل المدرج في النقل) غير منشورة على أهميتها في مصطلح الحديث ، ولايزال كتاب (تهذيب الكمال) للمزي ، وكتاب (الكامل) لابن عدي غير منشورين على أهميتهما في علم الرجال ، وهكذا الأمر بالنسبة لبقية العلوم التي

---

١) صدر الكتاب باللغة العربية .

٢) صدرت عدة مجلدات منه ، ويعمل طلبة الدكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة على إنجاز الباقي منه .

٣) صدرت أخيراً هذه المؤلفات فنشر الدكتور محمود الطحان كتاب (الجامع) ونشر الدكتور محمد مطر الزهراني كتابي (السابق واللاحق) و (الفصل) ونشر الدكتور بشار عواد قدراً كبيراً من (تهذيب الكمال) وأما كتاب (الكامل) فنشر نشرة ساقطة علمياً . وبقيت كتب من أمهات المتون مثل (الأحكام الكبرى) للإشبيلي ، ومن أمهات كتب الرجال مثل (إكمال تهذيب الكمال) لمغلطاي ، حيث يعمل على تحقيق الأخير عدد من طلبة الدراسات العليا بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

تتبعثر مخطوطاتها في مكتبات المعمورة ، كما أن كثيراً مما نشر لم يحظ بالعناية العلمية اللازمة ، وفيه من التحريف والتصحيف والسقط والأخطاء مايخل بالمعنى أو يفضي إلى نتائج خاطئة في الدراسات الحديثة التي تعتمد على هذه المصادر ، مما يقضي بإعادة نشر هذه المصادر وفق قواعد التحقيق العلمية .

لقد انتهت الجامعات العربية والإسلامية إلى ضرورة تجميع المخطوطات العربية من مكتبات العالم عن طريق تصويرها ووضعها في مكتبات الجامعات ، وقد كان إنشاء أقسام الدراسات العليا في العلوم الإنسانية حافزاً قوياً لاحتياج الطلبة إلى الرجوع إلى هذه المخطوطات ، والإفادة منها في بحوثهم ، أو اختيار بعضها لموضوعات رسائلهم الجامعية . كما أن معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية أسهم في جمع صور المخطوطات بقسط وافر وقد صدرت فهارس للمخطوطات العربية في معظم المكتبات العالمية ولكن لايزال العديد من المكتبات الحاوية على مخطوطات عربية لاتملك فهارس منشورة مثل مكتبات المدينة المنورة ومكتبات الهند وأفغانستان والأخيرة مازالت مخطوطاتها تباع في الأسواق علناً [١] .

وإضافة إلى الفهارس الخاصة بالمكتبات ظهرت مؤلفات جامعة في وصف المخطوطات الموزعة في أرجاء المعمورة ومن أشهر هذه المؤلفات (تأريخ الأدب العربي) لكارل بروكلمان و (تأريخ التراث العربي) لفؤاد سزكين . ولاشك أن عملية التعريف بالمخطوطات وتجميعها في مراكز علمية قد يسر إلى حد ما العمل أمام المحققين والدارسين ، وصار لزاماً علينا أن نشرع بتصنيف هذه المخطوطات ودراستها ، وتقديم الاقتراحات بصدد ماينبغي تقديم نشره منها على سواه ، وتعميم قواعد التحقيق العلمي بين المحققين حفاظاً على طاقاتهم من أن تصرف فيما لافائدة

---

١) كتب البحث عام ١٩٧٦ م .

فيه ، وحرصاً على إقدام الأكفياء منهم على التحقيق دون أن يصرفهم طبع الكتاب ـ دون مراعاة لقواعد التحقيق ـ إلى العزوف عن إعادة نشره محققاً ، ولابد من الاهتمام بتقوية الصلة بين المحققين ، وتعريفهم بمجهودات بعضهم لئلا تضيع مجهوداتهم بتداخل أعمالهم العلمية ، كأن يسعى عدد منهم إلى نشر نفس الكتاب ، ويتم ذلك بإصدار المجلات الدورية المعنية بأخبار المخطوطات وماينشر أو يُعدُّ للنشر منها . وقد أصدر معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية نشرة دورية نافعة ، ولابد أن تتضافر جهود جامعاتنا في هذا المجال فتصدر نشرات سنوية تتضمن أسماء المخطوطات التي اختيرت للرسائل الجامعية وتتبادل الجامعات هذه النشرات ، وقد أصدرت مؤسسة الأهرام القاهرية مجلدة في أسماء الرسائل الجامعية التي أنجزت في الجامعات المصرية ، كما أصدر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية دليل الرسائل الجامعية في المملكة العربية السعودية .

سرقة المخطوطات وشراؤها :

منذ أن اخترعت الطباعة على يد غوتنبرغ في إطار الحضارة الغربية سنة ١٤٤٢ م [١] ، بدأت الكتب تطبع بمطابع ، ثم في أعقاب اتصال الغرب بالشرق وسيطرته السياسية والعسكرية على العالم الإسلامي ، وربما قبل ذلك ، تمت دراسة مجموعات كبيرة من المخطوطات العربية ، واختير بعضها للطباعة ، وقام بتحقيقها عدد من المستشرقين الذين تعلموا اللغة العربية إما في بلادهم ، أو تعلموها عند قدومهم في الحملات العسكرية والمهمات الدبلوماسية ـ وغيرها ـ إلى منطقة العالم الإسلامي . وكانوا يهتمون بالكتب والمكتبات وينتقون منها ، ويشترونها أحياناً بنسخها الأصلية ، وهذا هو السبب في كون بعض المخطوطات لاتوجد إلا في الغرب

---

١) ألكسندر ستيبتشفيتش : تاريخ الكتاب ٢ : ٨٣ .

مثل : مكتبة المتحف البريطاني ، ومكتبة شستربتي في دبلن بأيرلندا ، ومكتبة برلين الغربية ، ومكتبة هالا في ألمانيا الشرقية ، ومكتبة لايبسك في ألمانيا الشرقية ، وفي مراكز الاستشراق الروسية ، وفي مكتبة الأسكوريال الإسبانية في دير الأسكوريال القريب من مدريد ، وفي المكتبة الوطنية في باريس ، وفي مكتبة ليدن في هولندا ، فالزائر لهذه المكتبات يمكن أن يجد مخطوطات لاوجود لها في مكتبات العالم الإسلامي الشرقي ، وهذا لأنهم كانوا يشترون هذه المخطوطات وينقلونها إلى بلادهم أو تقع بأيديهم ضمن غنائم الحرب في الحملات العسكرية . وفي عصور الجهالة والتخلف يمكن أن تباع المخطوطات بثمن بخس ، بل أحياناً كان البعض يوقد بها الحمام .

ويحدث أحياناً في الغزو واقتحام المنطقة إتلاف للكتب بالجملة ، فقد أحرقت ألوف الكتب في ميدان قرطبة بعد أن سقطت بيد النصارى ، حيث جاءوا بالكتب إلى الميادين العامة فأحرقوها . أما الكتابات المحفورة على الحجارة فوضعوا عليها الشمع وطمسوها ، وأحياناً كانت حيازة المصحف بيد إنسان جريمة كبيرة يحاكم عليها ، وقد كان بعض المسلمين يلجأ إلى جدران الدور ويضع الكتب داخل الجدران ، ولهذا عندما هدمت بعض الدور في العقدين الأخيرين في أسبانيا وقفوا على بعض الكتب العربية .

وفي المشرق وقعت كوارث من نمط آخر كاجتياح المغول مرتين اجتياحاً شبه شامل ، مرة بقيادة هولاكو ، ومرة بقيادة تيمورلنك ، الأولى دخلت بغداد عاصمة الخلافة العباسية وأسقطتها وأخذت الكتب ورمتها في دجلة ، وكانت آثار المداد تطفو على النهر لكثرة الكتب .

وربما هذا يفسر أن بعض الأصول الخطية التي كتبت في بغداد أو البصرة أو غيرها لاتوجد إلا في المغرب ، لأن النسخ الأولى أتلفت في هذه الأحداث الرهيبة ، في حين أن نسخاً نقلت عنها من قبل الرحالين من المحدثين والعلماء وأخذوها إلى بلادهم فبقي الكتاب في المغرب . مثال ذلك تأريخ خليفة بن خياط ـ وهو محدث من

شيوخ البخاري - فإن النسخة الوحيدة التي وصلت إلينا محفوظة في زاوية من زوايا المغرب اسمها تامكروت ، في حين أن المؤرخ بصري ، لكن البصرة ليس فيها نسخة من التأريخ ولافي كل المشرق . وهذا ينطبق على كتب أخرى ، فتأريخ ابن أبي خيثمة مثلاً بقيت النسخة الوحيدة منه في القرويين ، وهناك عديد من الكتب لم تبق منها إلا نسخة واحدة ، ولذلك تعرف هذه النسخة بالنسخة الفريدة أو اليتيمة .

وإضافة للأحداث العسكرية التي أتلفت الكتب وخربت المكتبات ، فإن عوامل الطبيعة المختلفة ، وعدم الاهتمام بالمحافظة على الكتب وخاصة في القرون الأخيرة أدت إلى أن تأكلها الأرضة ، وهذا هو سبب وجود مسح وتآكل في بعض المخطوطات . وفي العصر الحديث تعالج المخطوطات في الغرب بعناية كبيرة لوقايتها من التلف والتآكل وصيانتها وترميمها وعندهم أخصائيون لمعالجة أمراض الورق ، وتوضع المخطوطات في جو مكيف من حيث الرطوبة النسبية ودرجة الحرارة ، ولاشك أن وفرة الأموال وفوائضها الهائلة عند الغربيين مكنتهم من ذلك ، في حين لاتزال المخطوطات في العالم الإسلامي عرضة للتلف ، رغم النشاط الكبير في تصوير نسخ عنها من قبل الجامعات والمكتبات العامة ومراكز العناية بالتراث .

وكانت طريقة المستشرقين في تحقيق الكتب الأولى أنهم يحصرون النسخ ويقومون بالمقابلة بينها وتثبيت الاختلافات ، ويعتبرون هذا أهم عملية في التحقيق ، ومعهم الحق في ذلك وهو : أن يثبت النص كما كتبه المؤلف ، ولكن مشاركة بعض العلماء الذين يتقنون العربية أدت إلى تثبيت قواعد إضافية ، حيث رأوا أن يخدم النص بتمييز المهمل ، وتعريف المبهم ، وإزالة الغموض في العبارة إن وجد ، بشرح الغريب ، وتخريج الآيات والأحاديث ، ابتغاء ضبط النص بصورة أدق ، بالمقابلة مع أصول الكتاب إن وجدت مع الاقتباسات عنه في الكتب اللاحقة ، وهذا كله جيد ، ومن هنا ظهرت مدرستان :

مدرسة لاتكاد تُعلِّق ، وإنما تسير على نهج المستشرقين من حيث الاكتفاء بالمقابلات بين النسخ وضبط الأصل ، ومدرسة ثانية تهتم بهذه الجوانب التي أشرت

إليها من خدمة النص وتيسيره ، ثم ظهر العديد من المتطفلين ممن لاتخصص لهم ولاذوق لهم في الفنون ، وهؤلاء لايعتد بعملهم ولايدرس إلا على سبيل انتقاده والكشف عن عواره .

اختيار المخطوطات للرسائل الجامعية

إن المخطوطات كثيرة جداً ، ويحتاج الباحث إلى مراعاة جملة أمور عند انتقائه لواحدة منها ليحققها في رسالته الجامعية ، ومنها :

١ ـ احتواؤها على مادة جديدة بقدر مناسب ، إذ أن نشر المخطوطات ليس مراداً لذاته بل لخدمة العلم الذي ألفت فيه ، فإذا كانت المعلومات التي تضمنتها المخطوطات متوافرة في الكتب المماثلة المنشورة وليس فيها من إضافة علمية مناسبة فليس ثمة جدوى من نشرها إلا إذا امتازت بجودة العرض ، وحسن التنظيم بشكل واضح ، أو كانت أصلاً هاماً استقت منه المؤلفات اللاحقة ، فتبعثرت نصوصه في ثناياها ويكون لإخراجه أثر في بيان تطور العلم الذي يتناوله ، وأما إذا احتوت المخطوطات الأخرى على مادتها فلابأس من نشرها لأن المخطوطات لاتتيسر للباحثين تيسر المطبوعات ، ومثال ذلك تأريخ أبي زرعة الدمشقي فإن ابن عساكر ضمَّنه كتاب (تأريخ دمشق) ، لكن تأريخ دمشق لايزال خطياً ، وربما لاينجز نشره في وقت قريب ، كما أن تأريخ أبي زرعة أصل مهم في تأريخ رجال العلم من أهل الشام ، فنشره عمل علمي نافع [١] .

إن مراعاة توافر المادة العلمية الجديدة في المخطوطات المراد نشرها ضرورية في هذه المرحلة لحاجتنا الملحة والسريعة إلى استيعاب أصول المواد العلمية

---

١) صدر عن المجمع العلمي العربي بدمشق بتحقيق شكر الله نعمة الله .

المختلفة واعتمادِها في دراستنا المعاصرة .

٢ - توثيق المؤلف :

لقد اشتهر بعض المؤلفين بتضلعهم في فن خاص رغم مشاركتهم في بقية الفنون الأخرى ، فمثلاً الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) أصولي بارع فإخراج كتابه (البحر المحيط) في أصول الفقه عمل علمي متميز لأنه أوسع مصدر في فنه ، أما كتبه في الحديث ومصطلحه فهي أقل أهمية . ولاشك أن اختيار أحد مؤلفاتهم فيما برزوا فيه ونشره أولى من بقية مؤلفاتهم ، كما أن بعض المؤلفات لابد لاعتمادها أن يكون مؤلفها موثقاً عند النقاد ، ففي كتب الحديث لايعتبر الحديث صحيحاً مالم يرو بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه من غير شذوذ ولاعلة ، فلابد أن يكون المؤلف لكتب الحديث عدلاً ضابطاً بذاته ، وإلا فإن كل مايرويه في كتابه لايعتبر صحيحاً . فلابد لمن يحقق كتاباً في الحديث من الاطلاع على حال المؤلف والتأكد من عدالته فلايحقق لمؤلف ضعيف ولالمؤلف مجهول جهالة عين أو حال ، وإذا كان الأمر كذلك فلابد من توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف ولايكتفي بما ورد في عنوان المخطوطة من كونه لفلان ، ويتم التوثيق بمراجعة المصنفات المعنية بأسماء المؤلفين ومؤلفاتهم ، ومنها مصنفات قديمة مثل الفهرست لابن النديم والإعلان بالتوبيخ للسخاوي وكشف الظنون لحاجي خليفة وغيرها ، ومصنفات حديثة مثل الأعلام للزركلي ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة . فإن هذه المصنفات تذكر إن كان الكتاب المراد تحقيقه هو للمؤلف المذكور اسمه في عنوان المخطوطة

فإذا كانت النتيجة إيجابية فيمضي الباحث إلى هدفه في جمع نسخ الكتاب حتى إذا حصل على النسخ استكمل عملية التوثيق كما سيرد في منهج التحقيق .

توثيق نسبة الكتاب للمؤلف :

يحتاج توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه إلى وسائل عديدة منها : أن ينظر في ترجمة المؤلف ، وهل سمى له مثل هذا الكتاب ضمن مؤلفاته ، وهذه مرحلة أولية ،

ولو تبين أن له تأليفاً بهذا الاسم فهل الكتاب الذي بين أيدينا هو بالذات ذلك المؤلف ، وعندها يحتاج الأمر إلى مقابلات بين الكتاب وبين الاقتباسات التي ترد عنه في مؤلفات العلماء ، فإن كان العلماء ينقلون عنه ، ويصرحون باسمه وبنسبته للمؤلف فهذا من أعظم التوثيق ، وخاصة أرباب الفن المتخصصين فيه لأنهم أعرف بمؤلفات فنهم ، فلايعقل أن الجاحظ يؤلف كتاباً ولايعرفه أهل الأدب النقاد في القرن الثالث أو الرابع الهجري ، ولايعقل أن إماماً مثل الشافعي له كتاب ولايعرف فقهاء عصره ولامن بعدهم بهذا الكتاب ولاينقلون عنه ، ولو افترضنا أن هذه الوسائل جميعاً لم تنته إلى القطع بنسبة الكتاب للمؤلف ، فعندئذ يمكن أن يصار إلى دراسة داخلية للكتاب ، ومقارنة ببقية المؤلفات التي ألفها صاحبه ، فينظر إلى أسلوبه في الكتابة ، إذ لكل عصر أساليبه ، بل إن بعض المفردات التي تستعمل في قرن قد تختفي في قرن لاحق ، والقضايا التي يتناولها في مؤلفاته قد يكون بينها اشتراك ، وقد تكون متعلقة ببعضها ، فهل يمكن مثلاً أن ينسب إلى ابن تيمية كتاب يتعلق بالفيزياء الذرية ؟ طبعاً لا ، لأنه يعرف أن ابن تيمية اهتم بإطار معين ، اهتم بموضوعات العقيدة والفقه ومقارنة الأديان ، وأعمل المنهج النقدي الإسلامي في نقد الأديان والعقائد غير الإسلامية . وينظر أيضاً هل يستخدم المؤلف الأسانيد ؟ إذا عرف المؤلف بأنه من أهل الحديث ، أو قريب منهم ، أو أنه يقلد مدرستهم - وإن لم يكن محدثاً - كأن يكون أديباً يسرد الأسانيد ، ثم ينسب له كتاب يخلو من أي إسناد فهذا يبعث على الشك . ولو عُرف بأن المؤلف سلس الأسلوب ونُسب إليه كتاب فيه ألفاظ حوشية كثيرة - نقول حوشي الألفاظ ونقول وحشي الألفاظ وكلاهما يصح - فهذا يبعث على الشك في صحة النسبة ، والبعض يعتقد أن الإغراب من البلاغة والحقيقة العكس ، البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، وبما أن حالنا أن الكلام العربي السلس وحده الذي يمكن فهمه بيسر في عصرنا الحديث فمقتضى حالنا ألا يغرب أحد علينا ، وإذا أغرب لن يكون بليغاً ، فإغراب البعض بذكر الحوشي من اللفظ في بعض القصائد والمقالات النقدية التي تحتاج إلى استعمال المعاجيم ليس دليلاً على بلاغة

صاحبه ـ كما يتصور البعض ـ .

إذن يمكن مقارنة الأسلوب ، ومقارنة المفردات اللغوية ، والمحسنات البديعية التي غلبت على فترة من فترات تأريخنا الأدبي ، أما القرون المتقدمة فلاتكاد تجد فيها مثل هذا التكلف ، بل تجد اهتماماً بالمعنى أكثر من الاهتمام بالشكل ، ولايعني ذلك أن المعاني ينبغي ألا توضع في قالب متين ، وألا تصاغ بأسلوب أدبي عالٍ ، ولكن ليس الإغراب واستخدام الألفاظ الوحشية مما يكسب الأسلوب بلاغة ، وفي هذا العصر لم يعد الناس يستسيغون الأساليب الإنشائية الفضفاضة التي تدور حول المعنى ، ولاتصل إليه إلا بعد كلام طويل ، بل يقترب هذا العصر من ذوق العرب عند نزول الوحي « خير الكلام ماقل ودل » ، فالعرب يقتصرون من الكلام على مايدل على المعنى ثم يتوقفون ، تحكمهم السليقة ، أما هذا العصر فيحكمهم أمر آخر -وهو الوقت ، ولاشك أن الأمثل العناية بالشكل والمعنى معاً ، فينبغي ألا يغلب الشكل المعاني ، ولاأن توضع المعاني في قوالب لغوية مهلهلة .

والقصد أن لكل عصر سمتُه ، ولكل كاتب سمته ضمن العصر الواحد ، فأسلوب الجاحظ غير أسلوب ابن قتيبة ، وأسلوب الخطيب البغدادي في كتاب البخلاء غير أسلوب الجاحظ في كتاب البخلاء ، هناك تميز واضح جداً ، لأن الجاحظ من أهل اللغة والبيان والأدب وهو ينزع منزعاً تصويرياً ، وفي كثير من الأحيان يعطي صوراً ساخرة فيغلب عليه التحليل ، أما الخطيب فيأتي بأسانيد وروايات في ذم البخل ثم حكايات في ذلك دون أن ينشيء صوراً من مخيلته .

وقد يلجأ إلى النقد للأساليب للتعرف على صحة النسخة عندما تعوزه بقية الوسائل من النقد الخارجي أيضاً ، ويهتم المحقق بمعرفة الهدف من رواية الرواية داخل الكتاب ، فضلاً عن الهدف العام للكتاب ، لأنه المعلوم أن كثيراً من المصادر فيها أسانيد ، ومعنى ذلك أن ثمة هدفاً عاماً للمؤلف ، وأن ثمة أهدافاً داخلية للرواة ، فينظر إلى الهدف العام من التأليف : ماذا أراد ابن المقنع من ترجمة كليلة ودمنة ؟ هل كان هدفه هدفاً أدبياً بحتاً ؟ هل كان يريد تجلية عبقريته في الأدب العربي وبيان

إبداعه ؟ هل كانت له أهداف فكرية ؟ . بعض الكتاب يرون أن ابن المقنع كان من الزنادقة ، وأنه استخدم أسلوبه البياني في نشر فكر معين ، وهو الفكر المانوي ، والمانوية حركة دينية ظهرت قبل الإسلام وانتشرت في إيران ، ودعت إلى الزهد وإلى ثنوية الإله ـ تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً ـ .

والقصد أن البحث عن دوافع المؤلف للتأليف مهم ، فقد يستهدف المؤلف كسب الرأي العام ، وقد يكتب فيه مالايعتقده وإنما مايعتقد الناس سعياً للشهرة ، وأحياناً العكس أنه يكتب شيئاً ينفرون منه أيضاً يستهدف إثارتهم وأن يشتهر ، كما فعل طه حسين مثلاً في الأدب الجاهلي ، فينظر الباحث إلى دوافع المؤلف ، وأحياناً يترك المؤلف بعض المعلومات لأنها لاتوافق الرأي العام ، أو لأنها لاتوافق السلطة الحاكمة ، وقد يُزوِّر بعض المعلومات لصالح السلطة ، فيتقرب إلى العباسيين بشتم الأمويين ، وهذا ماحصل ، حيث تعرضت سيرة بني أمية إلى كثير من التحريف والهجوم ، والسبب هو أنها دونت في العصر العباسي ، فمن النقد الخارجي إذن أن تدرس دوافع المؤلف للتأليف ، وأن تدرس أيضاً ظروفه هل كان حراً فيما يكتب أو خاضعاً لسلطان الرأي العام ، أو خاضعاً لسلطان الدولة أو الحكومة أو خاضعاً لأي ضغط من أنواع الضغوط ، هل كان يكتب كل مايريد أو كل مايعتقد أو كان يكتب بعض المعلومات ، ماهي عقيدته ؟ هل ينتصر لعقيدة معينة ؟ لاتجاه معين ، اتجاه فكري أو عقدي أو سياسي ؟

لايستطيع الإنسان التجرد التام ، وعندما يطالب المؤلف بالكتابة الموضوعية والتجرد ، فالكل يدرك أن هذه مسألة نسبية ، ويراد منها أن يضغط الإنسان على مشاعره واتجاهاته الفكرية والعقدية والسياسية من أجل قولة الحق .

ولايمكن أن ينظر الماركسي والوجودي والمسلم إلى القضية الواحدة بمنظار واحد بدعوى الموضوعية المطلقة ، فهذا في تصوري فوق الطاقة ، نعم بالنسبة للتعامل في مختبر يمكن مع مادة كيماوية ، فالثلاثة يتعاملون مع فلز من الفلزات أو معدن من المعادن بنفس الطريقة ، ولكن لن يكون التعبير واحداً عندما يفجرون الذرة

فواحد يقول انتصر الإنسان على الطبيعة ، والآخر يقول سخر الله الطبيعة للإنسان ، إذن أثر الحدث الواحد في النفس سيختلف تبعاً للفلسفات والعقائد المهيمنة .

فينظر في النقد الخارجي إلى دوافع المؤلف وإلى ظروفه ، بل وإلى سلاسة حواسه ، فإلى أي حد يُعتبر بكلامه إذا قال سمعت وهو أطرش ، أو وصف الدنيا وأحوالها وهو أعمى !! .

إن بعض علمائنا الذين فقدوا النظر يملون على المستملي ، وقد يكون المستملي غير ثقة في حين أن العالم ثقة معروف ، وعندئذ يبدأ الشك في المرويات ، ليس لأن الشيخ ضعيف وإنما لأن المستملي ضعيف .

ينبغي أن ينظر إلى سلامة حواس المؤلف وقدرته على تحري الحقيقة ، فأحياناً يكون صاحب مكانة قد ينفذ إلى سجلات الدولة الرسمية ويأخذ معلومات دقيقة ، وأحياناً لايستطيع لأنه ليست له من المكانة مايمكنه من الوصول إلى الدواوين الرسمية ، وأحياناً يكون خائفاً من المجتمع والدنيا ، وهذا يحدث لأسباب كثيرة ، وقد يكون مزاجه الصحي منحرفاً ، وقد يكون مكتئباً فلايرى الناس إلا أشراراً ولايرى فيهم إلا سمت الوحوش ، وقد يجور عليه أهل عصره ولايعترفون بقدراته مثلاً ، وعندئذ يتحول إلى مفلوك ، والمفلوك إنسان متذمر يعتقد أن الناس ماأنصفوه ، لأنه أديب كبير لكن الناس مااعترفوا له بموهبته ، فمثل هذا المفلوك طبعاً يعبر من خلال هذه الرؤية ، ويصف من منطلق معين ، قد لايكون موضوعياً ، وقد لايكون شاعراً عملاقاً إلا في نظر نفسه ، وقد لايكون أديباً كبيراً إلا نتيجة لضيق تصوره ، وقد لايستحق حتى أن يكون كاتباً وهو يظن أنه يستحق أن يكون وزيراً .

إن بعض الكتب تعبر عن ذوق المؤلف ، وبعضها تعبر عن أذواق عدة ، تلك التي تستند إلى الأسانيد ، وعندئذ تبدأ المشكلة في داخل كل رواية ، فابن سعد ثقة ، وقال الخطيب أنه يتحرى في رواياته ، وله كلام في الجرح والتعديل قالوا أنه حسن مقبول ، فهذا كله يشير إلى أنه ناقد معترف به ، وأنه عالم موثق في نظر المحدثين فضلاً عن الآخرين . لكن الطبقات الكبرى فيها أسانيد كثيرة ، وهذه الأسانيد فيها

رواة ضعفاء ، أو لهم اتجاهات متباينة ، فهل توثيق ابن سعد يقتضي توثيق كتاب الطبقات ؟ طبعاً لايقتضي . وهكذا القول بالنسبة إلى (تأريخ الرسل والملوك) لابن جرير الطبري ، فإن الطبري عالم جليل مفسر ومؤرخ ناقد وفقيه ، بل هو صاحب مذهب واختيارات ، وينتسب إليه البعض فيقال : فلان جريري المذهب . فهل يقتضي ذلك توثيق تأريخ الرسل والملوك ؟ لا ، لأن الطبري يستخدم روايات بأسانيد ، ويقول بأن العهدة على الرواة ، والرواة من أنواع شتى ، يمكن أن نشير إلى بعض النماذج لتوضيح الفكرة : سيف بن عمر التميمي أحد كبار رواة الطبري ، كتب الردة وكتب الفتوحات ، والمحدثون يرون أنه ضعيف ، بل متروك . وسيف هذا منزعه قبلي ، وبعض المحللين لرواياته يرون أنه يريد القول بأن تميماً التي ارتدت كفرّت عن خطيئتها في هذه الفتوح [١] ، فهذه العبارة تحلل هدفاً من أهداف التأليف تدفع إليه العصبية القبلية .

وبالطبع ينبغي أن نميز بين أمرين : بين الأنساب ومعرفتها وماتتطلبه من صلات الرحم وبين العصبية القبلية ، لأن العصبية القبلية كما عبر الرسول صلى الله عليه وسلم منتنة ، فينبغي أن يحاسب الإنسان نفسه وأن ينأى بها عن مثل هذا الانغماس في الجاهليات والعصبيات .

فالطبري وابن سعد ، وكلاهما ثقتان ، لكن الكتابين لايوثقان بإطلاق ، ففيهما الصحيح وفيهما الضعيف ، وإن ثمة تيارات متنوعة داخل الكتابين .

٣ ـ وجود نسختين أو أكثر من المخطوطة :

إن وجود نسختين مستقلتين عن بعضهما من المخطوطة ـ على الأقل ـ ضروري للمقابلة والتصحيح وإكمال النقص ، وتشتد الحاجة إلى النسخة الثانية

---

١) راجع نشأة علم التاريخ عند العرب ، للدكتور عبد العزيز الدوري .

كلما كان الأصل دقيق الخط ، أو رديئه ، أو قليل الوضوح ، أو فيه طمس ، أو سقط كثير ، أو أخطاء كثيرة ، أو أنه لم يقابل ويعارض ، وتثبت الاختلافات في حواشيه أو أنه خالٍ من سماعات العلماء المدققين ، أو تقل النقول عنه في الكتب اللاحقة به ، أو أن الكتب التي اقتبس منها مفقودة .

أما إذا كان الأصل خلاف ذلك بأن يكون مقروءاً ومعروضاً ومسموعاً .. الخ فإن الحاجة إلى النسخة الأخرى تتضاءل .

وقد اشترطت بعض الجامعات العربية وجود نسختين على الأقل لغرض تسجيل الموضوع ويبدو لي أن حالة المخطوطة ، وتحقُّق الصفات الإيجابية فيها أو عدمها هو الذي يقرر قبول تسجيلها أو رفضه ، وإلا فإن بعض الأصول الفريدة المهمة ستبقى لايُقبِل على إخراجها أحد ، خاصة وأن معظم مايحقق في الوقت الحاضر هو ثمرة الدراسات الجامعية العليا ، لكن من المسلَّم به عدم جواز نشر المخطوطة بالاعتماد على نسخة واحدة مع وجود نسخة أو نسخ أخرى .

وكان المؤلف يكتب نسخته الأولى ، وقد يعيد النظر فيها فيكتب نسخة ثانية أو ثالثة معدَّلة ، فينبغي للمحقق أن يعرف النسخة الأخيرة المعتمدة من قبل المؤلف ، فأبو داؤد السجستاني صاحب السنن اعتمد أخيراً رواية اللؤلؤي وليس ابن داسة حيث شطب عددا من أحاديث رواية ابن داسة عنه للشك في رجال الأسانيد.

ولم يكن جميع الوراقين والخطاطين للكتب من المثقفين ثقافة جيدة أومتخصصة ، وهذا هو السبب في معظم الحالات التي نجد في النص تحريفاً كثيراً وإخلالاً بالمعنى ، لأن القصد التجاري جعل الوراقين يستخدمون خطاطين من مستوى ثقافي متدنٍ ، ولكنهم يعرفون الكتابة .

وقد لايكون الخط الجميل دليلاً على الصحة ، فبعض العلماء خطوطهم رديئة مثل ابن حجر ، وبعضهم يتميز بالخطوط الجيدة كالخطيب البغدادي .

٤ ـ حجم المخطوطات :

لقد بيَّن العلماء حجم الكتاب بالمجلدات أو بالأجزاء أو بعدد الكراريس ، وأحياناً بعدد الطاقات ، والطاقة قال عنها الحافظ الذهبي : « يقعُ لي أن الطاقة نصف كُرَّاس » [١] . وقال أيضاً : « والطاقةُ يُخال إليَّ أنها الطلحيَّة » [٢] . وقال الزبيدي : « والطَّلحيَّة : للورقة من القرطاس ، مُولَّدة » [٣] .

ولاشك أن التحقيق العلمي يحتاج إلى وقت كافٍ ، وبما أن الدراسات العليا محددة بوقت ، لذلك لابد من اختيار مخطوطة بحجم يتناسب مع الوقت المحدد ، لئلا يُضطر الطالب إلى التفريط بشروط التحقيق العلمي للتعجل بإنجاز العمل في الوقت المحدد له ، ويختلف الوقت المحدد لإنجاز رسالة الماجستير عن الوقت المحدد لإنجاز الدكتوراه ، فضلاً عن كون مؤهلات الذي يعد رسالة الماجستير أقل من مؤهلات الذي يعد رسالة الدكتوراه ، لما حازه الأخير من خبرات تمكنه من العمل السريع المتقن ، كما أن الوقت المحدد يختلف بين الجامعات ، فبعضها يفرض على الطالب إنجاز رسالته بمدة قصيرة ، وبعضها يعطي فترة أطول لإنجازها ، ومن ثم فإن حجم المخطوطة ينبغي أن يتناسب مع الوقت المحدد . ولعل المناسب أن يكون حجم المخطوطة التي تختار رسالة للماجستير مابين ٧٥ ورقة إلى ١٠٠ ورقة ذات وجهين (١٥٠ ـ ٢٠٠ صفحة) ، حيث أنها ستزيد في الطباعة نتيجة إضافة التعليقات في الحواشي إلى ٢٠٠ أو ٢٥٠ صفحة ـ في الحد الأعلى ـ عدا المقدمة التي تتناول دراسة المخطوطة ومؤلفها ، وهكذا يتراوح عدد صفحات الرسالة المعدة للماجستير مابين ٢٥٠ إلى ٣٠٠ صفحة وهو الحجم المناسب لرسالة

---

١) ابن قاضي شهبة : طبقات الشافعية ٢ : ١٣ .

٢) سير أعلام النبلاء ٢٠ : ٤٦٣ .

٣) تاج العروس ٢ : ١٩١ مادة « طلح » .

الماجستير التي تتناول نصاً تحققه وتقدم له .

أما رسالة الدكتوراه فإن حجمها المناسب يتراوح مابين ٣٥٠ إلى ٥٠٠ صفحة إذا تعلقت بتحقيق نص ودراسته ، ولاشك أن هذا الحجم يمكن أن يكون أصغر من ذلك بالنسبة لرسائل الماجستير والدكتوراه التي تؤلف في موضوعات ولاتتعلق بتحقيق النصوص ..وليس المقصود بهذا التحديد إلزام الطالب بحجم معين في الرسائل الجامعية لأن العبرة بمستوى الأطروحة من حيث الالتزام بشروط التحقيق العلمي ، والدقة في التعليقات التي تذيل بها الرسالة ، وحسن الاختيار لما يستوجب التعليق بما يعكس ذوق المحقق وتفننه وسعة اطلاعه وثقافته ولغته ، ومايكشف عنه من جديد في مقدمة النص المحقق .

إن اختيار مخطوطة صغيرة تتكون من عشرين أو ثلاثين ورقة لايصلح للرسائل الجامعية حتى لو توسع الطالب في التعليق عليها ، والتخريج لنصوصها وأحاديثها ، والبحث المتصل في موضوعها ، لأن المقصود بالتحقيق هو إخراج النص بشكل سليم مع حل عقده وإشكالاته التي يصعب على القاريء حلها بسهولة وليس نقل مافي الكتب الأخرى إلى حواشي النص ، مما يثقله ، ويتعب المحقق والقاريء ، ويضاعف تكاليف طبع الكتاب وشرائه . أما التوسع الكبير في المقدمة بحيث تطغى على النص فإنه معيب في الرسائل الجامعية التي سُجلت على أنها تحقيق نص ، وإذا رغب الطالب في هذا التوسع فليسجل موضوع رسالته بعنوان البحث وليس النص ، ولابأس من نشره للنص أو النصوص التي اعتمد عليها بصورة رئيسية في بحثه بشكل ملاحق لبحثه .

التحري عن المخطوطات

إن أول مايقوم به المحقق هو التحري عن مخطوطة مناسبة لتسجيلها رسالةً جامعية ، ويبدأ عادة بجرد الكتب والفهارس المعنية بالمخطوطات مثل كتاب (تأريخ

الأدب العربي) لكارل بروكلمان ـ وقد ترجمت منه ستة مجلدات إلى اللغة العربية وبقيته باللغة الألمانية ـ ، وهو مرتب على الموضوعات ، فهو يتناول كتب الحديث والفقه والأدب والتاريخ كلاً على حدة ، كما أنه يسرد أسماء المؤلفين ، وأسماء مؤلفاتهم المخطوطة مراعياً التسلسل الزمني ، فإن رغب الطالب في اختيار مخطوطة في الحديث أُلفت في عصر مبكر فإنه يجد بغيته في القسم المترجم إلى اللغة العربية ، فإن لم يجد راجع الأصل الألماني وملحقاته ، ويمكن أن يستعين بمن يعرف الألمانية ليدله على مراده . وكذلك فإن كتاب (تأريخ التراث العربي) لفؤاد سزكين يتناول نفس الموضوع وبنفس الترتيب ، ومراجعته ضرورية لأنه استدرك على بروكلمان مافاته وصحح ماأخطأ فيه . وكذلك فقد استدرك المجمع الملكي الأردني على الاثنين في « الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط » . وبعد مراجعة هذه الكتب يراجع الطالب فهارس المخطوطات الخاصة بمكتبة معينة ، أو مخطوطات عدة مكتبات بقطر معين ، ومن فهارس المخطوطات المهمة فهرس معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، حيث يحتوي المعهد على عدد كبير من المخطوطات المصورة عن مكتبات العالم المختلفة ، ثم فهارس مخطوطات دار الكتب المصرية ، والمكتبة الأزهرية ، والمكتبة البلدية بالإسكندرية ، ودار الكتب الظاهرية بدمشق ، ومكتبة الأوقاف العامة ببغداد ، ومكتبة المتحف العراقي ببغداد ، ومكتبة المتحف البريطاني ، ومكتبة الدولة ببرلين ، والمكتبة السليمانية وطوبقبو بتركيا ، فهذه مكتبات غنية بالمخطوطات ولها فهارس منظمة .

إن الاطلاع على هذه الكتب والفهارس يقصد به اختيار المخطوطة المراد تحقيقها ، وأخذ فكرة أولية عن مؤلفها وقيمتها ، وعدد نسخها ومظانها وحجمها ، وجودة خطها أو رداءته ، فإذا تم اختيار المخطوطة سعى الطالب إلى معرفة إن كانت المخطوطة منشورة أم لا ، وكذلك إن كانت تعد للنشر من قبل محقق آخر أم لا ، ويتم ذلك بمراجعة فهارس المكتبات العامة وقراءة المجلات والنشرات الدورية التي تصدر عن بعض المعاهد العلمية والتي تعنى بما ينشر حديثاً ، مثل نشرة معهد

المخطوطات بجامعة الدول العربية ، و« النشرة الإخبارية » التي تصدر عن الأنشطة العلمية الإسلامية في الكويت ، ونشرة مركز إحياء التراث الإسلامي بالكويت ، وكذلك بسؤال المختصين المتضلعين بالفن الذي تتناوله المخطوطة ، فهم يتعقبون عادة الجديد الذي يطبع في حقول تخصصهم . وقد اشتهرت مؤلفات تعنى بتسمية المطبوعات مثل معجم المؤلفين العراقيين لكوركيس عواد ، ويشير الزركلي في (الأعلام) وعمر رضا كحالة في (معجم المؤلفين) إلى المطبوع من نتاج المؤلفين الذين اشتملت عليهم كتبهم . فإذا تأكد الطالب من أن المخطوطة لم تنشر بعد فإنه يبدأ بجمع نسخها من المظان التي ذكرها بروكلمان أو سزكين أو فهارس مخطوطات المكتبات ، ومن المستحسن أيضاً أن يسأل المعنيين بالمخطوطات فإن الكتب المعنية بها والفهارس ناقصة ، وكثيراً مايدل هؤلاء المعنيون على نسخ أخرى اطلعوا عليها بأنفسهم في مكتبات العالم التي زاروها ولم يُعرَّف بها في المؤلفات والفهارس المعنية ، إما لكون تلك المكتبات لم تفهرس مخطوطاتها بعد ، أو لأنها أضافت إلى رصيدها مجموعة من المخطوطات التي حصلت عليها من مكتبات خاصة بعلماء أو عوائل معينة ، أو لأنها كانت ضمن مجاميع فلم يتفطن مؤلفو الكتب وواضعو الفهارس إلا إلى عنوان المخطوطة الأولى دون تفحص دقيق للمجموع ، فإذا حصر الأماكن التي توجد فيها نسخ المخطوطة سعى إلى تحديد النسخ اللازمة للتحقيق والحصول عليها .

جمع النسخ

١ ـ معرفة أوصاف النسخ :

يحتاج جمع النسخ إلى معرفة وصفها الذي تقدمه فهارس المخطوطات ، أو كتاب بروكلمان أو سزكين ، من حيث قدم النسخة ، ونوع خطها ومستوى جودته ،

ووجود السماعات عليها أو عدمه ، ومدى إتقانها ، وهل هي كاملة أم ناقصة ، ومامقدار النقص الذي فيها ، وفيما يلي بيان أهمية ذلك :

أ ـ قدم النسخة :

إن تاريخ نسخ المخطوطة هو الذي يحدد قدمها ، وقد اهتم معظم النساخ بتثبيت تاريخ الفراغ من نسخها في آخر المخطوطة ، وبعض المخطوطات كتبت بأقلام مؤلفيها أنفسهم ، ولذلك تعتبر أدق النسخ وأقدمها بالطبع ، وتعتبر عادة النسخة الأم التي يتم الاعتماد عليها في نسخ الكتاب خاصة إذا كان المؤلف جيد الخط أو واضحه . وعندما يكون المؤلف معروفاً بمراجعة مؤلفاته وتنقيحها ينبغي الاهتمام بآخر نسخة كتبها من مؤلفه واعتمادها لما فيها من زيادة أو تنقيح .

إن بعض الكتب أعيدت كتابتها من قبل المؤلف مع تعديلات أساسية مثل (مقدمة ابن خلدون) حيث وصلت إلينا نسخ متباينة منها ، و (مروج الذهب) للمسعودي الذي أشار فيه مؤلفه إلى أنه أعاد كتابته وطلب عدم استعمال النسخة القديمة [١] .

ويلي النسخة المكتوبة بقلم المؤلف من حيث القيمة تلك النسخة التي قرئت على المؤلف ، أو عورضت بنسخة كتبت في عصر المؤلف أو قريباً من عصره ، وكلما كانت أقرب إلى عصر المؤلف كلما قلت فيها الأخطاء من تصحيفات وتحريفات ، وإن كانت أكثر عرضة لعوادي الزمن من رطوبة وأرضة وانطماس الكلمات بحيث يضطر المحقق أحياناً إلى مراجعة نسخة متأخرة لسد هذه الثغرات لكن ذلك يخفف عمله في ضبط النص وفي إتقان التحقيق [٢] .

---

١) صالح العلي : دراسات في تطور الحركة الفكرية ٢٢ ـ ٢٣ .

٢) صلاح الدين المنجد : قواعد تحقيق المخطوطات .

ب - نوع الخط ومستوى جودته :

إن معرفة نوع الخط الذي كتبت به المخطوطة إن كان مشرقياً أو مغربياً أو إن كان فارسياً أو رقعة أو كوفياً ضروري لتقدير طبيعة العقبات التي تحول دون قراءة النص بسهولة ، ولاشك أن ثمة اختلافات بين المغاربة والمشارقة في رسم بعض الحروف ، فالفاء مثلاً عند المغاربة بنقطة واحدة في الأسفل ، أما القاف بنقطة واحدة من أعلى . وكذلك فإن الخط الفارسي أوضح من الخط الكوفي وقد عرف بعض المؤلفين بجودة خطوطهم مثل الخطيب البغدادي في حين عرف بعضهم بتعقيد خطهم وصعوبة قراءته مثل ابن حجر العسقلاني ، وبعض النساخ كتبت لهم الشهرة لجودة خطوطهم وسجّلت لهم ذلك كتب التراجم ، ومن ثم فإن معرفة نوع الخط وجودته يمكن تقديرها بمعرفة اسم الناسخ مؤلفاً أو غيره ونوع خطه ومستوى جودته ووضوحه . ولاشك أن الإكثار من قراءة المخطوطات والتعرف على أنواع الخطوط يمكّن من قراءة معظم المخطوطات لكن هذا لايتهيأ للمبتدىء فالأولى له أن يختار النسخ الواضحة .

جـ - وجود السماعات :

إن وجود السماعات على النسخة يدل على اهتمام العلماء بها ، وقراءتهم لها أو سماعهم إياها على الشيخ الذي كان قد امتلك حق روايتها بالسماع أو الإجازة ولاشك أن قراءة النسخة على شيخ تملّك حق روايتها بالسماع أولى لأنه ضبط ألفاظها ومافيها من أعلام بلفظ من سمعها عنه . وكذلك فإن سماع العلماء لها يدل على إتقان النسخة ، وإن كان قد وقع فيها خلل فإنهم ينبهون عليه في حواشي النسخة أو يضعون على مشكلها علامة (صـ) فوق الكلمة المشكلة ، وهذا الاصطلاح مشتق من الضبة التي توضع خلف الباب لإغلاقه وإحكامه - كما نبه الحافظ السيوطي - ، فإن حلوا الإشكال جعلوها (صح) وإلا فقد نبهوا المحقق إلى الخلل الذي ينبغي أن يعالجه ويحققه ، وغالباً مايكون السامعون من أهل الفن الذي اختصت به

المخطوطة ، فإن لم يكونوا من المشهورين فلايمكن التعويل على سماعهم للنسخة في الحكم عليها بالإتقان ، كما أن كثرة السماعات عليها أفضل من سماع واحد .

الإتقان :

إن ملاحظة الإتقان في النسخة لايتحقق إلا بالوقوف على المخطوطة فعلاً وقراءتها من قبل واحد من أهل الصنعة التي تتعلق بها المخطوطة ، ولكن معرفة مستوى الناسخ العلمي ومدى إحاطته بالفن ذاته تمكن المرء من تقدير ذلك .

ومما لاشك فيه أن معظم المخطوطات التي وصلت إلينا كتبها الورّاقون والنساخ المحترفون وهم يرتزقون بعملهم ولايتوقع منها الإتقان التام ، وهم يتفاوتون أيضاً في معرفتهم باللغة العربية وقواعد نحوها وإملائها ، لذلك ينبغي التفطن والتدقيق فيها عند تحقيقها وعدم تحميل المؤلف تبعة مافيها من هذه الأخطاء خاصة إذا عرف بتمكنه من اللغة العربية ومن الفن الذي ألف فيه .

وقد فعل ذلك دي غويه « De Goeje » في تحقيق كتاب (أحسن التقاسيم للمقدسي) الذي ألفه سنة ٣٧٥ هـ والذي « يعد أنضج نتاج للعصر الإسلامي الأوسط في ميدان وصف الدول والبلدان » ـ كما يرى جوهان فك ـ .

فقد اعتمد دي غويه على نسختين متغايرتين تقدمان صورتين مختلفتين للكتاب ، فكثيراً ماتقدِّم إحداهما صيغةً شعبية على حين تذكر الأخرى صيغةً فصيحة مكانها ، فاختار دي غويه الصيغة الفصيحة في النص ، ونبَّه على الأخرى في التعليق ، كما ذكرها في الكشاف لألفاظ الكتاب .

ويرى فك « J , Fuck » أن بعض الكُتَّاب عمد أحياناً إلى تصحيح عبارات دارجة في النص من تلقاء أنفسهم [١] .

وكذلك فإن مما يدل على الإتقان وجود الدائرة في أواخر السطور أو الفقرات ووسطها نقطة ، فإنها علامة على معارضة النسخة مع الأصل ، وهو أمر مهم في إثبات ماسقط خلال النسخ أو تحرف أو تصحف .

الكمال والنقص :

إن فهارس المخطوطات تذكر عادة إن كانت النسخة كاملة أو ناقصة ، وكثيراً ماتحدد مقدار النقص ، وتشير إلى وقوعه في أول الكتاب أو وسطه أو آخره ولاشك أن العثور على عدة نسخ يسد النقص ، أما إذا اشتركت النسخ في وجود النقص نفسه فيتعذر إكمال الكتاب ، ولكن بوسع المحقق أن يجمع النصوص المقتبسة ضمن القسم الناقص في الكتب الأخرى وينشرها محققة أيضاً إذا كانت من كتب مخطوطة ـ أو مطبوعة دون تحقيق ـ كملحق بالكتاب الذي حققه ، ولاشك أن هذا العمل يجهد المحقق إذ يقتضي جمع سائر النصوص المقتبسة من مؤلف المخطوطة في الكتب الأخرى ، ومقابلتها مع النسخ الخطية ، فماليس فيها هو من القسم الساقط إذا كان المؤلف ليس له إلا كتاب واحد ، أما إذا كان للمؤلف عدة كتب فإن الأمر يصبح عسيراً ، ويحتاج إلى قرائن إلا إذا ذكرت المصادر التي أوردت الاقتباسات عنه أسماء مؤلفاته التي نقلت عنها .

---

١) فك : العربية ٢١١ . وقد أدانت محكمة جنح قصر النيل بالقاهرة محقق الكتاب الدكتور رمضان عبد التواب لأنه سطا على كتاب أستاذه المتوفى الدكتور عبد الحليم النجار ، والذي كان قد ترجم كتاب العربية لفك . وكان بودي الاعتماد على الأصل للدكتور النجار والمطبوع سنة ١٩٥٢ م ، ولكنني لم أحصل عليه ، ولذلك أبقيت الحواشي كما هي ، مع الاعتذار لأهل العلم.

٢ ـ تحديد النسخ التي ينبغي جمعها :

وعندما ينتهي المحقق من الاطلاع على أوصاف النسخ الموجودة من الكتاب الذي يريد تحقيقه يبدأ بجمع النسخ اللازمة لعمله ، فيختار النسخة الأم التي يتوافر فيها أكبر قدر من الأوصاف المذكورة آنفاً ليعتمدها في النسخ ، ثم يختار النسخ الأخرى التي تتسم بقدر أقل من الأوصاف نفسها ليعتمدها في المقابلة (المعارضة) ويشترط في هذه النسخ أن لاتكون منقولة عن بعضها ، فإن كانت كذلك فيعتبرها نسخة واحدة ، ويختار أجودها للمقابلة ، ويُستدل على أنها منقولة عن بعضها عند تشابهها في التحريف والتصحيف والسقط والإدراج ، أما إذا صرح الناسخ اللاحق بنقله عن الناسخ السابق فلاحاجة للمقابلة لمعرفة التشابه [١] . ومن الضروري تبنّي المحقق للنسخة الأم واعتمادها في النسخ ، وعدم اللجوء إلى تلفيق المنسوخ من عدة نسخ مادامت النسخ أو بعضها كاملة .

منهج التحقيق

إن الهدف الذي يسعى له المحقق هو نشر الكتاب بصورة صحيحة كما وضعه مؤلفه ماستطاع إلى ذلك سبيلاً على أن يستنفد جهده وحيلته في ذلك .

وقد تعارف المحققون المعاصرون على خدمة النص بحل إشكالاته ، والتعريف بأعلامه من رجال ومواضيع ، وشرح الغريب من ألفاظه ومصطلحاته تيسيراً على القاريء ، لئلا يضطر إلى مراجعة مصادر عديدة وهو يقرأ فيه ، ولكن حصل تباين كبير بين المحققين في ضابط التعليق وقدره واكتفى بعضهم بالإشارة في

---

١) راجع مقدمات تاريخ خليفة بن خياط ، وطبقات خليفة بن خياط ، والمعرفة والتأريخ للفسوي .

الحواشي إلى اختلاف النسخ الخطية للكتاب الواحد في بعض الألفاظ ، وتوسع بعضهم بنقل مادة علمية في ذات الفن الذي تتناوله المخطوطة في كتب أخرى وتثبيتها في الحواشي ، والترجيح بين الآراء ، أو تفنيد بعضها مما هو ألصق بالبحث لا التحقيق ، ومنهم من يكتب ترجمة مستفيضة لرجال الأسانيد وأعلام المتون من رجال ومواضيع ناقلاً ماذكرته كتب التراجم عنهم حتى لتطغى الحواشي على متن الكتاب ، وهذا ليس من غرض التحقيق . وفي رأيي أن خدمة النص بعد ضبطه تكون بالقدر الضروري لحل مايشكل على القاريء مع الإحالة على مصدر أو مصدرين يفصلان ذلك دون إثقال النص المحقق والطغيان عليه ، وفيما يلي بيان خطوات المحقق في ضبط النص وخدمته :

الخطوة الأولى :

استكمال توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه :

وذلك أن المحقق يطلع أولاً على عنوان المخطوطة واسم مؤلفها على غلاف المخطوطة أو الورقة الأولى منها ، ويتقصى ذلك في الكتب المعنية بأسماء المؤلفين ومؤلفاتهم قبل أن يعقد العزم على تحقيق الكتاب ، ولكنه بعد أن يحصل على المخطوطة نفسها يجدر به القيام بدراسة موضوعية لتوثيق نسبة المخطوطة لمؤلفها ، وتختلف الطرق الموصلة لهذا الغرض أحياناً تبعاً للفن الذي تتناوله المخطوطة ، فإن كانت في الحديث الشريف فإن المحقق ينظر في أسانيد المؤلف وطبقة شيوخه ، وقد عرَّفت بهم كتب التراجم التي خرَّجت ترجمة المؤلفين ، فيطمئن المحقق إلى صحة نسبة المخطوطة إليه . لكن ذلك لايكفي أحياناً فقد يكون لمؤلف آخر معاصر يلتقي معه بنفس الشيوخ وله اهتمام بالفن نفسه ، وقد ذكر لي مرة أحد المعنيين بالحديث وجود مجلدة كبيرة من تأريخ ابن أبي خيثمة في المكتبة المحمودية في المدينة المنورة وعند مراجعتي لها تبين أن الأوراق الأولى منها فقط (وعددها ٢٢ صفحة) من تأريخ ابن أبي خيثمة وبقية المجلد من كتاب آخر من كتب المسانيد المتقدمة

وقد تداخل الاثنان دون فاصل ، وكلاهما تبدأ أسانيده بطبقة الإمام أحمد بن حنبل ، مما أوهم أنهما كتاب واحد ، وإنما يميز ذلك بمعرفة طبيعة المادة التي يتناولها المؤلف وكيفية تنظيمه للكتاب . إن مثل هذا الإشكال يتكرر كثيراً في المجاميع التي تُضم فيها عدة رسائل فهي تحتاج إلى الفحص الداخلي الدقيق كما فعل الشيخ الألباني في (فهرس مخطوطات الظاهرية) ، وينبغي اللجوء في توثيق نسبة المخطوطة للمؤلف إلى المؤلفات الأخرى في فنها ، فقد تُصرِّح بالنقل عن المخطوطة بذكر اسمها فتقارن هذه النقول بالمخطوطة ، فإذا تطابقت أو كادت جزمنا بصحة النسبة ، لكنه في معظم المؤلفات نجد النقل عن الكتب بالإسناد إلى مؤلفيها دون تسمية كتبهم ، فإن لم يكن للمؤلف إلا كتاب واحد فلا إشكال ، وإلا فإن الأمر أكثر تعقيداً ، ويحتاج إلى قرائن أخرى كتشابه النص المنقول في محتواه مع مادة المخطوطة ، فهو ألصق بها منه ببقية كتب المؤلف الأخرى ، وفي المخطوطات الأُدبية التي تبرز فيها ذاتية المؤلف بالأسلوب والمعاني والثقافة فإن دراسة بيئة المؤلف الثقافية ، وثقافة وأساليب عصره ، ثم ثقافته الخاصة وأسلوبه المتميز في الكتابة ، ومنهجه في التأليف والترتيب والتبويب ... كل ذلك يعين في توثيق نسبة الكتاب إليه أو عدمه ، ولاشك أن الطريق التي سُلكت في التوثيق وأدلته ينبغي أن تثبت في المقدمة التي يكتبها المحقق عادة بين يدي الكتاب .

الخطوة الثانية :

نسخ المخطوطة :

يعتمد المحقق على (النسخة الأم وهي التي كتبها المؤلف بقلمه ، أو التي

احتوت على أكبر عدد من الشروط المذكورة في موضوع جمع النسخ) ، ويحافظ المحقق على نصها كما هو دون إخلال به [١] ، ويكتبها بخط واضح ، ويترك ثلث الورقة (حجم فولسكاب) للحواشي ويترك فراغاً بين الأسطر لوضع أرقام الإحالات ويرسم الكلمات التي تشكل عليه بقلم الرصاص إن كان يستخدم قلم حبر في النسخ ، ويترك فراغاً للكلمات والأسطر المطموسة ، وعند النسخ ينبغي وضع النقاط على الحروف إذا أهمل الناسخ وضعها ، ويضع همزة الابتداء ، ويميز بين الألف المقصورة والياء ، ويضع الشدة ويثبت الألف التي يحذفها النساخ من أسماء أعلام مثل خالد يكتبونها خلد ومالك يرسمونها ملك ، ويشير في المقدمة إلى ماغيَّره من رسم الأصل ، ولابأس في الإبقاء على المختصرات التي يستعملها المحدثون فهم يختصرون (حدثنا) بـ (ثنا) أو (نا) وأخبرنا بـ (أنا) أو (أبنا) ـ وهو استعمال المشارقة ـ أما (أنبأنا) فإنها لاتختصر ، و (إلى آخره) بـ (الخ) و (انتهى) بـ (ا هـ) وتحويل بـ (ح) ، ويرمزون لكتب الحديث برموز عند الإشارة إلى تخريج الحديث فيها مثل (خ) للبخاري ، (م) لمسلم ، (ت) للترمذي ، (د) لأبي داؤد ، (ن) للنسائي ، (ق) لابن ماجة القزويني . وقد يحذف البعض شيئاً من عبارات التحمل في الأسانيد مثل (حدثني عبد الله بن محمد سمع روح بن عبادة حدثنا سعيد) فالمحذوف فيه (أنه) قبل (سمع) و (قال) قبل (حدثنا) . ويكتب الإسناد بحرف أصغر أو أكبر من حرف المتن ويبدأ بالمتن في أول السطر ، ويضع النقط عند انتهاء الجمل ، ويستعمل إشارات الاستفهام والتعجب عند اللزوم ، ويضع نقطتين بعد قال هكذا (قال :) . وقد يلجأ بعض المحققين إلى تلفيق الكتاب من نسخ عديدة تبعاً لوضوح النسخ في فصل دون آخر ، أو صفحة دون أخرى ، ويحتاج ذلك إلى تمكنٍ في الفن

---

١) قال ابن حجر العسقلاني : « ليس للناسخ أن يتصرف فيما ينسخه » (السخاوي : الجواهر والدرر ٣١١) .

الذي ألفت فيه ، وإلى دقة متناهية ، ولاحاجة للجوء إلى التلفيق إلا عند الضرورة ، وعادة المصنفين القدامى أن يقسموا مؤلفاتهم إلى أجزاء (والجزء عادة بضع عشرة ورقة وقد يزيد) وربما يرجع ذلك لأساليب التعليم في عصرهم ، حيث يتم الإملاء والتسميع في مجالس العلم ، فتجزئة المؤلف إنما هي لتسهيل إملائه ، أو تسميعه جزءاً جزءاً في كل مجلس . وقد تلاحظ الوحدة الموضوعية بين جزأين أو أكثر دون فاصل من عنوان أو غيره ، وقد ينتهي الجزء في منتصف ترجمة لأحد الأعلام وتجد نصفها الآخر في الجزء الذي يليه ، ويرى بعض المحققين المعاصرين ضرورة الإبقاء على الأجزاء كما فعل محققو تأريخ دمشق لابن عساكر . ويبدو لي أن ذلك ليس بلازم دائماً ، وأن الأوفق التفصيل ، فإن كان المؤلف قد وضع كتابه بشكل أجزاء ذات وحدة موضوعية فيحافظ عليها ، أما إذا كانت التقسيمات لغرض تدريسي محض ، ويؤدي الحفاظ عليها إلى تفكك الموضوع فلاجدوى منها ، ولابأس من تداخلها مع الإشارة في الحواشي إلى الانتهاء من كل جزء وبداية الجزء الآخر ، خاصة وأن معظم المخطوطات كتبها الوراقون والنساخ وليس المؤلفين ، وهي تختلف في ترتيب أجزائها وعددها كما حدث مثلاً في النسخ التي وصلت إلينا من تأريخ الإسلام للحافظ الذهبي . وإذا انتهى المحقق من نسخ الأصل أعاد مقابلة مانسخ مع الأصل لاحتمال وقوع سقط في ما نسخ . وهذه المقابلة (المعارضة) على أهميتها يُغفلها كثير من المحققين ثقةً منهم بصحة نسخهم ، لكن التجارب تفيد خطورة ذلك ، كما نبّه عليها العلماء منذ القرن الثاني الهجري ، فقد قال معمر بن راشد ـ محدث كبير مصنّف ت ١٥٣ هـ ـ : « لو عورض الكتاب مائة مرة ، ماكاد يسلم من أن يكون فيه سقط أو خطأ » .

الخطوة الثالثة :

مقابلة النسخ :

إذا وُجد من المخطوطة نسخ عديدة ، فتقابل النسخ الأصلية (وهي أقدم

النسخ التي لم تُنقل عن بعضها ، أو التي يتوافر فيها أكبر قدر من الشروط المذكورة في موضوع جمع النسخ) . وطريقة المقابلة أن يختار أجود النسخ أولاً ، فتقابل مع النسخة الأم التي اعتمدت في النسخ ، وتثبت الاختلافات في الحواشي ، وعادة يُرمز لكل نسخة برمز يرتبط باسم المكتبة التي جلبت منها ، وتوضَّح الرموز في مقدمة التحقيق ، ثم يُصار إلى مقابلة نسخة أخرى ، وتثبيت الاختلافات في الحواشي أيضاً،

وعند المقابلة سيتمكن المحقق من ضبط الألفاظ والأعلام التي أشكلت عليه عند النسخ ، فيعيد كتابتها بقلم الحبر ، ويشير في الحاشية إلى أنه ضبطها من النسخة الفلانية ، إذا كان ماأشكل عليه بسبب اختلال في الأصل ، وليس بسبب قصوره في قراءتها ، وكذلك ستُمكّنُه المقابلة من ملء الفراغات التي تركها عند النسخ بسبب انطماس بعض الكلمات أو الأسطر بفعل الرطوبة ، أو سقوط حبر عليها ، وغير ذلك من العوامل ، وينبغي في هذه الحالة أن يعين النسخة التي ملأ منها الفراغات . وكذلك فإن المقابلة قد تكشف له وقوع اختلال في النسخة الأم إما بتحريف أو تصحيف أو سقط ، أو تداخل في العبارات ، أو تقديم وتأخير ، أو قلب لأسماء الرواة بتقديم اسم الأب على اسم الابن ، أو اضطراب في ترتيب النسخة وتقديم فصل على آخر أو باب على آخر أو نتيجة على مقدمة ، وهذا معظمه يرجع إلى جهل النساخ أو سرعتهم في الكتابة أو رداءة خطهم ، فيُثبت المحقق الصواب في المتن ، ويشير في الحاشية إلى مافي الأصل ، وماعتمده في التصحيح من النسخ ، وقد يضطر إلى الرجوع إلى المصادر الأخرى للتثبت من علم أو لفظ ، فيشير إلى هذه المصادر في الحاشية أيضاً .

ويذهب الخطيب البغدادي في الكفاية إلى جواز تصحيح مافي المتن من

أخطاء ، أما القاضي عياض في الإلماع فيرى أن التصحيح يتم في الحاشية ويبقى مافي الأصل على حاله . وينبغي أن يميز بين أخطاء النساخ وأخطاء المؤلف ، قال التبريزي في نقد الصحاح للجوهري : « فيه تصحيف لايشك في أنه من المصنف لا من الناسخ » [١] . أما إذا كانت النسخة الأم بخط المؤلف فلايصحح المحقق مايحسبه خطأ (حتى لو تحقق منه) إلا في الحاشية ليبقى نص المؤلف يُمثِّل مستواه الأدبي والعلمي .

وقد اهتم أسلافنا العلماء بمقابلة النسخ الأصول حتى اشترط الإمام مسلم للعمل بالحديث والاحتجاج به أخذه من نسخة مقابلة مع ثقة على أصول مختلفة مروية بروايات متنوعة ، وقد حكاه عنه النووي في مقدمة شرحه على صحيح مسلم [٢] وبيَّن أنه محمول على الاستحباب ، ويرى النووي في التقريب [٣] أنه لو قابلها بأصل معتمد محقَّق أجزاءه ، ويرى ابن الصلاح وجوب تصحيح الأصل بمجموعة من الأصول والاعتماد على مااتفقت عليه [٤] .

مقابلة النسخة الفريدة :

وعندما لاتتوافر للمحقق إلا نسخة واحدة بعد استنفاد الطاقة في التفتيش عن نسخ الكتاب فإنه يعتمدها في النسخ ، ويقابلها مع النصوص المقتبسة عنها في المؤلفات اللاحقة ، فبعض الكتب صارت أصولاً وأمهات للمؤلفات اللاحقة في نفس فنها فاقتبست منها . وكذلك إذا كانت المخطوطة تنقل عن أصول أقدم وصلت إلينا ، فإن هذه النصوص التي اقتبستها تُقابل بما في الأصول الأقدم ، وكذلك فإن بعض

---

١) دلالة الألفاظ ٢٤٤ .

٢) مقدمة ابن الصلاح ٣٢ .

٣) مقدمة شرح النووي ١ : ١٤ .

٤) التقريب ١ : ١٥٠ .

المصنَّفات التي في فن واحد ـ كالحديث أو التراجم ـ تشترك في كثير من الروايات وتلتقي في الأسانيد بتمام أو نقصان أو زيادة ، فمثلاً طبقات ابن سعد وكتاب المعرفة والتأريخ ليعقوب الفسوي ـ وهما في فن واحد ومتعاصران ـ نجد اشتراكاً بينهما في كثير من الروايات ، فيمكن اعتماد ذلك في المقابلة .

إن عملية تجميع النصوص المقتبسة عن المخطوطة ماهي إلا محاولة لإيجاد نسخة ثانية بهدف المقابلة ، ولاشك أن ذلك يكلف الباحث جهداً كبيراً كان بإمكانه أن يوفر معظمه لو وجد نسخة ثانية ، وإن عمد بعض المحققين إلى القيام بهذه المقابلة مع نصوص الكتب المتقدمة واللاحقة ، رغم توافر النسخ عندهم استنفاداً للجهد في الضبط والتحقيق ، لكن أهمية ذلك في ضبط النص تقل كثيراً عن أهميتها عند تحقيق النسخة الفريدة ، وإن كانت أهميتها العلمية تبقى في الحالتين من حيث معرفة مدى دقة مؤلف المخطوطة في الاقتباس عن المصادر الأسبق ، ومدى اعتماد المؤلفات اللاحقة على كتابه ، ومدى دقتها في الاقتباس عنه ، وفي الكشف عن نطاق مرويات المؤلف إن كانت له مؤلفات أخرى مفقودة ، وبالتالي فإن هذه المعلومات المستخرجة من تجميع النصوص ودراستها تُغني مقدمة المحقق ، كما أنها تمكن من تخريج روايات المخطوطة في الكتب الأخرى توثيقاً للنص ، إضافة إلى ضبطه . وكما يحدث عند مقابلة النسخ فإن مقابلة النسخة الفريدة بالنصوص من الكتب الأخرى تُثبَّتُ اختلافاتها في حواشي البحث مع الإشارة إلى المصدر الذي قوبلت به الرواية بذكر اسمه واسم مؤلفه ورقم الجزء والصفحة .

ومن الجدير بالانتباه أن بعض المخطوطات الفريدة قرأها علماء متضلعون بالفن وقابلوها على نسخة أخرى أو أكثر كانت موجودة في عصرهم فهذه المعارضة التي ثُبِّتت فيها الاختلافات بمثابة نسخة أخرى ، فيشار إلى الاختلافات المذكورة بالحاشية ، فإذا تنوعت الخطوط التي أثبتت بها اختلافات النسخ بالحاشية دلَّ ذلك على تعدد المعارضات التي تمت من قبل أشخاص مختلفين . ونظراً لأن كتب التراث العربي لم يُحقَّق معظمها تحقيقاً علمياً فلاحاجة لبيان أخطاء الكتب المطبوعة عند

المقابلة لأن الأمر يطول ويُثقل الحواشي إلا إذا كان الكتاب محققاً تحقيقاً علمياً فمن المفيد الاستدراك عليه .

الخطوة الرابعة :

إكمال ضبط النص وخدمته :

بعد أن يُثبت المحقق الاختلافات عند مقابلة النسخ ببعضها ، أو بمقابلة النسخة الفريدة بالنصوص المقتبسة فيها [١] أو عنها [٢] يعيد قراءة المخطوطة بدقة ليقف على المحرَّف والمصحَّف والمُشكل من ألفاظها ومعانيها ، ولاشك أن هذه مهمة صعبة ، قال الجاحظ : « ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفاً أو كلمة ساقطة ، فيكون إنشاء عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام » [٣] . ويدرس ذلك بمراجعة المصادر المعنية بها ، فيراجع معاجم اللغة في الألفاظ ، ويراجع كتب التراجم في الأعلام ، وكتب الجغرافية التأريخية في المواضع ، ودواوين الشعر في الأبيات الشعرية ، وكتب الحديث في الحديث وهكذا ... ويعلق في الحواشي عليها بالقدر الضروري لإزالة الالتباس ، أو بيان الخطأ ، أو توضيح المعنى ، دون إسهاب مع مراعاة حاجة القارىء الذي يرجع إلى مثل ذلك الفن .

وبالإضافة إلى خدمة النص بإزالة مافيه من أخطاء وحل مشكلاته فقد دأب المحققون استكمالاً للضبط إلى مايلي :

---

١) يعني عن مصادر أقدم .

٢) يعني في المصادر المتأخرة عنها .

٣) الجاحظ : كتاب الحيوان ١ : ٧٩ .

١ ـ تخريج الآيات :

وذلك بالإشارة في الحاشية إلى اسم السورة ورقم الآية مثل (الإسراء آية ٥) وذلك بعد المقابلة ، لخطورة وقوع الخطأ في آية من كتاب الله تعالى ، وللالتزام برسم المصحف . وقد تيسّر هذا الأمر عن طريق المصحف المسجل إلكترونياً ـ في ديسكات ـ حيث يسهل اختيار الآيات وقطعها ولصقها في الموضع المناسب عن طريق برامج معالجة النصوص في الحاسوب .

٢ ـ تخريج الأحاديث :

وذلك بالإشارة إلى مظانه من كتب الحديث ، ويتوسع بعض المحققين فيستوعب التخريج كما يفعل بعض المحققين لكتب الحديث في حين لايرى آخرون أن تخريج الحديث من التحقيق ، وأحسب أن الأفضل تخريج الحديث على أحد كتب الحديث المعتمدة دون استقصاء ، لما في ذلك من إجهاد للمحقق ، وإثقال للنص بتثبيت الاختلافات الكثيرة والحواشي الطويلة . والأولى أن يخرج الحديث في أصح الكتب ثم التي تليها في الصحة ، والضابط لذلك أن يخرجه في صحيح البخاري فإن وجده بتمامه قابله وإلا لجأ إلى مادونه من كتب الحديث ، وكذلك إن استطاع أن يجده في كتاب بنفس الإسناد قابله به لأنه سيقابل المتن بلفظه الذي ورد به في ذلك الإسناد ، إذ ليس قصد المحقق استيعاب الطرق أو الحكم على الحديث بل قصده ضبطه كما أورده مؤلف المخطوطة ، كما أن التخريج من الكتب المعتمدة يشير إلى مستوى قوة الحديث ضمناً ، أما القارىء الذي يحتاج إلى حديث معين لبحث علمي دقيق فإن مهمته استقصاء طرق الحديث والحكم عليه ، وليست هذه مهمة المحقق . ولاشك أن تخريج أحاديث المخطوطة على الكتب المعتمدة تنفع المحقق في ضبط النص من ناحية ، وفي معرفة مدى اطلاع المؤلف على الحديث وكيفية انتقائه ، فيستفيد من هذه الملحوظات ويثبتها في مقدمة التحقيق عند الكلام عن منهج المؤلف أو ثقافته .

إن دراسة إسناد الحديث الذي يلجأ إليه الطلبة في شعبة السنة ، حيث يقومون بدراسة إسناده وتخريجاته والحكم عليه ، وكلُ ذلك في الحاشية بحيث ينسحب النص المحقق إلى سطرين أو ثلاثة في أعلى الصفحة ، وتصبح بقية الصفحة تعليقات للطالب وهذه الظاهرة ليست صحيحة لأنها تحول النص المحقق أو الأطروحة التي موضوعها التحقيق إلى دراسة لأحاديث بعينها من كتاب بعينه ، فينبغي أن يصبح عنوان الأطروحة دراسة أحاديث كتاب الصوم بدل تحقيق كتاب الصوم من مسند إسحق بن راهويه مثلاً، هذا إذا أريد الاستفاضة في دراسة هذه الأحاديث وحصر طرقها ودراسة هذه الطرق والحكم عليها بالجملة .

أما الشيء المعقول فهو أن يقوم المحقق بدراسة الأحاديث خارج الحواشي في أوراق مستقلة ثم يلخص النتائج ويضعها في الحواشي .

وهذه الجهود في غاية الصعوبة والعسر لأن الباحثين يقومون مثلاً بدراسات حول الحديث النبوي (خمسمائة حديث أو ألف حديث) فيقومون بنقدها ودراستها ومع ذلك فالرسالة ليست مسجلة باسمهم ، وإنما باسم مؤلف قديم ، والحقيقة أن جهد الباحث الحديث فيها قد يكون أعظم من جهد المؤلف نفسه . ويلاحظ أن العلماء القدامى عنونوا لأعمالهم ومصنفاتهم بعنوان (تخريج أحاديث كتاب كذا) وبذلك أعطوا عنوان مؤلف جديد ، ولاينسب إلى المؤلف القديم، وهذا هو المنهج الصحيح .

٣ - التعريف بالأعلام :

ففي كتب التراجم والحديث مثلاً لايترجم المحقق لكل رجال الأسانيد وإنما يترجم لما أبهم ولما يشكل وللاسم المفرد ، فمثلاً يرد في الأحاديث (ابن نمير) فيذكر في الحاشية أنه (محمد بن عبد الله بن نمير) ترجمته في تهذيب التهذيب ، فإذا أراد القارىء أن يتعقبه فإنه يراجع ترجمته في تهذيب التهذيب وغيره من كتب التراجم ومعظمها مرتب على الحروف ويسهل الكشف فيها عن صاحب الترجمة فلايطيل المحقق التعريف به مما يثقل النص ، وكذلك إن ورد في السند اسم

(سفيان) دون بيان أنه ابن عيينة أو الثوري فإن المحقق يحاول تشخيصه فيذكر بالحاشية (هو الثوري) أو (هو ابن عيينة) ولايطيل ترجمته لأن الاثنين علمان مشهوران في غنى عن التعريف بهما لكن المهم هنا أنه أعان القارىء بتحديد المقصود منهما لصعوبة تحديده إذ أن الاثنين متعاصران من طبقة واحدة يلتقيان بالشيوخ والتلاميذ ويحتاج تمييزهما إلى القرائن ، لكن هذا التمييز قد يكون في مقابل عمل خارج الرسالة وهو أن ينظر في الشيوخ والتلاميذ ويدرك أن هذا هو فلان بالذات ، فالتعريف بالثوري ليس مجرد مجازفة إنما مبني على معرفة الطبقة واختصاص كل تلاميذ أو شيوخ أحد السفيانين به ، ونظراً للمشاركة الكبيرة بين السفيانين في الشيوخ والتلاميذ فيكون التمييز بينهما من أعسر الأمور ، والذهبي أشار إلى بعض قرائن التمييز بين حماد بن زيد وحماد بن سلمة في سير أعلام النبلاء وإذا ذكر في المتن مثلاً إبراهيم بن يزيد فهنا يسجل في الحاشية فقط النخعي ، أما أن يترك المحقق مثل هذه المشكلات ويعرج على تفصيل تراجم الخلفاء الراشدين والرجالات المشهورين فهذا عبث لاطائل تحته ، لأن المطلوب التنكيت على النص ، والتنكيت هو اللطائف المستخرجة بدقة النظر ، وإتعاب الفكر في تحقيقها ، وفيها من الشرح والتحقيق مالاتظفر به في غيرها [١] .

إن مشاهير الأعلام ينبغي أن يتركوا إذا استفاضت شهرتهم ، وأما أمثال النخعي فيعرف بهم تعريفاً بسيطاً في سطر أو سطرين ، وأما إذا كان النص المحقق تتكرر فيه هذه الأسماء فليكتب مايميزهم يعني بما يزيل الالتباس ويوضح تمييز الشخص المذكور في السند .

---

١) زين العابدين بلفريج : مقدمته لكتاب « النكت على ابن الصلاح للزركشي » ص ١٨ ، وهي أطروحة دكتوراه مقدمة لجامعة الحسن بالدار البيضاء بالمغرب ، وقد كنت عضواً في لجنة المناقشة .

إن بعض الطلبة يريد أن يدخل في عملية موازنة جديدة بأن ينقد الراوي ويخلص إلى حكم جديد دون أن يقلد الحافظ ابن حجر فيسطر أقوال العلماء القدامى والمحدثين ، وفي الأخير يقول الأمر كما قال الحافظ ابن حجر ، لماذا أعاد الموازنة إذاً ؟ ، ولا يعني ذلك تقييد الأذكياء من طلبة العلم بالالتزام بابن حجر بدقة اذ لابأس بإعادة الموازنة بين الأقوال للوصول إلى محصلتها من جديد إذا كان الباحث مؤهلاً لذلك ـ وخاصة عند الشك في محصلة ابن حجر ـ ، ولكن التفاصيل ينبغي أن تبحث خارج الأطروحة .

٤ ـ التعريف بالأماكن :

توجد مكتبة تأريخية وجغرافية واسعة ، وثمة كتب أدق من سواها خاصة بالنسبة للجزيرة العربية ، وسوف يلاحظ المحقق أن معجم مااستعجم للبكري ـ مثلاً ـ أكثر استفاضة بالنسبة للجزيرة العربية كما سيجد أن لغة الأصفهاني أدق من سواه ، والموسوعة الكبيرة (معجم البلدان) أكثر استيعاباً ، ولكن هذه الكتب تصف الأماكن على ماكانت عليه في القديم في زمن المؤلف الذي يعزو له ياقوت ، وقد تصف المكان في أزمان مختلفة فتشير إلى الازدهار ، وتحدد الموقع ، ثم تعود وتحدد له موقعاً مغايراً بعض الشيء ، وهذا كله مبني على الفترات التي وصف فيها المكان ، فياقوت عندما يصف المكان لايصفه من خلال رؤيته له فقط ، وإنما معظم المعلومات تعتمد على المصادر التي اعتمد عليها والتي ترجع إلى فترات متباينة ، فما يقوله الهجري أو السكوني أو أبو زيد الذين اعتمد ياقوت على أقوالهم في القرن الثاني أو الثالث يصف المكان في أوقات متباينة والمطلوب من الباحث أن ينتبه لذلك وينبه القاريء عليه . وإذا أراد أن يجعل القاريء أمام تصور واضح فينبغي أن يعتمد الدراسات الحديثة ، وأن يحدد له موقع المكان بالكيلومترات ، إن كان المكان لايزال قائماً ، أو يضع له مكاناً قريباً لينسب إليه المسافة ، فيقول هو قريب المدينة المنورة بكذا ، أو هو على الطريق إلى مكة في الوقت الحاضر ، فيستخدم في الحاشية لغة معاصرة ، ويقدم معلومات بأسلوب حديث ، أما إذا استخدم مصطلحات

قديمة ، وذهب يقيس بالمراحل فقد يحتاج إلى تعريف المرحلة لأن القاريء لايعرف المرحلة والبرد وماشاكل ذلك ، والقصد أن هذه الملحوظات الجغرافية ينبغي أن تراعى فيها سائر هذه الاعتبارات ، وأن يُظهر المحقق أنه يعيش في هذا العصر ، وليس في زمن ياقوت ، وأحياناً يعرف الباحث المكان بمكان ثان ، ويكون المكان الثاني أكثر غموضاً من الأول ، مع أن المقصود بالحاشية توطئة النص .

٥ - تخريج الشعر :

إن الهدف من ذلك هو ضبط النصوص الشعرية وشكلُها دون استيعاب التخريج لأهمية ذلك في الوزن ، فإذا ذكر المؤلف للمخطوطة اسم الشاعر وكان له ديوان مطبوع أو مجموع ، فيُكتفى بتخريج الأبيات في ديوانه ، وإلا لجأ المحقق إلى مجاميع الشعر ودواوينه بالقدر الذي يكفل ضبط الأبيات وشكلها دون استيعاب التخريج .

٦ - تخريج النصوص من الكتب السابقة واللاحقة :

وقد أشرت إلى أهمية ذلك في تحقيق النسخة الفريدة ، وأن أهميته في ضبط النص تقل عند توافر النسخ ، ولاشك أن هذا التخريج عمل علمي ، ولكن نظراً لما فيه من جهد كبير ينبغي أن لايعتبر شرطاً لازماً للتحقيق بحيث يعتبر إهماله مخلاً بشروط التحقيق العلمي ، بل يعتبر شرطاً تفضيلياً يستحسن العمل به ، لكنه يصبح ضرورياً عندما لاتتكفل النسخ الخطية المتوافرة بضبط النص المحقق .

٧ - شرح الغريب من الألفاظ :

لابد من شرح الكلمات الغريبة ، ولكن كيف تشرح وهل هي من السهولة بحيث أن أي انسان يمسك قاموساً ، ويضع معاني لكلمات النص . للوهلة الأولى يبدو أن هذا ممكن ، لكن الممارسة تجعل المحقق يقتنع بأن مايفعله ليس صحيحاً ، لأن السياق يقتضي معنى بعينه ، و(لسان العرب) لابن منظور يقدم عشرين معنى للفظة الواحدة لوجود الترادف . وأحياناً يختار المحقق أسوأ المعاني لأنه يعتقد أنه

مادامت الكلمة تعني كل هذه المعاني إذن هو يستطيع أن يضع أي واحد منها ، ولكن الصحيح أن يختار المعنى الذي يتناسب مع السياق وليس أي معنى من المعاني القاموسية ، فينبغي إذن أن يتذوق المحقق اللغة العربية ويعلم مافيها من الترادف والمشترك ، وهذا التذوق ضروري للمحقق .

ولاشك أن القواميس لم تحتو اللغة العربية برمتها ، وإنما احتوت شطراً كبيراً منها، لكن ثمة ألفاظاً قد لايذكرها القاموس ، وقد لاتجد فيه المعنى المراد ، وتجده في قاموس آخر، فينبغي أن تنتقل إلى أكثر من قاموس لكي تحصل على المعنى الذي يتناسب مع السياق . فمثلاً كلمة (عصافير) وقعت في نص قديم (إن فلاناً من المحدثين كان يكتب تعليقاته على عصافير) وكلمة عصفور تعني جزازات الكتابة ، وهو استعمال لايشير إليه تاج العروس ولا لسان العرب ، وإنما يشير إليه الفيروز آبادي في القاموس المحيط .

هذا أمر يناقش ومهم لأنه يدل على قدرة الباحث على التصور الدقيق وعلى التمييز بين الموضوعات وعلى ضبط الحدود والتعريفات ، أين يُفصِّل وأين يقتضب أين يكتب في المتن وأين يعلق في الحاشية ، كيف يميز الحاشية عن المتن ، هذه من أبرز القضايا ، أحياناً نتيجة لضعف الخبرة يضع الشيء المهم في الحاشية الذي هو من صلب المسألة وجوهرها ولاتكتمل من دونه ، فيضعه في الحاشية وإنما مكانه في الصلب ، وأحياناً يستطرد في المتن وإنما مكان الاستطراد والتعليق في الحاشية ، ولايمكن أن يعتمد في المتن على الحاشية وإنما ينبغي أن يكتمل المعنى في المتن ، لأن القاريء غير ملزم بقراءة الحواش .

٨ - شرح مصطلحات الفن والحضارة :

إذا وردت مصطلحات في الفن الذي ألفت فيه المخطوطات أو مصطلحات حضارية قليلة فلابأس من شرحها في الحاشية ، أما إذا كانت كثيرة ويؤدي شرحها في الحاشية إلى إثقال النص ومزاحمته فالأولى أن تشرح في ملحق مستقل في آخر

الكتاب المحقق .

لايمكن لطالب في شعبة الفقه أن يُعرِّف صلاة الخوف ، فيقوم بسرد كل أقوال الأئمة في الحاشية ومابينها من اختلاف في هذه القضية ويسوق كل الروايات ، لأن هذا يحول الحاشية إلى بحث ، فإن أراد التعليق فليكتب شيئاً مستقلاً ، وليأخذ خلاصة هذا الشيء في سطرين أو ثلاثة ، ويضع هذه الخلاصة في الحاشية ، وأما البحث نفسه فيستفيد منه فيما بعد بنشره في مجلة علمية ، إن كان يستحق النشر .

٩ ـ تعليقات العلماء على المخطوط :

علق بعض العلماء على النسخ الخطية التي قرأوها بخطوطهم ، فعلى المحقق أن يدرس ذلك ، فإن كانت ذات قيمة علمية أو متعلقة بالنص المحقق ، كأن تشير إلى أخطاء وقعت فيه ، أو آراء مخالفة ـ ومعلقها متضلع بالفن ـ فمن المستحسن تثبيتها في الحاشية مع الإشارة إلى اسم المعلق إما في مقدمة المحقق إذا كانت التعليقات لعالم واحد ، أو في الحاشية نفسها إذا تعدد العلماء المعلقون عليها ، لما في ذلك من فوائد تتعلق بخدمة النص ، وبحفظ آراء علمية قد لاتوجد في بطون الكتب الأخرى .

١٠ ـ الخروم والبياض :

إذا بقيت الخروم ومواضع البياض من المخطوطة دون أن تملأها المقابلات المتنوعة فيبقى البياض عند الطباعة بقدر الكلمات الساقطة ليتمكن القارىء من تحديد مقدار السقط أو الفراغ الواقع في الأصل ، أما إذا تعذَّرت قراءة كلمة ما أو اسم علم فيترك بياض في الأصل بقدره ويرسم بالحاشية كما ورد ، ويرسم بعض المحققين الكلمة في الأصل كما تتبين لهم ، أو يجتهدون في قراءتها بما يقرب من الرسم وقد يخل بالمعنى مع وضع كلمة (كذا) بين قوسين بعدها لبيان شكهم فيها

١١ ـ يحافظ المحقق على الشكل إذا كان الأصل مشكولاً ، ويشكل الآيات وما يلزم شكله من ألفاظ الحديث ، والأشعار ، والأمثال ، والأعلام الصعبة ، وما بُني

للمجهـول .

١٢ ▬ يستعمل القوسين المزهرين لحصر الآيات القرآنية هكذا { } وعلامات الاقتباس لحصر النصوص التي يريد المحقق الإشارة إلى موضوع اقتباسها من كتب سابقة أو لاحقة هكذا «...» ، ويستعمل خطين للجمل الاعتراضية هكذا ـ ـ ، ويحصر كل مايضيفه إلى متن النسخة الأم من زيادات النسخ الأخرى والنصوص المقتبسة عنها بين قوسين هكذا [ ] .

١٣ ▬ تكتب العناوين بحرف كبير ، وعندما لايضع المؤلف عناوين فيمكن إضافتها بين قوسين ، وترقم التراجم إذا كان الكتاب في التراجم ، كما ترقم الأحاديث في كتب الحديث .

١٤ ▬ يثبت في الحواشي أسماء المصادر التي أحال عليها بذكر اسم المؤلف ثم اسم الكتاب ورقم الجزء والصفحة ، ويحاول أن يستعمل طبعة واحدة من المصدر الواحد ، أما إذا اضطر لمراجعة طبعة ثانية فيشير إلى ذلك في الحواشي التي راجعها فيها . ومن الأفضل ترتيب المصادر إذا تعددت في الحاشية الواحدة على أساس تقدم وفيات المؤلفين .

١٥ ▬ من المهم الإحالة على المصدر نفسه بطريقة ثابتة ، وطريقة الإحالة عادة كما يلي :

أ ـ إذا لم يرد للمؤلف نفسه سوى كتاب واحد ، أشير إليه إما باسم المؤلف وإما بالكلمة أو الكلمات المتميزة في عنوانه ، وعند اختيار الاختصار يؤخذ بعين الاعتبار الطول النسبي للكلمات ، إذ يفضل مثلاً القول : العقد ٣ / ٤٥ أكثر من القول : ابن عبد ربه ٣ / ٤٥ .

ب ـ وإذا وردت عدة كتب للمؤلف نفسه ، ذكر اسم هذا المؤلف في كل مرة متبوعاً بالكلمة أو الكلمات الأكثر تميزاً في عنوان كتابه (وباختصار عند اللزوم) مثل :

دوزي : ملحق (اختصاراً لاسم كتابه ملحق المعاجم العربية) .
دوزي : بحوث (اختصاراً لاسم كتابه بحوث في تأريخ الأندلس وأدبها) .
جـ - يشار إلى الكتب المجهول مؤلفها بالكلمة أو الكلمات الأكثر تميزاً في عناوينها .

د - تعامل الكتب التي ظهرت في مجلات دورية أو مجموعات معاملة الكتب وتختصر عناوينها بحسب القواعد نفسها .

الدوري : تنظيمات عمر (مختصراً من : عبد العزيز الدوري : تنظيمات عمر بن الخطاب « الضرائب في بلاد الشام » ، الندوة الثانية من أعمال المؤتمر الدولي الرابع لتأريخ بلاد الشام ، مجلد ٢ ، عمان - ١٩٨٧ م) [١] .

الرموز والمختصرات : [٢]

فـ (الخط العربي) اعتبروا فيه بعض الأمور السهلة ، وهي مما تختلف باختلاف المصطلِحين وذوي الاستعمال .

فصاحب (القاموس) يكتب (ع) إشارةً إلى الموضع ، و (د) إلى البلد و (ة) إلى القرية ، و (ج) إلى الجمع ، و (جج) - على مافي بعض النسخ - إلى جمع الجمع .

وصاحب (الصِّحاح) يرمز إلى الأبواب الستة بحروف أُخر ، فإنه يرمز إلى باب : نصر ينصُرُ بـ (عـع فاضه) ، وإلى باب : ضرب يضرِبُ بـ (عـع فاكه) ، ولباب : سمِع يسمَعُ بـ (عـع فاكه) ، ولباب : فتح يفتَحُ بـ (عـع) بفتحهما ،

---

١) ريجيس بلاشير وجان سوفاجيه : قواعد تحقيق المخطوطات العربية وترجمتها (وجهة نظر الاستعراب الفرنسي) بتصرف .

٢) تم اقتباس الكلام المتعلق بالرموز والمختصرات من كتاب النحت لمحمود شكري الآلوسي ، بتحقيق محمد بهجت الأثري ص ٧٦ - ٨١ بتصرف .

ولباب : كرُم يكرُمُ بـ (عُـعُ) بضمهما ، ولباب : حسِب يحسِبُ بـ (عِـعِ) بكسرهما ، وعلى هذا القياس كثير من كتب اللغة .

والمحدثون يرمزون إلى لفظ « تحويل » بحرف (ح) ، والإمام السيوطي في (الجامع الصغير) والجزري في (الحصن الحصين) اختار كل منهما حروفاً مخصوصة في الرمز إلى مُخرِّجي الأخبار .

وكذلك لـكُتّاب الدواوين اصطلاح في الرمز إلى أسماء الشهور بحروف ثمانية مُقتضبة من أسمائها ، وهي معلومة .

ورموز المحدثين في (الصحيحين) و (الجامع الصغير) ، وغير ذلك من الشروح والحواشي مما يشبه النحت الذي في الألفاظ ، فإن منهم من يأخذ من اسم الشيخ أول حرف ، ومن لقبه أو بلده حرفاً آخر . كما يرمزون بالميم والراء للإمام الشيخ محمد الرملي ، و (ع ش) للشيخ علي الشَّبراملِّسي ، و (ح ل) للحلبي .

قال القليوبي : (سم) لابن قاسم العبَّادي ، و (س) لسيبويه ، و (ش) للشرح ، و (ص) للمُصنَّف ، بفتح النون ، أي المتن ، وأما المُصنِّف ، بكسرها ، فهكذا : (المص) ، وللشارح (الش) ، و (ض) ضعيف ، و (م) معتمد ، وأما (ح) فإن كانت في غير كتب الحديث ، وغير كتب الحنفيَّة ، فهي بدل : حينئذٍ ، ورمز إليها ، وعند الحنفية رمز إلى (الحلبي) ، وإن كانت في صحيحي البخاري ومسلم فهي لتحويل السند . وأما رموز الصحيحين المشهورة فهي : ثنا ، وثني ، وأنا ونا ، رمز إلى : حدثنا ، وحدثني ، وأنبأنا [١] ، وأخبرنا . ولكل من المذاهب الأربعة رموز معلومة عندهم .

كما أن للعجم في الكتب العربية رموزاً معروفة ، فإنهم يرمزون بـ (مم)

---

١) الصحيح أن (أنا) هي مختصر (أخبرنا) ، وأما (نا) فهي مختصر (حدثنا) مثل (ثنا) ، وأما (أنبأنا) فلاتُختصر .

إلى : ممنوع ، و (لايخ) إلى : لايخفى ، و (عم) إلى : عليه السلام ، و (صلعم) إلى : صلى الله تعالى عليه وسلم ، وكذلك (ص م) ، وهذه الحروف لايُنطق بها بل بالمراد بها ، إلا الحروف المُقطَّعة في كتب اللغة والصرف . وأما أسماء العلماء فلاتنطق بالحروف الرامزة بل بنفس الأسماء الأُصلية ، وكذلك مايرمز به إلى الكلمات فإنه ينطق بنفس الكلمات لابحرف الرمز فقط ، فلايقول القاريء : (الخ) بل يقول : (إلى آخره) .

وكنت أرى عبد الحكيم السيالكوتي في (حواشيه على شرح النَّسفيَّة) يرمز إلى انتهاء كلامه بشكل (اهـ) بدل (الخ) ، مع أن الثاني هو المشهور ، ولامُشاحَّة في الاصطلاح .

وذكر الشيخ عبد الرحيم في آخر (كتاب غاية البيان في علم اللسان) : أن شكل (تعا) رمز إلى (تعالى) ، و (ع م) رمز إلى (عليه السلام) ، و (ر هـ) رمز إلى (رحمه الله) أو (رحمة الله عليه) ، و (ر ض) إلى (رضي الله عنه) ، و (صلعم) إلى (صلى الله تعالى عليه وسلم) ، و (مط) إلى (مطلوب) ، و (مقص) إلى (مقصود) ، و (يُقا) إلى (يقال) ، و (أيض) إلى (أيضاً) ، و (مم) إلى (ممنوع) ، ومرةً يرمزون به إلى (مُسلَّم) ، وقرينة المقام تميزه ، و (ظ) إلى (ظاهر) ، و (ح) إلى (حينئذٍ) ، و (بط) إلى (باطل) ، و (مح) إلى (مُحال) ، و (لانم) إلى (لانسلِّم) ، و (مص) إلى (مُصنَّف) ، و (ش) إلى (شارح) ، و (هف) إلى (هذا خُلف) ، و (كك) إلى (كذلك) ، و (اهـ) و (الخ) إلى قول : (إلى آخره) .

وقد جمع العلامة علي علاء الدين الآلوسي رحمه الله في إحدى مجموعاته تحت عنوان (اصطلاحات أهل العقول) وفيها زيادات على الرموز التي أوردها وهي (ظه) لـ (ظاهره) ، و (ك) لـ (لذلك) ، و (بك) لـ (بذلك) ، و (ض) لـ (ضرورة) ، و (فح) لـ (فحينئذٍ) ، و (هن) لـ (هاهنا) ، و (فع) لـ (مرفوع) ، و (ضع) لـ (موضوع) و (أ ح) لـ (أحدها) ، و (عت) لـ (عرفت) ، و (تس) لـ (تسلسل) ، و (خ) لـ (نسخة) ، و (و ـ م) لـ (مقدم ـ مؤخر) ، و (نم) لـ (نسلِّم) ، و (فم) لـ (فلنسلِّم) ، و

(حص) لـ (حاصل) ، و (حصه) لـ (حاصله) ، و (علا) لـ (علامة) ، و (ثنا) لـ (حدثنا) ، و (أنبأ) لـ (أنبأنا) [١] ، و (نا) لـ (أخبرنا) .

وجاء فيها : (د) لـ (لانسلِّم) ، والرمز المذكور هنا له (لانم) ، و (لايخ) لـ (لايخلو) ، وهو هنا رمز لـ (لايخفى) ، وكلها ـ عدا رموز المحدثين ـ رموز غامضة ومتكلفة . والحاصل أن الرموز في الكتابة مما يفوت الحصر .

صناعة الحاشية :

إن عمل المحقق بالنسبة للمتن هو ضبطه ، وبالنسبة للحاشية توطئة النص للقاريء ، ويظهر ذوق المحقق في الحاشية ، لأنه ينبغي أن يعرف ماذا يصنع فيها ، فليست الحواشي ميداناً للقيام ببحوث مطولة ودراسات تفصيلية عن قضية من القضايا الجزئية ، وليست أيضاً ميداناً لحشد المعلومات حشداً من سائر المصادر والقيام بتحقيقات في ذات الحاشية ، وليست كل الملحوظات التي تدون في الحاشية تدون معها مقدماتها ومتعلقاتها ، وإنما هناك متعلقات ومقدمات ودراسات يقوم بها المحقق ولكنها لاتكتب في الحاشية بل يقوم بها خارج النص المحقق وخارج الحواش المثبتة ، وهذه المشكلة لم تتضح أبعادها لمعظم طلبة الدراسات العليا في الدراسات الشرعية خاصة ، وبالطبع هناك نزعة عند الباحث تدفعه لأن يثبت كل ماحصل عليه من معلومات وهنا يبدأ اصطدام الطالب بالمشرف ، لأن المشرف ـ إذا كان يمتلك الذوق العلمي كما يفترض عادة ـ لايرى للباحث أن يسجل كل معلوماته في الحواش ، وإنما يريده أن يختصر ويلخص ، وأن يبلور الفكرة ويطرحها في كلمات قليلة ، والطالب يريد أن يثبت المعلومات لأنه جهد في الحصول عليها ، وبعض المشرفين قد يضطر الطالب إلى التخلي عن فصل من الرسالة كما قد يضطره

---

١) سبق التنبيه إلى أنها لاتُختصر عند المحدثين .

إلى حذف ثلث التعليقات في الحواش ، ويصعب على الطالب أن يحذفها ، ولعل القدر المسموح به من التعليق في الحاشية هو الثلث ، ويكون الثلثان للنص المحقق .

ونظراً لعدم إمكان إقحام شيء على نص المؤلف إطلاقاً ـ إلا مااقتضاه السياق وإلا السقط الذي تفيده بقية النسخ الخطية ـ فان أي تعليق للمحقق ينبغي أن يثبت في الحاشية .

إن الحواش هي للإحالة على المصادر بالدرجة الأولى ، و لتوضيح غامض أو مشتبه ، أو تمييز مبهم ، والبعض يعتقد أن الحاشية ملك له يتصرف فيه كما يريد وهذا غير صحيح ، هو مسئول عن الحاشية كمسئوليته عن المتن وينبغي ألا يضع في الحاشية إلا مايلزم وإلا ماهو ضروري .

الخطوة الخامسة :

عمل الفهارس وأنواعها :

لابد بعد الانتهاء من تحقيق الكتاب من عمل فهارس له مرتبة على حروف المعجم ، وتختلف الفهارس تبعاً لطبيعة المادة التي يحتويها الكتاب ، لكن معظم الكتب تشترك في حاجتها للفهارس التالية :

١ ـ فهرس الأعلام من الرجال والنساء سواء وردوا في المتن أو الإسناد ، وبعض المحققين يفصل فهرس رجال السند عن فهرس الأعلام الواردة في المتن ولاضرورة لذلك .

٢ ـ فهرس البلدان والخطط .

٣ ـ فهرس الكتب .

٤ ـ فهرس الأحاديث وترتب على الحرف الأول الذي يبدأ به الحديث .

٥ ـ فهرس الشعر ويرتب إما على الحرف الأول في البيت أو القافية .

٦ ـ فهرس المصطلحات الحضارية .

٧ ـ في كتب التراجم يصنع فهرس مستقل بأسماء أصحاب التراجم إلا إذا

رمز فهرس الأعلام برمز يشير إلى الصفحة التي وردت فيها ترجمة للعلم ليتميز عن وروده عرضاً في بقية الصفحات .

وطريقة صنع الفهارس أن تسجل المعلومات المراد فهرستها في قصاصات صغيرة مع ذكر رقم الصفحة التي وردت فيها ، ثم تصنف بشكل مجموعات تحتوي كل مجموعة على مايبدأ بحرف واحد ، فتتكون عندنا ٢٨ مجموعة على عدد حروف المعجم ، ثم تؤخذ المجموعة التي تبدأ بحرف الألف فتوزع على أساس الحرف الثاني من الاسم فتنقسم إلى ٢٨ مجموعة أخرى ، ثم تضم القصاصات المتعلقة بعلم واحد وترتب على الأرقام لتصبح متسلسلة ، ثم ترتب على حروف المعجم ، وتكتب في أوراق كبيرة (فولسكاب) فإذا انتهى المحقق من حرف الألف عمد إلى حرف الباء وهكذا حتى تنتهي حروف المعجم ، ولاشك أن عمل كل فهرس يتم بصورة مستقلة ، ويمكن أن تكتب الأعلام كلها مرة واحدة في قصاصات ، ثم تفرز فتصبح مجموعات ، كل مجموعة تختص بفهرس معين .

الخطوة السادسة :

مقدمة النص المحقق :

ثمة شعور عام في أوساط المعنيين بالدراسات العليا بأن النص المحقق للحصول على درجة علمية لايكفي دون مقدمة مستفيضة ، ومن هنا تتوسع المقدمات في الرسائل العلمية ، وتختلف المسائل المبحوثة في المقدمة تبعاً لاجتهاد الباحث ، وقدرته على وضع التساؤلات وإثارة المشكلات والإجابة عليها .

وتتضمن مقدمة التحقيق مايلي :

١ ـ دراسة حياة المؤلف من حيث نسبه ووسطه العائلي وسنتي مولده ووفاته وأسماء شيوخه وتلاميذه وتوثيقه وتضعيفه وثقافته ومؤلفاته ، ووسطه السياسي والاجتماعي والفكري ، أو بعبارة ملك كلنتوك في كتابه (النظرية النقدية عند سانت بيف) : « أن يدرس المؤلف من حيث علاقته بجنسه ووطنه وعصره وأسرته وثقافته

وبيئته الأولى وأصحابه الأدنين ونجاحه الأول ، وأول لحظة بدأ عندها يتحطم ، وخصائص جسمه وعقله ، وبخاصة نواحي ضعفه » [١] .

٢ ـ أهمية الكتاب المحقق في فنه ومكانته بين المؤلفات المماثلة ومافيه من جديد ، ومنهجه ، ومصادره ، ومدى اعتماد المؤلفات اللاحقة به عليه .

٣ ـ توثيق نسبته للمؤلف والوسائل التي اعتمدها المحقق في ذلك . ودراسة أسانيد الكتاب إلى المؤلف ، ويرى الحافظ ابن حجر أن الكتاب المشهور الغني بشهرته عن اعتبار الإسناد منا إلى مؤلفه كسنن النسائي مثلاً لايحتاج في صحة نسبته إلى النسائي إلى اعتبار حال رجال الإسناد منا إلى مصنفه [٢] .

٤ ـ وصف النسخ الخطية من حيث ورقها ونوع خطها وحبرها وماوقع فيها من خروم وسقط وتصحيف وتحريف وتثبيت اسم الناسخ وتأريخ النسخ وعدد أوراق المخطوطة وعدد السطور في الورقة وعدد كلمات السطر .

٥ ـ بيان طريقة المحقق في تغيير بعض الكلمات التي رسمها الناسخ بطريقة تخالف رسمها في الوقت الحاضر .

٦ ـ دراسة إجازات السماع والمناولة لأنها تلقي ضوءاً على تأريخ المخطوطة ومكانة العلماء الذين اهتموا بها ، وقد دأب المحققون على ذكر السماعات التي في بداية كل جزء في موضعها الذي وردت فيه ، ونظراً لتكرارها غالباً فأرى تثبيتها في المقدمة مع بيان مواضع ورودها في الأصل بالإشارة إلى رقم الورقة .

---

١) ستانلي هايمان : النقد الأدبي ومدارسه الحديثة ص ٢٦ .

٢) النكت على ابن الصلاح ١ : ٢٧١ ـ ٢٧٢ . وقد صرح في المعجم المفهرس ق ١٥٧ ب باطلاعه عليه .

٧ ـ بيان منهجه في التحقيق وشرح الرموز والمختصرات التي استعملها وطريقة استعماله الأقواس .

مراجع في قواعد تحقيق المخطوطات :

١ ـ الدكتور عبد السلام هارون : تحقيق النصوص ونشرها .
٢ ـ الدكتور صلاح الدين المنجد : قواعد تحقيق المخطوطات .
٣ ـ برجستراسر : قواعد نشر النصوص .
٤ ـ الدكتور رمضان عبد التواب : مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين .
٥ ـ الدكتور محمود محمد الطناحي : مدخل إلى تأريخ نشر التراث العربي .

الفصل الرابع

أنموذجات نقد المصادر والمراجع

تمهيد :

الحركة النقدية المعاصرة :

لايمكن أن تنشأ حركة علمية مزدهرة إلا بوجود حركة نقدية تتناول بالنقد الأعمال العلمية ، لذلك نريد جيلاً من النقاد يمتاز بمراقبة الله عزوجل ، والرؤية الواضحة للفنون والعلوم الإسلامية ، والقدرة على الموازنة ، والقدرة على النقد . ليس كل ناقد لابد أن ينجح ، ولكن ثمة احتمال أن يبرز البعض بمستوى عال والبعض بمستوى متوسط ، والممارسة كفيلة بصقل الموهبة وتنمية الملكة ، وإذا التزم الناقد بأخلاقيات الإسلام وبمقاييس علمية دقيقة وبذوق علمي رفيع لاتحدث مهاترات ، لأن النقد لايُقصد به تجريح الناس بل التقويم لأعمالهم ، فالنقد هو بيان المحاسن والمساوىء وفق المقاييس العلمية والفنية المتعارف عليها ، وهذه المقاييس تعرف من خلال مناهج البحث ، ومن خلال الدراسة الدقيقة للفن الذي يتخصص به الناقد فيعرف حدوده ، وأبعاده ، ومايخدمه ، ويعرف قيمة مصادره ويستطيع تقويمها وبالتالي يستطيع أن يقوم الأعمال العلمية التي تخرج في نطاق ذلك العلم أو الفن .

ومن شروط الناقد أن تكون عنده ملكة النقد ، وقوة الملاحظة ، والقدرة على الكتابة والتعبير ، والمران باستقراء الأعمال النقدية مع الصلابة النفسية والصمود أمام الحملات النقدية ضده ، لأن الذي يتصدى لأعمال الآخرين يستثيرهم عادة فيتوجهون إلى أعماله بالنقد ، فلابد أن يصمد ويحتمل نقد الآخرين ، ولاينهار أمامهم أو يتخلى عن مهمة النقد ، والجمهور الأدبي هو الذي سيحكم بينه وبين منافسيه في العلم والأدب والنقد .

فالمقصود أن النقد يحتاج إلى الملكة والاكتساب ، أما تطبيق القواعد جامدة بدون ذوق فهذا لايحقق الإبداع ، والعكس أيضاً صحيح فكون الإنسان عنده الملكة والذوق لكنه لايعرف حدود الفن وعناصر النقد وأسسه وقواعده ، مثل هذا أيضاً لايمكن أن يكون ناقداً جداً ، لأن الذوق ينبغي أن تضبطه قاعدة ، وعندما

يجتمع الذوق والملكة مع معرفة الصناعة يتكون الناقد .

إن الثقافة الإسلامية تمر بأزمة قوية تتمثل في غياب حركة النقد الواعية التي تحكم على الأعمال الفكرية والأدبية ، مما يوضح الإيجابيات والسلبيات أمام المفكرين فضلاً عن جمهور القراء .

إن غياب حركة النقد أدى إلى فوضى فكرية تتمثل في ضياع مقاييس التقويم وكثرة التكرار في الأشكال والمضامين ، وغلبة السطو الأدبي من الجدد على القدامى ومن المبتدئين على الراسخين ، واختلطت الأعمال وسط الركام الضخم من الكتابات التي تملأ المكتبات ..

اختلطت الأعمال المبدعة الأصيلة بالكتابات الغثة المتهافتة .. وتحكمت المقاييس الكمية ، فيقال : فلان كتب عشرين كتاباً ، والآخر لم يؤلف سوى كتاب واحد ، وقد يكون صاحب الكتاب الواحد أجدر بالتكريم والإكبار لما يتميز به ذهنُه من خصوبة ، وفكرُه من أصالة ، وقلمُه من إبداع ، وليس لصاحب الكتب العشرين نصيباً من ذلك .

إن وجود الحركة النقدية كفيل بمسح الأعمال الفكرية والأدبية بشمول ، وتقويمها بدقة ليعطى كل ذي حق حقه ، ولتتضح مقاييس التقويم بدقة ، وتستبين معالم الطريق نحو النهضة بوضوح .

ولكن كيف السبيل إلى ذلك ؟

إن الإحساس بالحاجة الملحة إلى النقد الواعي سيؤدي إلى احترام كتابات النقاد ، ووضع النقاد في المكان اللائق بهم ، وتكريمهم اجتماعياً ، ودعمهم مادياً مع الإعلان عن هذا الاعتزاز .. والنقد ملكة وفن وخلق ، فلابد من وجود الاستعداد الكافي إلى جانب التشبع بالدراسات النقدية ، وبالمقاييس التقويمية ، وذلك للقدرة على تذوق العمل الأدبي والفكري ثم الحكم عليه بإنصاف واعتدال دون إفراط أو تفريط ، ودون التأثر بالعلاقات الاجتماعية والمجاملات الشخصية منها والعامة ، مثل مجاملة الرأي العام والتجاوب مع اتجاهاته .

إن النقد في مجتمعنا يحتاج إلى النقاد الذين يجمعون بين القدرة الفنية وقوة الشخصية للتمكن من تخطي الظروف الصعبة التي تلوي الأعناق بالترغيب مرة والترهيب أخرى لعدم الجهر بالرأي الحر ، والحكم المجرد ، والتقويم الدقيق ... وخاصة ونحن في بداية الطريق .

إن الحركة الفكرية في عالمنا العربي الإسلامي لاتزال تشق طريقها بصعوبة بالغة ، ولكنها مصممة على المضي إلى الأمام رغم ذلك ، ومن الواضح أن النقاد المحترفين يغيبون عن الساحة الأدبية والفكرية ، كما أن المؤلفين والمبدعين المحترفين لصناعة الكتاب غائبون ، فالاحتراف ينبغي أن يحقق العوائد المالية المناسبة للكتابة الأدبية والفكرية والعلمية ، بحيث يستغني المؤلف عن المصادر الأخرى للدخل [١] .

إن الذين يمارسون الكتابة معظمهم من الهواة الذين يمتلكون مصادر رزق أخرى ، ومن هنا قلّ النتاج الفكري في حقول المعرفة ، وضعفت مشاركتنا الأدبية والعلمية في العصر الحديث .

أما من الناحية المعنوية فإن معظم المؤلفات لاتحظى بالعروض والمراجعات على صعيد الصحافة والمجلات المتخصصة ، ومن الصعب معرفة مقدار ماأحدثه المؤلف من إثارة فكرية أو علمية في الوسط الثقافي .. ولغياب الحركة النقدية فإن معظم القراء ـ ونسبتهم ضئيلة إلى مجموع الأمة ـ يقعون تحت دوائر متنوعة من التزييف للمعرفة والسرقات الأدبية ونشر مؤلفات كثيرة لا غناء فيها وإعادة نشر

---

[١] والطريف أن دور النشر تأخذ من المؤلف ٤٠ بالمائة الى ٥٠ بالمائة من سعر الغلاف مقابل التوزيع إذا نشر الكتاب على نفقته ، بينما تعطي المؤلف ١٠ بالمائة من سعر الغلاف إذا نشرت الكتاب على نفقتها . وإذا لاحظنا أن جملة المبيع من الكتاب الجيد لايتعدى خمسة آلاف نسخة تباع خلال خمس سنوات أدركنا صعوبة ظهور المؤلفين المحترفين في العالم العربي .

مؤلفات تراثية حققت في العقود السابقة من قبل علماء مرموقين ، فإذا بأسمائهم قد حذفت من الطبعات الحديثة ، وحذفت تعليقاتهم وحواشيهم ، ووضعت أسماء جديدة لأشخاص لايحملون أحياناً أي مؤهل علمي ، وبعضهم بلغت تحقيقاته قرابة المائة كتاب !! .

وشارك بعض أهل العلم في أعمال الانتحال والتزوير لوقائع الحركة الفكرية المعاصرة وخاصة في العقدين الأخيرين ، فقبلوا بأن يضعوا أسماءهم على دوائر معارف تراثية ضخمة باعتبارهم محققين ، وهم يعلمون أن ليس لهم من الأمر سوى الأسماء التي وافقوا على وضعها مقابل دراهم معدودة وهم ينسون خطورة هذا التصرف من حيث إيهام القاريء بأن العمل العلمي سليم ، وأنه تمَّ من قبل عالم متضلع !! ، كما أنه شنيع لمخالفته الحقيقة ، ونسبته تحقيق الأعمال الفكرية لعلماء لم يقوموا بها ، وهذا العالم هو المتشبع بما لم يُعط والذي يحب أن يُحمد بما لم يعمل .

ومن نتائج هذه الجرائم والتزويرات أن ضيِّعت الحقوق الأدبية والمادية لدور النشر القديمة ، وأصبحنا نعتمد على الصور المزورة لمنشوراتهم ونعزو إليها في مؤلفاتنا وأطروحاتنا ، وبذلك نساعد على طمس الحقائق والاعتراف بالتزوير باعتباره أمراً واقعاً .

وثمة ظاهرة أخرى في حياتنا الفكرية تتمثل في تحقيق الموسوعات التراثية من قبل مجموعة من الباحثين لاتعلن أسماءُهم بل يوضع اسم محقق معروف أشرف على العمل ، ورغم أن العمل الجماعي في العلم تحقيقاً وتأليفاً مما يلزم تشجيعه والترحيب به ، إلا أن الاقتصار على ذكر اسم المشرف باعتباره المحقق الوحيد للموسوعة يحتاج إلى وقفة عنده ، ففيه غمط لحقوق الزملاء في العمل ، وفيه استغلال واضح لحاجة الباحثين الآخرين الذين أسقطوا حقوقهم الأدبية مكتفين بسد حاجتهم إلى القوت ، ولكن كيف يقبل الزميل الكبير بأن يسطو على حقوقهم الأدبية ، خاصة إذا كان من أهل العلم والفضل ؟! ، ولماذا لاتسجل أسماء المحققين على غلاف

المجلدات ، ويصرّح باسم المشرف على تحقيق الكتاب ، وهل يعقل أن يحقق العالم الواحد عشرات المجلدات خلال سنوات قليلة ؟! .

وكذلك دأبت دور النشر على إصدار المؤلفات الضخمة مكتفية بوضع عبارة « حققته لجنة من كبار العلماء » دون الإفصاح عن أسمائهم ، فهل يخجل أعضاء اللجنة من التصريح بأسمائهم ، أم أن اللجنة وأعضاءها لاوجود لهم ، وأن العبارة لايقصد بها سوى تضليل القاريء ..

إن « الملأ الفكري » يعلم بحقيقة مايجري ، ومع ذلك يلفه الصمت حفاظاً على حسن العلاقات بين أبناء المهنة الواحدة ، أو خوفاً من إثارة الآخرين ومايجره على الناقد من ردود وحملات ، وربما يرجع السبب في الغالب إلى عدم الاكتراث بما يجري على الساحة الفكرية .

لقد أدى غياب الحركة النقدية الواعية إلى عدة ظواهر سلبية ، فالسرقات الكثيرة لأعمال المحققين ـ الأموات والأحياء ـ أدى إلى انسحاب العديد من كبار المحققين من ميدان التحقيق متخلين عنه كلية لتجار التراث ... والإهمال للمؤلفات الحديثة نقداً ومراجعةً وعرضاً في الصحافة والمجلات المتخصصة والتلفاز والإذاعة غيّب ظهور المعايير النقدية الجمالية والعلمية عن جمهور القراء ..

وأدى فقدان المعايير إلى أن تعامل المؤلفات الجيدة والرديئة معاملة واحدة ، وصار من السهل على التجار والأدعياء وأنصاف المتعلمين أن يصدروا المؤلفات الهشّة مما أثّر على المسيرة الفكرية كثيراً .

ولو كانت الحركة النقدية قوية الحضور لفكّر الكثيرون في ردود فعل النقاد قبل أن يملأوا رفوف المكتبات بالمؤلفات الرديئة التي لم تبقِ مكاناً للكتب الرصينة .

ولو أن للنقاد حضوراً حقيقياً لتم الكشف عن جرائم تزوير التحقيقات العلمية ، وتعرية السرقات الفكرية للمؤلفات سواء أكانت مسروقة من كتب باللغة العربية أم باللغات الأجنبية ..

ويعمد الكثير من المؤلفين الذين يعرفون اللغات الأعجمية ويتخصصون في العلوم الحديثة مثل الاجتماع وعلم الإنسان (الأنثروبولوجي) وعلم النفس والاقتصاد والفلسفة إلى سلخ كتب المؤلفين الغربيين ، ونسبة أفكارها إليهم مستفيدين من عدم انتشار المعرفة باللغات الأعجمية في أوساطنا بمستوى يكفل مراجعة المؤلفات الأجنبية .

والحق أن بعض النقاد المعاصرين كشفوا عن سرقات تمتع أصحابها بوظائف ثقافية مرموقة أو استغلوها لسنوات عديدة ، وبعضهم مات قبل اكتشاف سرقته ..

ولكن ماكُشف عنه من سرقات لايزال محدوداً بالنسبة إلى ماتضمه الساحة الفكرية من غرائب وعجائب الانتحال والاحتيال ..

وتطالعنا الصحف اليومية بمراجعات لبعض تحقيقات كتب التراث ، وهذه المراجعات لاتتناول إلا عدداً يسيراً مما ينشر ، وماينشر لايمثل إلا عدداً يسيراً من المخطوطات المتنوعة التي تملأ رفوف المكتبات في أرجاء العالم ، والتي لايحظى معظمها بالعناية اللازمة لبقائها دون التعرض للآفات المختلفة .

ومع ذلك فإن هذه المراجعات المحدودة تكشف عن مدى العبث الذي يرافق عملية نشر التراث ، فالسطو على أعمال المحققين المتخصصين في العلم الذي نشروا مخطوطاته خلال الأربعينات والسبعينات هو أبرز ظاهرة في حركة نشر التراث في الثمانينات والتسعينات ، فكثيراً مايعمد المحقق الجديد إلى كتاب مطبوع مرةً أو مرات ثم يعيد نشره زاعماً وقوفه على أصول جديدة ، أو مصرحاً باعتماده على نشرة سابقة دون مراجعة المخطوطات ! ، أو موجهاً الانتقادات الكاذبة للمحقق العالم ليبرر إعادة النشر ! ، وأحياناً يغفله تماماً وكأنه يقوم بالتحقيق للمرة الأولى .. وقد ساعد على ظهور جرائم التزوير المتنوعة هذه عدم وجود حركة نقدية واعية وقادرة على استيعاب المنشور ـ رغم قلته ـ مما جعل الساحة رحبةً أمام المزيفين لترويج بضاعتهم الرديئة ، وللتغطية على سرقاتهم الأدبية والمادية ، ولعبثهم بكتب التراث

دون أن يمتلكوا مؤهلات لقراءتها بصورة صحيحة فضلاً عن تحقيقها .

واليوم ونحن في العقد الثاني من القرن الخامس عشر الهجري نحس بحاجتنا إلى المناهج النقدية الواسعة لمجالات حياتنا الفكرية المتنوعة وإلى بلورة الأسس والمعايير النقدية واستمرار حركتها المتطورة نحو الأرقى .. وثمة مجموعة من الاقتراحات التي يمكن أن تسهم في تنشيط الحركة النقدية منها :

١ ـ تشجيع قيام الندوات الناقدة على أن يشارك فيها كبار النقاد والمبدعين ، ويتم الإعلان عنها وإذاعتها بكل الوسائل المسموعة والمرئية والمكتوبة ..

ومن المهم أن تهدف هذه الندوات إلى الارتقاء بالذوق العام للمجتمع وبترسيخ القيم الإبداعية والجمالية والمعايير النقدية ، وأن لاتقتصر على النتاج الأدبي من شعر ونثر بل تمتد إلى جوانب الحياة الفكرية الأخرى من العلوم الإسلامية والعربية كالدراسات القرآنية ودراسات السنة والفقه والأصول ومناهج التأليف ونظريات الكتابة المتنوعة ...

٢ ـ الاهتمام بتشجيع الحركة النقدية بالإعلان عن جوائز خاصة بالنقد ، باعتباره منظراً ومرشداً للحركة الفكرية .

٣ ـ قيام الجامعات بنشر الأطروحات الجامعية المتميزة ، والتي يغري بقاؤها دون نشر المزورين بسرقتها والتعديل فيها ونشرها بغير أسماء أصحابها .

٤ ـ وضع اللوائح اللازمة للمحافظة على حقوق المؤلفين والمحققين ، وتبني بعض الجهات الاعتبارية للدعاوى القضائية ضد المزيفين ، خاصة بالنسبة للأعمال التي توفي أصحابها لأن السطو عليها يهدد ثقافة المجتمع وتراث الأمة ولايقتصر على الضرر الفردي .

ويمكن أن تتصدى لجان قانونية تتبع الجامعات ومراكز البحث والنوادي الأدبية لهذه المهمة أو أن يكون ثمة جهاز متخصص ضمن وزارات الثقافة والإعلام لهذا الغرض .

٥ ـ معاقبة دور النشر التي تروج للمطبوعات المزورة بحرمانها من تسويق

تلك المطبوعات ، وإلزامها بتحري الحقيقة عند النشر ، وعدم تشجيع أعمال التزوير والانتحال التي ثبت أن بعض تلك الدور تشجع عليها لأغراض مادية ..

أنموذجات النقد

أ ـ كتب الحديث

١ـ الفوائد للسراج :

لم تذكر المصادر المبكرة أن للسراج كتاباً في الحديث ـ على الأبواب ـ سوى المسند الكبير ـ وأقدم من ذكره الحافظ الذهبي ـ والمستخرج ـ وأشار إليه قرين السراج أبو عبد الله الأخرم ـ وأما الفوائد فلم يذكر أحد من القدامى أن للسراج كتاباً بهذا الاسم ، ويبدو أنه من وضع زاهر على عوالي السراج التي انتقاها زاهر من المستخرج . ولايمكن الجزم بأن المستخرج هو المسند نفسه ، فالقطعة التي وصلت إلينا من المسند صغيرة معظمها يتناول كتاب الصلاة .

والمستخرج تعرفنا عليه من خلال فوائد زاهر ، وأصله مفقود ولكنه يحتمل أن المسند والمستخرج كتاب واحد ، وأنه عرف بالمستخرج قديماً وبالمسند متأخراً ، ويحتمل أن زاهراً استخرج منه الفوائد العوالي التي وصلت إلينا ، كما يحتمل أن زاهراً جمع الفوائد عن مشايخه ـ وهم كثر ـ فلعلها ليست من كتاب واحد من كتب السرّاج ، بل من جملة كتبه .

وقد حقق قطعة كبيرة من أول « الفوائد » الدكتور أكرم حسين علي .

٢ ـ مسند بقي بن مخلد :

يقول الحافظ ابن كثير : إن مسند أحمد بن حنبل أجود من مسند بقي بن مخلد وأجمع [1] ، وهذا يدل على وقوفه على المسندين ومقارنته بينهما .

ونحن نعلم من نص ابن حزم أن مسانيد الصحابة في مسند بقي ألف وثلثمائة مسند ونيف ، فهو يزيد على مسند أحمد بأكثر من ثلثمائة وستة وتسعين مسنداً ـ حسب إحصاء الألباني لمسانيد أحمد وأنها تسعمائة وأربعة مسانيد ـ ويكون عدد الزيادة أكبر إذا اعتبرنا إحصاء الجزري لمسانيد أحمد وأنها ثمانمائة مسند . ومن حيث عدد الأجزاء فإن مسند الإمام أحمد يقع في مائة جزء وسبعة وعشرين جزءاً ، أما مسند بقي فيقع في نحو مائتي جزء ـ حسب ماذكره ابن خير الاشبيلي ـ [2] أي بزيادة ثلاثة وسبعين جزءاً على مسند أحمد . ولكن نظراً لاختلاف حجم الورق ودقة الخط فقد لاينبني على عدد الأجزاء تقدير ضخامة المادة العلمية ، أما من حيث عدد أحاديث مسند كل صحابي فإن عدد أحاديث مسند عمر عند بقي يبلغ ٥٣٧ حديث وعددها عند أحمد ٣١٠ حديث ، ومسند أبي هريرة عند بقي ٥٣٧٤ حديث وعند أحمد ٣٨٧٩ حديث ، ومسند ابن عمر عند بقي قريب من ٢٢١٠ حديث وعند أحمد ٢٠٢٩ حديث ، ومسند علي بن أبي طالب عند بقي ٥٨٦ حديث وعند أحمد ٨١٩ حديث ، وبصورة عامة تظهر الزيادة لصالح مسند بقي ، ففي هذه المسانيد الأربعة تبلغ ١٤٨٩ حديث . وليس مسند بقي مستقى من مسند أحمد ، رغم تقدم الأخير عليه زمنياً ، فقد روى بقي عن أربعة وثمانين ومائتي شيخ ـ ليس فيهم عشرة ضعفاء ، وسائرهم أعلام مشاهير ـ كما نص ابن حزم ، فتأليفه للمسند مستقل .

---

١) البداية والنهاية ١١ : ٥٦ ـ ٥٧ .

٢) فهرسة ابن خير ١٣٩ ، ١٤٠ .

وهل انتقى بقي أحاديثه أم حوى المناكير والغرائب ؟

يجيب الحافظ ابن حجر : « إنه نحا نحو إسحق بن راهويه الذي انتقى في مسنده أصح ماوجده من حديث كل صحابي إلا أن لايجد ذلك المتن إلا من تلك الطريق فإنه يخرجه » [١] .

ويثني ابن حزم على مسند بقي كثيراً : « وماأعلم هذه الرتبة لأحد قبله مع ثقته وضبطه وإتقانه واحتفاله فيه في الحديث وجودة شيوخه » .

ويمتاز مسند أحمد بعلو الإسناد لأنه من شيوخ بقي بن مخلد ، وبتقدمه في لقيا الشيوخ الكبار ، أما مسند بقي فيمتاز على مسند أحمد بترتيبه حديث كل صحابي على أسماء الفقه وأبواب الأحكام ، فهو مصنف ومسند ، وماسبقه إلى ذلك أحد ـ حسب شهادة ابن حزم ـ .

٣ ـ كتاب «الفوائد» لأبي بكر محمد بن عبد الله الشافعي (ت٣٥٤هـ) :

كتاب كبير يقع في أربعة وثمانين جزءاً حديثياً ، وقد فقد معظمه ، ووصلت أجزاء منه لاتزال خطية .

وقد وصلت إلينا عوالي منتقاة من الفوائد اختارها ابن غيلان ، وتعرف بالأجزاء الغيلانيات ، ولعلها تمثل مايقارب ثُمن كتاب الفوائد فقط ، وتمتاز بعلو الإسناد لأن أبا بكر الشافعي بادر إلى طلب العلم مبكراً وهو في الخامسة عشر من عمره ، وعُمِّر حتى بلغ أربعاً وتسعين سنة .

وقد حقق الغيلانيات الدكتور مرزوق هياس الزهراني .

٤ ـ « سنن الدارقطني » :

من دواوين السنة التي لم تشترط الصحة لتخريج الحديث ، ففيه الصحيح

---

١) النكت على ابن الصلاح ٢٤٢ .

والحسن والضعيف والواهي ، وفيه غرائب كثيرة ، وقد حكم الدارقطني على عدد من رجال أسانيده بأنهم متروكون ، وهم خمسة وستون رجلاً منهم خمسة لايستحقون الترك ، ويضاف إليهم أربعة من الوضاعين ، وهو يكتفي أحياناً بالتصريح بأن الرجل متروك عند وروده لأول مرة ، وربما في المرة الثانية والثالثة أيضاً ، ولكنه يسكت عن بيان حاله بعد ذلك إذا سرد له أحاديث أخرى حيث تبلغ أحاديث المتروكين ٢٣١ حديث ، وقد تفرد الدارقطني بتخريج قسم منها ، وشاركه غيره في تخريج قسمها الآخر .

والحق أن الدارقطني ـ وهو إمام واسع الرواية وناقد كبير يتصف بالاعتدال ـ كانت له عناية خاصة بجمع الغرائب والأفراد سواء في سننه أو في الكتب المستقلة التي صنفها بعناوين « الفوائد المنتخبة الغرائب العوالي » و « الفوائد الأفراد » و « الفوائد المنتقاة الغرائب الحسان » وكتاب « العلل » .

وقد طبع كتاب السنن عام ١٣٠٦ هـ بالهند ثم عام ١٣٨٦ هـ من قبل عبد الله هاشم اليماني المدني معتمداً على الطبعة الهندية ، وذكر أنه قابلها مع نسخة خطية دون ذكر مصدرها ، ولاأثر للمقابلة في الحواشي ، وتوجد نسخ خطية عديدة من الكتاب ذكر سزكين ستاً منها .

وقد اشتهر خمسة من تلاميذ الدارقطني برواية كتاب السنن عنه ، وهم : أبو بكر محمد بن عبد الملك بن بشران ، وهو راوية النسخة المطبوعة من كتاب السنن ، وأبو طاهر محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الرحيم ـ وروايته ينقصها كتاب السبق ـ ، وأبو بكر محمد بن أحمد بن غالب البرقاني ، وأبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري ، وأبو الحسين محمد بن علي بن عبد الله بن عبد الصمد بن المهتدي بالله (ت ٤٦٥ هـ) وهو آخر من حدث عن الدارقطني ، وإليه ينتهي تحمُّل محمد شمس الحق العظيم آبادي للكتاب إلا طريقاً واحداً ينتهي إلى أبي الطيب طاهر الطبري .

وقد ذكر عبد العزيز الدهلوي صاحب « بستان المحدثين » أن الروايات

الثلاث الأولى وقع فيها اختلاف وتفاوت في التقديم والتأخير في بعض الأحاديث ، وفي أنساب الرواة ، وفي بعض الألفاظ أيضاً ، وأما الأحاديث ففي كل النسخ الثلاث موجودة بالاستيفاء ، ماعدا نسخة أبي الطاهر بن عبد الرحمن فإنها تنقص كتاب السبق بأسره .

ملحوظة :

يبدو من منهج الدارقطني والحاكم أنهما يريان أن شرط الشيخين البخاري ومسلماً لايقتصر على من أخرجا له بنفسه ، بل يتسع لمن كان في مرتبته من التوثيق وهذا يظهر من استقراء الإلزامات للدارقطني والمستدرك للحاكم .

٥ ـ جامع السنن والمسانيد لابن كثير :

شرط ابن كثير على نفسه في مصنفه الكبير « جامع السنن والمسانيد » أن يترجم لكل صحابي له رواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن يستوعب أحاديثهم ، وكان يؤمل أن تبلغ أحاديث مصنفه ١٠٠,٠٠٠ حديث بالمكرر ، أي ضعفا مسند الإمام أحمد الذي تبلغ أحاديثه حوالي ٣٠,٠٠٠ حديث ويضاف إليها حوالي ٥٠٠٠ حديث من زيادات ابنه عبد الله .

وقد اعتمد ابن كثير على ترتيب ابن المحب لمسند أحمد وحشّى عليه ، وقد راجعت ١٠٢ طريق ساقها ابن كثير في أول كتابه فوجدته يعتمد على مسند أحمد مصرحاً باسم الإمام أحمد في ٨ منها ومستخدماً إسناده في ٢١ منها ومن زوائد عبد الله ١٥ طريقاً ، فمجموع ماأخذه من طريق المسند ٤٤ طريقاً وأضاف إليه من مصادره الأخرى ٥٨ طريقاً ، وقد ذكر ابن كثير في حرف الهمزة من كتابه ١٣٢ صحابي ، أما الإمام أحمد فأخرج في حرف الهمزة ٢٧ صحابياً ـ كما في ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج لهم الإمام أحمد في مسنده لابن عساكر ـ ، أما المزي في تحفة الأشراف فأخرج لـ ٣١ صحابياً في حرف الهمزة ، وقد اتفق مسند أحمد مع تحفة الأشراف في ١٩ صحابياً ، وانفرد الإمام أحمد بـ ٨ من الصحابة ،

وانفردت التحفة ـ وهي تضم الكتب الستة ومصنفات أخرى لأصحابها ـ بـ ١٣ صحابياً ليسوا في المسند ، فيكون قدر ماأضافه ابن كثير على مسند أحمد والتحفة في حرف الهمزة فقط ٩٤ صحابياً .

وقد بدأ ابن كثير بتصنيفه قبل وفاة شيخه المزي سنة ٧٤٢ هـ ، حيث أحال عليه في مواضع من كتابه « مسند الفاروق » الذي عرضه على المزي ، وكذلك أحال عليه في التفسير الذي ألفه في العقد الخامس من عمره .

وقد استفاد ابن كثير من تحفة الأشراف للمزي ، لكنه لم يقتصر عليه بل راجع أصوله من الكتب الستة وغيرها ، فقد زاد على المزي عبارات من سنن أبي داؤد ليست في التحفة .

وكانت خطة الكتاب واضحة عند ابن كثير ، ويبدو أنه كاد أن يحقق شرطه في استقصاء الصحابة الرواة في بعض الحروف كالهمزة ، وقدم أضخم موسوعة حديثية ، وعبَّر عن فهم رائد واستشراف علمي دقيق ، ولعله أول من انتبه إلى أهمية زيادات الكتب الحديثية على بعضها مما اتضحت أبعاده عند تلميذه الحافظ العراقي الذي خطط لمشاريع الزوائد التي أنجزها الهيثمي والبوصيري وابن حجر .

وقد صدر الكتاب في ٣٨ مجلدة بعناية عبد المعطي أمين قلعجي ، كما أصدر الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش سبع مجلدات ضخمة منه . وعدد أحاديث طبعة عبد المعطي قلعجي تبلغ ٣٣٧٧٢ حديث ، مع أن قلعجي أضاف أحاديث كثيرة من تحفة الأشراف وغيرها إلى مافي الأصول الخطية للكتاب ، وبذلك يتبين أن ما أمَّله ابن كثير من بلوغ الكتاب مائة ألف حديث بقي هدفاً بعيد المنال ، وذلك لأن ابن كثير ألفه في أواخر حياته فتوفي قبل إنجازه .

إن إضافة قلعجي تكملة لعمل ابن كثير ، ولكثرتها فإن عنوان الكتاب يحتاج إلى تعديل ليصبح جامع المسانيد والسنن مع إكماله ...

كما أن ابن كثير أفرد مسانيد الخلفاء الراشدين الأربعة ومسند جابر وعبد الله بن عباس وعائشة وأبي سعيد الخدري وعبد الله بن عمرو بن العاص ، ومن

الجدير التنبيه إلى أن أحاديث (مسند الفاروق) الذي أفرده ابن كثير تبلغ ١٠٦١ حديث وأثر ، منها ٣٩ حديثاً وأثراً استشهد بها ابن كثير من غير مسند عمر ، وبلغ عدد الأحاديث عن عمر ٥٤٠ حديث ، وبلغ عدد الأسانيد ١٦٩٤ سند ، وبلغ عدد رجال الأسانيد أكثر من ٢٠٠٠ رجل ، وبلغ عدد الأسانيد الصحيحة ١٥٢ ، والحسنة ١٥٢ ، والضعيفة ٤٩٩ ، ويصعب الحكم على ٧٠ سنداً منها .

وأكثر متون الأحاديث الضعيفة صحيحة مشهورة من طرق أخرى ، وقد حكم ابن كثير على نحو ٣٣٠ حديث من أحاديث المسند ، وقد حكم باحث معاصر عليها فخالف ابن كثير في الحكم على مائة حديث منها .

وأكثر من روى عن عمر في هذا المسند من الرواة ابنه عبد الله ، روى عنه ١٦٠ حديث ، ومولاه أسلم ٦٦ حديثاً ، وابن عباس ٥٩ حديثاً ، وسعيد بن المسيب ٥٥ حديثاً .

وقد وجد الباحث المعاصر أن ابن كثير اعتمد في (مسند الفاروق) على ١٢٠ مصدر ، ومع ذلك يرى أنه فاته الكثير من مرويات عمر ، رغم أنه استوعب فيه مرويات عمر في مسند أحمد ومسند البزار ومسند أبي يعلى الصغير ، وبدا للباحث المعاصر أن ابن كثير خصَّ (مسند الفاروق) بعناية زائدة بالنسبة لبقية (جامع المسانيد والسنن) من حيث الترتيب على الأبواب الفقهية والتخريج وكثرة المصادر بينما اكتفى بذكر مرويات كل صحابي تحت اسمه من عشرة مصادر في (جامع المسانيد والسنن) [١] .

---

١) مطر أحمد آل ناصر الزهراني : كتاب مسند الفاروق ، أطروحة دكتوراه نالت درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤٠٩ هـ ، ولاتزال غير منشورة ، وهي جديرة بالنشر لما تميزت به من الجهد الكبير .

٦ـ المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي (ت ٣٠٧ هـ) :

تأليف : أبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ) .

تحقيق : الدكتور نايف بن هاشم الدعيس ، نشر تهامة ـ ١٤٠٢ هـ (١٩٨٢م) (٦١٩ صفحة) .

الكتاب من كتب الزوائد ، ومؤلفه الحافظ الهيثمي اشتهر بعنايته الخاصة بهذا الفن ، فنشره مهم يغني المكتبة الحديثية بإضافاته في متون وأسانيد الأحاديث الزائدة على مافي الكتب الستة المشهورة في الحديث .

وقد كتب المحقق دراسة مفصلة تناولت ترجمة أبي يعلى الموصلي وترجمة الحافظ الهيثمي وكتب الزوائد ، وقد قسم الدراسة إلى ثلاثة فصول وأحسب أن رفع التقسيم إلى فصول أولى ، لأن الدراسة مقدمة لنص محقق .

والدراسة غنية بالمعلومات ورائدة حيث لم يسبق إلى تناول ترجمة هذين العلمين ، ولكن ينقص دراسة أبي يعلى الموصلي تناول موضوع الحركة الفكرية في الموصل لأن أبا يعلى محدث موصلي ، فلابد من بيان أثر الحركة الفكرية في الموصل عليه ، وكذلك تأثيره فيها ، ولعل قلة المعلومات وصعوبة الوقوف عليها هي التي جعلت الباحث يقدم معلومات مقتضبة عن المراكز التي زارها أبو يعلى دون توضيح سمات الحركة الفكرية في الموصل .

وقد حاول المحقق الكشف عن منهج الحافظ الهيثمي في كتابه ، فسجل ملاحظات طريفة ودقيقة ، ويبدو لي أن الموضوع يحتاج إلى تفصيل أكثر في ترجمة الحافظ العراقي لأثره الكبير على تلميذه الهيثمي ، وينبغي بيان مكانة الشيوخ الآخرين مثل ابن عبد الهادي والصفدي ، إذ لايعقل أن الهيثمي لم يتأثر بسوى العراقي ، وقد رحل معه ، وتلقى الاثنان عن نفس الشيوخ ، ولايكفي في هذا المجال سرد أسماء شيوخ الهيثمي مجردة .

كذلك عند المقارنة بين العراقي والهيثمي ، يعزو الباحث تفوق العراقي على الهيثمي إلى عاملين :

١ ـ جنوح الهيثمي للعبادة مما شغله عن العلم .
٢ ـ انشغاله بخدمة العراقي .

وليس فيما ذكر مقنع للمتأمل ، فإن أهم سبب لتفوق العراقي يتمثل في مستواه العقلي وقدرته على فهم العلوم وتذوقها والإحاطة بجوانبها ، وهو الذي خطط للهيثمي منهج عمله في مشروع الزوائد ، فلم يخرج الهيثمي عما رسمه له شيخه .

ومن النفيس في هذه الدراسة محاولة الباحث الكشف عن أقدم المؤلفات في فن الزوائد ومتابعة تطورها ، ووصف ماتبقى منها وتقويمها معتمداً على الاستقراء دون الاقتصار على آراء الآخرين فيها ، وقد استفاد في ذلك من مقابلة كتب الزوائد خلال تحقيق النص ، ومن هنا جاءت دراسته عنها طريفة وجديدة ، وفيها إضافة علمية محددة .

أما تحقيق النص ومنهجه فيه ، فقد سجل تعليقات ضافية في الحواشي تدل على أنه أراد أن يثبت قدرته على فهم النصوص وتحليلها وتنكيته عليها مما يبين مستواه العلمي في تخصصه أكثر من مجرد إخراج نص محقق ، وبالطبع فإنه أثقل النص بذلك وحسره في أعلى الصفحات تاركاً بقيتها للحواشي .

إن قيام المحقق بهذا العمل الجيد يلقي عليه عبئاً أدبياً في مواصلة تحقيق بقية الكتاب ونشره ، إذ ليست رسالة الدكتوراه هي نهاية المطاف بل هي بداية الطريق للعالم يفرغ بعدها لإشباع نهمه العلمي واختيار موضوعات بحوثه التي ينبغي أن تستمر طيلة حياته وتغني حقل تخصصه .

٧ ـ منهج لتصنيف موسوعة حديثية جامعة :

تأليف : عبد القادر أحمد ، قسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة .

تعالج هذه الرسالة ـ التي أعدت لنيل الماجستير ـ موضوعاً يتصل بحاضر الثقافة الإسلامية ، وتقدم مقترحات عملية تخدم تطوير المعرفة لصالح هذه الثقافة ، والموضوع كثر الكلام فيه خلال السنوات الأخيرة ، وهو كيفية بناء موسوعة حديثية تيسر الرجوع إلى الأحاديث للمحدثين والفقهاء والباحثين .

والرسالة محاولة للوصول إلى رؤية واضحة وتصور متكامل من خلال التعامل مع الواقع متمثلاً بالمصادر المتوافرة ، والإمكانيات المتاحة في عالم التكنولوجيا من ناحية ، والخبرات البشرية من ناحية أخرى .

وقد حاول الباحث في المجلدة الأولى أن يقدم تصوره عن المصادر المتكاملة التي ينبغي تغذية الكمبيوتر بها ، فحدَّد « قائمة كتب مقترحة » مستفيداً من اختيار أصحاب الموسوعات الحديثية الأولى أمثال المزي والسيوطي ، وحاول أن يوضح الأسس التي تُعتمد في تنظيم عملية تغذية الكمبيوتر فاقترح التقسيم الموضوعي الفقهي ، ثم تكلم بإسهاب عن صناعة الفهارس ومايلزم للموسوعة من فهارس منوعة مستفيداً من تاريخ صناعة الفهارس في القرن العشرين ، وقد حشد خبرات الآخرين بشكل ييسر المقارنة بينها والإفادة منها .

وخصص المجلدة الثانية لتوثيق كتب « القائمة المقترحة » وأسهب في الكلام عن مؤلفيها ، مما أدى إلى تبديد طاقته وتفلُّتِ بعض جوانب الموضوع الهامة منه ، مثل إكمال القائمة المتعلقة بالمتون الحديثية لتصبح وافية بالغرض من الموسوعة ، ومثل إنجاز « قائمة مقترحة » مماثلة من كتب علم الرجال ، ومثل تحديد القواعد الضابطة لعمل الكمبيوتر من خلال كتب المصطلح .

ومن الغريب أن موسوعة الحافظ السيوطي تضم ٤٨ مصنفاً زيادة على قائمة الباحث المقترحة وتنقص عنها بثلاثة كتب فقط ، رغم عدم وجود الكمبيوتر في عصر السيوطي !!

وكان من المؤمل لو ركَّز الباحث على إعداد القائمة المقترحة فقط أن تكون قائمته أوفى من قائمة السيوطي حيث توفر له المكتبات والطباعة الحديثة مالم يتوفر للسيوطي مثله .

ولاشك أن الموسوعة المطلوبة ينبغي أن تعنى بالمكرر من الأحاديث تكثيراً للطرق ، للإفادة منها في الحكم على الأحاديث التي لم يحكم عليها النقاد من قبل ، أو للتأكد من أحكامهم نفسها لإثبات دقة عمل النقاد القدامى للمعنيين بذلك من أهل

هذا العصر .

ومن حيث المبدأ أعتقد أننا بحاجة إلى أعمال أخرى ممهدة قبل التفكير بإنجاز موسوعة الحديث ، وينبغي أن نمتلك الجرأة لقول الحق ولمصارحة بعضنا بحقيقة الأمر بعيداً عن التصريحات الدعائية المموهة ، فأمام بناء الموسوعة مراحل لابد من قطعها وأولها إعادة تحقيق معظم كتب السنة المنشورة حيث لم تحظ حتى الآن بالنشر العلمي الجدير بها وإلا فهل سيغذى الحاسب الآلي بمعلومات خاطئة إبتداءً ؟

وكذلك فإن عدداً ضخماً من الأحاديث تضمها دواوين لم تنشر بعد فكيف يتم بناء موسوعة حديثية دونها ؟

هذا إذا أريد أن تكون الموسوعة مقتصرة على جمع الأحاديث ، أما إذا أريد الإفادة من الحاسب في تحقيق طموح أبعد كالحكم على الأحاديث فإن الأمر يحتاج إلى تطوير صناعة الكمبيوتر لتكييف جهاز متطور يقترب في قدرته على التحليل والتعليل المنطقي من عقل الإنسان وقدرته الخارقة على الحس والحدس ، وهذا مالم يعلن أحد عن اختراعه بعد .

إن استخدام طريقة « التجميع الألكتروني » في المطابع الحديثة منذ عدة سنوات قد أثبت جدواه في طبع النصوص وتصحيحها ، لكن بناء الموسوعة يحتاج إلى برامج دقيقة خاصة يشرف عليها عدد من علماء الحديث مع المبرمجين وخبراء الكمبيوتر الآخرين ، لاتقتصر على الفهرسة وإنما تتعداها إلى تطبيق قواعد المصطلح بعد تحويلها إلى رموز وقواعد منطقية يتمكن الكمبيوتر من التعامل وفقها فهذه مرحلة متقدمة تستحق الإكبار ، ونحن بانتظار الثمار ، وإن غداً لناظره قريب .

٨ - (الجامع المسند) :

تأليف : الدكتور بشار عواد معروف ورفاقه الأربعة .

وهو محاولة جديدة لتجميع ماتفرق في دواوين السنة من الأحاديث النبوية ،

ولكنها محاولة محدودة تقتصر على واحد وعشرين مصنفاً ، بعضها صغير لايتعدّى أن يكون مجلداً لطيفاً ، وبعضها كبير مثل مسند الإمام أحمد . ومثل هذه المحاولة قد سبقت بمحاولات الأئمة الحفاظ من علماء الأمة كما فعل الحافظ ابن كثير في جامع المسانيد والسنن ، وكما فعل الحافظ السيوطي في الجامع الكبير ، ولكن مصادر ابن كثير والسيوطي أوسع بكثير من مصادر المحاولة الجديدة مع أن محاولتهما فردية وهذه جماعية .

كما أن الاقتصار على المسند يولِّد الحاجة إلى مراجعة بعض هذه المؤلفات للاطلاع على المرسل الذي يقوى بتعدد طرقه ، فيصل إلى مرتبة الاحتجاج به ، وكذلك فإن طريقة الترتيب على المسانيد هي طريقة بسيطة في تنظيم الأحاديث تجعل المراجع بحاجة إلى معرفة اسم الصحابي راوي الحديث للكشف عن الحديث .

ولابد في هذا العصر من تقنية جديدة لتيسير كتب السنة ، كما أن تصحيح أسانيد ومتون الأحاديث في الطبعات المعاصرة وهي كثيرة الخطأ يحتاج إلى لجان علمية معروفة في الأوساط المعنية بالسنة ومشهورة بأعمال مسبقة بحيث يثق الناس بقدرتهم على النهوض بعمل ضخم جليل كهذا .

إن إضافة مصنف جديد إلى المكتبة الإسلامية الحديثية يحتاج إلى دراسة دقيقة للهدف من التأليف ، ولتقنيات التأليف الحديثة ، وللقدرة على أداء المهمة العلمية إذا كانت ضخمة وشاملة ، وإن المال ينبغي أن ينفق في المجالات المثمرة .

إننا نتطلع إلى جمع للسنة يراعي ذلك كله ، ونأمل من المؤسسات التجارية أن تسهم في تحقيق طموحات الأمة العلمية ، كل حسب قدرته .

٩ ـ (السنة بين الفقهاء وأهل الحديث) : لمحمد الغزالي .

١ ـ فيه رد الأحاديث الصحيحة بتأويلات عقلية وشبهات ، وقد قال حنبل بن إسحق : « سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التي تُروى عن النبي صلى الله عليه وسلم : (إن الله ينزل إلى سماء الدنيا) ـ البخاري ٣ : ٢٥ في التهجد ـ فقال : نؤمن بها ، ونُصدِّقُ بها ، ولانردُّ شيئاً منها ، إذا كانت أسانيد صحاحاً ، ولانردُّ على رسول الله

صلى الله عليه وسلم قوله ، ونعلمُ أن ماجاء به حق »[١] .

وقال الإمام أحمد : « من ردَّ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو على شفا هلكة »[٢] .

٢ ـ إن الموضوعات المثارة منها مالم يسبق إليه إمام ، وقد قال الميموني : قال لي أحمد : ياأبا الحسن إياك أن تتكلم في مسألةٍ ليس لك فيها إمام »[٣] .

٣ ـ إن رد أحاديث في صحيح البخاري ومسلم يحتمل أحد أمرين :

الأول : أن صحيحي البخاري ومسلم ـ في نظر الغزالي ـ فيهما أحاديث ضعيفة ، وهو خلاف إجماع الأمة الإسلامية .

الثاني : رد الحديث وإن صح ، وهو رد على الرسول صلى الله عليه وسلم .

وقد قال الإمام الشافعي : « متى رويتُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً صحيحاً ولم آخذ به ، فأُشهِدُكم أن عقلي قد ذهب »[٤] .

٤ ـ تعليل الرد بأن متن الحديث مخالف للقرآن أو لقواعد الشريعة فيه اتهام لعقول الآخرين بأنهم لم يفطنوا لما فطن إليه الشيخ إذ من المعلوم أن الحديث لايصح عند المحدثين إلا إذا كان متنه وسنده صحيحين ، فإن صح السند وحده وكان المتن فيه علة أو شذوذ فإن الحديث لايصح ، وشرط البخاري ومسلم عند رواية الحديث في صحيحيهما صحة سنده ومتنه معاً ، وإجماع الأمة على صحة مافي صحيحي البخاري ومسلم على هذا الشرط الذي ذكرته دون خلاف .

وفي حقيقة الأمر فإن الشيخ الغزالي رد هذه الأحاديث الصحيحة بناء على

---

١) سير أعلام النبلاء ١١ : ٣٠٤ .

٢) سير أعلام النبلاء ١١ : ٢٩٧ .

٣) سير أعلام النبلاء ١١ : ٢٩٦ .

٤) سير أعلام النبلاء ١٠ : ٣٤ .

فهمه الخاص لها حيث تصور مناقضتها للقرآن أو لقواعد الإسلام ، ولايعني تصوره هذا أنها في حقيقتها مخالفة للقرآن ولقواعد الإسلام ، وإنما لو تأمل فيها المنصف لوجد أنها توافق القرآن وقواعد الإسلام إذا فهمت على الوجه الصحيح ، أما إذا تأولها الباحث وفسرها بصورة خاطئة فتبدو أنها مخالفة للقرآن ولقواعد الإسلام ، وليس ذلك إلا نتيجة خطأ الفهم وخطأ التفسير بالتالي .

والتناقض أحياناً ينجم عن عدم فهم قواعد الإسلام ودلالات آيات القرآن ، ونظراً لخطورة الموضوع فلابد أن يستعين الدارس بفهم الصحابة والتابعين وعلماء السلف لئلا ينزلق في متاهات وأخطار لاينجو منها ، وخاصة في الموضوعات العقيدية مثل عقيدة القدر وعلاقتها بالجبر والاختيار .

ب ـ كتب علم الرجال

١٠ ـ معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني :

تحقيق الدكتور محمد راضي حاج عثمان .

يوضح هذا الكتاب سعة دائرة أبي نعيم في الرواية حتى أنه ساق الكنى والنسب بالأسانيد إضافة للآثار الموقوفة والأحاديث المرفوعة ، وتظهر أهمية الكتاب في نقله عن مصادر كثيرة مفقودة مثل طبقات إبراهيم بن المنذر ، وتأريخ أبي بكر بن أبي شيبة ، وتأريخ عثمان بن أبي شيبة ، وكتاب الصحابة للحسن بن سفيان ، ومسند الحارث بن أبي أسامة ، ومغازي موسى بن عقبة ، ومغازي محمد بن إسحق ـ من عدة روايات عنه ـ ، وتأريخ ضمرة بن ربيعة ، وتأريخ السراج ـ ولعله أوسع من نقل عنه ـ .

١١ ـ تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني :

اتبع الحافظ ابن حجر في كتابه منهجاً معيناً في الإفادة من كتاب (إكمال

تهذيب الكمال) لمغلطاي ، وقد وضَّح في المقدمة أنه يجمع بين كتابي مغلطاي والمزي ، وأن إفادته من مغلطاي مميزة بعد عبارة (قلت) التي ترد عادة آخر الترجمة في تهذيب التهذيب ، وهو ينتقي الفوائد من مغلطاي فقط دون استيعاب كلامه ، وقد صرَّح ابن حجر بأنه راجع الأصول التي اعتمدها مغلطاي مباشرة ، وتثبَّت من صحة النقول وعزا إلى المصادر الأولية مباشرة ، وأحياناً يضيف من مصادر لم يستعملها مغلطاي . ويدل هذا المسلك على أن الحافظ ابن حجر كان واعياً لأهمية المصادر الثانوية والبديلة ، وأن إفادته منها تقتضي التنويه بها وإن راجع مصادرها الأولية ووثَّق النصوص ، ولكن يبقى فضل المصدر المتأخر في كونه دل المصنف على تلك المصادر الأولية .

وفي منهج البحث المعاصر يلتزم الباحث الصادق بذكر المراجع التي تدله على مظان الروايات ، ويبقى للحافظ ابن حجر فضل السبق في هذا الجانب من المنهج .

ملحوظة:

عندما تتعارض أقوال ابن حجر في الراوي ، يلزم معرفة القول المتأخر ، وذلك بتحديد تأريخ مؤلفاته ، فقد فرغ من تبييض تهذيب التهذيب سنة ٧٨٧ هـ - كما ذكر السخاوي في الجواهر والدرر - ، وفرغ من التقريب في حدود سنة ٨١٧ هـ حيث وصلت إلينا منه نسخة بخط ابن حجر كتبها في هذه السنة ، أما هدي الساري ففرغ منه سنة ٨١٣ هـ ، وفرغ من فتح الباري كله سنة ٨٤٢ هـ .

١٢ - اكمال تهذيب الكمال :

كتب كل من مغلطاي وابن الملقن كتاباً بعنوان (إكمال تهذيب الكمال) ، وقد وصل إلينا معظم كتاب مغلطاي ، ولايزال كتاب ابن الملقن في عداد المفقود ، ولايسد كتاب مغلطاي مسد كتاب ابن الملقن رغم وحدة العنوان واعتماد الاثنين على عمل المزي ، فإن مغلطاي أضاف إلى المزي تخريج الحاكم وابن خزيمة وابن حبان

والدارمي وغيرهم لأصحاب التراجم في كتابْ المزي ، كما أضاف معلومات كثيرة تتعلق بالجرح والتعديل . أما ابن الملقن فقد أضاف على المزي رجال كتب ستة أخرى هي مسند أحمد وصحيح ابن خزيمة ومستدرك الحاكم وصحيح ابن حبان وسنن الدارقطني وسنن البيهقي ، لذلك فإن كتاب مغلطاي لايسد مسد كتاب ابن الملقن .

١٣ - كتاب الإيثار بمعرفة رواة الآثار للحافظ ابن حجر العسقلاني :

تبدو أهميته في حصر رجال كتاب الآثار للشيباني أكثر من إضافته معلومات جديدة إلى فن الرجال ، وذلك لأن مصادره موجودة ومعظمها مطبوع سوى تأريخ مصر لابن يونس فهو مفقود وقد اقتبس منه في خمسة مواضع فقط ، ومما يقلل من قيمة الكتاب العلمية أن معظم تراجمه مذكورة في (تهذيب الكمال) للمزي - كما صرّح ابن حجر - ولكن ثمة تصحيحات مهمة قام بها ابن حجر على مرويات كتاب الآثار للشيباني . وكذلك نبّه ابن حجر على أوهام من سبقه في تناول هذه التراجم وخاصة الحسيني والهيثمي وأبي زرعة ابن الحافظ العراقي ، ورغم أن ابن حجر تناول هذه التراجم في كتابه الآخر (تعجيل المنفعة) فإنه لم يسرد كل المعلومات التي أوردها في الإيثار .. لذلك تبقى للكتاب أهمية .

١٤ - إتحاف المهرة بأطراف العشرة لابن حجر العسقلاني :

يلاحظ أن ثمة اختلافات بين (الإتحاف) و (مصادره) في صيغ التحمل وخاصة العنعنة التي ترد مرة هكذا ، ومرةً مصرحاً بدلها بالسماع ، وقد اختصر ابن حجر صيغ التحمل فذكرها عنعنةً .

ولأثر هذه الصيغ في الحكم على الحديث في حالات التدليس القادحة ، فإن ضبطها لن يتم قبل تحقيق الأصول التي اعتمدها ابن حجر .

ولاشك عندي أن النسخة الهندية من (إتحاف المهرة) هي فرع من النسخة التركية التي هي بخط الحافظ السخاوي .

١٥ ـ كتاب الاستغنا في معرفة الكنى :

تأليف : ابن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣ هـ) .

تحقيق : الدكتور عبد الله مرحول السوالمة ، كلية الشريعة بجامعة أم القرى .

الكتاب مهم لمكانة مؤلفه العلمية ، وخاصة في الحديث وعلومه ، وللكتاب أهمية في فنه من حيث استيعابه لعدد كبير من أصحاب الكنى (٢٥١٣ ترجمة) وقد ألفه ابن عبد البر بعد كتابيه (التمهيد) و (الاستيعاب) لكن ابن عبد البر لم يسمِّه بكتاب (الاستغنا في معرفة الكنى) بل جعله ثلاثة كتب ، لها مقدماتها وعناوينها ، وليس في مخطوطاتها التي وصلت إلينا هذا العنوان الذي وضعه المحقق لها ، دون أن يسوق أدلة قاطعة على ماذهب إليه .

والمخطوطات قديمة كما يدل خطها المغربي الذي يشبه خط نسخة (تأريخ خليفة بن خياط) وكلتاهما من خزانة زاوية تمكروت بالمغرب ، ولعل علماء الخطوط وخبراء المخطوط يعاونون في تحقيق تأريخ نسخها على وجه القطع .

وقد انصب جهد المحقق على ضبط النص والتعليق عليه ، وحل مشاكل النسخة الفريدة التي اعتمد عليها ، فقد خرج التراجم ، وضبط الشكل بالحروف ، وعرَّف بالأعلام ، وعزا النصوص إلى أصولها في الكتب التي اقتبس منها ابن عبد البر وإلى المصادر التي اقتبست منه معاً ، وخرَّج الأحاديث والآثار ، وكل هذا يمثل جهداً ضخماً يحمد له ، ويشكر عليه ، ولكن التعليقات لاتخلو من حشو سببه عدم وضوح المنهجية في التحقيق ـ على الأغلب ـ ، وهي مشكلة تعاني منها كتب التراث المحققة لتعارض المنهجين المعمول بهما في تحقيق النصوص العربية ، فهما منهجان متناقضان ، أحدهما يقتصر على ضبط النص دون التعليق عليه ، أو يكتفي بالتعليق اليسير الذي لايأخذ من الصفحة سوى السطر والسطرين ، ويتناول غالباً اختلافات النسخ ، والآخر يثقل النص بحواشي تضاعف حجمه .

وقد اختار المحقق المنهج الثاني ، لكنه توسع فيه ، فجاءت التعليقات

مسهبة لايضبطها ضابط ، والحق أن لابد من إمساك القلم فلايُسطر في الحواشي إلا مايلزم لتيسير النص للقاريء ، أو التنكيت عليه باقتضاب .

أما الدراسة التي قدم بها المحقق للنص فهي لاتتناسب مع مستوى التحقيق ، رغم أهمية الدراسة في الكشف عن مستوى المحقق الفكري واللغوي وقدرته العقلية على التحليل والتركيب . وللأسف فإن الدراسات التي تتقدم النصوص المحققة في معظم الرسائل الجامعية غدت تقليدية ومتماثلة في عناوينها بحيث يمكن طبع العناوين (كليشيه) وختم هذه المقدمات بها دون أن يغضب أحد !!

فقصة قوائم الشيوخ والتلاميذ والمولد والوفاة وأسماء المؤلفات ـ مجردة ـ تطالعنا بها معظم الرسائل على نمط واحد .

ودراسة المحقق في مقدمة كتاب (الاستغنا) ـ كما سماه ـ من هذا النمط التقليدي ، وكان بوسعه أن لايسلك الجادة وأن ينبذ التقليد وأن يتناول موضوعات طريفة كالمقارنة بين ابن عبد البر والخطيب البغدادي ، فكلاهما محدث اهتم بعلم الرجال وبالكنى ، وهما متعاصران ، أحدهما مشرقي والآخر أندلسي فالمقارنة بينهما تتسم حتماً بالطرافة والجدة .

ثم دراسة موارد ابن عبد البر في الكتاب حيث لانجد عنها سوى إشارات عارضة لمصادر عبارات الجرح والتعديل في حواشي النص المحقق .

لقد أدى إغفال هذه الدراسة للموارد إلى عدم المقارنة مع بعض مصادر ابن عبد البر التي اقتبس منها في مؤلفه هذا مثل تأريخ ابن أبي خيثمة الذي وصلت إلينا منه قطعة كبيرة وقطع أخرى صغيرة ، ويبدو من هذه النقول أن ابن عبد البر اعتمد أيضاً على سؤالات ابن أبي خيثمة لابن معين ـ وهو مفقود ـ وكذلك أغفل المحقق المقابلة مع كتاب التمييز لابن المديني .

وأيضاً كان بوسع المحقق تحليل ودراسة مؤلفات ابن عبد البر وذلك لإعطاء تقويم شامل لثقافته .

إن الاهتمام بالدراسة التي تتقدم النصوص المحققة لنيل درجة الدكتوراه

ينبغي أن يكون في المقام الأول للتأكد من جدارة المتقدم وأهليته للمشاركة في البحث العلمي عندما يحتل مقعده في الجامعات .

وخلاصة القول فإن جهد المحقق في التعامل مع النص رائع مع الحاجة إلى بعض التنقيح ، وجهده في الدراسة دون ذلك بكثير .

١٦ - « إكمال تهذيب الكمال » لمغلطاي :

تحقيق الدكتور محمد علي العمري ، قسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، (١١١٩ صفحة) .

لاشك أن اختيار هذا الموضوع لنيل درجة الدكتوراه سليم من الناحية العلمية ، فالحافظ مغلطاي لم يدرس ، وكتابه لم يحقق من قبل ، وقد استفاد منه الحافظ ابن حجر بنطاق واسع في كتابه (تهذيب التهذيب) حيث جمع فيه بين تهذيب الكمال للمزي وإكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ، ولكنه تخيّر النصوص من كتاب مغلطاي ولم يضمنه كتابه على الوجه ، ولم يصرح الحافظ ابن حجر بأسماء المصادر التي اقتبس منها مغلطاي في كثير من المواضع طلباً للاختصار ، فجاء تحقيق كتاب مغلطاي لتوضيح تلك المصادر ، والكشف عن نسخها التي كانت متداولة في عصر مغلطاي وبيان جودتها وصحتها ، وليضيف معلومات أخرى في الجرح والتعديل وأخبار الرواة على ماأورده الحافظ المزي من قبله ، مع استدراكه عليه أوهاماً وقع فيها في النسب والأسماء . والكتاب ثروة ضخمة لما يحتويه من أسماء المصادر التي فُقد الكثير منها ، ولم يبق سوى الاقتباسات عنها في المصادر اللاحقة ، والتي يعتبر كتاب مغلطاي من أوسعها اقتباساً وتعريفاً بتلك المصادر .

وقد بذل المحقق جهداً كبيراً في ضبط النص ، فجاءت قراءته له صحيحة ، كما نجح في التعريف بالأعلام ، وأحسن في ضبط الحواشي بحيث لاتطغى على النص الأصلي ، وبذلك كشف عن تذوقه للتحقيق العلمي وقدرته على المشاركة فيه بمستوى طيب ، وقد عزا معظم النصوص التي اقتبسها مغلطاي إلى مصادرها ، وهو جهد كبير لايقدره حق قدره إلا من كابد فن التحقيق ، وأدرك صعوبة مثل هذا العمل

مع ضعف مكتباتنا وعدم توافر الكثير من المصادر فيها ، وضعف الخدمات الفنية ، حيث يعتمد المراجع على جهده الشخصي فقط .

وقد كتب المحقق دراسة مستفيضة عن الحافظ مغلطاي وكتابه الإكمال ، لكنه لم يبحث موارده مع طرافتها في التعريف بمكتبة مغلطاي ، وقد صرح مغلطاي بسماعه لمجموعة من الكتب التي اقتبس منها لكن ذلك قليل بالنسبة لضخامة المكتبة التي اقتبس منها ، حيث ينبغي أن تُعدُّ من أوسع المكتبات الشخصية .

وتحتاج الدراسة إلى توضيح كيفية استفادة الحافظ ابن حجر من « إكمال التهذيب » لمغلطاي ، فإنها كشفت أن معظم إضافات ابن حجر على الكمال للمزي والتي أوردها بعد عبارة « قلت » من كتاب مغلطاي دون التصريح بذلك في كل موضع .

وقد يتوهم القاريء أن الحافظ ينقل دون عزو ، وهي تهمة شنيعة لايدفعها إلا الاطلاع على مقدمة الحافظ ابن حجر لتهذيب التهذيب وفيها أنه راجع الأصول التي اعتمدها مغلطاي مباشرة ، وتثبت من صحتها ، وعزا إلى الأصول الأولية مباشرة ، ومع ذلك فقد أنصف عندما بين أنه استفاد من كتاب مغلطاي في التعرف على تلك الأصول ، وهذا ينفي السرقة الأدبية عن الحافظ ابن حجر ويوضح أمانته ودقته .

ويلاحظ أن ابن حجر انتقى النصوص ولم يسرد كل ماذكره مغلطاي ، كما أضاف من مصادر لم يستعملها مغلطاي أحياناً ، وربما اقتصر عليها دون الإضافة من كتاب مغلطاي ، وهذه الملحوظات تحتاج الدراسة إليها لدفع الوهم في اتهام الحافظ ابن حجر بالانتحال .

١٧- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠ هـ) :

تحقيق : الدكتور أحمد نور سيف ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة ، (٣٢٠ صفحة) .

هذا البحث دراسة وتحقيق لنص عتيق ، صنفه الحافظ الدارمي من إجابات

إمام الجرح والتعديل يحيى بن معين على أسئلة وجهها إليه ، وهو من أقدم المصنفات في هذا الفن .

ورغم أن الدارمي قديم الملازمة لابن معين ، وبالتالي فإن الأقوال التي نقلها عنه في جرح الرواة وتعديلهم تعتبر من قديم كلامه ، وربما عدل عنها في الأقوال الأخرى التي نقلها الدوري وغيره ممن لازموا ابن معين حتى الفترة المتأخرة من حياته ، ولكن تبقى لهذه النصوص أهمية كبيرة في إكمال مادة ابن معين في الجرح والتعديل ، وفي دراسة تطور رأيه في الرواة تبعاً لمعلوماته الجديدة التي حصل عليها بطريق الاستقراء لمروياتهم ، أو بسؤال من يثق بهم من النقاد ، فنشرها مهم في تمييز أقوال ابن معين القديمة والجديدة خاصة عندما لاتميِّز الكتب اللاحقة ذلك ، وتكتفي بسرد روايتين متعارضتين عن ابن معين في الراوي الواحد ، مما يوحي بالاضطراب وليس الأمر كذلك .

وقد كتب المحقق الفاضل دراسة قدَّم بها النص تدل على تذوقه لهذا الفن من فنون الحديث ، وعلى قدرته على تقويم النص وبيان مزاياه العلمية ، ولم يكن حاطب ليل ، بل هو عارف واعٍ بما يضيفه النص من مادة جديدة إلى علم الجرح والتعديل ، وليته فصَّل منهجه في التحقيق دون أن يُلجيء القاريء إلى استقراء المنهج الذي اكتفى المحقق بإشارة مقتضبة إليه في المقدمة .

ويمتاز تحقيقه بتخريج النصوص في الكتب اللاحقة ، وإن كنت لاأعلم سبب تخريجه للنص من (تهذيب الكمال) للحافظ المزي ، و (تهذيب التهذيب) للحافظ ابن حجر معاً ، مع أن أصل الكتابين واحد هو (الكمال) للمقدسي .

وكذلك يمتاز تحقيقه بترجمة الأعلام وتمييزهم بالاعتماد على (تقريب التهذيب) للحافظ ابن حجر ، وإن كنت لاأميز القاعدة في إثبات الترجمة للعلم الوارد في النص وترك العلم الآخر دون ترجمة ، ولو أفصح المحقق عن القواعد التي عمل بموجبها بوضوح في المقدمة ، فلربما أزال الإشكال ، فمثلاً في الصفحة ٢٥ يترجم لعقيل ويترك يونس ومعمر ، وكلهم لم يذكر في النص أسماء آبائهم أو

نسبتهم ، فكيف اختار ؟

وإذا خشي المحقق من إثقال الحاشية فإن بإمكانه أن يتلافى هذا النقص في الفهارس ، وذلك بالإحالة من نسبة الرجل أو كنيته إلى اسمه ، فيعين القاريء على التمييز ، وفيما عدا ذلك فإن المحقق خدم النص خدمة علمية جيدة ، وعالج المشكلات العلمية الدقيقة ، وأعانه على ذلك خبرته الطويلة بابن معين ومصطلحاته الفنية منذ أن نشر تأريخه للمرة الأولى ، فلاشك في أنه المتخصص الأول فيه في هذا العصر .

١٨ ـ نقد ابن حزم للرواة في المُحلَّى في ميزان الجرح والتعديل :

تأليف : الدكتور إبراهيم بن محمد بن منصور الصبيحي .

وهو أطروحة دكتوراه يقع في ١٤٢٣ صفحة ، وهذا الكتاب يخدم الجانب الحديثي من كتاب المُحلَّى لابن حزم ، فيوضح المبهمات فيه ، ويحل الإشكالات منه ويزن أقوال ابن حزم بالعرض على أقوال النقاد الآخرين ، فإن وافقهم فهو على الجادة ، وإن خالفهم فهو مجتهد في تشدده ، شاذ في اصطلاح « مجهول » . وقد كشفت الدراسة عن منهجه في النقد ، وأبانت مرتبته بين النقاد ، وأنه من المتشددين .

فمن حيث أهمية الموضوع وخدمته للعلوم الإسلامية وخاصة علم رجال الحديث فإنه يحقق هدفين ، خدمة المُحلَّى ، وبيان منهج ابن حزم .

وأما منهج الباحث في التأليف فهو سليم بالجملة إلا ما شابهُ من نقل حرفي عن كتب علم الرجال في الحواشي ، مما ينطبق على معظم الأطروحة ويعتبر عيباً منهجياً في التأليف ، ومراد المؤلف واضح وهو أن يتابع القاريء معه أقوال النقاد ليعرف مسلكه في موافقة أو مخالفة رأي ابن حزم في الراوي ، ولكن هذه المتابعة تخص عدداً يسيراً من الناس ، وهم عادة يمتلكون كتب علم الرجال ، فلاحاجة لتضخيم الرسالة بهذه التراجم الواسعة .

وقد عقَّب المؤلف على كلام النقاد بخلاصات جيدة ، فيمكن أن يوسعها قليلاً لتضُمَّ خلاصة أقوال النقاد ، وبذلك تصبح الرسالة أقرب إلى مناهج التأليف

الحديثة وذوق العصر الثقافي ، وسوف تختصر هذه الطريقة الرسالة إلى ٤٠٠ صفحة مركزة المعلومات ، مع الفهارس التفصيلية الجيدة التي وضعها الباحث . أما العيب المنهجي الآخر فيسهل تلافيه حيث قسم المؤلف الكتاب إلى دراسة وأربعة أبواب وخاتمة وفهارس ، ومن المتعارف عليه أن الرسالة الجامعية تتكون من أبواب تضم فصولاً ، ولايند عن أبوابها وفصولها إلا المقدمة والخاتمة والفهارس وثبت المصادر.

ويحسن التقسيم التالي لموضوعات الرسالة :

١ ـ المقدمة .

٢ ـ الباب الأول :

ه ـ الفصل الأول : نبذة عن ابن حزم .

ه ـ الفصل الثاني : كتاب « المحلى » .

ه ـ الفصل الثالث : علوم الحديث عند ابن حزم .

ه ـ الفصل الرابع : منهج ابن حزم في نقد الرواة .

٣ ـ الباب الثاني (الضعفاء والمجاهيل والكذابون) :

ه ـ الفصل الأول : الضعفاء (وعددهم ١٦٣ راوٍ) .

ه ـ الفصل الثاني : المجاهيل (وعددهم ٢١٩ راوٍ) .

ه ـ الفصل الثالث : الكذابون (وعددهم ٣١ راوٍ) .

المجموع ٤١٣ زائد ٧ (٦ مجهول ، ١ ضعيف) فيكون المجموع ٤٢٠ راوٍ .

٤ ـ الباب الثالث (الثقات ومن تكلم فيهم ابن حزم وهم ثقات) :

ه ـ الفصل الأول : الثقات (وعددهم ١٤٧ راوٍ) .

ه ـ الفصل الثاني : من ضعفهم ابن حزم وهم ثقات (وعددهم ١٤١ راوٍ) .

ه الفصل الثالث : من جهلهم ابن حزم وهم ثقات (وعددهم ١٥٤ راوٍ) .

زائد ٤ اتهمهم بالكذب وهم ثقات .

فيكون المجموع ٤٤٦ راوٍ .

وهذا التقسيم يحقق التوازن في عدد صفحات الأبواب والفصول ، كما يحقق وحدة الموضوع في الأبواب والفصول .

جـ ـ علوم الحديث

١٩ ـ غريب الحديث :

تأليف : أبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي البستي (ت٣٨٨هـ) .

تحقيق : عبد الكريم ابراهيم العزباوي ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة بجامعة أم القرى (١٤٠٢ ـ ١٤٠٣ هـ) ، مجلدان : الأول في ٧٣٣ صفحة والثاني في ٥٩٣ صفحة ، والمجلد الثالث ٩١٧ صفحة .

وهو نص متين ، قديم ومشكول ، وقد تمكن المحقق من قراءته بصورة صحيحة ، وخدمه متبعاً منهجاً وسطاً ، لافيه إثقال للنص بالحواشي الطويلة ، ولااقتصار عليه دون تعليق ، وتضمنت الحواشي اختلافات النسخ وتخريج الأبيات والأحاديث . وكان من الأولى أن يرجح بين اختلافات النسخ الست التي اعتمدها في التحقيق ، خاصة عندما يتحرر الاختلاف بالرجوع إلى المصادر فيتمكن من قول : والصواب كذا .

وكذلك فإنه لم يلتزم التخريج الكامل للأحاديث بل اقتصر على بعض المظان إذ لم يقصد من ذلك إلا إلى ضبط النص بطريق المقابلة ، وبيان أن الحديث أخرجته بعض كتب الحديث ، ولو كشف عن قصده في المقدمة لكان أولى لئلا يُستدرك عليه في أمرين :

١ ـ وجود الحديث في أصول لم يشر إليها .

٢ ـ وجوده في أصل صحيح وهو يعزوه إلى أصل دونه في المرتبة .

ومثل هذا الإيراد عليه يصح إذا قصد التخريج الكامل على طريقة المحدثين

وقد أهمل المحقق التعريف بالأعلام من رجال الأسانيد ، وبعضهم يلتبس أمره لأن المؤلف اكتفى بذكر اسمه الأول أو كنيته أو نسبته ، كما أهمل التعريف بأوائل اللغويين الذين ينقل الخطابي أقوالهم ، ويكفي معهم التعريف المقتضب لئلا يثقل النص .

وهذه الملحوظات لاتمس جوهر العمل ، فقد خدم المحقق هذا النص الجليل وبذل جهداً ضخماً في المحافظة على الشكل (المخطوط مشكول) وضبط النص وخدم بذلك علمي الحديث واللغة ، بل تعداهما إلى السيرة والأدب .

٢٠ ـ كتاب العلل للدارقطني :

تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي .

وهو من المصنفات العجيبة التي يصعب التصديق بأن المؤلف أملاها من حفظه لولا الثقة بمصادر الحديث والتأريخ التي ذكرت ذلك ، إذ من الصعب على عقل الإنسان أن يحفظ هذا القدر من الأسانيد المتشابكة ، وتمييز مابينها من اختلافات ، فما أعظم الدارقطني حافظاً وناقداً .

وما يطمئن الباحث إلى إملاء الدارقطني لكتاب العلل ، وأنه لم ينقل من كتب العلل التي تقدمته هو أن محتويات كتب العلل الأُخرى مكمِّلة وليست مماثلة لكتابه ، ولو اعتمد عليها الدارقطني لاستوعبها في كتابه .

ومن المفيد التنبيه هنا إلى أن راوية العلل للدارقطني وهو أبو منصور إبراهيم بن الحسين بن حمكان المعروف بابن الكرخي لايقتصر دوره على محاولة تأليف مسند معلل ، وإنما كان يشترك مع البرقاني في الحوار مع الدارقطني لتثبيت أسماء المتروكين من أصحاب الحديث باتفاق الثلاثة كما تدل مقدمة كتاب (الضعفاء والمتروكين) للدارقطني .

قال البرقاني : « فإذا أردت تعليق الدارقطني على الأُحاديث نظر فيها أبو الحسن ، ثم أملى عليَّ الكلام من حفظه » . مما يدل على أن الدارقطني لم يكن قد

صنف كتاب العلل قبل أن يملي على البرقاني من حفظه .

ويرى البعض أن كتاب العلل للدارقطني مرتب على الطبقات ، ويرى آخرون أنه مرتب على المسانيد حسب الأكثر ثم الأقل فيما عدا مسانيد الخلفاء الراشدين .

والحق أن الكتاب ليس مرتباً لاحسب الأكثر ولا الطبقات ، فأبو بردة الذي يروي ٤٦ حديثاً فقط يتقدم أبا هريرة الذي يروي ٥٣٧٤ حديث مما يرد القول بالترتيب حسب الأكثر حديثاً ، أما القول بأنه مرتب على الطبقات فيعترضه أنه قدم أبا هريرة وقد أسلم عام ٧ هـ على أبي سعيد الخدري وأنس بن مالك وهما بدريان .

٢١ ـ « نزهة الحفاظ » لأبي موسى المديني :

تحقيق : الدكتور صالح الفلاح .

وهو نموذج لكتب المسلسلات القديمة ، حيث تميز مؤلفه بجمع لطائف الأسانيد ، ومصنفاته تخدم فنون الحديث ، وقد قدّمها ابن تيمية على مؤلفات الحافظ ابن عساكر في النفع .

٢٢ ـ النكت على ابن الصلاح للزركشي :

تحقيق : الدكتور زين العابدين بلفريج .

الزركشي علم من أعلام عصره لاشك في ذلك ، وهو إمام في فن أصول الفقه تتجلى إمامته في هذا الفن بالذات من خلال كتابه البحر المحيط الذي كاد أن يستوعب فيه ماقاله المتقدمون في نطاق قواعد علم أصول الفقه ـ وإن لم يذكر الأدلة ـ بالإضافة إلى إعادة التأسيس وإعادة التنظيم ، وهو عمل جليل جدير بكل تقدير .

والاتجاه نحو الموسوعية إتجاه قوي في القرن الثامن ، بل قد سبق إلى ذلك عدد من العلماء في القرن السابع ، واستمر هذا الاتجاه في القرن التاسع .

وهؤلاء العلماء كأنهم شعروا بخطورة وضع العلوم الإسلامية بعد النكبات التي أصابت العالم الإسلامي منذ أن اجتاح المغول بغداد ، وألقوا بكثير من أمهات الكتب النفيسة في نهر دجلة ، حتى أن بعض ماوصل إلينا كتب عليه أنه استنقذ من

النهر ، فكأن أهل العلم أحسوا بالخطر من هذه الاجتياحات التي تكررت مرتين فقط من قبل المغول ، ومراراً من قبل الصليبيين . ومن ثم ظهر الاتجاه الموسوعي يحاول أن يضع في الكتاب الواحد كتباً كثيرة ، ويحاول أن يعيد تأسيس العلم ، وإعادة تفريع موضوعاته وإعطائها طابعاً ـ أي تلك المؤلفات ـ من الشمول والاحتواء لمصنفات شتى ، فالأعمال الموسوعية هي دفاع عن العلوم الإسلامية ، ومحاولة لاحتوائها خوفاً عليها من الضياع .

لكن هذا بالطبع لايؤدي إلى إنكار أن الاتجاه الموسوعي هو بنفس الوقت ينمُّ عن الضعف العام في الأمة ، وعدم القدرة على الإبداع والسير على طريق القدامى الذين أسسوا لأول مرة ، إذ كان ينبغي أن تنمو هذه العلوم ، وأن يستمر الاجتهاد ، وأن يستمر تقعيد القواعد ، وأن تستمر الإحاطة بمشكلات الأمة التربوية والاجتماعية والتشريعية ، وأن يستمر تنمية المناهج سواء التي تخص أصول الفقه أو مصطلح الحديث أو العلوم التجريبية التي بدأها المسلمون وتوقفوا فيها ضمن توقفهم الحضاري العام ، فلو استمر ذلك لوجدنا مناهج شتى تغطي احتياجات الأمة .

وأما من حيث كثرة التصنيف فهو أيضاً طابع للقرن الذي عاش فيه الزركشي ، فالحق أن العديد من أولئك الأعلام كتبوا مجلدات ضخمة في فنون العلوم الإسلامية المتنوعة ، وبالطبع الاتجاه الموسوعي يعطيهم آفاقاً واسعة للتأليف مادام الأمر يتصل بالتجميع وإعادة التنظيم ، وهذا هو تعليل سبب ضخامة المؤلفات التي كتبها علماء من تلك القرون .

ولو قارنَّا ذلك بما فعله الغربيون فإننا نجد مثل هذا الاتجاه نحو الإكثار من التصنيف كالقرن التاسع عشر والقرن الثامن عشر ، فهيجل مثلاً كتب في نطاق الفلسفة عشرين مجلداً ، أو هذا هو الذي نشر من مؤلفاته ، فله أيضاً اتجاهات نحو الموسوعية ، ونحو الإكثار من التصنيف وأحياناً في الفن الواحد . ولكن هل يمكن أن نضع مؤلفات ظهرت في القرن التاسع عشر ونقابلها من حيث المستوى ومن حيث الكم بمؤلفات ظهرت قبل ذلك بقرون ، لاشك أنه ينبغي أن ينظر إلى

إمكانيات عصر المؤلف ، وإلى ظروف العصر المحيطة به ، وإلى المستوى الثقافي الذي بلغه العلم الإنساني ، وهكذا ينبغي أن تتم المقارنات فلايقارن مؤلف في القرن العشرين يتمتع بأجهزة وتيسيرات ويعيش في عصر ثورة المعلومات فيقارن بمؤلف عاش قبل عشرة قرون أو ثمانية قرون ، ويقال نقارن بين هذا وذاك ، فالمتأخر لاشك أخذ ما عند المتقدم ، ونظر إلى ماجاء بعده ، ثم حظي من التيسير مالم يحظ به السابق ، فهذا كله ينبغي أن يؤخذ في عين الاعتبار عند دراسة المؤلفين القدامى ، والزركشي أحد الموسوعيين الذين برزوا في نطاق علم أصول الفقه بالدرجة الأولى ، ثم تناول الجانب الفقهي فأبدع فيه ، ثم تناول المصطلح فنزل قليلاً ، لأن علم الحديث لايقبل المشاركة ، فالحديث النبوي الشريف صحبت تدوينه والعناية به ظهور العديد من علوم المصطلح ، ومادوّن من مؤلفات في الرجال وفي أصول الحديث وفي شروح الحديث ولَّد مكتبة حديثية ضخمة ، ولذلك ذهب الكثيرون إلى أن علم الحديث لايقبل المشاركة ، وأنه يحتاج إلى التفرغ التام .

بل إن ماوقع في تاريخ الحديث النبوي الشريف يشير إلى أن عدداً من العلماء الفطاحل ممن يمتلكون الذكاء والذاكرة القوية والاستعداد الجيد انصرفوا إلى فن واحد من علوم الحديث ، ولم يحاولوا أن يكونوا ملمِّين بسائر جوانبه ، وذلك لكي يتمكنوا من الفن الواحد ومن خدمة السنة من خلال ذلك الفن ، هذا يظهر لدى علي بن المديني في معرفته الواسعة بالعلل ، ويظهر لدى يحيى بن معين في معرفته الشاملة بالرجال ، وكانوا يقرُّون لبعضهم بالتخصص ، ويسأل أحدهم الآخر عما ينقصه ، وكان الإمام الشافعي رحمه الله يسأل أحمد بن حنبل رحمه الله عن الحديث وعما صح لديه منه ، لأن الإمام أحمد عالم بالعلل عالم بالفقه ، رغم أن الإمام أحمد متأخر عن الشافعي ، والشافعي من طبقة شيوخه وأساتذته ، ولكنهم رحمهم الله تميَّزوا بالتواضع لله عز وجل ، وفي استحضار النية في طلب العلم ، وهذا من أسباب نجاحهم ومن أسباب ظفرهم بالعلم الغزير ، والمعرفة الواسعة ، وتمكنهم من خدمة الأمة خلال القرون الأولى خدمة وفَّت باحتياجاتها ، ومنعتها من أن تأخذ عن غيرها

في ميادين الثقافة والفكر والتشريع .

٢٣ - كتاب القُصَّاص والمذكّرين للإمام ابن الجوزي :

تحقيق : الدكتور محمد لطفي الصباغ .

يقع في ٤٢٠ صفحة ، للدراسة ١٤٩ صفحة منها ، طبع الكتاب سنة ١٩٧١ بتحقيق الدكتور مارلين سوارتر طبعة فيها تحريف وتصحيف كثير ، ثم طبع سنة ١٩٨٣ بتحقيق الدكتور قاسم السامرائي ، وبعده أخرج المحقق الفاضل نشرته هذه كما يتبين من كلامه (ص ١١٩) .

ويبدو من مقارنة العملين (عمل السامرائي والصبّاغ) أنهما مستقلان دراسةً ومنهجاً ، وعلى سبيل المثال فإن الاثنين نبها إلى سقوط اسم شيخ ابن الجوزي (ص ١٧٦ من طبعة الصباغ وص ٧٨ من طبعة السامرائي) لكن الدكتور السامرائي اجتهد في تسمية الشيخ أما الدكتور الصباغ فلم يفعل ، وكان بوسعه أن يستفيد من تحرير السامرائي إذ قد اطلع عليه ، فلعله تورع عن إحداث تغيير في نشرته دون تصريح ، والتصريح هنا مكلف ، ولولا اختلاف المنهجين وخدمة الدكتور الصباغ للأحاديث بالتخريج الزائد وبيان حال الأسانيد صحةً وضعفاً لما كان هناك مبرر لنشره للكتاب

ولكن ليس هذا موضع إبداء الأسف على عدم قدرتنا أفراداً ومؤسساتٍ على التنسيق للتخلص من ضياع الجهود مع الحاجة إليها ، وفيما يلي ملحوظات توضح أوجه التشابه والاختلاف بين النهجين :

١ - لم يهتم المحققان بالتعريف برجال الأسانيد ، ولاحتى بذكر مصدر واحد لكل علم ؛ ونتيجة ذلك وقعت أخطاء في أسماء بعض الأعلام ، وتركت أسماء مهملة ، وأخرى منسوبة وأخرى ابن فلان ، وفي طبعة الدكتور الصباغ (ص١٦٤ س٣) « عبد الرحمن بن عمرو والسلمي » في إسناد الحديث والصحيح أنه واحد كما في طبعة الدكتور السامرائي ، وفي ترجمته في (تهذيب التهذيب ٦ : ٢٣٧) .

وفي الحديث وردت كلمة (النواحذ) بدل (النواجذ) في طبعة الصباغ

ويستثنى من هذه القاعدة مافعله الدكتور الصباغ من تخريج تراجم البعض ممن ذكروا بكناهم أو بنسبتهم .

٢ ـ كلاهما يخرج الحديث ، ولكن تخريجات الدكتور الصباغ أوسع وهو أعلم بكيفية استخدام المصادر الحديثية ، وطريقة ترتيبها في الحاشية . وفهمه لمعنى التخريج أدق لأن الدكتور السامرائي يخرج من كتب تعتبر (مصادر ثانوية) في الحديث مثل رياض الصالحين .

٣ ـ الدكتور الصباغ يذكر الحكم على الحديث بالاعتماد على كلام قدامى النقاد وأحياناً يجتهد في الحكم عليه بنفسه (ص١٦٥) ، والدكتور السامرائي يهمل ذلك .

٤ ـ ترجم الصباغ لأمثال أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب (٦ أسطر لكل منهم) وابن مسعود مما لاجدوى منه ، وكذلك عتبة بن غزوان ومعاذ بن جبل !! وهذا كثير ملأ الحواشي ، وأظن أن هذه الاختلافات تتيح الفرصة للنظر في تقويم عمل الدكتور الصباغ بعد أن تبين استقلاله عمن سبقه .

أما مستوى التحقيق بالجملة فهو متوسط ، وضبط النص جيد جداً في المتن وخدمته في الحاشية ينقصها التعريف بالأعلام ، وتثبيت اختلافات النصوص عما في الاقتباسات في المصادر الأقدم واللاحقة معاً ـ نقلت عن الكتاب أو نقل عنها ـ وقد ظهرت المشكلة في الفهارس فلم يتمكن المحقق ـ كما لم يتمكن الدكتور السامرائي قبله ـ من الإشارة إلى مظان ورود العلم الواحد على سبيل الحصر ، لأنه لايعرف طريقة ابن الجوزي في تدليس الأسماء تفنُناً ، فمثلاً أبو بكر عبد الله بن محمد (عبيد) بن أبي الدنيا القرشي نجده يصبح ثلاثة من الرواة عند الدكتور السامرائي هم :

أبو بكر بن عبد الله القرشي .

أبو بكر بن عبيد .

أبو بكر القرشي .

وعند الدكتور الصباغ خمسة رواة !! :

أبو بكر بن عبد الله القرشي .

أبو بكر القرشي .

أبو بكر بن عبيد .

عبد الله بن محمد القرشي .

عبد الله بن محمد بن عبيد .

ومثلاً : أحمد بن علي التوزي ، هو أحمد بن علي المحتسب نفسه ، وقد ورد عند الصباغ اثنان .

ومثلاً : عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران وقع عند الصباغ ثلاثة !! ابن بشران ، وأبو الحسين بن بشران ، وعبد الملك بن بشران .

وأبو الفضل بن خيرون وقع في المتن والفهارس ابن خيرون ولو راجع ترجمته لضبطه .

ومحمد بن الحسين المتوثي كتبه (ص٢٥٣ س١) وفي الفهارس التوثي وسجل في الحاشية أنه لم يتمكن من تمييزه وهو شيخ للخطيب البغدادي مشهور .

والحسن بن الحسين بن دوما النعالي وقع عنده اثنان هما الحسن بن الحسين النعالي ، والحسن بن الحسين بن دوما دون أن يفطن إلى أنهما واحد .

وهذا غيض من فيض ، والحق أن المحقق ليس مهيئاً للتعامل مع أسانيد الروايات ، فالأمر يحتاج إلى معايشة طويلة لابن الجوزي قبل الإقدام على تحقيق كتابه ، وهو مالم يتحقق للمحققين معاً .

أما في ضبط المتن فقد دلل المحقق الدكتور الصباغ على تذوقه للنص العربي وقدرته على وضع علامات الترقيم ، وهو الأمر الذي يلزم التحري عنه في مثل تخصصه (الأدب العربي) ، وأما في علم الرجال فعمله لايختلف عن عمل المبتدىء لأنه فن عسير يحتاج إلى التخصص الدقيق .

وقد درس الصباغ منهج وأسلوب ابن الجوزي في الكتاب ، كما درس

تاريخ حركة القص في الإسلام دراسة مفصلة ، لكنه أكثر من الاقتباسات المطولة فيها وكان من الأفضل تركيزها بالاختصار دون إخلال ولا إملال .

٢٤ - الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي :

تحقيق : الدكتور محمد لطفي الصباغ ، يقع في ٣١٧ صفحة ، للدراسة ٣٢ صفحة منها .

كان الكتاب قد طبع بحاشية « الفتاوى الحديثية » لابن حجر الهيتمي قديماً وقد أعاد الدكتور الصباغ تحقيقه لما رآه من سقم الطبعة الأولى وندرتها بعد أن عثر على أصول جيدة اعتمدها ، وهذا سبب وجيه لإعادة التحقيق .

وقد كتب في الدراسة عن معنى الأحاديث المشتهرة ، وأنها الدائرة على الألسن ، وليست على معنى اصطلاح « الحديث المشهور » وهو مازادت طرقه على اثنين . كما تكلم عن العمل بالحديث الضعيف ، ثم الكتب المؤلفة في الفن ، ثم عرّف بالكتاب ومنهجه ثم بالمؤلف السيوطي ، ومن قبله بالزركشي ، لأن السيوطي لخص كتاب الأخير وأضاف إليه زيادات ، وكل هذه الموضوعات تناولها باقتضاب لأنها مقدمة لنص يحققه ، ولأنه مسبوق بدراسات مسهبة في سائرها . ثم وصف المخطوطات التي اعتمدها ومنهجه في تحقيق الكتاب وبذلك ختم الدراسة .

أما النص المحقق فقد تمكن من ضبطه بصورة جيدة مستعيناً بالتخريج للأحاديث من كتب الأصول ، وبمقابلة النسخ الخطية معاً .

وعلامات الترقيم استعملت بصورة صحيحة ، وقد ضبط المحقق كلمات الحديث بالشكل وهو جهد طيب .

والمحقق يهمل التعريف بأعلام الرواة ، مما يجعله يتبع في عمل الفهارس (للأعلام) طريقة بدائية ، وهي ذكر اسم العلم الواحد مراراً لعدم قدرته على تمييزه ، كما فعل مع سفيان وعبد الواحد وعكرمة ، لكن هذا النقص في هذا الكتاب لايعتبر هاماً . وقد نقل المؤلف عن مصادر نقولاً ، وهي مصادر موجودة مطبوعة ومخطوطة مثل المعجم الأوسط والمعجم الكبير للطبراني ومسند الفردوس للديلمي (مخطوط)

والرسالة للشافعي وشعب الإيمان للبيهقي وأخرى كثيرة جداً ، ولم يثبت المحقق مظان هذه النقول ، وهو من عمل المحقق ، وقد كادت تعليقات المحقق أن تنحصر في تخريج الحديث .

وخلاصة القول أن العمل الذي قام به المحقق في خدمة الكتاب ناجح ، يدل على مستوى لغوي وأدبي جيد ، وقدرة على التعامل مع المصادر الحديثية خاصة سوى علم الرجال .

٢٥ - إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه لابن كثير :

تحقيق : محمد إبراهيم خليل السامرائي .

ويتضمن دراسة (٣١ صفحة) وتحقيق (٧٠١ صفحة) ، ويتناول النص المحقق أدلة كتاب التنبيه للفقيه أبي إسحق الشيرازي من أئمة الفقه الشافعي في القرن الخامس الهجري . وقد حوصرت الدراسة في مختلف جوانبها بدراسات أخرى مفصلة سابقة عليها ، فالشيرازي درسه الدكتور حسن هيتو ، وابن كثير درسه العليمي وغيره ، وكتب التخريج درسها الدكتور عامر حسن صبري وغيره ، وهكذا لايسلم لصاحب الرسالة إلا ملحوظاته عن منهج ابن كثير في الكتاب ، وهي نافعة وجيدة ، لكن الكتاب ليس فيه من التنويع مايكفل تقديم دراسة موسعة عن منهجه ، وكان ثمة مجال لتوسيع المقدمة بدراسة مدى تطابق متن الشيرازي مع الأحاديث الصالحة للاحتجاج ، ومدى اعتماده على الضعيف ، وهو أمر فيه صعوبة على المبتدىء .

أما النص المحقق فقد خدمه الطالب بزيادة العزو إلى المصادر بالجزء والصفحة عندما يشير إليها ابن كثير في التخريج ، ثم بإضافاته تخريجات أخرى ، ثم بنقل أقوال الأئمة في الحديث صحةً وضعفاً ، ولايبين المحقق رأيه ولايجتهد في الحكم استقلالاً . وقد راجع كتب الحديث وكتب التخريج معاً في حواشيه ، وراجع كتب اللغة وخاصة الغريب لشرح الكلمات الغامضة ، ولم يترجم للأعلام باستيعاب ، لكن معظمهم من الصحابة ، وقد ترجم لسواهم .

٢٦ - الأحاديث والآثار الواردة في تاريخ بغداد للخطيب البغدادي

تأليف : الدكتور علي بن عبد الله الجمعة .

وقد تناول فيه دراسة أسانيد مائة وخمسين حديثاً وبيان درجتها .

ويدل العمل على محاولة الباحث توسيع خبرته في نقد أسانيد ومتون الأحاديث ، وتوجهه نحو خدمة (تأريخ بغداد) للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) يعطيه فسحة زمنية واسعة للتعرف على رجال القرون الخمسة الأولى الذين رووا الأحاديث ، كما يطلعه على أحاديث غريبة تفرد الخطيب بعدد منها ، والحق أن تفرده ليس مطلقاً ، وإنما هو بحسب ماتوافر لنا من مصادره ، فإن كثيراً مما تفرد به مصدرُهُ معاجيم شيوخ وتواريخ مدن ثقافية وأجزاء حديثية مفقودة .. وهذا الأمر لم يُشِر إليه الباحث .

ويستخدم الباحث أحياناً تعبيرات ليست مما تعارف عليه أهل الصنعة المحدثون ، والالتزام بتعبيراتهم مهم لينضبط الكلام ، ولكن استيعاب هذا الأمر يحتاج إلى عمر طويل وممارسة دؤوبة لاتقل عن عشرين عاماً ، فمن ذلك (١ : ٣) حين حكم على الحديث « هذا الإسناد ضعيف لأن فيه الربيع بن بدر وهو متروك » والصحيح أن يقول : « هذا الإسناد واهٍ لأن فيه الربيع بن بدر وهو متروك » . لأن التعبير بـ « ضعيف » يقصر عن المراد ، والمتروكون أحاديثهم واهية أو موضوعة .

ومن ذلك (١ : ٧) قال الباحث في الحكم على الحديث : « هذا الإسناد ضعيف لضعف أبي سعد الصنعاني ، والمتن من هذا الطريق ضعيف إلا أن له طرقاً أخرى ... وبهذا يكون المتن حسناً لغيره » . والصحيح أن لايحكم على المتن بالضعف لضعف الإسناد مادام له طرقاً أخرى من المتابعات .

ولم ينبه الباحث إلى أن طريق البيهقي والحاكم واحد ، بل إن عبارته توهم بأنهما طريقان ، ثم إن الحكم على الحديث يتوقف على دراسة سند الحاكم لتساهله كما أن الذهبي يتساهل في الموافقة على حكم الحاكم في مواضع كثيرة .

ومن ذلك (١ : ١٩) حكمه على الحديث بقوله : « هذا الإسناد فيه ضعف

لأن فيه محمد بن مزيد البغدادي ، وهو عندي مستور الحال ، فيبقى المتن من هذا الطريق ضعيفاً ، إلا أنه بطرقه الأخرى مرفوعاً يكون صحيحاً » .

والصحيح أن يقول جرياً على تعبيرات أهل الحديث : « إن سند الحديث الموقوف ضعيف ، والطريق المرفوع هو الصحيح المحفوظ » .

ومن ذلك (١ : ٢٣) حكمه على الحديث بقوله : « هذان الإسنادان ضعيفان فالأول مداره على محمد بن مزيد بن أبي الأزهر وهو هالك متهم بالوضع .. والطريق الثاني فيه أبو العباس الكوفي شيعي ضعيف ... »

والصحيح أن يقول : « هذان الإسنادان أحدهما واهٍ لايصلح للاعتبار ، لأن مداره على محمد بن مزيد وهو هالك متهم بالوضع ، والثاني ضعيف ... » .

أما المنهج الذي اتبعه في التخريج بتقديم المتابعات التامة أولاً ، فهو معروف عند ابن الجوزي والسيوطي في كتب الموضوعات ، ونظراً لأن معظم أحاديث تأريخ بغداد ضعيفة فلا أرى بأساً في اتباع هذا المنهج ، خلافاً لمنهج المحدثين في التخريج بتقديم الصحيحين وبقية الكتب الستة على ماسواها من كتب الحديث الأصول .

ولاشك أن عمل الباحث في الحكم على أحاديث تأريخ بغداد وأكثرها ضعيفة وواهية وموضوعة أتاح له فرصة واسعة للتنقل بين أنواع العلل ، مما أكسبه خبرة طيبة ، ولو واصل مشروعه بالنظر في بقية أحاديث (تأريخ بغداد) فإنه يمكن أن يتكوَّن علمياً باعتباره أحد النقاد المهرة في ميدان الحديث الشريف ..

٢٧ ـ المختصر في علم الأثر :

تأليف : الدكتور إبراهيم بن إبراهيم قريبي .

يقع المختصر في ٣٦٣ صفحة ، وقد اعتمد في تأليفه على ١٥٨ مصدر قديم ومرجع حديث ، ويتناول المسائل المتنوعة التي يضمها هذا العلم بالتعريف لغة واصطلاحاً ، ويبيِّن مكانة السنة وأهميتها التشريعية ، كما يتناول تدوينها خلال القرون الأربعة الأولى من تأريخ الإسلام ، ويُعرِّف بأهم كتب السنة (صحيح

البخاري ، وصحيح مسلم ، وسنن أبي داؤد والترمذي والنسائي وابن ماجة) ، وينتقل إلى المدونات المتأخرة مثل سنن البيهقي وجامع الأصول لابن الأثير وتيسير الوصول لابن الربيع وتحفة الأشراف للمزي ومجمع الزوائد للهيثمي ، وهو إطار واسع من حيث التحديد الزمني والجغرافي ، كما تناول الكتاب وصفاً للكتب المؤلفة في علم الرجال . ومن حيث الأسلوب فهو واضح خال من التعقيد .

٢٨ ـ المرشد الحثيث في كيفية تخريج آية أو حديث :

تأليف : الدكتور إبراهيم بن إبراهيم قريبي .

وقد عرَّف الباحث بالمصنفات التي تناولت الموضوع ، فبدأ بفهارس القرآن الكريم وكيفية الإفادة منها مثل كتاب (الدليل الكامل لآيات القرآن الكريم) للدكتور حسين محمد فهمي الشافعي ، وكتاب (تفصيل آيات القرآن الحكيم) لجول لابوم ، وكتاب (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم) لمحمد فؤاد عبد الباقي . ثم انتقل إلى التعريف بالمؤلفات المعنية بتخريج الحديث ، فتعرض للجوامع والمسانيد والمعاجيم والسنن والصحاح والأحكام والمصنفات ، وغير ذلك من المصنفات الحديثية المتنوعة ، وقام بالتعريف بها موجزاً لخصائصها وأهميتها وطرق الوصول إلى الحديث فيها ، وبذلك قدَّم مؤلفاً نافعاً لطلبة العلم .

٢٩ ـ تعدد الروايات في متون الحديث النبوي :

تأليف : الدكتور شرف محمود القضاة ، والدكتور أمين محمد القضاة .

يتعلق الموضوع بعلم مصطلح الحديث ، فهو يتناول ظاهرة تعدد الروايات في متون الحديث ، ويحاول تعليلها مستخدماً الاستقراء التام والسبر والتقسيم ، فوصل الباحثان إلى جمع عدة أسباب لتعدد المتون لم تجمعها كتب المصطلح في موضع واحد ، بل وردت فيها تحت مسميات وعناوين عديدة من علوم المصطلح وأصول الفقه .

٣٠ - قياس شرط البخاري في الطبقات :

تأليف : الدكتور شرف محمود القضاة ، والدكتور أمين محمد القضاة .

يستفيد البحث من الطرق الإحصائية في التحقق من أحد شروط الإمام البخاري في كتابه (الصحيح) ، والتي كشف عنها الحازمي في كتابه (شروط الأئمة الخمسة) ، وهو تخريج البخاري لأحاديث الطبقة الأولى والثانية دون الطبقات الأخرى من الرواة عن شيخ مكثر واحد مثل نافع أو الأعمش . وكان الاستقراء التام من شروط الباحثين ، وقد أظهر صبراً على البحث ودقة في العمل ، ولو استخدما الكمبيوتر لسهَّل المشروع .

٣١ - نقد الحديث بين سند النقل وحكم العقل :

تأليف : الدكتور أمين محمد القضاة .

إن موضوع البحث طُرق في العقدين الأخيرين خاصة ، فظهرت أطروحات وكتب فيه (مثل مقاييس نقد متون السنة) للدميني وغيره ، ولكن صاحب البحث تمكن من استخدام نصوص ، وتعليل أخرى ، وتفسير ثالثة بطريقة منطقية سلسة وأسلوب سليم .

٣٢ - حكم رواية الحديث بالمعنى :

تأليف : الدكتور أمين محمد القضاة .

يعالج البحث مسألة دقيقة هي رواية الحديث بالمعنى ، وقد اعتمد على المصادر الحديثية بالدرجة الأولى ، لكن طريقة العرض تُشعر بالتأثر بعلم أصول الفقه والنماذج والأمثلة التي أوردها تكفي لبيان المقصود ، لكنه لو استقصى لأمكنه تقديم كتاب متوسط الحجم ، كما أن الخاتمة التي وضعها آخر البحث هي مكملة للبحث ولاتحصر نتائجه ، مما يخالف العرف في « الخاتمة » .

٣٣ - الغيبة وعلاقتها بالجرح :

تأليف : الدكتور عبد العزيز بن حمد المشعل .

إن هذا البحث يكشف عن جواز جرح الرواة استثناءً من الغِيبة المحرمة ، ويحتاج إلى ترتيب المراجع في الحاشية حسب تأريخ نشرها ، ليُعرف السابق إلى الفكرة من المتابع فيها ، ولتظهر سرقة الأفكار وربما التعابير الحرفية أيضاً (ص٢٢ حاشية ٣) . كما يحتاج إلى تقديم الصحيحين على ماسواهما عند العزو إلى كتب الحديث بالحاشية ، لأحقيتهما ، ولتظهر قوة الدليل .

والحق أن المؤلف يلتزم عبارات المصادر ، ولايملك لغة خاصة يعبر بها عن معاني البحث ، وهو النمط السائد اليوم في الكتابات الحديثة ، وهذه المشكلة تطال الكثيرين من طلبة العلم المستجدين فإنهم يعبرون عما يريدون بلسان غيرهم .

ولم يفطن الباحث إلى أخطاء المحققين الذين نشروا الكتب التي اعتمد عليها في بحثه ، لذلك لم يحاول قراءة بعض الكلمات بصورة صحيحة ، مع أن معظم ماينشر هذه الأيام تقوم به نابتة لاتملك الأدوات اللازمة للتحقيق ، بل إن بعضهم لم يدرس العلم الإسلامي بل تخصص في علوم الدنيا ، وبعضهم لم يتخصص في شيء سوى الجرأة على نشر كتب التراث ، فيلزم لطلبة العلم أن لايستسلموا أمام المنشورات بل يقرأونها قراءة نقدية ، وقد يضطرون إلى مراجعة المخطوطات .

ويلاحظ على الباحث النزول في المصادر حتى أنه ليستعمل المراجع في مظان تحتاج إلى أهل الاستقراء وجهابذة أهل الفن (ص٣٥ حاشية ٢) ، كما يلاحظ عليه أنه لم يستقصِ في جمع المراجع الحديثة والمصادر القديمة .

وخلاصة القول في هذا البحث أنه نافع لكنه لايرقى إلى مستوى الابتكار والتجديد سواء في مبانيه وأنساقه ، أو معانيه وفحواه .

٣٤ ـ كعب الأحبار بين المحدِّثين والمستشرقين :

تأليف : الدكتور عبد العزيز بن حمد المشعل .

هذه دراسة جامعة عن كعب الأحبار ، ا ت باستقصاء آثاره في الفضائل والرقائق والغيبيات والأحكام والتفسير ، كما اهتمت بتحرير الأقوال في هذا الراوي

من حيث التعديل والتجريح ، وتفنيد الشبه التي ألحقها به التعصب حيناً ، وعدم الفهم السليم لعبارات الأقدمين حيناً آخر .

واختيار الموضوع ناجح ، وفيه سعة للإضافة والابتكار ، حيث لم يدرس بهذا التفصيل من قبل ـ حسب علمي ـ ، ويلاحظ أن الصياغة اللغوية حسنة ، والأسلوب سلس واضح ، وتظهر شخصية الباحث في طرح آراء مستقلة تخدم منهج التعامل مع الرواية ، وخاصة مؤازرته القول بتقييد رفع أقوال الصحابة التي لامجال فيها بالرأي بأن لاتكون مظنة الأخذ عن الإسرائيليات (ص٢٠٨) مما يوضح إمكان الإضافة إلى المنهج النقدي الحديثي إذا استمر التعامل معه لسد نقص محتمل أو لإضافة جديدة نتيجة الاحتكاك بالمناهج النقدية الأخرى ما لم تصطدم بالكتاب والسنة .

ولكن ينبغي الاعتراف بأن الكتابات العربية الحديثة عن التوراة والانجيل لم يطلع أصحابها على الدراسات الغربية النقدية ، والتي اتبعت منهجاً نقدياً صارماً Critical Method ومن هنا يبدو النقص واضحاً في كلام الباحث عن تأريخ التوراة من خلال ماكتبه محمد رشيد رضا (ص١٥ ـ ١٦) فقط .

كما أن الباحث يحتاج أن يعيد النظر في تأريخ كتابة الحديث (ص١٢) فإن الكتابة بدأت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وليس بعد طول العهد ـ كما يذكر ـ .

ولايخفى أن التكرار للنصوص نفسها والاستشهاد بها في عدة موضوعات بإعادتها كاملة ليست من محاسن التأليف ، وقد فعله المؤلف .

كما وقع تصحيف لأسماء معروفة عند المحدثين مثل الموقري (ص١٠٩) في عدة مواضع ، وذكوان (ص١١٥) وابن السكن (ص١٢٥) ..

والحق أن الباحث عامل النصوص بالجملة وفق منهج نقدي ، وقد يخالف رأيه آراء جهابذة العلم أحياناً كالطبري (ص١٤٥) فلايهاب أن يبرز رأيه معتضداً بالدليل ، ويُظهر قوة في الجدل والنقد ..

٣٥ ـ كتاب « المنتخب من معجم شيوخ السمعاني » :

تحقيق : الدكتور موفق عبد الله عبد القادر .

أولاً ـ القسم الدراسي :

١ ـ كانت الدكتورة منيرة ناجي سالم قد أعلنت إنجازها تحقيق كتاب المنتخب من معجم شيوخ السمعاني ، بالاشتراك مع مشرفها الأستاذ الدكتور ناجي معروف ـ يرحمه الله ـ وذلك في مقدمة كتاب (التحبير في المعجم الكبير للسمعاني مجلد ١ : ٣٠) ، وهي تعمل باحثة علمية في المجمع العلمي العراقي .

٢ ـ كتبت الدكتورة منيرة مقدمة دراسية لكتاب التحبير تقع في ٤٨٥ صفحة وهي مطبوعة بدار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٣٩٦ هـ (١٩٧٦ م) وتمتاز بحسن التأليف وجودة العرض وسعة نطاق المصادر والمراجع ، وقد فتحت على الدكتور موفق الأفكار والموضوعات التي عالجها في دراسته التي تتقدم كتاب (المنتخب من معجم شيوخ السمعاني) الذي حققه ، كما أنها ذكرت نقول المصادر عن (التحبير) وبذلك عرّفت بمظان التراجم ومصادر التحقيق .

ولم أجده يذكر هذه الفوائد التي حازها منها ، بل اكتفى بالثناء على عملها بصورة إجمالية ، وهذا لايكفي .

٣ ـ تكشف المقارنة بين الدراستين عن قلة الإضافة الموضوعية عند الدكتور موفق وأن معظم مااعتمده من النصوص سبقته إليه الدكتورة منيرة ، بحيث لم تعد المكتبة العربية بحاجة إلى دراسة جديدة عن السمعاني في الوقت الحاضر . وقد أضاف الدكتور موفق كتاب (سير أعلام النبلاء) للذهبي إلى مصادر الدكتورة منيرة وكانت قد اعتمدت كتب الذهبي الأخرى . ولذلك أقترح عليه عند نشر النص المحقق الاكتفاء بملزمة واحدة يلخصها من الدكتورة منيرة مع توضيح ماعنده من إضافات واعتراضات واستدراكات بصورة مركزة .

٤ ـ أثار الدكتور موفق مشكلة كبيرة عندما جزم بأن كتاب التحبير الذي نشرته الدكتورة منيرة هو منتخب من التحبير وليس أصل التحبير ، وأقوى أدلته

وجود نصوص منقولة عن التحبير ليست في المطبوع ، وقد فصَّل في بيان ذلك . وكانت الدكتورة منيرة قد صرَّحت في حاشية (٤٩) من التحبير ١ : ٧٩ بأن وجود سند رواية ـ ناقص من أعلاه ـ في صلب الترجمة رقم (١٠) يُظهر أن ناسخ التحبير قد غفل عنه ، وأبقاه خلافاً للمنهج الذي سار عليه في التحبير حيث حذف الرواية وأسانيدها ، وهذا يعني أن ضياء الدين المقدسي ناسخ « التحبير » هو الذي حذف الروايات ، ولكنها أبقت العنوان « التحبير » وعللت عدم وجود الروايات المقتبسة في المصادر اللاحقة بسقوط تراجم خلال الكتب وأوله وآخره وعددها ١٢١ ترجمة موجودة في المنتخب ، إضافة إلى تراجم أخرى ساقطة خلال الكتاب . وكانت الدكتورة منيرة قد خرَّجت تراجم (التحبير) من (المنتخب) في حواشي التحقيق ، وعدد تراجم التحبير ١١٩٣ ترجمة بينما عدد تراجم المنتخب ١٥٤٥ ترجمة ، ففي المنتخب ٣٥٢ ترجمة زائدة على التحبير ضمنها ١٢١ ترجمة سقطت من التحبير إذا اعتبرناه قد أورد جميع تراجم المنتخب في الأحمدين وبعض إبراهيم ، وهو الساقط من أوله ، ومن آخر الكتاب (قسم النساء) . وإذا راعينا ماسقط خلال الكتاب مما بينته الدكتورة منيرة في الدراسة ، تبين أن عدد الزيادة في تراجم المنتخب قد لاتبلغ المائتين ـ وربما أقل من ذلك بكثير ـ لو أضفنا ماأوردته المصادر الأخرى وخاصة معجم شيوخ ابن عساكر والأنساب للسمعاني ، ومن هنا تبدو المجازفة في عبارة الدكتور موفق عن الجديد في تراجم المنتخب ونصها : « وإن المئات من هؤلاء لم نقف على أي مصدر آخر ترجم لهم سوى هذا الكتاب أو من اقتبس منه » !! ولم يتمكن الدكتور موفق من حل المشكلة التي أثارها بل ساق احتمالين ص١١٨ من الدراسة هما :

« ١ ـ أن كتاب (التحبير في المعجم الكبير) المطبوع ماهو إلا المنتخب من كتاب (معجم شيوخ السمعاني) انتخبه عالم آخر غير العالم الذي انتخب (المنتخب من معجم شيوخ السمعاني) .

٢ ـ أنه (المنتخب من التحبير من المعجم الكبير) للسمعاني ، وأن

المنتخب من أهل العلم وممن مارس هذا الفن وأجاده ، وإلى هذا يميل القلب وتطمئن النفس » ـ انتهى كلامه ـ .

وعند التأمل في مقدمة السمعاني للمنتخب ، وهي في الأصل مقدمة المعجم الكبير تظهر العلاقة الواضحة بين معاجيمه .

كما أن المقارنة بين التحبير والمنتخب تكشف العلاقة الوثيقة بين الاثنين ، إذ كلاهما يستقي من المعجم الكبير سواء تحت عنوان (التحبير) أو (المنتخب) فالمقصود تخير أحسن المعلومات ونظمها في مصنف مع الحفاظ على عبارة الأصل .

ومن هنا كان التطابق الكبير بين الاثنين ، لكن التحبير أخصر من المنتخب لحذف الروايات منه سواء أكانت أحاديث أم حكايات وأشعار .

وإذا عرفنا أن نسخة (المنتخب) التي وصلت إلينا كتبت عام ٦٤٧ هـ وأن نسخة (التحبير) كتبت قبل سنة ٦٤٣ هـ وهي سنة وفاة ضياء الدين المقدسي ، وقدرنا مكانة المقدسي في العلم ، وقدرته على الانتخاب ، فيحتمل أنه هو الذي حذف مواد من التحبير ربما يكون السمعاني قد سجلها في (التحبير) الذي نقلت عنه المصادر اللاحقة نصوصاً لانجدها في التحبير المطبوع .

ويحتاج القطع إلى مطابقة النصوص المنقولة عن التحبير مع أماكن التراجم الساقطة من المطبوع ليزول اللبس بشأنها ، إذ قد تكون من الأقسام الساقطة فينتفي الاستدلال بها على وقوع الانتخاب في النسخة المطبوعة باسم (التحبير) .

والحق أن الإشكال يرد أيضاً على (المنتخب من معجم شيوخ السمعاني) فإن جميع المصادر التي نقلت منه أسمته (معجم شيوخ السمعاني) وليس بينها من سماه (المنتخب) .

كما أن المنهج الذي وضحه السمعاني في مقدمة (المنتخب) ينطبق على محتواه ، أفلا يحق لنا التساؤل إذا ماكان المنتخب الذي بين أيدينا هو المعجم الكبير نفسه ؟ وهل في النقول عن معجم شيوخ السمعاني في المصادر اللاحقة

زيادات ؟ .

٥ ـ يستدل المحقق (ص١٣٢) من الدراسة على أن النسخة الخطية من (المنتخب) قد عورضت ، وذلك لوجود التصحيحات في الهامش ، ومن المعلوم أن التصحيح قد يتم بالاعتماد على المصادر الأخرى ، وليس بمعارضة النسخة ، لأن المعارضة معناها إعادة المطابقة بين الفرع والأصل بعد النسخ للتثبت من صحة النسخ ، وعدم وقوع السقط والتصحيف والتحريف ، أما دليل المعارضة فهو وضع النقط داخل الدارات .

٦ ـ يذكر المحقق (ص١٠٢) من الدراسة اقتباس المؤلفات اللاحقة من (معجم شيوخ السمعاني) مبيناً أنها « في أكثر من موضع » . وهذا لايكفي بل ينبغي أن يصرح بعدد النقول في كل مصدر مادام قد جمع النقول وقارنها مع النسخة الخطية كما هو لازم في تحقيق النسخة الفريدة .

٧ ـ يبدو كلام المحقق عن علاقة معجم شيوخ السمعاني بمعجم شيوخ ابن عساكر (ص٧٧ و ص١٢٠) فيه تعارض ، ففي (ص٧٧) أنه يسوق الروايات وفي (ص١٢٠) أنه لايسوق الروايات ـ أي ابن عساكر ـ .

٨ ـ يستدل المحقق (ص١١٦) من الدراسة على أن (التحبير) المطبوع هو منتخب ، وذلك لوجود زيادات في (المنتخب من معجم شيوخ السمعاني) عليه وهذا الدليل منتفٍ لاستقلال الكتابين في التصنيف ، ولأن التحبير يعتمد أساساً على المعجم الكبير وينتخب منه ، مما يقتضي المغايرة لا التطابق ، وأن الأدلة التي يمكن أن تثبت أن التحبير المطبوع هو منتخب هي النقول في الكتب اللاحقة التي صرحت بالنقل عن التحبير مع أنها ليست فيه ، كما أنها ليست من التراجم الساقطة من أول التحبير المطبوع أو آخره أو خلاله ، بل تتعلق بتراجم موجودة في المطبوع ، وهذا الموضوع لم يعالج بالقدر الكافي والتدقيق اللازم رغم أنه أقوى دليل يثبت إن كان التحبير المطبوع هو الأصل كما ألفه السمعاني أم منتخب منه .

٩ ـ وقف ابن النجار على ماكتبه السمعاني بخط يده من أسماء مؤلفاته وعدد

مجلداتها ومقدار طاقاتها من الورق ، وقد ذكر ابن النجار أن التحبير ثلثمائة طاقة وأن المعجم الكبير ثمانون طاقة ، فرأى المحقق أن « الثلثمائة » تحريف « ثلاثين » لأن المعجم في عشر مجلدات والتحبير في ثلاث مجلدات .

قلت : ينبغي على هذا القياس أن يرفض بقية التقديرات أيضاً لأن ابن النجار ذكر أيضاً أن الذيل على تأريخ بغداد للسمعاني يقع في خمسة عشر مجلدة وهو أربعمائة طاقة ، بينما ذكر أن معجم الشيوخ للسمعاني يقع في عشر مجلدات وهو ثمانون طاقة ، وقياساً على ماسبق ينبغي أن يقع الذيل على تأريخ بغداد في ١٢٠ طاقة فقط .

والحق أن الطاقة لايمكن أن توضح حجم الكتاب لاختلاف مساحتها أولاً ثم لاختلاف حجم الخطوط .

وقد رأى الحافظ الذهبي كتاب التحبير وطالعه وقال أنه ثلاث مجلدات وقال أنه ثلثمائة طاقة ، وهو يرى أن الطاقة نصف كرّاس فيكون (١٥٠) كراسة كل مجلد في خمسين كراسة .

ولم ينكر على ابن النجار كما فعل المحقق (وليس راء كمن سمع) .

ثانياً ـ النص المحقق :

إن مستوى التحقيق والتعليق في الحواشي متوسط ، ولكن يحتاج إلى التزام خطة موحدة في العمل ، وفيما يلي بعض الملحوظات التفصيلية :

١ ـ يقوس المحقق على العبارة داخل نص (المنتخب) إذا لم تكن في التحبير ، وهو عمل غير مألوف في التحقيق ولو قبلناه فينبغي الالتزام به لكنه لم يلتزم فأحياناً ينبه على الزيادة في الحاشية دون تقويس (ترجمة رقم ٩٩٠ ، ٩٩٥ ، ١٠١٨) وأحياناً لاينبه على الزيادة لابقوس يحصرها ولا بإشارة في الحاشية تحددها (مثلاً ترجمة رقم ١١١ ، ١١٩) .

٢ ـ أحال على أرقام تراجم في التحبير بنقص واحدة ، معللاً بخطأ المحققة الدكتورة منيرة حيث أعطت رقمين لترجمة واحدة (راجع التعليق على ترجمة ٨٦١

من المنتخب) والأولى أن يلتزم بأرقام التراجم المطبوعة لسهولة المراجعة مع التنبيه في المقدمة على خطأ الترقيم .

٣ ـ تحديد الزيادة في (المنتخب) على (التحبير) ليس دقيقاً مثل ترجمة رقم ١٠٣٤ جعل خبر ولادة صاحب الترجمة ضمن الزيادة مع أنه مذكور في (التحبير) .

٤ ـ أحياناً يحتاج النص إلى إضافة كلمة من التحبير ليستقيم ، مثلاً ترجمة رقم ١١٦ قال عن صاحب الترجمة « من صوفية الأستاذ أبي نصر البغوي » !! وفي التحبير ١ : ٧٥ « من صوفية رباط الأستاذ أبي نصر البغوي » وهو أجود .

إن كتاب (المنتخب من معجم شيوخ السمعاني) من المصادر الأولية المهمة ، فإضافته العلمية تتجلى في عدد التراجم التي انفرد بها ، وفي إضافاته الخاصة بالرواية الحديثية والتأريخية والحكايات والأشعار على كتاب (التحبير) المطبوع ، فضلاً عن إضافته في التراجم الساقطة من (التحبير) والتي تبلغ قرابة ١٥٠ ترجمة ، وكذلك في تسمية الكتب وذكر أسانيدها بينه وبين مؤلفيها وكثير منها ليس في (التحبير) .

وقد بذل المحقق جهداً كبيراً في ضبط النص وتقويمه وأجاد قراءته ، لكنه أخفق في تقديم دراسة ممتعة عنه ، ونظراً لتأخر صدوره من قبل الدكتورة منيرة التي أعلنت عن إنجازه منذ خمس عشرة سنة ، فإن نشره يخدم الدراسات التأريخية والحديثية .

د ـ الفقه والأصول

٣٦ ـ « كتاب الخراج » لأبي يوسف القاضي :

وهو من أعظم الكتب الإسلامية التي تحدثت عن النظم المالية من وجهة نظر شرعية ، وعلى صعيد الفكر الإنساني سجل أبو يوسف سبقاً مشهوداً عندما كتب في

المالية العامة في القرن الثاني الهجري (الثامن الميلادي) وهو ما يقابل العصور الوسطى الأوربية التي تمتد من (٥٠٠ ـ ١٥٠٠ م) حيث لانجد أية مساهمة في تأريخ الفكر الاقتصادي من قبل مفكري الغرب ، ولم تكن مساهمة أبي يوسف مجرد طرح نظري بعيد عن الواقع ، بل جاءت مساهمة في ترشيد الواقع ، وبناءً على طلب من الخليفة الرشيد نفسه ، مما يشير إلى وجود التخطيط الاقتصادي في هذا الوقت المبكر ، وقد تتابعت جهود العلماء المسلمين من الفقهاء والكتاب في هذا الميدان ، فألفوا العديد من كتب الأموال والخراج . وقد عدَّ ابن النديم ستة وعشرين مؤلفاً في الخراج بدءاً بكتاب حفصويه ـ من طبقة الكتاب ـ وللأسف فإن معظمها مفقود ، ولكن وصل إلينا من الكتب المبكرة كتاب الأموال لأبي عبيد ، وكتاب الأموال لتلميذه ابن زنجويه ، والتلميذ يضيف إلى أستاذه عدداً من الروايات قد تبلغ نسبتها ٢٠ بالمائة ، ثم هو ينقل بقية الروايات عن أستاذه ، ويبلغ مجموع روايات ابن زنجويه في الأموال ٢٤٨٩ رواية .

٢٧ ـ كتاب الأموال لابن زنجويه :

تحقيق : الدكتور شاكر ذيب فياض ، كلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، (١٣٣٤ صفحة) .

رغم أن كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام ـ شيخ ابن زنجويه ـ مطبوع فإن كتاب الأموال لابن زنجويه يضيف روايات أخرى قد تبلغ نسبتها ٢٠ بالمائة من مجموع الروايات ، وبقية الروايات منقولة من كتاب الأموال لأبي عبيد ، وهذه النسبة تعطي قدراً من الإضافة العلمية تكفل نجاح الموضوع . ولاتقل الإضافات العلمية التي سجلها المحقق في الحواشي أهمية عن الروايات الزائدة ، وهي تتمثل في الحكم على الروايات التي يبلغ عددها ٢٤٨٩ نص ، وتخريجها والحكم عليها والتعريف برجال سندها عمل شاق ، لكنه مهم جداً لأن معظمها في الميزانية المالية للدولة الإسلامية في صدر الإسلام فهي تتناول الجزية والخراج والعشور ... وقد اعتمد

الفقهاء على بعضها في الأحكام ، واختلفوا في أمور ، فالحكم عليها من حيث الصحة وعدمها له أثر قاطع في بيان الراجح والمرجوح من هذه الآراء . وبذلك توطيء هذه الرسالة الجامعية الإفادة من الكتاب أمام الفقهاء المعاصرين بتمكينهم من اختيار الأدلة القوية لآرائهم في النظام الاقتصادي الإسلامي .

ورغم أن تلك الأحكام على الروايات تتوقف على ملكة الباحث وتمكنه من علم مصطلح الحديث ومعرفته بمسالك النقاد القدامى في الوصول إلى الحكم الصحيح فإن المحقق أدلى بدلوه وتمكن في مواضع عديدة من الكشف عن العلل وبيان درجة الصحة .

ولاشك أن قراءة هذا النص بصورة صحيحة تحتاج إلى تذوق عالٍ للغة العربية ومدلولات ألفاظها في القرنين الأولين للهجرة ، مع الفاصل الزمني بين لغتنا المعاصرة وبينها ، سواء بسبب تدني مستوى لغتنا العربية في هذا الجيل ، أو بسبب التطور اللغوي الطبيعي . وقد تمكن المحقق من اجتياز هذه العقبات فقدم النص بلغته القديمة سليماً بعد أن بذل جهداً كبيراً في القراءة الصحيحة وجهداً أقل في تيسير النص ، وبيان مراده عندما يحيط به الغموض .

وقد جاءت دراسة المحقق التي قدم بها للنص وجيزة مركزة ، تقتصر على مايلزم لتقديم نص محقق في حين أن رسالة الدكتوراه ينبغي أن تحض بدراسة أعمق تتناول تحليل المادة العلمية التي يتضمنها النص المحقق .

٣٨ ـ كتاب « الفقيه والمتفقه » للخطيب البغدادي :

صدرت الطبعة الثانية من هذا الكتاب عن مطابع دار القصيم في الرياض سنة ١٣٨٩ هـ ، وهي بعناية الشيخ الفاضل إسماعيل الأنصاري عضو دار الإفتاء في المملكة العربية السعودية ، ولم يُشر فيها إلى تاريخ صدور الطبعة الأولى ، ويبدو أن الطبعتين لم تعرضا للبيع في الأسواق بل وزعتا بشكل هدايا فقط ، ورغم مافي هذه الطريقة من أريحية وكرم فإن عدم عرض الكتاب للبيع يمنع وصوله إلى الكثيرين

الذين قد يهمُّهم موضوعه أكثر ممن أهدي لهم .

أهمية الكتاب :

إن كتاب « الفقيه والمتفقه » من أهم كتب الخطيب البغدادي ، لايتقدمه بينها في الأهمية سوى « تأريخ بغداد » ، ولايضاهيه سوى كتاب « الكفاية في معرفة علم الرواية » على اختلاف الفن الذي تتناوله الكتب الثلاثة .

وقد عالج الخطيب البغدادي في كتاب « الفقيه والمتفقه » موضوعات أصول الفقه في حوالي ثلثي الكتاب ، أما الثلث الأخير فيعالج آداب الفقيه والمتفقه .

ورغم كثرة المصنفات في أصول الفقه مما ألف قبل الخطيب وبعده ، فإن منهج الخطيب في كتابه متميز بغلبة صفة المحدث على بقية جوانب ثقافة الخطيب ، فهو يعتمد على الأحاديث والآثار بحيث تغلب النقول على مادة الكتاب ، وهي موزعة على الموضوعات الأساسية في أصول الفقه .

وقد بدأ الخطيب كتابه ببيان فضل الفقه والتفقه ، لكنه تخلل ذلك فتاوى للإمام أحمد بن حنبل وغيره تتعلق بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهي من فروع الفقه ، ولاتنسجم مع الفصل الذي وردت ضمنه . ولعل ذلك يشير إلى وقوع اختلال في ترتيب مادة الكتاب ، ومن المحتمل جداً وقوع سقط أيضاً في هذا الموضع [١] .

ثم انتقل الخطيب إلى ذكر أصول الفقه ، وهي القرآن الكريم والسنة والإجماع والقياس ، وعند كلامه عن القرآن الكريم عقد أبواباً في المحكم والمتشابه والحقيقة والمجاز والأمر والنهي والعموم والخصوص والمبين والمجمل والناسخ والمنسوخ ، وقد اعتمد في هذه المباحث على الآثار فنقل بأسانيده أقوال ابن

---

١) الفقيه والمتفقه ص١٧ ـ ٣٢ .

عباس ومقاتل بن سليمان ومجاهد والضحاك والفراء وأبي عبيدة معمر بن المثنى وابن قتيبة الدينوري ، وهم من أعلام المفسرين واللغويين ، كما نقل عن الإمام الشافعي بعض آرائه في أصول الفقه . ومن الجدير بالذكر أن الخطيب شافعي المذهب ، وهو كثيراً مايتابع الإمام الشافعي ، ولكنه قد يخالفه أحياناً مثل قول الخطيب بجواز نسخ السنة بالقرآن خلافاً للشافعي [١] .

أما في الكلام عن الأصل الثاني وهو السنة ، فقد بدأ بتعريف السنة ، ثم ذكر وجوب طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ثم عقد أبواباً قصيرة في موضوعات السنة التي تهم الأصولي ، ويلاحظ كثرة اعتماده على آراء الإمام الشافعي [٢] ومناقشته لآراء الحنفية [٣] .

ثم انتقل الخطيب إلى الكلام عن الإجماع فبيَّن حجيته ، ورد أقوال المخالفين [٤] مستدلاً بالآيات والأحاديث ، ثم عقد أبواباً مختصرة تتعلق بالإجماع .

ثم تناول القياس فبين حجيته وناقش آراء القائلين بإبطاله ، وقد ذكر الأحاديث والآثار الدالة على إبطاله أولاً ، ثم انتقل إلى ذكر الأحاديث والآثار الدالة على حجيته مع إيضاح مدلولاتها ، وعقب ذلك بتأويل الآثار الدالة على إبطاله تأويلاً يصرفها عن تحريم القياس الصحيح [٥] .

ثم عقد أبواباً في الموضوعات المتعلقة بالقياس كالعلة والحكم ، وأسهب في الكلام عن الجدل مبيناً ماهو محمود منه وماهو مذموم ، وعقد باباً في جواز

---

١) الفقيه والمتفقه ١ : ٨٥ .

٢) المصدر السابق ١ : ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١٠٨ .. الخ

٣) المصدر السابق ١ : ١٣٧ ـ ١٣٨ .

٤) المصدر السابق ١ : ٥٤ .

٥) المصدر السابق ١ : ٢٠٤ ـ ٢٠٥ .

السؤال عما لم يقع من الأحداث ، وفيه تبرز قابليته على الجدل حيث لايكتفي بسرد النصوص ، بل يلجأ إلى المحاججة العقلية ، وقد عقد أبواباً في آداب الجدل ومايحتاج المتجادلون إلى معرفته ، وقسّم الأسئلة والجوابات وصنّف وجوه المطاعن والمعارضات ، ثم تكلم عن التقليد ، وقد نصح الخطيب طلاب الحديث بعدم الاكتفاء بجمع الحديث ، والاهتمام بالتفقه فيه ومعرفة معانيه ، ثم شرع ببيان آداب الفقيه والمتفقه ، فبيّن مايلزم المتفقه من استحضار النية وطلب العلم في الشباب والشيخوخة ، وعدم التعلق بالدنيا ، وحسن اختيار شيوخه ، وكيفية تعامله معهم ، وذكر أنسب أوقات الحفظ ، ومقدار مايحفظ في الوقت المحدد .

ثم بيّن أخلاق الفقيه وآدابه ، وكيفية تعامله مع تلاميذه وأصحابه ، وأوصاف وأخلاق من يتصدى لفتاوى العامة ، وآداب المستفتي ، وفصل فيما يلزم المفتي عمله في أنواع الفتاوى ، وفي سائر الأبواب المتعلقة بآداب الفقيه والمتفقه لايطلق الخطيب لقلمه العنان ، بل يكتفي بأوجز بيان معتمداً على الأحاديث والآثار .

وهكذا فإن كتاب « الفقيه والمتفقه » جله في أصول الفقه وثلثه تقريباً في آداب الفقيه والمتفقه .

طريقة النشر :

اعتمد المحقق على نسخة واحدة مصورة عن الأصل المحفوظ في دار الكتب الظاهرية بدمشق ، رغم وجود نسخة أخرى في تركيا (كوبرلو) ، ومع أن نسخة الظاهرية عليها سماعات علماء كبار فإنها لاتخلو من سقط ، ولايكملها ويقوم بعض مافيها من تصحيف وأخطاء إلا مقابلتها بالنسخة التركية .

ولابد أيضاً من الرجوع إلى المصادر التي اقتبس منها الخطيب ، لضبط النصوص ، وتثبيت الاختلافات في الحاشية . وقد رجع المحقق إلى بعضها مثل كتاب « الرسالة » للشافعي ، وكتاب « اللمع » للشيرازي ، وفاته الرجوع إلى عدد من المصادر الأخرى مثل مسائل أبي بكر المروزي للإمام أحمد بن حنبل ، وتأريخ

يعقوب بن سفيان الفسوي ، حيث أن هذين الأصلين موجودان ، الأول ضمن مخطوطات الظاهرية ، والثاني في مكتبة أسعد أفندي بتركيا [١] ، وإن كان ثمة صعوبات في استعمال المخطوطات في التحقيق .

وكذلك فإن المحقق الفاضل لم يستوف مراجعة المصادر المطبوعة ، والتي تساعد على ضبط الأعلام لكتب علم الرجال والتراجم ، كما أنه أغفل الإشارة إلى الأجزاء والصفحات بالنسبة للكتب التي راجعها وأحال إليها [٢] ، وهي قليلة لم تف بضبط النص وتقويم أسماء الأعلام .

إن ملحوظاتي تنصبُّ على ضبط النص ، وأما إغفال المحقق التعريف بالأعلام وغيرهم في الحواشي ، فإن ذلك من مسائل الخلاف بين المحققين وبعضهم يرى أنه يثقل الكتاب بحواشٍ لاضرورة لها ، ويرى تخصيص الحواشي لضبط نص الكتاب فقط .

كذلك أغفل المحقق وضع الفهارس التفصيلية ، ومثل كتاب الفقيه والمتفقه يحتاج إلى فهرس للأعلام ، وخاصة رجال الإسناد .

وكان المؤمل وقد طبع الكتاب للمرة الثانية أن يتخلص من الأخطاء الطباعية الكثيرة ، وأن يُنتبه إلى بقية الأخطاء ، وفيما يلي بعض مواضع السقط ثم جدول ببعض الأُخطاء التي انتبهت إليها خلال مطالعتي للكتاب مما لم ينبه عليه الناشر في الملحق الذي أورد فيه أخطاء الطبع .

وقع سقط في أول وآخر ص١٦ من المجلد الأول ، وفي المجلد الأول ص٣٣ من أول السطر وينبغي أن يكون تابعاً لموضوع فضل الفقه ص١٤ مع بقاء

---

١) صدر كتاب (المعرفة والتأريخ) بتحقيقي عام ١٩٧٥ م ، ثم صدر مرتين بعد ذلك ، وأعدت الطبعة الرابعة وفيها تنقيح يسير يتعلق بوضع الهمزة .

٢) الفقيه والمتفقه ١ : ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٤ .

السقط أيضاً . وكذلك وقع سقط في بداية بعض أسانيد الكتاب فإذا بالخطيب يروي عن شيوخ بينه وبينهم أكثر من قرنين ، فقد جاء في المجلد الأول ص٢٥ السطر٩ « أخبرنا أبو بكر المروذي » وهو من تلاميذ الإمام أحمد بن حنبل ، وجاء في المجلد الأول ص١٧ السطر١١ ، و ص٢٩ السطر٩ « أخبرنا العباس بن محمد الدوري » وهو من تلاميذ يحيى بن معين !! ، وجاء في المجلد الأول ص٢٩ السطر٥ « أخبرنا يعقوب بن سفيان » وقد توفي سنة ٢٧٧ هـ !! ، وكذا جاء في المجلد الأول ص٣٢ السطر٢ « أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل » !! ، وجاء في المجلد الأول ص٨٨ السطر٤ « أنا إسماعيل بن محمد الصفار » وهو ليس من شيوخ الخطيب المباشرين بل بينهما راوٍ ... وتوجد أمثلة أخرى لذلك [١] .

لاريب أن أية عناية بنشر كتب التراث العربي الإسلامي يجب أن تقابل بالتقدير والعرفان ، لما في ذلك من تيسير العلم للباحثين والقراء ، وانتشال المخطوطات من التلف والضياع ، لكن الحرص على إحياء التراث والتعجيل بذلك ينبغي أن لايقودنا إلى التساهل في مراعاة قواعد التحقيق العلمي عند نشرها ، إذ كثيراً مايؤدي نشر الكتاب - ولو دون تحقيق علمي - إلى صرف المحققين عن إعادة تحقيقه ونشره .

وكتاب الفقه والمتفقه يحتاج إلى إعادة نشره بصورة كاملة نظراً لأهميته الكبيرة ولشهرة مؤلفه وغزارة علمه ، ولاشك أن النسخة المطبوعة ستيسر قراءة نسخه الخطية ، كما أن المقابلة بين نسختي الظاهرية وتركيا ستعين على تغطية السقط وقد تصحح بعض الأخطاء ، ولابد من مقابلته أيضاً بسائر الأصول التي اقتبس منها الخطيب ، ومن مراجعة المصادر المختلفة لضبط النص وخاصة الأعلام .

---

١) انظر آخر هذا البحث .

وسيكون من المفيد جداً وضع مقدمة له تبين مكانته بين كتب علم أصول الفقه الأخرى ومافيه من جديد في المنهج والمحتوى .

ولايسعني في الختام إلا أن أشكر الشيخ الفاضل إسماعيل الأنصاري محقق الكتاب على سعيه في نشر الكتاب وتيسيره للباحثين ، وعسى أن يتم فضله ويكمل جهده فيعيد النظر فيه ليخرج في طبعته الثالثة مستوفياً لأصول التحقيق خدمة للعلم والدين .

الأخطاء	التصويبات
١ : ٤ س٢ أبو الحسين	أبو الحسن
١ : ٤ س١٥ الجزار	الخزار (تبصير المنتبه ص٣٣٣)
١ : ٥ س٧ الحسين بن أبي بكر	الحسن بن أبي بكر (حدثنا أو سمعت)
محمد بن جعفر الآدمي القاريء	محمد بن جعفر الأدمي القاريء (انظر عن الأدمي : تأريخ بغداد ٢ : ١٤٧) .
١ : ٦ س٥ عبد الله	عبيد الله
١ : ٦ س١١ المثني	المثنى
١ : ٧ س١٥ عباس	عياش
١ : ١٥ حاشية (٢) عمر	عمرو
١ : ٢٥ س١٤ اخبرني بن علي	سقط اسم الراوي
١ : ٣٦ س٢ دايار	دينار
١ : ٣٨ س٥ (وخذ)	ويأخذ
١ : ٥٧ س٧ قراء	قرأ

١ : ٥٩ س١١ و ٧٦ س١٠ الحسين وكذا ١ : ٧٧ س٦	الحسن
١ : ٨ س١٠ تزد	تزل
١ : ١٢٥ س٨ الأموي	الأرموي
١ : ١٦١ س٢ القري	المقري
١ : ١٦٦ س٢٣ الحسين بن الحسين بن محمد القاسم المخزومي	الحسين بن الحسن بن محمد بن القاسم المخزومي (تأريخ بغداد ٨ : ٣٤) .
١ : ١٨٢ س٤ ، ، و ١ : ١٨٣ س٥ بخيت	نجيب
١ : ١٩٤ س٨ (لرجلين)	للرجلين
١ : ١٩٤ س١٠ الماداراي	الماذرائي (تبصير المنتبه١٣٣٥)
١ : ٢٠٤ س١ العنوي	الغنوي
٢ : ١٢ س١٦ أبو الفضل	ابن الفضل
٢ : ٢٧ س١٢ لم يجازيه	لم يجازه
٢ : ٣٧ س٢ الحناي	الحنائي (تبصير المنتبه ٢٩٢)
٢ : ٣٧ س١٤ الحسين	الحسن
٢ : ٨٧ س١٢ الأزدي	الأردي (الاستيعاب ص ١٢٠٥ ط . البجاوي) .
٢ : ٩٠ س٩ الحسن	الحسين
٢ : ٩٧ س١٠ عبيد الله	عبد الله
٢ : ١١٢ س١٨ العزرمي	العرزمي (تبصير المنتبه)
٢ : ١٤٨ س٢٣ الحسن	الحسين
٢ : ١٥٧ س٢٤ اكتم	اكثم

٢ : ١٦٣ س٢ أحمد بن عثمان يحيى الأدمي	أحمد بن عثمان بن يحيى الادمي (تأريخ بغداد ٤ : ٢٩٩) .
٢ : ٢٠١ س١٠ السلي	السلمي

٣٩ ـ صلاة التسبيح بين التوهين والتصحيح :

وقد بذل صاحبه جهداً في جمع طرق الحديث حيث بلغت عنده ٢٧ طريقاً رويت عن ١٢ صحابياً ، وقد ضعّفها الباحث جميعاً ، ثم قام بدراسة نقدية لمتون الأحاديث ، وأجاد في ترتيب المادة وعرض الروايات .

لكن الباحث مسبوق بدراسة نشرت في الكويت من تأليف جاسم بن سليمان الفهيد ، حيث استوفى بحث الموضوع في كتابه « التنقيح لما جاء في صلاة التسبيح » حيث بلغت طرق الأحاديث عنده ٣٥ طريقاً رويت عن ١١ صحابياً ، ولاتوجد إضافة في البحث الجديد سوى حديث أنس رضي الله عنه ، وقد قال الحافظ العراقي في إيراد الترمذي لحديث أنس هذا في باب صلاة التسابيح : أن فيه نظراً .

ولكن ثمة نقص فيه في عدد الطرق إلى الصحابة بالنسبة لرسالة الفهيد المذكورة . ورغم رجوع الباحث إلى مصادر كثيرة رجالية وفقهية وحديثية فقد فاته الاطلاع على (صلاة التسبيح للخطيب البغدادي مخطوطة الظاهرية) و (التصحيح لصلاة التسبيح للسيوطي) و (إتحاف السادة المتقين للزبيدي ٣ : ٤٧٣ ـ ٤٨٣ حيث أطال النفس في التخريج) و (النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح للكيكلدي ـ ت ٧٦١ هـ ـ) . وأجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصابيح مع طبعة المصابيح حيث حكم على حديث عكرمة عن ابن عباس بالصحة وقد صححه الإمام أبو داؤد السجستاني والحاكم النيسابوري وحسّنه الإمام أحمد بن حنبل (العلل للخلال كما في النقد الصحيح لابن ناصر الدين ص٣٢) وصححه الزركشي (اللآليء المصنوعة للسيوطي ٢ : ٤٤) . ومن أواخر ماقاله الحافظ ابن حجر في كتابه (نتائج الأفكار) حيث قال ـ فيما لخصه السيوطي في اللآليء ٢ :

٣٩ ـ ٤٣ من نتائج الأفكار وهي تسعة مجالس ـ : « فهذا الحديث لاينحط عن درجة الحسن فكيف إذا ضم إلى رواية أبي الجوزاء عن عبد الله بن عمرو التي أخرجها أبو داؤد وقد حسَّنها المنذري » . و(نتائج الأفكار) انتهى منه الحافظ ابن حجر العسقلاني سنة ٨٥٢ هـ وكان قد بدأ الإملاء عام ٨٣٧ هـ بعد أن فرغ من كتابه (الخصال المكفرة) سنة ٨٣٧ هـ وفرغ من (التلخيص الحبير) قبل ذلك سنة ٨٢٠ هـ .

فهذا التصحيح للحديث من الحافظ ابن حجر يمثل آخر أقواله التي وقفتُ عليها . وأما قول الباحث ص٧ بأن الإمام أحمد ضعف إسناد عمرو بن مالك ، فإن الحافظ ابن حجر قال : « فكأن أحمد لم يبلغه إلا من رواية عمرو بن مالك ـ وهو النكري ـ فلما بلغته متابعة المستمر بن الريان أعجبه ، فظاهره أنه رجع عن تضعيفه » روى ذلك الخلال في كتابه العلل ، وراجع أجوبة ابن حجر عن أحاديث المصابيح . وأما قول الترمذي (ولايصح منه كبير شيء » فهو لم يجزم بعدم صحة جميع الطرق بل مفاده أنه قد صح شيء ولو يسير من تلك الأحاديث . وأما قول ابن خزيمة « فإن في القلب من هذا الإسناد شيء » فهو مخصوص بإسناد حديث ابن عباس .

وفي ص٢٦ ذكر الباحث « قال الدارقطني : ثنا أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث ـ قراءة علينا من لفظه ـ ثنا محمود بن خالد ثنا الثقة عن عمرو بن عبد الواحد عن ابن ثوبان قال حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال » وعزاه للترجيح لابن ناصر الدين (ت ٨٤٢ هـ) ، فيحتاج إلى بحثٍ في مخطوطات كتاب الدارقطني فإن الروايات التي في المصادر مختلفة فمرة يجعل « حدثني الثقة » قبل عمرو ين شعيب مباشرة كما حكاه الزبيدي في « إتحاف السادة المتقين ٣ : ٤٧٨ ـ ٤٧٩ » ومرة « محمود بن خالد عن الثقة » ـ معنعناً ـ كما في مخطوطة (التصحيح لصلاة التسابيح) للسيوطي . بل كثيراً مانعت النقاد محمود بن خالد بالثقة فيحتمل أن الصحيح « محمود بن خالد الثقة » ، وأما

عمرو بن عبد الواحد فوهم صوابه عمر بن عبد الواحد من شيوخ محمود (تهذيب التهذيب ١٠ : ٦١) .

وأما قول الباحث عن سند الأنصاري ص٢٦ بأن فيه محمد بن مهاجر فيه لين فهو وهم من الباحث لأنه حسبه « القرشي الكوفي كما في تهذيب التهذيب ٩ : ٤٧٨ » وإنما هو « الأنصاري الشامي ثقة كما في نفس الصفحة من التهذيب . وقال عنه ابن حجر في التقريب : صدوق يرسل كثيراً » . وفي هذا الحديث لم يرسل ، فحديثه حسن .

وخلاصة القول أن البحث لايضيف إلى الدراسات المعاصرة جديداً ، مع مخالفته لها في تضعيف سائر أحاديث صلاة التسبيح مخالفةً منه لأقوال الأئمة النقاد مع أوهام في رجال بعض الأسانيد .

٤٠ ـ تأملات في صلاة الخوف :

إن مدار البحث في صلاة الخوف هو حديث أبي عياش الزرقي الذي صححه الحاكم والبيهقي والذهبي ، وقال ابن حجر : « سنده جيد »[1] . ولكن الحافظ ابن حجر تردد بصحة سماع مجاهد من أبي عياش في تهذيب التهذيب ، فقال : « إذا كان محفوظاً » .

وقد كثر الاختلاف بين علماء السلف في موضوع صلاة الخوف وذلك لوقوع التعارض بين الروايات في صورتها ، فقد روى البخاري ـ تعليقاً ـ أن النبي صلى الله عليه وسلم صلَّى بأصحابه صلاة الخوف في غزوة السابعة .. غزوة ذات الرقاع . وقد بيَّن الحافظ ابن حجر أن أبا العباس السراج وصل رواية البخاري في مسنده .

---

١) الإصابة ٧ : ٢٩٤ .

وأما الإمام مسلم فروى « عن جابر رضي الله عنه غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قوماً من جهينة » .

وعند أبي داؤد الطيالسي عن جابر زيادة « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصحابه الظهر بنخل » . فكيف نوفق بين وجود جهينة وبين الصلاة بنخل ، مع أن نخلاً من نجد ، وجهينة تسكن في ساحل البحر الأحمر على طريق المدينة - تبوك .

لابد للتوفيق من بيان أن نخلاً المذكورة في زيادة أبي داؤد الطيالسي ليس المقصود بها مافي رواية أبي هريرة عن غزوة نجد حيث يقول : « وهي ذات الرقاع ونخل » وإنما موضع آخر يسمى نخلاً يقع في ديار جهينة ، ومن الواضح أن قصة حديث أبي عياش الزرقي تتقدم قصة حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - ففي حديث جابر عند الإمام مسلم يقول جابر : « أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كنا بذات الرقاع فنودي بالصلاة .. » وبيّن أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم ركعتين ثم تأخروا فصلى بالطائفة الأخرى ركعتين ، فكان للنبي صلى الله عليه وسلم أربع ركعات وللصحابة ركعتان . وفي رواية أخرى يذكر أن الموضع هو نخل ، والجمع هنا أظهر لأن غزوة نجد هي ذات الرقاع ، ونخل هي ذات الرقاع ، فالمكان واحد وإن تعددت الأسباب .

يدل على ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى نجد حتى إذا كنا بذات الرقاع من نخل لقي جمعاً من غطفان » . فالآثار التي تظهر وكأنها تتعلق بوقائع متعددة بسبب اختلاف أسماء الأماكن هي في الحقيقة تخص مكاناً واحداً ، مما يفيد اتحاد الواقعة وليس تعددها .

وثمة صور للتعارض في متون الروايات المتعلقة بصلاة الخوف ، ومن الثابت أن الرسول صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف عدة مرات ، ربما تبلغ تسع صلوات ، ولذلك فإن كتب الفقه تشرح صوراً مختلفة تمثل اختيارات الأئمة للروايات ، فمنهم من اعتمد على حديث ابن أبي حثمة ورجحه ، وبعضهم رجح

الصلاة المتأخرة عملاً بالناسخ والمنسوخ ، فرجح حديث أبي بكرة الثقفي الذي أسلم في حصار الطائف ، فهذه آخر صلاة خوف .

وقد رجح ابن القيم وابن كثير وابن حجر بأن حديث أبي هريرة متعلق بغزوة عسفان ، وعندما ترد صورتان لصلاة الخوف في عسفان حيث يبدو أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في عسفان صلاة الخوف على صورتين ، الأولى قبل أن يعلمه جبريل الصلاة ، والثانية كما علمه جبريل فيما ورد في رواية النسائي ، وهذا الافتراض يحل مشكلة التعارض حيث يمكن الجمع بين الروايات وتتحد الواقعة .

ومما يدعم هذا الفرض أن الصلاة التي ذكرت هي صلاة العصر ، وليس بينها وبين المغرب مايكفي من الوقت لابتعاد الجيش عن المكان مما يؤدي إلى تكرار صلاة الخوف .

وهكذا يمكن أن نصل عن طريق جمع الطرق من المصادر إلى نتائج جديدة تؤثر في الأحكام الفقهية ، لأنه ماكان بوسع أي فقيه في القديم أن يدرس جميع الروايات من دواوين السنة كما يمكن أن يحدث في عصر الحاسوب .

وبالطبع فإن القصر في الصلاة يحق للمسافر دون خوف ، فكم يصلي المسافر الخائف إذاً ؟ إن ابن عباس وضح معنى آخر لقصر الصلاة في حالة الخوف وهو الاقتصار على ركعة واحدة ـ والله أعلم ـ .

٤١ ـ متى تنفخ الروح في الجنين ؟

تأليف : الدكتور شرف محمود القضاة :

بحث طريف يحاول الوصول إلى تعريفات محددة للروح والحياة والنفس من خلال القرآن والحديث ، وأقوال الشراح والمفسرين ، بالإضافة إلى معطيات العلم الحديث ، وقد انتهى إلى التفريق بين المصطلحات الثلاثة ، وإلى إثبات أن الروح تنفخ بالإنسان بعد الأربعين يوماً الأولى من مرحلة التخلق الجنينية .

٤٢ ـ معاملة غير المسلمين في ديار الاسلام ، ومعاملة المسلمين في غير ديار الاسلام « دراسة مقارنة » :

تأليف : الدكتور أمين محمد القضاة .

تناول البحث هذا الموضوع بروح إيجابية وأسلوب هادىء وأفق واسع ، وطابعه الإيجاز والتركيز ، واطلاعه على مصادر بحثه جيد ، لكنه لم يستوف المراجع الحديثة ، كما أنه اقتصر على المراجع العربية ، وثمة كتب أجنبية ترجمت إلى العربية مثل كتاب تريتون عن (أهل الذمة) ولم يتطرق إليه ، كما أغفل من المصادر القديمة كتاب ابن القيم عن (أهل الذمة) وهو مصدر متخصص ، وأما طريقة تعامله مع الموضوع فتتسم بالموضوعية ، ولكن الموضوع يفتقر إلى الإحصائيات الدقيقة الحديثة .

هـ ـ التأريخ

٤٣ ـ تأريخ الطبري والتيارات الموجودة فيه :

توجد تيارات كثيرة في كتب التراث ، تيار زندقة ، وتيارات شعوبية ، وتيارات خوارج وشيعة ، وعصبية قبلية ، وعصبية للمدن .. وفي عصر ازدهار الحضارة الإسلامية قام العرب بدور كبير في نهوض الإسلام ، فكانوا مادتها الأولى ، فانقض الشعوبيون والزنادقة يشنعون على العرب لابقصد النيل منهم كجنس فقط ، وإنما بقصد النيل من الإسلام ، ولذلك فإن الزندقة والشعوبية يقترنان في الحقيقة ، إذ لايجوز التشنيع على العرب كجنس لأن فيهم الرسول صلى الله عليه وسلم وفيهم الصحابة ، وأيضاً لايجوز التشنيع على أي جنس لأن التفاضل بين الناس ليس بالأجناس ، وإنما بمزايا وخصال فردية ((إن أكرمكم عند الله أتقاكم)) فلايوجد جنس مميز على جنس كما تقول الأفكار العنصرية والنازية ، مما أدى إلى حدوث حرب عالمية من أجل أن تكون ألمانيا فوق الجميع .

إن الأفكار العنصرية ولّدت دماراً في حياة الناس ، حيث تولد حالة استعلاء عند قوم بعينهم ، فإذا حصلت حالة الاستعلاء كثر خصومهم ، لأنهم يحسون أن هؤلاء يريدون السيادة عليهم ولايريدون المساواة معهم ، ومن هنا يقع الصراع ، فالأفكار النازية في ألمانيا والفاشستية في إيطاليا كلها تكمن وراء العنصرية ، وهي التي ولدت الحروب . وثمة تيارات في التأريخ الإسلامي تحاول استعادة أمجاد الامبراطورية الساسانية ، وتركز على التراث الساساني مثلاً ، وهذا يتمثل بالشعوبية .

إن المسلم الصادق يحب العربية أكثر من لغته القومية ، بحكم أنها لغة القرآن ، ولايمكن للمؤمن الصادق أن يتحول إلى شعوبي .

وهذه التيارات كان لها أثر في بنية العلوم وخاصة الأدبية والتأريخ فشحنت كتب الأدب وكتب التأريخ بهذه التيارات .

وكتاب تأريخ الطبري مثال واضح ، فالإمام الطبري لم يعطِ الصورة الصحيحة لمسيرة الأمة الإسلامية حتى سنة ٣٠٢ هـ ـ وقد توفي هو في سنة ٣١٠ هـ ـ لأنه نقل عن رواة بعضهم شيعة وبعضهم خوارج ، وبعضهم متهمون بالشعوبية ، وهو يقول : العهدة على الراوي . ولذلك لابد من التمييز في الروايات وعدم الاكتفاء بالنسبة للطبري ، فالطبري لايقول شيئاً وإنما ينقل .

إذن المهم أن نرجع إلى الطبري ونرى من أين نقل الخبر ، من هو الذي يشوه سمعة الصحابة ، ولماذا ، فنبحث عن الراوي هل هو على مذهب أهل السنة ، هل هو خارجي ، هل هو شيعي ، زنديق ، شعوبي ، حتى نعرف دوافعه ، وأظن أن هذه القضية يمكن أن تكشف عن أهمية نقد المادة العلمية ، وبالطبع هذه الدراسات غير موجودة الآن ، ولكننا في حاجة إليها ، والأجيال الجديدة ينبغي أن تقوم بأعمال كثيرة في هذا المجال .

إن نقد النص من أصعب المراحل التي يمر بها الباحث ، وهي التي تحتاج إلى التركيز الكثير للنظر والتأمل في النص وإعمال قواعد النقد المختلفة في توثيقه قبل الاستناد عليه أو الاستنباط منه ، وفي الدراسات الإسلامية والتاريخية لايُبنى

الكلام إلا على أساس من النصوص ، إذ لاتأريخ حيث لاتوجد الوثائق ، من هنا فإن دراساتنا ترتكز على المصادر فهي بحوث ذات طبيعة مكتبية ، أو هي عمليات استقراء للتراث في حقوله المختلفة .

٤٤ ـ كتاب « الإمامة والسياسة » منسوب لابن قتيبة :

لاتصح نسبة الكتاب لابن قتيبة ، لأن ابن قتيبة له أسلوب متميز في بقية كتبه ، فهو يستخدم الأسانيد ، وفي الكتاب معلومات متأخرة عن زمن ابن قتيبة ، وفيه أيضاً اتجاه أو ميل نحو التشيع ، وابن قتيبة قالوا أنه خطيب أهل السنة في خراسان ، كما أن الجاحظ خطيب المعتزلة في البصرة ، فكيف تكون لديه ميول للتشيع . إن هناك عدة افتراضات من حيث عدم تطابق أسلوب الكتاب مع أساليب ابن قتيبة المعروفة في كتبه ، من حيث عدم تطابق الاتجاهات العامة في الكتاب مع عقيدة ابن قتيبة .

وثمة كتب وثقت من قبل محققين متطفلين على الفن ، والمتطفلون على فن التحقيق كثر ، خاصة في العقود الأخيرة من القرن العشرين ، يدفع البعض منهم حب الشهرة ، والبعض الآخر حب المال ، ولذلك دخل كثير من تجار الكتب إلى ميدان التحقيق ، وأحياناً يتسترون تحت عبارة « حققته لجنة من العلماء » ، ولايعرف أحد من أسماء أعضاء اللجنة حتى يحاسبوا .

وقد يفرح البعض بخروج كتب التراث بأية طريقة كانت ويقول : جزاهم الله خيراً ، وفروا لنا نسخاً من الكتاب ، والحق أن النشر بهذه الطريقة قد تكون له بعض الفوائد ، لكن أخطاره أكبر ، لأن نشر الكتاب بدون تحقيق علمي يسد الطريق على المحقق الجاد ، وبعض الأُشخاص حققوا كتاباً ، فإذا بالناشر يسبقهم فيغرق السوق بالكتاب ، فينسحبون ولايطبعون كتابهم ، لأن الناس اشترت نسخاً من الكتاب الذي نشر ، وليس جميع الناس بقادرين على التمييز العلمي الدقيق بحيث يقولون هذه الطبعة ساقطة ، بل إن هذا يحدث حتى للمؤسسات ، كثيراً مايكون رئيس المؤسسة العلمية رجلاً جاهلاً لاخبرة له بالعلم ولابالكتاب ، يشترى ألف نسخة من كتاب الناشر والنشرة ساقطة ، ويأتي المحقق الذي تعب سنوات طويلة في النص ، فلايجد

أحداً يقتني كتابه لأن الناس عندهم نسخ ، ونظراً لكثرة الأُخطاء التي في النص الذي لم يخدم خدمة علمية ، فإن هذه الأخطاء تنتقل إلى الدراسات الحديثة ، وهكذا تشيع الأخطاء ويتحرف العلم .

وليس أفضل من وجود حركة نقدية واعية وقادرة وشجاعة ، لكن متى سيحدث ذلك ؟ من يجازف بالتعرض لمؤسسات تمتلك وسائل الطباعة ، إذا قال لهم كلمة ، قالوا له كلمات ، وإذا استطاع أن يصرخ في جمعٍ من عشرين طالباً نشروا عليه بيانات في الصحف وفي المجلات ، من يدخل في معركة من هذا القبيل يعرف ابتداء أنها معركة خاسرة ، الضجيج كثير وهو كفيل بكتمان الحقيقة ، والمستغلون هم أصحاب النفوذ في النشر ، بيدهم المطابع وبيدهم كل وسائل النشر والإعلان .

متى تظهر الحركة النقدية الواعية ، ومتى يجرؤ الناس على قول الحق ، والتنديد بلصوص الفكر .

إن النقد ينبغي أن يكون نقداً علمياً ، على أسس النقد الواعية ، وأن لاتدخل فيه الاعتبارات أو العلاقات الشخصية ، فبعض الناس لهم هواية النقد ، وهو يتناول الكبار بالذات أو القضايا الكبيرة ، فيجد شخصاً يعرف فيبدأ يكتب ضده ليشتهر من ورائه أو يتناول قضية كبيرة . طه حسين لما أراد أن يشتهر أوحى بأن في القرآن أخطاءً ، وأن إسماعيل عليه السلام ليس جداً للعرب ، وأن الشعر الجاهلي الذي يستند إليه في التفسير شعر منتحل ، إذن تناول القضايا المثيرة لانتباه الناس ، فشنَّ الناس عليه حملة ، وكتب ضده الغمراوي والرافعي وغيرهما فاشتهر وعُرِف . وبعض الناشئين يكون له هدف معين يترصده حتى يشتهر ، لكن هل كل شهرة مطلوبة ولو بالسوء ، وهل يحبذ ذلك أحد إلا أن يكون ساقط المروءة .

٤٥ ـ كتاب « فتوح الشام » للأزدي :

إن كتاب فتوح الشام لأبي إسماعيل محمد بن عبد الله الأزدي [١] البصري هو أقدم كتاب وصل إلينا في فتوح الشام ، بل هو أقدم مصدر وصل إلينا في التأريخ الإسلامي حيث توفي مؤلفه في العقود الأخيرة من القرن الثاني الهجري [٢] ، أي أنه من جيل الأخباريين الذين مهدوا للمؤرخين الكبار الذين ظهروا في القرن الثالث الهجري .

وقد كتب معاصراه [٣] أبو مخنف لوط بن يحيى [٤] (ت ١٥٧ هـ) ومحمد بن إسحق (ت ١٥١ هـ) [٥] في فتوح الشام ، كما ألف كل من الواقدي (ت٢٠٧هـ) والمدائني (ت ٢٠٢ هـ) في فتوح الشام [٦] أيضاً ، لكن سائر هذه المصنفات مفقودة إلا كتاب الأزدي .

أما كتاب « فتوح الشام » المطبوع (في مجلدين) والمنسوب خطأً للواقدي فلاتصح نسبته إليه ، وهو مغاير لمنهجه وأسلوبه في كتابه المطبوع « المغازي » [٧] .

---

١) نشر دي خويه في ليدن ١٨٦٢ ـ ١٨٦٤ باللغة الفرنسية بحثاً بعنوان « بحث في كتاب فتوح الشام المنسوب الى أبي إسماعيل الأزدي » ـ د . عبد الرحمن بدوي : موسوعة المستشرقين ١٥٣ ـ .

٢) لم أجد له ترجمة في كتب الرجال والتراجم ، وذكر الأستاذ محمد كردعلي أنه توفي في حدود ١٧٨ هـ دون أن يشير الى مصدر ، ولعله استنتج ذلك من تحديد طبقة شيوخه (مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد ٢٠) .

٣) انظر عن معاصرته لأبي مخنف ، ابن حجر : تهذيب التهذيب ٦ : ٤٢٨ .

٤) ابن النديم : الفهرست ص ٩٣ ، وحاجي خليفة : كشف الظنون ، راجع (فتوح) .

٥) ابن حجر : الإصابة ٤ : ٤ .

٦) ابن النديم : الفهرست ٩٨ ، ١٠٣ .

٧) طبع « فتوح الشام » في مجلدين منسوباً إلى الواقدي ، وقد نشرته المكتبة الأهلية ببيروت سنة =

ورغم أهمية كتاب الأزدي عن فتوح الشام ، فإنه لم يطبع طبعة علمية ، « وكان الأستاذ وليم ناسوليس الإيرلندي قد نشره سنة ١٨٥٤ م عن نسخة قديمة في خزانة كتب شاه كالي في دهلي ، ويقع في ٢٥٧ صفحة عدا الفهرس المطول ، وقد التبس عليه الأمر ، فأدرج فيه بعض تعليقات الحافظ السلفي على حواشيه » [١] .

ثم أعاد نشره عبد المنعم عبد الله عامر في مصر سنة ١٩٧٠ م معتمداً على نسخة عثر عليها ـ فيما ذكر ـ في مكتبة خاصة بدمشق سنة ١٩٥٨ م ، ويقع في ٢٨٣ صفحة عدا الفهرس ، ولم ينشر المحقق صوراً لبعض أوراق المخطوطة رغم أهمية ذلك بالنسبة لقدم المصدر وعدم اشتهاره وعدم نقل معظم المصادر التاريخية عنه [٢] وإغفال كتب التراجم لمؤلفه مما يجعل التحقق من النسخة وصحة نسبتها أمراً ضرورياً .

= ١٩٦٦ م ، وقد اعتبره محقق كتاب « فتوح الشام » للأزدي أهم المراجع التاريخية في فتوح الشام !! انظر مقدمته لكتاب « فتوح الشام » للأزدي .

١) محمد كرد علي : مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد ٢٠ .

٢) اقتبس منه ابن حجر أحد عشر نصاً في الإصابة ١ : ١٧٦ ، ٢٦١ ، ٦ : ٩٩ ، ٣ : ٢٣١ ، ٢٦٣ ، ٤٦٤ ، ٢٥٥ ، ٦٣٨ ، ٤ : ١٨٩ . وقد صرح في المعجم المفهرس ق ١٥٧ ب باطلاعه عليه . ولم أجد نقولاً عنه في كتب الفتوح والتواريخ العامة مثل « فتوح البلدان » للبلاذري ، وتاريخ خليفة بن خياط ، وتأريخ الطبري ، و « مروج الذهب » للمسعودي ، وطبقات ابن سعد وغيرها من أمهات الكتب التأريخية . وينقل الطبري عن محمد بن عبد الله بن سويد بن نويرة في المجلدين الثالث والرابع (ط . أبي الفضل إبراهيم) في ١٧٥ موضعاً تتعلق بالفتوحات وأخبار الفتنة زمن عثمان بن عفان وموقعة الجمل ، وسائر نقول الطبري عنه جاءت من طريق الأخباري سيف بن عمر التميمي (ت ١٨٠ هـ) وقد جمع إسناده مع أسانيد أخرى لذلك لم أتمكن من إثبات تطابق النصوص في تاريخ الطبري وفتوح الشام للأزدي ، ولعدم عثوري على ترجمة =

وكلتا الطبعتين اعتمدت على نسخة كتبها أحد تلاميذ الحافظ السلفي ، فقد ذكر المستشرق ناسوليس أن ناسخ المخطوطة التي اعتمدها هو أبو طاهر أحمد بن محمد الأصفهاني أحد تلاميذ الحافظ السلفي ، وذكر المحقق عبد المنعم أن نسخته لاتحمل اسم ناسخها لكن عليها قراءة للحافظ الأصفهاني المتوفى سنة ٥٧٦ هـ ، ومن ثم فقد رجّح أن كاتبها أحد تلاميذ السلفي أيضاً .

فمن المحتمل إذاً أن الطبعتين اعتمدتا نفس النسخة الخطية ألتي كتبها أحد تلاميذ السلفي ، أو نسختين كتبهما تلاميذ الحافظ السلفي .

لقد قصَّر المحقق في بيان الاختلافات الأساسية بين الطبعتين ، مع العلم أن الطبعة الأولى نادرة ، لكن عدد صفحات الطبعتين متقاربة ، رغم أن المحقق يذكر أن ماطبعه ناسوليس يمثل جزءاً من نسخته !! .

وقد ترجم المحقق للأزدي معتمداً على ماذكره ناسوليس ، دون أن يشير إلى اعتماده عليه ، لكنه أضاف معلومات جديدة ـ وليته لم يفعل ـ موجودة في كتاب (تهذيب التهذيب) لابن حجر وهو مطبوع ونسبها المحقق إلى كتاب (تهذيب الكمال) للمزي وهو غير منشور . ومن الغريب جداً أن ينقل المحقق هذه المعلومات من ترجمة لاعلاقة لها بالأزدي ولذلك فإن سائر ما أورده عن الأزدي وشيوخه وتلاميذه وتوثيقه وسنة وفاته غير صحيح حيث نقله المحقق من ترجمة (محمد بن عبد الله الأرزي) وقد أوردها ابن حجر في (تهذيب التهذيب) [1] . ولامجال للالتباس بين (الأرزي) و (الأزدي) فإن السمعاني [2] أوضح أن نسبة (الأرزي)

= للأزدي ولالراوية الطبري فإنني لاأستطيع القطع بأن الاثنين واحد خاصة وأن شيوخ راوية الطبري يختلفون عن شيوخ الأزدي .

١) ابن حجر : تهذيب التهذيب ٩ : ٢٨٥ ، وانظر الخطيب : تاريخ بغداد ٥ : ٤١٥ .

٢) السمعاني : الأنساب ١ : ١٦٥ .

بفتح الألف وبضم الراء وكسر الزاي وتشديدها [١] - إلى طبخ الأرز - وذكر أن المشهور بهذه النسبة محمد بن عبد الله الأرزي المتوفى سنة ٢٣١ هـ . كما أن ابن حجر ذكر أن كنية الأرزي أبو جعفر ، أما الأزدي فكنيته أبو إسماعيل ، كما أن الأرزي متأخر عن طبقة الأزدي ولايلحق شيوخه فيسمع منهم ، فقد روى الأزدي في (فتوح الشام) عن عبد الملك بن نوفل بن مساحق المقبري [٢] وهو من شيوخ أبي مخنف لوط بن يحيى الأخباري المتوفى سنة ١٥٧ هـ [٣] فيكون الأزدي من طبقة أبي مخنف أو قريباً منها .

وروى الأزدي عن الأجلح بن عبد الله [٤] (ت ١٤٥ هـ) .

وعن هشام بن عروة [٥] (ت ١٤٥ هـ) .

وابن جناب الكلبي [٦] (ت ١٤٧ هـ) .

ومجالد بن سعيد [٧] (ت ١٤٤ هـ) .

والقاسم بن الوليد [٨] (ت ١٤١ هـ) .

وإسماعيل بن أبي خالد [٩] (ت ١٤١ هـ) .

---

١) هكذا ضبطه السمعاني .

٢) الأزدي : فتوح الشام ٢٧ ، ٤٢ ، ٩٠ ومواضع أخرى .

٣) ابن حجر : تهذيب التهذيب ٦ : ٤٢٨ .

٤) الأزدي : فتوح الشام ١٨٧ .

٥) المصدر السابق ٢٦٤ .

٦) المصدر نفسه ٢٧٠ .

٧) المصدر نفسه ٦٦ ، ٢٦٥ .

٨) نفسه ٢٧٠ .

٩) المصدر نفسه ٦٦ .

ويزيد بن يزيد بن جابر [١] (ت ١٣٣ هـ) .

وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر [٢] (ت ١٥٣ هـ) [٣] .

وهكذا فإن روايته عن هؤلاء الشيوخ المتقدمين تقطع بأنه من أبناء القرن الثاني الهجري ولايمكن أن تتأخر وفاته إلى سنة ٢٣١ هـ .

نسبة كتاب فتوح الشام إلى الأزدي :

ذكر السخاوي كتاب فتوح الشام ونسبه لأبي إسماعيل محمد بن عبد الله الأزدي المصري [٤] ، ولعل (المصري) هنا تصحيف البصري . وذكر ابن حجر العسقلاني في ترجمة عبد الملك بن نوفل رواية أبي إسماعيل الأزدي عنه وقال إنه ـ أي الأزدي ـ صاحب فتوح الشام [٥] ، كما نسب الكتاب للأزدي في أحد عشر موضعاً من الإصابة . واعتمد عمر رضا كحالة في إيراده في « معجم المؤلفين » على فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية ، حيث وصف الفهرس نسخة من الكتاب في الدار وهي نسخة من طبعة المستشرق ناسوليس [٦] . ومما ذكره السخاوي وابن حجر يتبين أن لأبي إسماعيل الأزدي كتاباً في فتوح الشام . وقد ذكر في النسخة الخطية

---

١) المصدر نفسه ٧١ ، ٧٨ ، ٨٣ ، ٩٦ ، ٩٧ .

٢) نفسه ٢١ ، ٣٩ .

٣) اعتمدت في ذكر تواريخ وفياتهم على تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني .

٤) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٦٣١ (طبع مع علم التأريخ عند المسلمين لروزنثال ، ترجمة الدكتور صالح أحمد العلي) . وكان قد اطلع عليه عبد الكافي بن أحمد بن الجوبان الدمشقي المعروف بابن الذهبي (ت ٨٥٩ هـ) وسمعه من عمر بن محمد بن أحمد البالسي (معجم الشيوخ لعمر بن فهد المكي ص٣٦٦) .

٥) ابن حجر : تهذيب التهذيب ٦ : ٤٢٨ .

٦) فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية ٨ : ١٩٣ .

لفتوح الشام أنه لأبي إسماعيل محمد بن عبد الله الأزدي .

أهمية الكتاب :

يقدِّم الكتاب تفاصيل عن فتوح الشام ، ويبدأ بوصف كيفية مشاورة الصديق رضي الله عنه لكبار الصحابة في عزمه على فتح الشام ، ويسجل آراء عدد منهم ، ثم يعرض بتفصيل إلى استنفار الصديق للمسلمين ، وكيفية قدومهم إلى المدينة ، ويركز على قدوم أهل اليمن ، ويصف كيفية توديع أهل المدينة للحملات المتعاقبة ، ووصايا الصديق لقادتها وردودهم عليه ، وهي تعكس دوافعهم للمشاركة في الحملات ، وتوضح ارتباط ذلك بفريضة الجهاد وإحساسهم بمسؤولية الدعوة إلى الإسلام ، وهي أقوى رد على مزاعم القائلين بالدوافع الاقتصادية في تفسير حركة الفتح الإسلامي . ثم يعرض المعارك التي دارت في الشام دون أن يرتب ذلك على السنين ، وإن كانت بعضها متعاقبة ، فهو قلما يهتم بتواريخ الأحداث ، وإن كان قد سجل بعضها في ثنايا الروايات [١] .

وقد حفظ عدداً كبيراً من الرسائل المتبادلة بين الصديق رضي الله عنه وقادته ثم بين عمر رضي الله عنه وقادته ، وكثير من هذه الكتب والرسائل لم ترد في المصادر التأريخية الأخرى ، كما يدل على ذلك مقارنتها مع كتاب (مجموعة الوثائق السياسية) [٢] لمحمد حميد الله . لكن بعض هذه الرسائل أوردته المصادر الأخرى ولكن من طريق أخرى وليس من طريق الأزدي . ونجد أن التطابق تام بين

---

١) فتوح الشام ص٦٦ ، ٩٣ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٦ .

٢) إن استيعاب المؤلف الفاضل للمصادر المختلفة عند تخريج الوثائق يغني عن المقارنة مع المصادر نفسها ، وينبغي التنويه هنا إلى ضرورة إضافة الكتب والرسائل التي أوردها الأزدي في فتوح الشام إلى « مجموعة الوثائق السياسية » حيث لم يستعمله المؤلف بين مصادره رغم أنه طبع منذ عام ١٨٥٤ م .

نص (كتاب أبي بكر إلى أهل اليمن في جهاد الروم) عند الأزدي ونص الكتاب كما ورد في (مجموعة الوثائق السياسية) [١] . كما ذكر صاحب مجموعة الوثائق خلاصة لكتاب أبي بكر إلى خالد بالعراق ليمد المسلمين بالشام ، وأورده الأزدي في فتوح الشام مفصلاً [٢] . كذلك ورد في مجموعة الوثائق صفحة ٣٢٧ خلاصة مقتضبة عن كتاب عمر إلى أبي عبيدة زمن اليرموك ، وأورده الأزدي مفصلاً [٣] .

ورغم أن الأزدي خصص كتابه لفتوح الشام فإنه ذكر أخباراً تتعلق بفتوح العراق ، مثل توجيه خالد بن الوليد إلى العراق ودوره في المعارك الأولى فيه ، ثم تحويله إلى جبهة الشام ، ومافتحه في طريقه إليها مفصلاً .

مصادره :

تتميز روايات الأزدي بالطول لذلك فإن الأسانيد ذكرت في ٩٣ موضعاً فقط ومن ملاحظة الأسانيد بعد تجريدها يتبين أن الأزدي أكثر النقل عن الشيوخ التالين :

١ ـ أبو جهضم الأزدي (١١ موضع) [٤] .

٢ ـ محمد بن يوسف (٩ مواضع) [٥] .

٣ ـ عبد الملك بنَ نوفل بن مساحق المقبُري (٧ مواضع) [٦] .

---

١) قارن الأزدي : فتوح الشام ص٨ ، ومحمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ص٣٢٤ ـ ٣٢٥

٢) قارن الأزدي : فتوح الشام ص٦٨ ، ومحمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ص٣٢٥ والاختلاف كبير .

٣) قارن الأزدي : فتوح الشام ص١٨٢ ، ومجموعة الوثائق السياسية ص٣٢٧ .

٤) فتوح الشام ٥٢ ، ٧٧ ، ١٣٠ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٨٠ ، ١٨٧ ، ٢٠٧ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٧٤ .

٥) المصدر السابق ٩ ، ١٦ ، ٨٥ ، ٩٣ ، ١٣٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٣ ، ٢٧٣ .

٦) المصدر السابق أيضاً ٢٧ ، ٤٢ ، ٩٠ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٨٦ ، ٢٥٠ .

٤ ـ يزيد بن يزيد بن جابر (٥ مواضع) [١] .

٥ ـ عمرو بن مالك القيني (٤ مواضع) [٢] .

كما روى عن أربعين آخرين من شيوخه مابين الرواية إلى الثلاث روايات . وكثير من شيوخه من (الأزد) فمصادره قبلية ، وهو يثني على مواقف الأزد في الفتوح ، ويشيد بثباتها في اليرموك [٣] ، وشيوخه معظمهم من البصرة والكوفة ، وبعضهم شاميون .

ملحوظات عن التحقيق : [٤]

١ ـ جانب المحقق الصواب في كثير من الحواشي التي سجلها للتعريف ببعض الأعلام الذين ورد ذكرهم في الكتاب .

مثل تعريفه بـ محمد بن يوسف ـ من شيوخ الأزدي ـ [٥] بأنه « محمد بن يوسف بن واقد توفي ٢١٠ هـ » ناقلاً ذلك عن تهذيب التهذيب ، وفي تهذيب التهذيب أنه ولد سنة ١٢٠ هـ [٦] ، وهو يروي عن ثابت البناني المتوفى سنة ١٢٧ هـ [٧] ويبعد أنه حمل عنه وعمره سبع سنوات ، ولابد أن يكون المذكور آخر غير الذي ترجم له ابن حجر العسقلاني .

ومثل تعريفه بـ أبي معشر ـ من شيوخ الأزدي ـ بأنه « جعفر بن محمد

---

١) المصدر نفسه ٧١ ، ٧٨ ، ٨٣ ، ٩٦ ، ٩٧ .

٢) المصدر نفسه ١٠٥ ، ١٣٠ ، ١٣٤ ، ٢٦٢ .

٣) المصدر السابق ٢٢٤ .

٤) سائر الملاحظات تتعلق بالطبعة التي نشرها السيد عبد المنعم عبد الله عامر بمصر سنة ١٩٧٠ م .

٥) فتوح الشام ص٩ حاشية (١) .

٦) ابن حجر : تهذيب التهذيب ٩ : ٥٣٧ .

٧) فتوح الشام ص٩ .

المتوفى بواسط سنة ٢٧٢ هـ » [١] ، وهذا خطأ كما يتبين من تأخر وفاته ، ولعل الصواب أنه أبو معشر السندي صاحب المغازي المتوفى سنة ١٧١ هـ فهو المعاصر للأزدي .

ومثل تعريفه بـ أبي الجهم الأزدي بأنه « الأزرق بن مسلم الحنفي » [٢] ، ولايمكن أن يكون هو لأن الأول أزدي والثاني حنفي .

ومثل تعريفه بـ عبيد الله بن عباس ـ من شيوخ الأزدي ـ حيث ذكر أنه توفي سنة ٥٨ هـ أو ٨٧ هـ [٣] ، ولايمكن أن يلحق الأزدي من توفي بهذا التاريخ إذا اعتبرنا وفاته في أواخر القرن الثاني الهجري ، فكيف يلحقه إذاً عند المحقق وقد اعتبر وفاته سنة ٢٣١ هـ !! .

٢ ـ يخطيء في النقل عن المصادر فقد نقل عن ابن حجر أنه يسمي الصقعب بـ (الصعب) [٤] والذي في تهذيب التهذيب (الصقعب) [٥] .

ونقل أن إسماعيل بن أبي خالد توفي سنة ١٤١ هـ [٦] وهي إما سنة ١٤٥ أو ١٤٦ هـ [٧] .

وذكر عن أبي خداش : « أبو نصر أحمد بن علي من المحدثين ، روى عن

---

١) فتوح الشام ص٢٧٢ حاشية (١) .

٢) المصدر السابق ١٧٥ حاشية (٢) .

٣) المصدر السابق ٢٣٤ حاشية (٢) .

٤) فتوح الشام ٥١ حاشية (٢) .

٥) ابن حجر : تهذيب التهذيب ٤ : ٤٣٢ .

٦) فتوح الشام ٦٦ حاشية (١) ، ولاحظ في نفس الحاشية التناقض في سنتي وفاة ذكرتا لنفس الشخص .

٧) ابن حجر : تهذيب التهذيب ١ : ٢٩١ .

عبد الله بن عمر ، وروى عنه جرير بن عثمان » [١] ولم يذكر مصدره ، والذي في تهذيب التهذيب « حبان بن زيد الشرعبي ، أبو خداش الحمصي ، روى عن عبد الله بن عمر .. ، روى عنه حريز بن عثمان » [٢] .

٣ ـ لايشير إلى مصادر تعليقاته في الحاشية إلا نادراً ، ولم يعرِّف بالمصادر التي اعتمدها في التحقيق ، وقد اعتمد في كثير من المواضع على حواشي طبعة ناسوليس فنقلها [٣] وكان حقاً عليه أن يصرح بذلك التزاماً بالأمانة العلمية وتحديداً للمسؤولية الأدبية ، لكن المحقق أضاف حواشي جديدة في طبعته تناولت التعريف بالأعلام .

٤ ـ وقعت تصحيفات في أسماء الأعلام ، لأن المحقق لم يقارن الكتاب بالكتب التأريخية التي تناولت فتوح الشام ، وكان بوسعه أن يقارن مع تأريخ الطبري

---

١) فتوح الشام ١٥٦ حاشية (٢) .

٢) ابن حجر : تهذيب التهذيب ٢ : ١٧١ ـ ١٧٢ .

٣) قارن طبعة عبد المنعم عبد الله عامر بطبعة ناسوليس :

١ ـ ص٦٦ حاشية (١) ـ ص٥٥ حاشية (٢) .

٢ ـ ص٦٦ حاشية (٤) ـ ص٥٦ حاشية (١) . ولاحظ الخطأ في النقل عند المحقق عبد المنعم فقد جعل وفاة إسماعيل بن أبي خالد سنة ١٤١ هـ وقال إنه من كبار التابعين ، والصواب كما في طبعة ناسوليس أنه توفي سنة ١٤٥ هـ وأنه سمع جماعة من كبار التابعين (انظر ابن حجر : تهذيب التهذيب ٨ : ٣٤٠) .

٣ ـ ص٧٠ حاشية (٣) ـ ص٥٩ حاشية (٢) .

٤ ـ ص٧١ حاشية (١) ـ ص٦١ حاشية (١) .

٥ ـ ص٧٣ حاشية (١) ـ ص٦٣ حاشية (١) .

٦ ـ ص٧٦ حاشية (١) ـ ص٦٥ حاشية (١) لكنه صحح فيها اسم علم كان خطأ في طبعة =

وفتوح البلدان للبلاذري ـ على الأقل ـ فيصحح الأخطاء ، أو يشير إلى الاختلافات في أسماء الأعلام في الحاشية ، وكان سيصبح بوسعه تقويم الكتاب بدقة دون الاكتفاء بالملحوظات العامة التي ذكرها في المقدمة ، والتي لاتكفي لبيان أهمية الكتاب ، وتوضيح مافيه من جديد لم يرد في بقية المصادر .

٥ ـ ينسب بعض المصادر إلى غير مؤلفيها مثل نسبه (تهذيب التهذيب) للحافظ الذهبي [١] ، وهو كتاب مشهور لابن حجر العسقلاني ، أما الذهبي فكتابه (تذهيب التهذيب) ، ومثل نسبته كتاب (فتوح الشام) المطبوع إلى الواقدي [٢] .

وبعد فهذه بعض الملحوظات بدا لي أن أبينها لأهمية هذا الكتاب بين المصادر في تأريخ الفتوح الإسلامية ، راجياً أن لايضيق بها صدر أحد ، آملاً أن يتجنبها من يتصدى لتحقيق مصادرنا التأريخية وبقية كتب التراث العربي والإسلامي فإن إخراج الكتب من حيِّز المخطوطات إلى حيِّز المطبوعات يمنع في كثير من الحالات إعادة طبعه ويصرف النظر عن تحقيقه ، وإن الحاجة إلى طبع المخطوطات من كتب التراث لاتبرِّر المجازفة العلمية ولاتقلل من التبعة الأدبية ، خاصةً وأننا في بداية الطريق إلى كتابة تأريخنا بأسلوب علمي ، وأن اعتمادنا في ذلك إنما يكون على المصادر الأولية ، ومن ثم فإن أخطاءها ستنعكس أيضاً على الدراسات التأريخية الحديثة ! ...

= ناسوليس .

٧ ـ ص٩١ حاشية (١) ـ ص٧٧ حاشية (١) .

٨ ـ ص٩١ حاشية (٢) ـ ص٧٨ حاشية (١) .

٩ ـ ص١٠٥ حاشية (٦) ـ ص٩٢ حاشية (١) .

١) فتوح الشام ، مقدمة ك .

٢) المصدر السابق ، مقدمة ط .

٤٦ ـ كتاب المناقب المزيدية في أخبار الملوك الأسدية :

تحقيق : الدكتور صالح موسى درادكة ، والدكتور محمد عبد القادر خريسات .

يعتبر إخراج الكتاب عملاً علمياً قيماً ، فهو مصدر أولي مهم في الفترة التاريخية التي تناولها ، وقد بذل المحققان جهداً طيباً في التعريف بالمؤلف ، وتحديد عصره ، وتحليل منهجه . والكتاب يقع في مجلدين بضمان ٦٨٠ صفحة .

وهناك بعض المؤاخذات على الدراسة والتحقيق ، فأما الدراسة فقد ذكر المحققان (ص١٠) مايلي : « وإذا تتبعنا تواريخ وفيات شيوخه ممن ذكرهم بصيغة أخبرنا نجد أن وفاتهم كانت مابين ٤٦٠ ـ ٥٥٥ هـ » . وعند التدقيق يتبين أن سنة ٥٥٥ هـ هي سنة وفاة عبد الواحد وليس من شيوخه .

وأيضاً يؤاخذ المحققان لعدم اعتمادهما على الدراسات الحديثة ، ومنها أطروحة الدكتور عبد الجبار ناجي فيما كتباه عن المزيديين (ص١٨ ـ ٢٥) رغم معرفتهما بهذه الأطروحة ، حيث اكتفيا بالإحالة على المصادر القديمة . إذاً ماجدوى الدراسات الحديثة ؟ ألا ينبغي أن يستند الدارس اللاحق على ماكتبه الدارس السابق أو ينقضه ؟

أما التحقيق فهو مستقيم بالجملة ولكن عليه مآخذ منها أن بعض تعليقات الحواشي تفيد معنىً لايقصده المحققان ، مثلاً (ص٤٠) ورد في النص : « وذكر بعض أصحاب السيرة » فأحال المحققان على الحاشية رقم (٢) ووضعا الإحالة فوق « ذكر » وكتبا في الحاشية : « انظر ابن الأثير ١ : ٢٥٥ ومابعدها » . وهذا يفهم منه القارىء المثقف أن المبهم في الأصل هو ابن الأثير ، وليس الأمر كذلك لأن ابن الأثير متأخر عن المؤلف فلايمكن أن يشير إليه بقوله « ذكر بعض » .

وعلى أية حال فالتحقيق بالجملة سليم منهجاً وتطبيقاً ، وأخطاء الطباعة يسيرة ، مع مشقة ضبط النسخة الفريدة عادة .

وأخيراً فلابد من الإشادة بالفهارس التفصيلية التي صنعها المحققان آخر الكتاب .

٤٧ ـ دور العرب المُتنصِّرة في الفتوحات :

تأليف : الدكتور محمد عبد القادر خريسات .

هذا بحث يتسم بالجدة والطرافة ، ويعتمد المصادر الأُولية أساساً ويستفيد من المراجع الحديثة أيضاً ، وقد وثَّق المؤلف معلوماته في الحاشية ، وأثبت قائمة بمصادره آخر البحث ، ويتناول تحديد القبائل المتنصرة ومواقفها من الفتح الإسلامي ، وكيفية انتشار الإسلام فيها ، وقد سجل المؤلف العديد من الاستنتاجات الذكية ووُفِّق إلى التعامل الحسن مع المصادر ، والتحليل الجيد للروايات .

ولم يستفد الباحث من كتاب حركة الفتح الإسلامي للدكتور شكري فيصل مع أنه تعرض للموضوع ووصل إلى نتائج مغايرة أحياناً ، وهو أوسع ماكتب في اللغة العربية حول موضوعه ، ففيه إضافة محددة إلى المكتبة التأريخية .

٤٨ ـ عمر بن الخطاب والولاة :

تأليف : الدكتور محمد عبد القادر خريسات .

هذه دراسة تستقريء مبادىء الإدارة من خلال سيرة الخليفة عمر بن الخطاب وقد تمكن الباحث من تحديد خصال الإداري الناجح ومهاراته المتنوعة ، وبيَّن العوامل الكامنة وراء تقدم الدولة في تلك الفترة المبكرة من تأريخنا ، وقام بتوثيق المعلومات فسجل ١٣١ حاشية في هذا البحث الصغير .

إن استقراء التراث لإغناء الحاضر بتجارب الماضي ينطبق على هذا البحث ، فالإطار الذي عالج الباحث الموضوع من خلاله إطار حديث والمادة تراثية قديمة .

ويبقى طرق هذا البحث مجدياً رغم كتابة عدة أطروحات عن إدارة عمر رضي الله عنه للدولة .

٤٩ ـ الفن الحربي في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم :

بحث للدكتور محمد عبد القادر خريسات .

يتناول البحث الروح العامة للقتال في الإسلام ، وشروط اختيار الجند من حيث الإيمان بعقيدة الأمة ، والسن ، واللياقة البدنية ، والمهارة القتالية ، كما تناول موقف النساء من الحرب وتمويلها ، وكذلك تناول عدد الجيش ، وتنظيمه ، وأسلوب القتال (الصفوف) ، والتقسيم الخماسي والرباعي والثلاثي للجند ، واتخاذ كلمة السر (الشعار) ، وتطبيق الشورى . وقد تناول أيضاً أنواع الأسلحة والأدوات المستعملة في الحرب وهي القوس والسهم والسيف والرمح والمنجنيق والدبابة والحربة وأدوات الحفر ووسائل النقل (الخيل والإبل) ، وأسلحة الدفاع وهي الدروع والمغافر والبيضة ـ وهي الخوذة الحديدية ـ ، كما تناول الحفاظ على معنويات المقاتلين ، وهنا أكثر من سرد الأمثلة والنماذج لتقوية المعنويات ، وتخذيل الأعداء ، وأنماط الدعاية ، وأخيراً تناول الاستراتيجية والتكتيك الحربي .

وقد كتبت دراسات كثيرة في هذا الموضوع ، ولكن يبقى أن هذا البحث يتسم بالتوثيق كما يظهر في الحواشي وبمحاولة الإفادة من الاصطلاحات العصرية لإضفاء الجدة على البحث . ويفتقد البحث النقد التأريخي حيث قبل الباحث كل ماساقته المصادر دون مناقشة ، وهو عيب خفيف بالنسبة لطبيعة الموضوع وقلة المعلومات الواردة فيه .

٥٠ ـ خالد بن يزيد بن معاوية واهتماماته العلمية :

بحث للدكتور محمد عبد القادر خريسات .

يتصل هذا الموضوع بتأريخ العلم عند العرب ، ويركز على مشاركة البيت الأموي في تعلم العلم ونشره ، مبيناً أثر المراكز العلمية في الشام على توجهاتهم العلمية ، وكذلك موضحاً حرصهم على الإفادة من تلك المراكز وتشجيعها للإفادة منها في بناء صرح العلوم في الدولة الأموية .

وكذلك بيّن أثر خالد بن يزيد في صك العملة في خلافة عبد الملك ، وفي الشؤون العامة التي استشير بها .

ثم عرض لجوانب ثقافة خالد ، وهي ثقافة عربية دينية وعلمية وخاصة الفلسفة والكيمياء والطب ، وذكر أسماء شيوخه ومعلميه من العرب والأعاجم ، مما يبين أنه كان من أثقف أهل عصره .

ولاشك في أن الكاتب حشد ـ على عادته ـ مصادر كثيرة ومراجع عديدة في هذه الدراسة الوجيزة ، وأنه قدم دراسة مركزة ، لكنه يستسلم أمام المصادر والمراجع فلاينقد الروايات ، وخاصة تلك التي يحوم حولها الشك .

٥١ ـ البلقاء من الفتح الإسلامي حتى نهاية القرن الثالث الهجري

(دراسة سياسية وإدارية)

بحث للدكتور محمد عبد القادر خريسات .

هذا البحث يستند بالدرجة الأولى إلى كتب الجغرافية التأريخية ، وقد ناقش تسمية (البلقاء) بهذا الاسم ، وحدد الموقع جغرافياً ، وتناول تأريخها منذ الفتح الإسلامي حتى خضوعها للأخشيديين ، وعالج التوزيع القبلي في البلقاء ، ودورها السياسي ، كما أوضح أقسامها الإدارية ونهضتها العلمية ، وأبرز الأعلام الذين عاشوا فيها .

٥٢ ـ طريقة كمية لدراسة معاجم التراجم الإسلامية في العصور الوسطى :

تأليف : ريتشارد . و . بليت ، ترجمة : شاكر نصيف لطيف ، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ـ ١٩٨٤ م .

نشر هذا البحث باللغة الإنكليزية في مجلة تاريخ الشرق الاقتصادي والاجتماعي سنة ١٩٧٠ م .

يتسم منهج المؤلف بالجدة في نطاق الدراسات التأريخية العربية ، كما تتسم نتائج بحثه بالطرافة ، وإن كانت لاتخلو من تعسف أحياناً .

وقد استخدم المؤلف الطرق الإحصائية في دراسة تراجم رواة الحديث في نيسابور ، والتي ضمها كتابا (تأريخ نيسابور) للحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) و (ذيل تأريخ نيسابور) لعبد الغافر الفارسي (ت ٥٢٩ هـ) .

ويبين منهج البحث جدوى استخدام الطرق الكمية في الدراسة التأريخية أحياناً ، وخاصة في دراسة تأريخ الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي نحس بفقر مصادرنا فيها ، فقد تمكن الباحث ببراعة من الوصول إلى الطرق المسلوكة نحو نيسابور في القرون الخمسة الهجرية الأولى ، وإلى حجم حركة النقل عليها من خلال دراسة نسبة العلماء إلى المدن ، كما توصل إلى متوسط عمر العلماء في تلك الحقبة وهو خمس وسبعون سنة ميلادية ، وقد استعان المؤلف بالرسوم البيانية ، وحاول المطابقة بين النتائج الإحصائية والمعلومات التأريخية التي تقدمها كتب التأريخ العام موضحاً أثر الأحداث السياسية على النشاط الاقتصادي ، وخاصة حركة النقل البري من نيسابور وإليها ، وأثر ظهور قوة مدن أخرى تنافسها سياسياً واقتصادياً مثل بخارى في عهد السامانيين ، بالإضافة إلى أثر تنامي استقلال خراسان عن الخلافة العباسية ببغداد ، مما يضعف حركة التجارة بين المركزين ، مع الإشارة إلى الصراع بين السامانيين والبويهيين والغزنويين والسلاجقة ، وأثره على حركة النقل والتجارة في المنطقة .

ونظراً لثقافة المؤلف الغربية فقد وقع بعض اللبس في فهم بعض المصطلحات ، لعدم وضوح معالم الثقافة الإسلامية بدقة في ذهنه . من ذلك مصطلح « العصور الوسطى » الذي استعمله فإنه يمثل حقبة مظلمة في التأريخ الأوربي ، بينما يمثل حقبة مضيئة في التأريخ الإسلامي . ثم إن الكاتب متأثر بتأريخ الكنيسة الغربية حيث تبرز طبقة رجال الدين (الاكليروس) ، وهم يحتكرون السلطة الدينية ، وحق تفسير النصوص الدينية ، ويتمتعون بتنظيم هرمي محكم . والذين يدرسهم المؤلف في بحثه ليسوا رجال دين بهذا المفهوم ، بل هم رواة للحديث وبعضهم من الفقهاء ، وكثير منهم ثقافتهم الفقهية محدودة . كما أنه لايوجد في الإسلام طبقة رجال دين ،

فكل مسلم هو رجل دين ودنيا ، وبوسعه الإدلاء بفهمه للنصوص الدينية إذا ملك أدوات الفهم اللازمة لذلك .

وختاماً فإن الكتاب يمثل دراسة جادة ومنهجاً حديثاً يمكن قارىء العربية من إطلالة فاحصة على ماوصلت إليه الدراسات الغربية عن تأريخنا .

٥٣ ـ دعوى فرض الجزية على من أسلم في عصر بني أمية :

للدكتور سليمان بن عبد الله السكويت .

يقع البحث في ٤٣ صفحة فولسكاب ، وقد أفاد الباحث فيه من منهج المحدثين في نقد الروايات التأريخية ، ومزجه بمنهج البحث التأريخي ، وبذلك قدم بحثاً مبتكراً جديداً ، رغم أن موضوعه مطروق من قبل المؤرخين العرب والمسلمين والمستشرقين ، ولكن منهج الباحث الجديد مكّنه من التعامل مع الروايات بطريقة مغايرة ، فوصل إلى نتائج جديدة تغيِّر من الصورة التأريخية المعهودة في الدراسات الحديثة ، والتي تؤكد على أن الأمويين فرضوا الجزية على الموالي الداخلين في الإسلام حفاظاً على موارد بيت المال ، وأن هذا الإجراء كان مبعث سخط الموالي ، أما الصورة التي طرحها الباحث فهي توضح أن الخلفاء الأمويين لم يصدروا أية تعليمات بهذا الشأن سوى الخليفة عمر بن عبد العزيز الذي أكد على رفع الجزية عن الداخلين حديثاً في الإسلام ، وأن بعض الولاة أراد استمرار الجزية متذرعين بالشك في نوايا المسلمين الجدد ، ولكن لم يتحقق لهم ذلك لاعتراض الخلفاء عليهم ، وأن الدهاقين والقوى المحلية المتنفذة في بلاد ماوراء النهر كانت وراء تحميل المسلمين الجدد دفع الجزية مع إعفاء المشركين ، وذلك حفاظاً على مصالحهم وصداً عن سبيل الله ، ولما علم الوالي المحلي بذلك أصلح الأحوال حسب أحكام الشريعة ، وهذا ما كشف عنه البحث من جديد في حقل الدراسات التأريخية .

٥٤ ـ دعوى لعن علي بن أبي طالب على المنابر في العصر الأموي :

بحث للدكتور سليمان بن عبد الله السويكت .

يقع البحث في ٣٢ صفحة ، وهو يتناول بدء ظهور هذه الدعوى في المصادر التأريخية والأدبية ، فوضّح أن أقدم من ذكرها أبو مخنف وهو راوٍ شيعي منحاز ضد الأمويين ، ورددها اليعقوبي والمسعودي وهما مؤرخان شيعيان ، ثم (ابن طباطبا وابن أبي الحديد) وهما شيعيان ، ثم ظهرت الدعوى في أخبار مصادر غير شيعية (ياقوت ثم ابن كثير) .

وقد نقد الباحث الروايات وفق منهج المحدثين ، وأخطأه التوفيق في بعضها حيث حكم على رواية سعيد بن عفير بالضعف (ص١٥) مع أن محصلة الأقوال فيه أنه صدوق ، ومثله يحتج بمروياته .

والحق أن منهج المحدثين في النقد يحتاج إلى ممارسة طويلة للتمكن منه خاصة بالنسبة لغير المتخصص ، ولاأعتقد أنه ينضج قبل وصول الشخص إلى مرتبة الأستاذية ، كما أنه لازم للمتخصص في تاريخ صدر الإسلام فهو من خصوصيات هذه الفترة من تأريخ الإسلام بالدرجة الأولى ، وأخذ الباحث بهذا المنهج دليل على وعيه لهذه الخصوصية .

ويؤخذ على الباحث عدم التدقيق في بعض القضايا الشرعية ، فقد ذكر أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يلعن حتى المشركين !! (ص١٤) . والصواب أنه لعن المشركين واليهود وهذا ثابت في صحيح مسلم (مساجد ٣٣ ومساقاة ٧٢) والبخاري (أنبياء ٥٠) . وعلى أية حال فإن الفهرسة الحديثة تتيح المراجعة السريعة لهذه القضايا ، فالروايات حجمها هائل وتحتاج إلى الاستعانة بالكمبيوتر والفهارس الحديثة ...

وبالجملة فإن البحث جيد ، وفيه إضافة علمية محددة تتصل بنقد الروايات مما مكن الباحث من تفنيد الدعوى في نهاية المطاف .

٥٥ - محنة المسلمين في العهد المكي :

تأليف : الدكتور سليمان بن عبد الله السويكت .

يقع الكتاب في ٢٠٣ ورقة ، ورغم أن البحث يحتاج إلى تعامل دقيق مع المرويات ، وتطبيق قواعد النقد الحديثية عليها ، فإن الباحث غلبت عليه صفة المؤرخ ، فساق كثيراً من الروايات دون نقد ، وبنى عليها تحليلاته ، خلافاً لمنهجه في البحثين السابقين ، وهكذا وقع تحت تأثير الروايات الضعيفة والواهية والموضوعة .

مثل خبر عصمته صلى الله عليه وسلم من المخزوميين (ص٢٣) فقد أورده واعتمد عليه مع أنه من رواية الكلبي وهو محمد بن السائب الكلبي متروك الرواية ، ومروان بن محمد السدي الصغير متهم بالكذب ـ كما في التقريب لابن حجر ـ .

ومثل خبر نصرة أبي لهب لرسول الله صلى الله عليه وسلم عصبيةً ورجوعه عن ذلك (ص٢٨) ، فإنه من طريق الواقدي ، وهو متروك عند أهل الحديث مع غزارة معلوماته التأريخية .

ومثل خبر نصرة أبي البختري لرسول الله صلى الله عليه وسلم (ص٣٦) ، فقد تفرد به الأحلج بن عبد الله الكندي عن ابن إسحق ، ولايبلغ درجة من يحتج بتفرده . ويلاحظ أن الباحث عزا الخبر للبلاذري في أنساب الأشراف ، مع أنه في المتن ذكر رواية البزار والطبراني للخبر ، وهما مصدران في الحديث ، ويقدمان على كتاب البلاذري ، فلو عزا إليهما .

وإذا تركنا قضية الحكم على الروايات باعتبار أن صاحب البحث ليس محدثاً ، بل هو مؤرخ تحكم فيه مقاييس أهل التأريخ ، فإن الباحث قام بتوثيق الأخبار بعزوها إلى مصادرها في الحاشية ، كما قام بتحليلها وإعادة تركيبها ، ليعطي صورة تأريخية عن الموضوع ، وهو يكشف عن فهم حسن ، ويكتب بلغة سليمة ـ بالجملة ـ ، وقد سجل قائمة المصادر والمراجع في آخر بحثه .

وخلاصة القول أن البحث نافع في الدراسات التأريخية ، ولاتوجد دراسة موثقة وفق المنهج التأريخي فضلاً عن المنهج الحديثي بالاستفاضة التي سجلها الباحث ، فمعظم دراسات السيرة النبوية دون توثيق ، وأصحاب المنهج التأريخي من

الأكاديميين تعرضوا للسيرة بإيجاز مخل .

٥٦ - منهج النبي صلى الله عليه وسلم في حماية الدعوة والمحافظة على منجزاتها خلال الفترة المكية .

تأليف : الطيب برغوث .

إن هذا الكتاب مهم لما حواه من تحليل رائع ، ولغة عالية ، وأنساق مبتكرة وعناوين جديدة ، ولتشبع الكاتب بروح العصر الذي كتب عنه ، ولايؤثر في ذلك الإسقاطات اليسيرة لمصطلحات عصرية .

ويحتاج الكتاب إلى توثيق الأخبار والأحاديث بصورة كاملة وفق مناهج المحدثين ، وقد نزل الباحث في العزو إلى مصادر متأخرة ، وأحياناً إلى مراجع حديثة في أحداثٍ تناولتها المصادر المبكرة ، مما يحتاج إلى مراجعة من أجل توثيق دقيق .

وتشتد الحاجة إلى التوثيق في موضوعات لها مساس بالعقيدة (ص٢٤٨ س٧ آلدهر هكذا) .

ويستخدم الباحث المنهج التأريخي الاسترادي في إعادة بناء الأحداث وفق معطيات المصادر القديمة والمراجع الحديثة .. وكان بحاجة إلى نقد الروايات والأحاديث وفق مناهج المحدثين ، لكنه لم يفعل ربما لعدم ممارسته لهذا المنهج النقدي ، لكنه أيضاً لايستخدم المنهج النقدي التأريخي Historical Method في نقد الروايات ، بل يستسلم لما أوردته المصادر ، ويقوم بانتقاء الأحداث والنماذج التأريخية لخدمة الأنساق التي بناها .

ويغلب على البحث المنهج التحليلي ، لكنه يتخطّى تحليل المفردات إلى المعاني الكلية ، ويعينه على ذلك توسعه في فهم الدوافع والأهداف والوسائل من خلال دراسة مرجعية التأريخ في العهد المكي والمتمثلة بالقرآن والحديث والشخصية النبوية .

وبسبب الصياغة اللغوية المتميزة ، والقدرة على وضع العناوين الواضحة الدلالة ، وبناء الأنساق المتنوعة فإنه حقق تميزاً واضحاً على الدراسات المعاصرة في السيرة ، وإن أظهر ضعفاً في طريقة التعامل مع المصادر القديمة ، ومع « الرواية التأريخية » .

٥٧ ـ ملامح الانقلاب الإسلامي في خلافة عمر بن عبد العزيز :

تأليف : الدكتور عماد الدين خليل ، نشر مؤسسة الرسالة ، بيروت .

الحجم : ٢١١ صفحة ، ١٨ X ١٣ سم .

يعرض الكتاب لحياة الخليفة الأموي العادل عمر بن عبد العزيز ، فيتناول الفصل الأول ماأصاب عمر بن عبد العزيز من تغير جذري منذ توليه مسؤولية الخلافة فبعد أن كان منعماً مترفاً متأنقاً صار زاهداً متقشفاً متجافياً عن الدنيا ومافيها ، وماذلك إلا بسبب التألق الروحي والصفاء الذهني والبصيرة العميقة التي غذّتها العقيدة .

ويتناول المؤلف أبعاد التغيير في نفس عمر ، وفي حياة عائلته ، مبيناً تأثر أسرة عمر به ، وأخذها بمنهجه الزاهد المترفع .

وقد أمسك المؤلف بعامل التغيير في شخصية عمر وهو التقوى وخوف الله تعالى ، بحيث لم يكن يقدم على كلمة ولاخطوة إلا وهو يرقب الله فيها ، وهكذا أمضى حياته في طريق الحق والعدل ، فصار أحد الأنموذجات الشاهقة في تأريخ أمة الإسلام .

ويتناول الفصل الثاني مواقف عمر بن عبد العزيز في مسائل الدعوة والحرب والسياسة ، وكيفية تحقيق الأمن الداخلي بإشاعة الحق والعدل بين الناس ، وتحقيقه الأمن الخارجي بحماية حدود الدولة الإسلامية الممتدة من الصين إلى الأطلسي رافعاً في ذلك كله شعار (دولة العقيدة لا دولة الاحتراف) و (الهداية لا الجباية) ـ كما يقول المؤلف ـ .

ويتناول الفصل الثالث السياسة الاقتصادية في خلافة عمر بن عبد العزيز ،

وفيه يكشف المؤلف عن إعادة عمر تشكيل النظام الاقتصادي الإسلامي ، وفق مباديء العدل والحق وتوزيع الثروة ، والقضاء على مظاهر الاستغلال ، وإغناء بيت المال العام بإعادة كل ماأُخذ منه دون حق . وقد فصَّل المؤلف في إجراءات الضمان الاجتماعي التي اتخذها الخليفة حتى أغنى الناس جميعاً .

ويتناول الفصل الرابع إدارة الدولة ، وأنها متميزة بالتزامها بمقاييس العقيدة ومصلحة الإسلام ، فعمر أجرى تطهيراً واسعاً في الولاة والقضاة والموظفين ، وعيَّن الأكفياء الصلحاء ، ولم يعين أقرباءه ، وكان يهدف إلى تناسق العمل بين الإداريين جميعاً من أجل تطبيق سليم لتعاليم الإسلام يمتد إلى سائر أنحاء الدولة .

أما الفصل الخامس فيتناول التربية والتثقيف ، فقد أحدث عمر انقلاباً وجدانياً في نفوس الناس ، فكانوا إذا التقوا سأل أحدهم الآخر عما يحفظ من قرآن ومايصلي من نافلة أو يصوم من تطوع ، وقد نشر الإسلام في الأصقاع البعيدة .

وكان عمر مثقفاً عالماً فقيهاً ، وكان مجلسه يضم صفوة أهل العلم ، وهو أول من أمر بجمع السنة من الخلفاء ، وكان يخصص مرتباً لكل عالم يتفرغ للعلم ونشره .

وقد استخدم المؤلف أسلوباً أدبياً ، ونزع منزعاً تصويرياً يربط بين جزئيات الأحداث والأقوال المتفرقة ، ليكوِّن صورة متكاملة متناسقة تمثل « الحاكم المسلم » الذي ينطلق من « العقيدة والشريعة » ، ليجعل المباديء تتفاعل مع الواقع السياسي والاقتصادي والإداري والعسكري والتربوي ، وبذلك يعبر عن شمول الإسلام وواقعيته عندما أحال الحق والعدل وسائر الرموز إلى أعمال ووقائع يعيشها الناس .

٥٨ ـ عثمان بن عفان :

تأليف : صادق إبراهيم عرجون ، نشر الدار السعودية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ (١٩٨١ م) . الحجم : ٢٢٣ صفحة ، مقاس ٢٤ X ١٧ سم .

هذا الكتاب دراسة تحليلية ناقدة للروايات التي ذكرتها المصادر عن شخصية الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وعن الأحداث التي جرت في

حكمه ، والثورة التي قامت ضده وعرفت في تأريخ الإسلام بالفتنة ، حيث قتل فيها الخليفة .

وقد بيّن المؤلف في التمهيد الذي تقدّم الدراسة غموض تأريخ خلافة عثمان وهو غموض اكتنف الأحداث في حينها فضلاً عن تسجيلها التأريخي ، وقد كان لموقف الطوائف الإسلامية من الفتنة - وهو موقف يتسم بالتعارض حسب الاتجاه السياسي - أثر في تعارض وتناقض الروايات .

وقد تناول المؤلف في التمهيد العناصر التي أثرت في أحداث الفتنة ، وهي تيارات العصبية القبلية والشيعة والخوارج وآراء أبي ذر الغفاري في السياسة المالية ، وإقبال رؤوس الأموال على المجتمع الإسلامي نتيجة الفتح .

ثم عقد المؤلف الفصل الأول في نشأة عثمان وإسلامه ، وإصهاره إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأخلاقه ، وشخصيته ، ومكانته في خلافة الصديق والفاروق . وقد تمكن المؤلف من إبراز سمات عثمان وجوانب شخصيته ببراعة ، وذلك لعلو باعه في الكتابة وقدرته على حسن الصياغة ، وهو أمر يتسم به الكتاب الذي رغم نفاسته ينقصه التوثيق بالعزو إلى الصفحات في الحاشية .

وتناول الفصل الثاني اختيار عمر رضي الله عنه لعثمان ضمن مجلس الشورى وبيّن ممارسة المسلمين للشورى المنظمة في ذلك الوقت المبكر من تأريخ الإسلام ، وبيّن تعاطف الرأي العام مع عثمان وانتخابه لخلافة المسلمين .

أما الفصل الثالث فتناول العوامل الاقتصادية وبقية العوامل التي أدت إلى الفتنة ، وأوضح موقف عثمان منها .

وتناول الفصل الرابع إجراءات عثمان في درء الفتنة ومحاججته لخصومه.

وتناول الفصل الخامس قضية عزل بعض الولاة من الصحابة وتولية ولاة من بني أمية ووجهة نظر عثمان في ذلك .

أما الفصل السادس فتناول قضية تزوير الكتب على عثمان وموقف مروان من الأحداث .

أما الفصل السابع فتناول موضوع موقف عثمان من أبي ذر وعمار .

والفصل الثامن في موقف عثمان من مقتل الهرمزان .

أما الفصل التاسع فهو موازنة بين عثمان وعلي .

وأما الفصل العاشر ففي جمع القرآن وموقف الصحابة منه .

والفصل الحادي عشر في سياسة عثمان الجهادية .

ثم الخاتمة .

٥٩ - الخلفاء الراشدون ، أعمال وأحداث :

تأليف : الدكتور أمين محمد القضاة .

يرى المؤلف أن كتابه دراسة منهجية ينقد فيها الروايات على طريقة المحدثين ، والصحيح أنه لو اتبع هذا المنهج لسقطت معظم روايات كتابه ، لكننا نقف على جوانب من منهج المحدثين وتطبيقاته في خلافة عثمان من هذا الكتاب .

والكتاب من الكتب التأريخية الحديثة ذات الطابع الانتقائي ، وأسلوبه سلس جميل ، وطريقة الباحث في التعامل مع المصادر والمراجع ، وفهمه للنصوص ، وتقويمه للأصول تدل على ذوقه الحسن ، كما أن سلامة أسلوبه العربي يدل على متابعة ثقافية مستمرة ، ورغم تخصصه الدقيق في الحديث فإنه أفاد من دراسته للعلوم الشرعية الأخرى من فقه وأصول فقه في بناء موضوعات بحوثه ، كما أفاد من ثقافته التأريخية في بناء كتابه عن عصر الراشدين .

وقد قدم إضافة في مجال تخصصه من حيث المعالجة الشمولية بأسلوب معاصر لقضايا مازالت موضع جدل ونقاش ، ومن حيث بناء الأنساق لموضوعات بحثه بطريقة جديدة ، كما أنه يتحلى بروح علمية منصفة بعيدة عن التعصب والانغلاق

٦٠ - أخبار عمر وأخبار عبد الله بن عمر :

تأليف : علي الطنطاوي وناجي الطنطاوي ، نشر المكتب الإسلامي ببيروت .

الحجم : ٤٨٦ صفحة ، مقاس ٢٤ X ١٧ سم .

هذا الكتاب يمثل جمعاً شاملاً للروايات التي ذكرتها المصادر عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله بن عمر لم يحذف منها سوى مابدا للمؤلفين أنه من الموضوعات التي لايصلح ذكرها .

وقد عزا المؤلفان الأخبار إلى مصادرها في الحواشي ، وقاما بتوضيح الغامض وتهذيب الأسلوب ليناسب أبناء هذا العصر .

والكتاب يجلي نواحي العظمة في حياة الفاروق ، ويكشف عن سيرته بتفصيل ووضوح منذ نشأته في الجاهلية ، وتتبع تلك السيرة بعد الإسلام ، وإظهار أثر العقيدة في صقل الخصال الفطرية والصفات الخلقية ، وماأثمره الصقل من إبراز قائد عبقري أحسن في قيادة الأمة في السلم والحرب ، في الفكر والإدارة ، فكان حرصه على صلة الأمة بالله يقترن بحرصه على مصالحها ، وبحرصه على نشر العقيدة ، والجهاد في سبيل الله .

وقد وضع المؤلفان هذه الأخبار تحت عناوين رئيسية وأخرى فرعية ، وراعيا التسلسل الموضوعي والتأريخي في ترتيبها قدر الإمكان .

والكتاب يعد من أجمع وأنفس ماكتب عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأرضاه ، وينقصه التحليل والتفسير التاريخي حيث وعد الأستاذ علي الطنطاوي بإفراد ذلك في مؤلف آخر مكمل له .

٦١ ـ السيدة عائشة :

تأليف : عبد الحميد طهماز ، نشر دار القلم ، دمشق ، الحجم : ٢٤٠ صفحة مقاس ١٥ X ١١ سم .

يقع الكتاب في أربعة فصول :

يتناول الفصل الأول حياة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قبل انتقالها إلى بيت النبوة .

والفصل الثاني حياتها في بيت النبوة .
والفصل الثالث حياتها بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم .
والفصل الرابع معالم شخصيتها وخاصة الجانب العلمي والأدبي .
وقد سعى المؤلف لإبراز حياة أم المؤمنين بوصفها مثلاً عالياً للمرأة المسلمة في كل زمان ومكان .

وقد انتقد المؤلف دراسة الأستاذ سعيد الأفغاني (عائشة والسياسة) ، ودراسة الأستاذ العقاد (الصديقة بنت الصديق) ، لوقوع الاثنين في أخطاء متأثرين بالروايات التأريخية والأدبية ، دون أن يحققا في سندها ومتنها . وهو يصرح في المقدمة بضرورة كتابة تأريخنا بأسلوب المحدثين ، ورغم أنه لم ينقد إلا عدداً يسيراً من الروايات نقداً حديثياً ، إلا أن معظم ماأورده من الروايات في مرتبة الصحيح والحسن ، وقد يسوق روايات ضعيفة كما في قصة مصالحة صفية بنت حيي (ص٤٨) ولكنه ينبه إلى ضعفها .

وقد تمكن المؤلف من تجلية شخصية أم المؤمنين عائشة من خلال تتبع الأحداث التأريخية التي ساهمت فيها ، ومن خلال تحليل الروايات المتضمنة لمعالم شخصيتها ، وخاصة جانب الزهد والورع والفقه والأدب ، ونشر العلم بين النساء ، ورواية الحديث النبوي ، مركزةً على أحوال النبي صلى الله عليه وسلم وآدابه في بيته ومعاملته لأزواجه ، وهو جانب يرجع الفضل في تجليه للمسلمين رجالاً ونساءً إلى أم المؤمنين عائشة ، ولعل هذا يبرز الحكمة من زواجه صلى الله عليه وسلم بها .

٦٢ ـ نسيبة بنت كعب المازنية (أم عمارة) :

تأليف : محمد حسن بريغش ، نشر مكتبة دار الأرقم بالكويت ، ومكتبة الحرمين بالرياض . الحجم : ٨٠ صفحة ، مقاس ١٥ X ١١ سم .

يعرض الكتاب حياة الصحابية الجليلة نسيبة بنت كعب المازنية (أم عمارة) منذ شهودها بيعة العقبة الثانية مع زوجها زيد بن عاصم حيث كانت إحدى المرأتين اللتين شهدتا البيعة من الأنصار ، ويسوق قصة جهادها في سبيل الله حيث شهدت

غزوة أحد تسقي العطشى وتضمد الجرحى ، ثم اضطرتها أحداث المعركة إلى المشاركة الفعلية في القتال ، دفاعاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أصابتها الجراح البليغة ، وكانت تضمد جرح ابنها الغائر وتحثه على الاستمرار في القتال ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ومن يطيق ماتطيقين ياأم عمارة » ، وقد دعا لها ولأسرتها بقوله : « اللهم اجعلهم رفقائي في الجنة » ، وقال موضحاً أثرها في القتال : « ما التفتُّ يميناً ولاشمالاً إلا رأيتها تقاتل دوني » .

ويتابع الكتاب مواقفها من أحداث الجهاد ، وقصة استشهاد ابنها حبيب الذي كان رسولاً الى مسيلمة الكذاب ، ثم مشاركتها في القضاء على حركة مسيلمة الكذاب ، ومقتله على يد ابنها الثاني عبد الله بن زيد بن عاصم .

ولم ينس المؤلف أن يبين اهتمامها بمكانة المرأة في الإسلام حتى كانت سبباً في نزول الآية ((إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات ...)) [١] التي وضعت المرأة في مصاف الرجل في العبادة والمسؤولية الدينية .

وقد عرض المؤلف حياة الصحابية بأسلوب سلس ، مع تحليل الروايات والمواقف ، وربطها بمعاني العقيدة وكليات الإسلام .

٦٣ ـ السلطان محمد الفاتح :

تأليف : الدكتور عبد السلام عبد العزيز فهمي ، نشر دار القلم بدمشق .

الحجم : ١٨٣ صفحة ، مقاس ١١ X ١٥ سم .

يتناول الكتاب حياة السلطان العثماني محمد الفاتح الذي فتح القسطنطينية وقهر الروم ، ويقع الكتاب في خمسة فصول ومقدمة وخاتمة ثم قائمة المصادر .

ويبحث الفصل الأول في نشأة الدولة العثمانية ، ووصف الحياة التركية

---

١) الأحزاب ٣٥ .

العثمانية ، وشخصية السلطان محمد الفاتح ، ونشأته الأولى ، وتوليه الخلافة ، وامتيازه في النواحي الثقافية والعسكرية والإدارية ، وأثر مربيه العالم الفقيه أحمد إسماعيل الكوراني في توجيهه الإسلامي ، فنشأ محباً للإسلام وللجهاد ، متعلقاً بالمثل الإسلامية العليا .

ويبحث الفصل الثاني في علاقة الدولة البيزنطية بالمسلمين ، وأهمية مدينة القسطنطينية ، وموقف البيزنطيين خلال الحروب الصليبية ، وقد سرد في هذا الفصل محاولات المسلمين فتح القسطنطينية منذ زمن معاوية بن أبي سفيان وحتى زمن محمد الفاتح .

ويبحث الفصل الثالث بداية حصار القسطنطينية ، والخطط الحربية التي وضعها محمد الفاتح لفتحها ، وكذلك استعدادات الروم للمقاومة مستفيدين من الحصون المنيعة المحيطة بالقسطنطينية ، وقد وصف مراحل القتال الأولى في البحر بين الأساطيل البيزنطية والتركية ، وحدَّد الأخطار والصعوبات التي واجهت الفتح ، وكذلك العزيمة القوية التي امتاز بها السلطان محمد الفاتح حتى كلَّل الحصار الذي دام واحداً وخمسين يوماً بالظفر التام عندما رفرفت أعلام المسلمين على أسوار القسطنطينية التي امتنعت أمامهم ثمانية قرون .

أما الفصل الرابع فتناول ردود الفعل التي حصلت في العالم الغربي بسبب سقوط القسطنطينية ، وأن محاولات الاتحاد في أوربا لحرب العثمانيين انتهت بالإخفاق ، لأن الشعوب الأوربية لم تكن مهيئة لمثل ذلك العمل الخطير ، مما مكَّن المسلمين من مد نفوذهم في أوربا الشرقية ، وكذلك أوضح هذا الفصل الفرحة الغامرة التي عمت العالم الإسلامي .

أما الفصل الخامس فتناول أعمال السلطان محمد الفاتح الإدارية والقضائية والعمرانية والتعليمية وكذلك التنظيمات العسكرية .

وقد نجح الكاتب في تحليل الأحداث التأريخية ، ورسم الدوافع الإسلامية التي كمنت خلف الأحداث ، كل ذلك بأسلوب سلس جميل وتصوير بارع .

٦٤ ـ صور من حياة التابعين (ستة كتب) :

تأليف : الدكتور عبد الرحمن رأفت الباشا ، نشر دار الأصفهاني بجدة .

الحجم : ٥ و١١ X ٥ و ١٥ سم .

يتناول الكتاب الأول صوراً من حياة ستة من التابعين وهم : عطاء بن أبي رباح ، وعامر بن عبد الله التميمي ، وعروة بن الزبير ، والربيع بن خثيم ، وإياس بن معاوية المُزني ، وعمر بن عبد العزيز .

وقد نجح الكاتب بتقديم صور مشرقة لأهل العلم والورع والتقوى ، تدل على اهتمامهم بطلب العلم ، واستحضارهم النية في طلبه ، ثم في نشره ، وقيامهم بصون أنفسهم عن الدنيا ، وترفعهم عن التزلف للحكام ، ونصحهم لهم وللرعية . وأسلوبه قصصي مشوق يتسم بالفصاحة والسلاسة معاً ، ويجمع المعاني الكثيرة في العبارات اليسيرة ، والكتاب يغرس المثل الإسلامية العليا في نفوس الناشئة .

وينطبق هذا الوصف على الكتب الأخرى من هذه المجموعة حيث يتناول الكتاب الثاني نماذج أخرى من التابعين هم : الحسن البصري ، وشريح القاضي ، ومحمد بن سيرين ، وربيعة الرأي ، ورجاء بن حيوة ، وعامر بن شراحيل الشعبي .

ويتناول الكتاب الثالث صوراً من حياة خمسة آخرين من التابعين هم : سلمة بن دينار ، وسعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير ، ومحمد بن واسع الأزدي ، وعمر بن عبد العزيز .

ويتناول الكتاب الرابع صوراً من حياة كل من محمد بن علي بن أبي طالب وطاووس بن كيسان ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر ، وصلة بن أشيم العدوي .

ويتناول الكتاب الخامس صوراً من حياة زيد العابدين علي بن الحسين بن علي ، وأبي مسلم الخولاني ، وسالم بن عبد الله بن عمر ، وعبد الرحمن الغافقي .

ويتناول الكتاب السادس صوراً من حياة النجاشي ، ورفيع بن مهران ، والأحنف بن قيس ، وأبي حنيفة النعمان .

والكتب الستة أنموذجات طيبة للأدب الإسلامي الرفيع ، يمكن أن يحتذى

من قبل الكتاب المتطلعين لرفع راية الأدب الإسلامي ، مستقرئين كتب التراجم الإسلامية الهائلة في عددها ومحتواها .

٦٥ - في منزل الوحي للدكتور محمد حسين هيكل ، دراسة تحليلية نقدية :

للدكتور سليمان بن حمد العودة .

يدور الكتاب حول محورين ، الأول : تلخيص وتحليل للكتاب ، والثاني : دراسة نقدية . وهذا النوع من النتاج يفيد القراء الذين لايجدون الوقت الكافي لقراءة الأصل . والملحوظات التي أبداها الباحث متنوعة منها مايخص المنهج ، ومنها مايتعلق بمشاعر المؤلف ووجدانه وتأثره بالمكان والوطنية ، ومنها مايتناول دقة المعلومات ، أو تصحيحات في العقيدة . وهو يشيد بأسلوب المؤلف الأدبي ، وقدرته على تصوير الأحداث ووصف الأماكن ، لكنه يبين بعض مغالطاته (٤٤ حادثة شق الصدر ، ٤٧ حادثة الفيل ، ٥٦ قصة سراقة ، ٥٧ حول الجهاد) ويعلل ذلك بخلفية المؤلف ، وبردود فعله من دعاوى المستشرقين ، وخاصة في قضية المعجزاتْ النبوية ، فهو يتحاشى ذكرها أحياناً (٥٩) ، ويقف من عثمان رضي الله عنه ومن الأمويين موقفاً متعسفاً (٦٦) .

ومناقشة الباحث لنطاق البحث ليست مقبولة ، فالكتاب خواطر وانطباعات وذكريات من الماضي وآمال ورغبات واقتراحات لتحسين الحاضر ، فيصعب تقييد مؤلفه بنطاق بحث كما هو شأن البحوث التاريخية الأكاديمية .

وأما نقده للمنهج العقلي فقد وفق فيه إذ كيف تعالج قضايا الغيب والروح كما تعالج قضايا الكيمياء والفيزياء !! (ص٧٨) . من هنا انصبت ملحوظات الباحث النقدية على هذا الجانب (ص٧٨ - ١٠٠) وهي ملحوظات جيدة .

ولم يحالف الباحث التوفيق في إلزامه لهيكل بذكر خبر بحيرا الراهب (٨٦) وخبر أم معبد (٨٥) فإن الخبرين لايثبتان من طريق صحيحة ولاحسنة .

وقد أصاب الباحث المِحزّ عندما انتقد تهرب هيكل من أحداث ذكرها

القرآن وهو يزعم أنه يتقيد فقط بكتاب الله (١٥ ، ٧٢) فإذا به يهمل الإشارة إلى حادثة انشقاق القمر (٨١) وحادثة استماع نفر من الجن إلى القرآن (٨٥) ويتأول حادثة الفيل بما يخالف الآيات (٨٧ ـ ٨٨) وقتال الملائكة ببدر (٩٩) مما يدل على عدم التزامه بما أعلن .

أما انتقاده لهيكل لعدم تفصيل أخبار السيرة وخاصة الغزوات ، فإنه بحث ذلك في كتاب (حياة محمد) وجاء (في منزل الوحي) بعده ، فحوى الخواطر التي جاشت في نفسه دون سواها ، وكان المرور بالديار باعثاً للاهتمام وللرؤى مركزاً على الوصف الجغرافي والعمراني لئلا تتكرر بحوث كتابه (حياة محمد) .

ولم يكتف الباحث بنقد منهج هيكل ، بل تعقبه في أخطاء علمية عددها (ص١٠٨) كما انتقد مستوى مصادره ، ولكنه لم يعلل سبب اعتماد هيكل على روايات ضعيفة من مصادر ثانوية أحياناً ، وتشكيكه في أحاديث وردت عن البخاري ومسلم ، وأرى أن هيكل لم يكن محدثاً ، ولم يكن يحسن الإفادة من مصطلح الحديث في نقد الروايات ، ولم يكن الوعي لنقد الروايات الإسلامية قد بلغ مبلغه في تلك الأيام ، بل كان النقد الغربي Criticl Method هو الغالب على المثقفين الدارسين في الغرب . وكان الدكتور صالح أحمد العلي قد نبَّه إلى أن كتاب (حياة محمد) لهيكل هو ترجمة بتصرف لكتاب أميل درمنجهيم [١] !! .

٦٦ ـ كتاب « البشارة بمحمد صلى الله عليه وسلم عند البوذيين »

تأليف : الأستاذ صفي الرحمن .

وفيما يلي بعض الملحوظات المهمة :

١ ـ إن البوذا (القرن السادس قبل الميلاد) لم يدَّع أنه تلقى وحياً سماوياً ،

---

١) صالح أحمد العلي : الدولة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ١ : ١٦ .

كما أن البوذية سلوك أكثر منها عقيدة دينية واضحة ، وافكار البوذا نتيجة تأمل واستبصار داخلي .. وإذا لم يكن يتلقى وحياً فكيف بشر بوحي لاحق !! من أجل ذلك لم يشر القرآن - ولاالسنة - الى البوذية وبشارتها بالنبي صلى الله عليه وسلم كما فعل مع بشارة عيسى عليه السلام .

إن تعاليم البوذا فيها إنكار الروح الفردية وإنكار الآخرة التي تتوقف على خلود الروح الفردية [١] .

٢ - إن تأخر تدوين تعاليم وأقوال البوذا أربعة قرون ، مع فقدان النصوص بلغتها الأصلية يحيطها بالشك (ص٥) .

٣ - إن ترويج البوذيين المتأخرين النصوص التي تشير إلى النبي صلى الله عليه وسلم ربما قُصِد منه تقرب أتباع الديانة إلى المسلمين الذين حكموا الهند عدة قرون .. كما أنها تعطي مصداقية لتلك الديانة المزعومة باعتبارها ديانة موحى بها ، حيث أنها تنبأت بأمور تحققت بعد قرون . فلعلهم قصدوا إلى اعتراف المسلمين بديانتهم البوذية ، وعدم مضايقتهم باعتبارها ديانة سماوية يحق لها الاستمرار دون اعتراض المسلمين ، شأنها شأن اليهودية والنصرانية ..

٤ - إن ماذكره المؤلف ص٥ يزيد الشك في إمكان التوثيق التاريخي لهذه النصوص .

٥ - تحتاج قائمة المؤلفات عن البوذية إلى ذكر تأريخ ومحل الطبع ليطمئن القارىء إلى مراجعة المؤلف لها فعلاً ، ولئلا يتوهم أنه أخذها من مرجع حديث (ص٥ - ص١٢) .

٦ - يحتاج البحث إلى توضيح علاقته بكتاب (محمد في الكتب المقدسة

---

١) جفري بارندر : المعتقدات الدينية لدى الشعوب ٢٢٩ .

للفرس والهندوس والبوذيين) ص١٣ ، حيث يضم ٣٠ صفحة عن موضوع هذا البحث ، فما مدى تجاوز البحث له ...

إن من المهم إطلاع شخص متخصص بالبوذية أو أديان الهند عامة لتقويم مدى الجدة والإضافة العلمية فيه بالمقارنة مع مانشر في الموضوع قبله .

٧ ـ إن ميتريا الذي بشر به بوذا هو « مترا » Mithras الذي عبده الآريون في إيران (العصر الأخميني ٥٥٠ ـ ٣٣٠ ق . م) وروما (٦٠ بعد الميلاد) وكانوا يعتقدون أنه إله مهمته حفظ الحق والنظام والقضاء على الشر ، ومن إيران انتشرت عبادته إلى الهند [١] ، فيبدو أن البوذا تأثر بتلك المعتقدات السائدة ...

أما عند طائفة الأرض الطاهرية البوذية فإن ميترا هو بوذا المخلص الذي سيعيد إلى الأرض تعاليم بوذا عندما ينسى الناس شريعته [٢] .

٨ ـ قال الباحث في (ص٢٦ س١١) : « إن البوذا توفي سنة ٤٨٦ قبل الميلاد ، وأنه بشر بهذه البشارة عند موته ، ومعروف أنه لم يرسل بعد وفاته إلا رسولان فقط ، وهما المسيح عيسى بن مريم عليه السلام ، ومحمد صلى الله عليه وسلم » . ومن المعلوم أن الإقرار للبوذا بأنه رسول ـ كما تفيده العبارة ـ يحتاج إلى أدلة من الكتاب والسنة ، فضلاً عن أن تعاليم البوذا لاتدل على أنه بلَّغ رسالة سماوية

٩ ـ يستشهد الباحث (ص٢٦ ـ ٢٧) بنصوص التوراة والإنجيل على قسوة الشريعة التي عمل بها موسى وعيسى عليهما السلام ، ومعلوم أنهما رسولان من الله تعالى ، وهو الذي أوحى إلى موسى بالشريعة ، فلايمكن أن توصف شريعة الله بغلبة القسوة والغلظة فيها على جانب الرحمة والشفقة لحكمة اقتضت ذلك عند الله . بل إن معظم هذه النصوص محرفة كما نصَّ القرآن على ماوقع من تحريف ، والله تعالى

---

١) جفري بارندر : المعتقدات ص١٢٥ ـ ١٢٧ .

٢) المصدر السابق ص٣٢٤ .

لايأمر إلا بالعدل والإحسان .

ومن هنا فإن القول بأن عيسى عليه السلام جعل غير بني إسرائيل كلاباً لايصح ، لأنه يستند إلى نصوص الإنجيل المحرّفة .. وهذا ينطبق على نماذج أسلوبه في الكلام (ص٢٧ ـ ص٢٨) .

ومعلوم أن صورة الأنبياء في التوراة والإنجيل مشوهة بسبب التحريف ، وكثيراً ما اتهموا بالزنا ، والعدوان على الآخرين ، كما في أخبار داؤد وسليمان عليهما السلام ..

١٠ ـ حديث « لارهبانية في الإسلام » (ص٣١) الذي استشهد به (المنصورفوري) موضوع كما في العلل المتناهية وكشف الخفا وابن القيسراني ..

١١ ـ القول ص٣٩ فقرة (٢٩) بأن العرب كانوا قبل الإسلام يفتخرون بأميتهم غير صحيح ، فقد كانوا يعدون معرفة الكتابة من صفات الكمال (راجع ترجمة سعد بن عبادة في الطبقات الكبرى لابن سعد) .

١٢ ـ كلمة (ملايين السنوات) ص٤١ س٩ فيها مبالغة وتتصل ببدء الخلق .

١٣ ـ إن ازدهار البوذية في الهند لم يدم حتى البعثة المحمدية (كما ورد ص٤٢) وإنما تدهورت مابين ٤١٤ م ـ ٦٩٥ م وإن كانت بقاياها موجودة حتى الآن بعد أن اندمجت في المعتقدات الهندوسية [1] . وقد وصلت النصرانية إلى المشرق وتأثرت بها منذ القرن الثالث الميلادي أديان المشرق ، وخاصة المانوية في إيران المجاورة للهند ، ومن الصعب القول بأن عهد السعادة عند البوذيين لم ينته حتى بعثة محمد صلى الله عليه وسلم وهو الذي بلغتهم دعوته (ص٤٢) .

١٤ ـ حول أعمار الناس زمن البعثة المحمدية وأن معدلها مائة سنة (ص٤٢)

---

١) المصدر السابق ص٢٤٥ .

يحتاج إلى أدلة ، والملاحظ أن كثيراً من الصحابة رضوان الله عليهم لم يتجاوزوا السبعين ، ولم يخبر أحد أن آباءهم المباشرين كان معدل أعمارهم أطول .

١٥ ـ إن تصوير شخصية المسيح ، ونوع كلامه ، وعنصرية خطابه من خلال نص الانجيل (ص٥٣) المحرَّف فيه إساءة إلى النبي عيسى عليه السلام ، ويمكن الوقوف على نصوص أخرى ليس فيها هذه الإساءة تدل على أنه « نبي بعث إلى قومه » ويكفي لذلك النص الذي تلاه المؤلف .

و ـ التفسير

٦٧ ـ « تفسير ابن أبي حاتم » :

أغلبه منثور في تفسير ابن كثير والدر المنثور للسيوطي ـ وخاصة في الدر المنثور حيث يصرح السيوطي بأنه لخصه في تفسيره ـ ولكن السيوطي حذف أسانيد الروايات .

وقد حقق عدد من طلبة الدراسات العليا بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عدة مجلدات منه ، وأصدرت مكتبة الدار ثلاث مجلدات منه . ويوجد نقص في مخطوطاته التي وصلت إلينا ، وأهميته في أسانيده أكثر من متونه التي لاتكاد تخرج عن روايات الطبري في تفسيره ، وقد أحسن محققوه باهتمامهم بهذا الجانب ، حيث نقدوا الأسانيد وحكموا عليها ، ولكنهم أطالوا كثيراً في الكلام عن الرواة بحيث انحسر النص في أعلى الصفحات ، وربما يتفقون على خطة تحافظ على نتائج دراسات السند ، وتلغي الاستطراد في التراجم .

ز ـ العقيدة

٦٨ ـ كتاب « ذم الكلام وأهله » للهروي :

لم يصرح الهروي بأسماء المؤلفات التي اعتمد عليها في بناء كتابه « ذم الكلام وأهله » [١] ، ولايعني ذلك (بالطبع) أنه لم يستعمل النسخ والأجزاء والمصنفات المكتوبة ، وأنه اقتصر على ماتلقاه من مفاريد الروايات عن الشيوخ الكثيرين الذين سمع منهم ، فقد كان منهج التصنيف في عصره يستند إلى سلاسل الأسانيد ، دون الاهتمام بذكر أسماء المصنفات التي اقتبست منها المعلومات إلا نادراً . والهروي بمنهجه هذا يشبه كثيراً الخطيب البغدادي في (تأريخ بغداد) وغيره من مصنفاته ، حيث أنه قلما يصرح باسم الكتاب الذي ينقل منه رغم كثرة اعتماده على الكتب في بناء (تأريخ بغداد) ، لكنه يمكن بمتابعة أسانيد الهروي إلى بعض المؤلفين وملاحظة وحدة أسانيده إلى مصنف بعينه الكشف عن أسماء بعض الكتب التي من المحتمل أن الهروي اقتبس منها .

ولاشك أني لن أقدم دراسة مسهبة وشاملة عن مصادر الهروي في (ذم الكلام) ولكنني سأحاول بيان مدى اعتماده على المصنفات من خلال بعض النماذج الأكثر وضوحاً ، وفيما يلي أسماء بعض المؤلفين الذين ساق لهم الهروي عدداً من الروايات من المحتمل أنها من أحد مؤلفاتهم ، أو من روايات مفردة وقعت للهروي من سماعه لشيوخه ، وقد يكون بعضها مأخوذاً عن مصادر مكتوبة أيضاً مادامت ترقى إلى مصنف معروف كتب لمؤلفاته الذيوع والانتشار .

---

١) اعتمدت على نسخة كاملة من سبعة أجزاء ينقص منها الورقة الأولى فقط وهي محفوظة في دار الكتب الظاهرية برقم حديث ٣٣٧ تقع في ١٤٩ ورقة .

فمن هؤلاء المصنفين الذين نطالع أسماءهم في أسانيد كتاب « ذم الكلام » للهروي :

١ ـ سعيد بن منصور البلخي (ت ٢٢٧ هـ) :

صاحب كتاب « السنن » ـ طبع منه مجلدان ـ حيث نقل عنه الهروي ٣٨ رواية ، وماعدا روايتين منها فإن سائرها ترقى إلى أحمد بن نجدة الذي سمعها من سعيد بن منصور مما يشير إلى أنها من نسخة أو كتاب لسعيد بن منصور يرويه أحمد بن نجدة .

٢ ـ الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤٠ هـ) :

كان الهروي على مذهب الإمام أحمد في الأصول والفروع ، فلاشك أنه كان مطلعاً على مؤلفاته ، لكنه لم ينقل عنها في « ذم الكلام » بل أورد عن الإمام أحمد ١٩ نصاً بأسانيده المختلفة إليه .

٣ ـ أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ) :

وهو إمام جليل صنف كتاب الجامع المعروف بـ « سنن الترمذي » ، وقد قرأه الهروي في أيام شبابه على شيخه عبد الجبار بن عبد الله بن أبي الجراح المرزباني ، وأعجب به حتى قال بأنه أفيد ـ أو أنفع ـ من صحيحي البخاري ومسلم لأنهما لايصل إلى الفائدة المرجوة منهما إلا من يكون من أهل المعرفة التامة . أما الترمذي فقد شرح الأحاديث وبينها ، فيستفيد منه كل واحد من الناس من الفقهاء والمحدثين وغيرهم [1] .

وقد اقتبس الهروي من الترمذي في ١٢ موضعاً من طرق مختلفة ، لكن سبعة مواضع منها بإسناد واحد يتكرر هو (أبنا [2] محمد بن محمد ، أبنا محمد بن

---

١) الأفغاني : شيخ الإسلام ص٣٤ . وانظر شروط الأئمة الستة ١٩ ، وشرح الترمذي لابن سيد الناس ٧٥ ـ رسالة دكتوراه ـ .

٢) أي (أخبرنا) ولم يستحسن ابن الصلاح هذا الاختصار (الغزي ـ نص في ضبط الكتب =

إبراهيم والحسين بن أحمد قالا : أبنا محمد بن محمد بن يحيى ، ثنا أبو عيسى الترمذي) . وموضع واحد بواسطة شيخه الجراحي المتوفى عام ٤١٢ هـ ، فهو من قديم سماع الهروي . وفي ثلاثة مواضع بلفظ (قال الترمذي) مما يشير إلى اقتباسه من الكتاب مباشرة ، أما الموضع الآخر فمن طريق مغاير ، وقد ذكر ابن حجر قراءته لمنتخب صغير من (ذم الكلام) يحتوي على مافيه من جامع الترمذي [١] ، مما يثبت أن نقول الهروي هذه عن الترمذي هي من كتاب (الجامع) له .

٤ ـ عثمان بن سعيد الدارمي السجستاني (ت ٢٨٠ هـ) :

وهو محدث هراة ، له سؤالات عن الرجال ليحيى بن معين ، ومسند كبير ، وتصانيف في الرد على الجهمية ، وهو الذي قاوم ابن كرام وطرده من هراة [٢] .

وقد اقتبس منه الهروي ١١ نصاً من طرق مختلفة ، لكن ٨ منها ترقى إلى محمد بن إسحق القرشي ، وهي تتعلق ـ في الغالب ـ بالرد على الجهمية فلعلها من أحد مصنفات الدارمي في الرد عليهم ، ولكن يصعب القطع بذلك .

٥ ـ الحسن بن سفيان النسوي (ت ٣٠٣ هـ) :

صاحب « المسند الكبير » و « الأربعين » ، كان محدث خراسان في عصره صاحب رحلة ومصنفات ، وقد وصفه ابن حبان بصحة الديانة والصلابة في السنة [٣] .

وقد روى الهروي عنه بأسانيده المختلفة إليه ـ وغالباً بينهما اثنان من الرواة ـ في ٢٨ موضعاً ، ومعظمها أحاديث نبوية ، وقد ذكر مرة رواية عنه بدون إسناد ،

= وتصحيحها ، نشر محمد مرسي الخولي ، مجلة معهد المخطوطات ١٩٦٤ م ، ص١٨١) .

١) ابن حجر : المعجم المفهرس ق ١٨ ب .

٢) الذهبي : تذكرة الحفاظ ٦٢٣ ، ومحمد بن كرام (ت ٢٥٥ هـ) صاحب مذهب الكرامية (د . علي سامي النشار : نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ١ : ٦٤٦ فما بعد) .

٣) الذهبي : تذكرة الحفاظ ٧٠٤ .

ولعله يشير بذلك إلى وقوفه على نسخة مكتوبة .

٦ ـ أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي (ت ٣٠٧ هـ) :

قال عنه الذهبي : « الإمام الحافظ محدث البصرة » .. عنه أخذ أبو الحسن الأشعري الأصولي تحرير مقالة أهل الحديث والسلف . وللساجي كتاب جليل في علل الحديث يدل على تبحره في هذا الفن [١] .

وللساجي مصنفات أخرى سمّتها المصادر الأخرى منها « كتاب مناقب الشافعي » الذي كان عند الخطيب البغدادي نسخة منه [٢] .

وقد أورد الهروي عن الساجي ٢٧ نصاً ، منها ٢٠ نصاً تتعلق بالإمام الشافعي ، مما يرجح أنها من كتاب « مناقب الشافعي » فهي رغم تعدد طرقها لكن معظمها ـ ١٦ نصاً ـ من رواية الهروي عن شيخه محمد بن أحمد الجارودي الحافظ ومن الجدير بالذكر أن كتاب (ذم الكلام) يحتوي على أوسع النقول من كتاب (مناقب الشافعي) للساجي بعد (تأريخ بغداد) للخطيب الذي اقتبس ٢٢ نصاً من هذا الكتاب [٣]

٧ ـ محمد بن إسحق بن خزيمة النيسابوري (ت ٣١١ هـ) :

قال عنه الذهبي : « الحافظ الكبير إمام الأئمة شيخ الإسلام ... » . أكثر وجوّد وصنّف ، وانتهت إليه الإمامة والحفظ في عصره بخراسان ، ومصنفاته كما ذكر الحاكم في علوم الحديث تزيد على مائة وأربعين مصنفاً ، سوى المسائل المصنفة ـ مائة جزء ـ ، وفقه حديث بريرة ـ في ثلاثة أجزاء ـ [٤] .

---

١) المصدر السابق ٧٠٩ ـ ٧١٠ .

٢) أكرم العمري : موارد الخطيب في تاريخ بغداد ص١٨١ .

٣) المصدر السابق ص١٨١ .

٤) الذهبي : تذكرة الحفاظ ٧٢٠ ـ ٧٢١ .

وكان ابن خزيمة ينهى عن الكلام ، ويهاجم فرقة (الكلابية) [١] ، وقد صنف في العقائد ملتزماً مذهب الإمام أحمد بن حنبل في الأصول . ورغم التقارب الفكري العميق بين آراء ابن خزيمة والهروي فإن الأخير لم يقتبس من كتب ابن خزيمة رغم قربها منه ، وتيسر الحصول عليها ، لاشتهارها في الآفاق في نيسابور بلدة ابن خزيمة التي زارها الهروي . لكن الهروي روى عن ابن خزيمة ٢٠ نصاً من طرق مختلفة بعضها من إملاء شيوخه عليه .

٨ ـ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧ هـ) :

وهو إمام حافظ ناقد ، صنف في الفقه وعلم الرجال وعلوم الحديث الأخرى كما اهتم بموضوعات أصول الدين ، فألف فيها كتابين هما (كتاب السنة) وكتاب (اعتقاد الدين) ، وهو أسئلة وجهها إلى والده وإلى أبي زرعة [٢] ، وقد وصلت إلينا منه ٤ ورقات فقط [٣] ، كما ألف كتاب (الرد على الجهمية) ، وصفه الذهبي بأنه كبير يدل على إمامته [٤] .

وقد أورد له الهروي ١٦ نصاً معظمها يتصل بمحاججة المتكلمين ، وسائرها ليست مما نقله ابن أبي حاتم عن أبيه وعمه ، فهي إذاً ليست من (كتاب السنة) ولا (اعتقاد الدين) ، كما لايمكن القطع بأنها من كتاب (الرد على الجهمية) ـ وإن كان ذلك محتملاً ـ لأن الهروي روى بأسانيده إلى ابن أبي حاتم في

---

١) نسبة إلى عبد الله بن سعيد بن كلاب (ت بعد عام ٢٤٠ هـ) وقد انتصر لعقائده لكن ابن خزيمة يهاجمه بسبب الكلام ، كما هاجمه من قبل الإمام أحمد بن حنبل (انظر د . علي سامي النشار : نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ١ : ٣٠١) .

٢) الذهبي : تذكرة الحفاظ ٨٣٠ .

٣) مخطوط في الظاهرية مجموع ١١ (سزكين : تاريخ التراث العربي ص٤٤٩) .

٤) الذهبي : تذكرة الحفاظ ٨٣٠ .

٦ مواضع ، وإلى أبي زرعة الرازي في موضعين ، لكن هذه النصوص الثمانية ليست من رواية ابن أبي حاتم عنهما .

٩ ـ محمد بن إسحق السراج (ت ٣١٣ هـ) :

وهو إمام حافظ ثقة صنف كتباً كثيرة ، منها مسند في الحديث ، وكتاب في التأريخ ، وقد بقيت أجزاء من مسنده وحديثه ، وفُقد تاريخه [١] .

وقد روى عنه الهروي في ١٥ موضعاً بأسانيد مختلفة ، وليس بين الرواة عن السراج فيها واحد ممن عرف برواية (تأريخ السراج) عنه ، ولكن ذلك لايعني أن سائرها روايات شفهية ، بل الراجح أنها مكتوبة ، وقد صرح الهروي في بعضها بأنها مما أملاه الشيوخ عليه .

١٠ ـ أحمد بن محمد بن ياسين (ت ٣٣٤ هـ) :

وهو صاحب « تأريخ هراة » ، وقد روى الهروي عنه في ٩ مواضع من طرق مختلفة ، مما يشير إلى أنه لم ينقلها من كتاب أو نسخة لابن ياسين .

١١ ـ محمد بن يعقوب الأصم (ت ٣٤٦ هـ) :

وصفه الذهبي بقوله : « الإمام المفيد الثقة محدث المشرق » [٢] . وقد طبَّقت شهرته الآفاق ، فكانت الرحلة إليه بنيسابور ، وقد صنف مسند الشافعي ، وجزءاً في الحديث ، ووصلت إلينا أوراق من حديثه وفوائده وأماليه [٣] .

وقد روى عنه الهروي في ٤٧ موضعاً ، منها ٣٨ نصاً بواسطة شيخه محمد بن موسى الصيرفي الذي صرح الهروي بسماعه منه في نيسابور [٤] ، أما بقية النصوص

---

١) أكرم العمري : موارد الخطيب في تاريخ بغداد ٣٦١ .

٢) الذهبي : تذكرة الحفاظ ٨٦٢ .

٣) الألباني : فهرس مخطوطات الظاهرية ١٧١ .

٤) ذم الكلام وأهله ق ١١٥ .

فأوردها الهروي من طرق مختلفة . وتجدر الإشارة إلى أن الخطيب البغدادي اعتمد على محمد بن موسى الصيرفي أيضاً حيث أورد بواسطته ٢٥ رواية عن الأصم في (تاريخ بغداد)[١] ، ويلاحظ أن معظم مارواه محمد بن موسى الصيرفي عن الأصم هو مما رواه الأصم عن شيخه محمد بن إسحق الصغاني ببغداد ، ومن الواضح أن علم الأمصار والمدن الإسلامية المتباعدة امتزج نتيجة الرحلة في طلب العلم ، ومن ثم فإن مادة الشيوخ البغداديين تظهر في مصنفات وفكر الهروي رغم عدم إفادته من الرحلة إلى بغداد ، وذلك بواسطة شيوخه أو شيوخهم الذين أخذوا من علماء بغداد .

١٢ ـ أبو حاتم بن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ) :

وهو حافظ إمام علامة ، كان على قضاء سمرقند ، طبع من مصنفاته (مشاهير علماء الأمصار) و (معرفة المجروحين من المحدثين) و (الصحيح ـ بترتيب ابن بلبان ـ) ، وقد صنف في الحديث وعلم الرجال ، وكانت الرحلة إليه في وطنه سجستان ، لكنه أخرج منها لاختلافه مع علمائها ، لإنكاره الحمد لله تعالى ولقوله « النبوة : العلم والعمل » . وقد دافع عنه الذهبي ، وفسّر قوله بما لايخرجه عن أصول أهل السنة [٢] .

وقد روى عنه الهروي في ٣٤ موضعاً تتعلق بعلم الرجال ، وسائرها بهذا الإسناد (أبنا عبد الصمد بن محمد بن محمد بن صالح أبنا أبي أبنا محمد بن حبان) ومرة واحدة بواسطة عبد الرحمن أخي عبد الصمد ، مما يرجح أن الهروي ينقل من كتاب تملّك حق روايته من عبد الصمد ، ومن ثم فلم يكن سوء رأي يحيى بن عمار شيخ الهروي في ابن حبان [٣] مانعاً للهروي من أن يقتبس عن ابن حبان في كتابه .

---

١) أكرم العمري : موارد الخطيب في تاريخ بغداد ، الملحق رقم (٢) .

٢) الذهبي : تذكرة الحفاظ ٩٢٢ .

٣) المصدر السابق ٩٢١ .

١٣ ـ سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠ هـ) :

وهو حافظ إمام علامة ، صنَّف المعاجم الثلاثة ، الكبير والأوسط والصغير ، وقد وصلت إلينا ، وكلها مطبوع .

وقد روى عنه الهروي في ١٩ موضعاً بأسانيده المختلفة إليه ، لكن ١١ رواية منها بواسطة (لقمان بن أحمد البخاري ـ معمر بن أحمد بن معمر) ومن الصعب نسبتها إلى واحد من كتب الطبراني لكثرتها وضخامتها .

١٤ ـ عبد الله بن عدي الحافظ الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ) :

إمام حافظ كبير له تصانيف في علم الرجال ، وصل إلينا كتابه « الكامل في ضعفاء الرجال » . وقد روى الهروي عنه في ١٨ موضعاً منها ١٣ نصاً بواسطة (أحمد بن محمد بن منصور بن العالي) ، مما يشير إلى سماعه لهذه الروايات من نسخة أو كتاب عند ابن العالي .

ومن استعراض هذه المصادر يتبين أن الهروي كان يعتمد بالدرجة الأُولى في تصنيف كتابه (ذم الكلام) على الروايات المتفرقة التي سمعها من شيوخه ، لكنه لم يقتصر عليها ، بل استخدم بعض المصنفات والنسخ المكتوبة التي تملَّك حق روايتها

ويلاحظ أن معظم المصنفين الذين اعتمد على روايتهم ممن عرفوا بالاهتمام بالحديث وعلومه ، ومن الملتزمين بعقيدة السلف ، مما يدل على تخيُّره لمصادره بناء على موقفه العقدي .

وكذلك من الواضح أن سائر مصادره المكتوبة مشرقية ، ولم يستخدم مصادر شامية أو مصرية وإن وقعت له روايات لعلماء من الشام ومصر كالوليد بن مسلم الدمشقي والليث بن سعد المصري .

ولاشك أن بعض النصوص التي اقتبسها من كتب مفقودة ذات قيمة خاصة في تعريفنا بمحتوى الكتب المفقودة ، مثل كتاب (مناقب الشافعي) للساجي ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الهروي اختصر في بعض الموضوعات وأحال فيها على بقية مؤلفاته التي استوفتها ، والكتب التي أحال إليها هي (كتاب القواعد) حيث ذكر

أنه استقصى إقامة الدليل على بطلان قول من زعم أن القرآن يُستغنى به عن السنة [١] ومعارضة الحديث بالرأي في باب اتباع السنة منه [٢] . كما أحال على كتابه (الفاروق) وكتابه [٣] (مناقب أهل الآثار)[٤] وكتابه (مناقب أحمد بن حنبل)[٥] وكتابه (تكفير الجهمية) وفيه باب قتال الخوارج ، وكتابه (القدرية)[٦] ، فلاشك أنه أفاد من مؤلفاته هذه في بناء كتابه (ذم الكلام) .

إن استخدامه للكتب يظهر أيضاً من تخريجه لبعض الأحاديث في كتب الحديث كالموطأ والبخاري ومسلم [٧] ، كما صرح في عدة مواضع بأن شيخه حدثه من أصل مكتوب [٨] أو إملاء [٩] .

ومما يشير إلى أصوله المكتوبة قوله « أخبرني في كتابه » [١٠] و «كتب به إلي حمزة بن يوسف السهمي بجرجان » [١١] و « رأيت بخط » [١٢] و « كتب

١) ذم الكلام ق ٢٨ ب .

٢) المصدر السابق .

٣) ذم الكلام ق ٣٨ أ .

٤) المصدر السابق .

٥) المصدر السابق ق ١٢٠ ب .

٦) المصدر السابق ق ١٤٤ أ ، ق ٧٨ ب .

٧) ذم الكلام ق ١٥ ب ، ٢١ أ ، ٧٠ ب .

٨) المصدر السابق ق ٤٤ أ ، ٤٤ ب ، ٤٥ أ .

٩) المصدر السابق ق ٤٨ أ .

١٠) المصدر السابق ق ١٠٢ ب ، ق ٨٣ أ ، ق ٢٠ أ .

١١) المصدر السابق ق ١٠٣ ب .

١٢) المصدر السابق ق ١٠٤ ب ، ق ١٠٢ أ .

إلى أحمد بن الحسين البيهقي » [١] .. وهكذا فقد أفاد من مكاتباته مع علماء عصره في بناء مؤلفه (ذم الكلام وأهله) .

منهج الهروي في « ذم الكلام » :

نظَّم الهروي القسم الأول من كتابه على أساس الموضوعات ، فوضع كل موضوع في باب . أما الباب الذي استعرض فيه موقف الصحابة والتابعين ومن بعدهم حتى عصره من الكلام والجدل فقد رتبه على الطبقات كما صرح بذلك [٢] ، فلاشك أنه احتذى أساليب التنظيم المعروفة عند المصنفين آنذاك ، والتي أخذوها عن الأجيال السابقة من المؤلفين .

وقد ساق سائر مرويات الكتاب بأسانيده الكاملة على طريقة المحدثين في التصنيف ، وقد يجمع الأسانيد عند ورود الرواية من طرق مختلفة ، فإذا فعل ذلك فإنه يبيِّن صاحب اللفظ الذي اختار نص روايته دون بقية الطرق . وعندما تتعدد طرق الحديث أو الرواية فإنه يسوقها من الطرق المختلفة تقويةً لها وتعضيداً . وتظهر إضافاته على النقول والاقتباسات من خلال تعريفه بأسماء من وردوا في الأسانيد بكناهم فقط [٣] ، أو التعريف بمن وردوا بذكر اسمهم الأول فقط فيذكر أسماء آبائهم [٤] ، أو التعريف بالمبهم كأن يرد في الإسناد رجل دون تسميته فيسميه الهروي ولاشك أنه يدلل بذلك على وقوفه على الرواية من طريق آخر أو بقرائن أخرى [٥] .

---

١) المصدر السابق ق ١٨٧ .

٢) ذم الكلام ق ١٨٢ .

٣) ذم الكلام ق ١٨ .

٤) المصدر السابق ق ٤٩ ب .

٥) المصدر السابق ق ١٠٢ ب ، ق ١٨٢ .

وينبه الهروي على مايقع في الإسناد من أخطاء بتغيير اسم أحد الرواة [١] أو وهم في الإسناد [٢] ، وقد يبين رأيه في رجال الإسناد من حيث التوثيق والتجريح ويبدي إعجابه ببعضهم [٣] .

أما بالنسبة لمتون الأحاديث والروايات فقد بيَّن الاختلافات في الألفاظ بين متون الحديث المروي من طرق متعددة [٤] ، كما أشار إلى غرابة بعض الأحاديث [٥] ، وقد يبين علل الحديث [٦] ، أو يذكر صحته معتمداً على تصحيح أئمة الحديث السابقين له [٧] ، أو يوضح معنى الرواية [٨] ، أو يكشف مايقع في الحديث من اضطراب ومخالفة لروايات الثقات [٩] .

ورغم أن الهروي تابع المحدثين في منهجهم في التأليف ، فترك النصوص تعبر عن مراده مرتباً إياها تحت عناوين دالة ، لكنه أحياناً يطلق لقلمه العنان ليعبِّر عما يجيش في نفسه من آراء وعواطف وخاصة عندما يتعرض للمخالفين [١٠] . والحق أنه يعبر عن ذلك بأسلوب بليغ محكم ، ولغة عالية تدل على تمكنه من العربية وعلو

---

١) المصدر السابق ق ٨٠ أ .

٢) المصدر السابق ق ١٢ ب .

٣) المصدر السابق ق ١٤ أ ، ق ٥٢ ب ، ق ١٧٠ أ .

٤) ذم الكلام ق ١٧١ أ .

٥) المصدر السابق ق ١٦٧ أ .

٦) المصدر السابق ق ٤١ أ .

٧) المصدر السابق ق ٤٧ ب .

٨) المصدر السابق ق ٣٣ ب .

٩) المصدر السابق ق ٣٤ أ .

١٠) ذم الكلام ق ١٤٤ أ ، ١٤٩ - ب .

باعه في آدابها .

وختاماً فإن عصر الهروي يمثل المرحلة الأخيرة في تألق الحديث وعلومه ، حيث برز فيه خاتمة المحدثين العظام ، والجهابذة النقاد ، ثم خفت صوتهم ، وضعف علماؤهم ، حتى تجدد نشاطهم على يد رجال القرن الثامن الموسوعيين مثل ابن تيمية وابن القيم والذهبي ثم ابن حجر العسقلاني في القرن التاسع الهجري .

٦٩ ـ مفاتيح الغيب خمس لايعلمها إلا الله :

تأليف : الدكتور شرف القضاة .

يتسم البحث بالنظرة الشمولية ، وتركيز المعاني ، ووضوح الأسلوب ، ويحاول الباحث الإفادة من معطيات العلم الحديث بربط التفسيرات ـ المتعلقة بخطاب القرآن والحديث ـ بها في محاولة لتجلية الغموض الذي يحيط بتفسير هذه القضية العقدية .

٧٠ ـ اللباب في شرح العقيدة على ضوء السنة والكتاب :

تأليف : الدكتور ابراهيم بن ابراهيم قريبي .

قصد المؤلف بهذا الكتاب خدمة طلبة العلم بتيسير مسائل العقيدة ، ولكنه يصلح للثقافة العامة ، ويتسم بالتقسيم الجيد للموضوعات ، وسلاسة الأسلوب ، وجودة الفهم ، ويمكن أن يرقى إلى الأعمال الإنشائية الجيدة ، ولاتخلو طرق العرض والتقسيم من ابتكار ، وقد اعتمد على ٨٤ مصدراً ومرجعاً ، وفاتته مصادر ومراجع أخرى حيث لم يقصد إلى استيعابها ، واعتمد على القرآن والحديث دون التعريج على أقوال المدارس الكلامية ومناقشتها ، وهو منهج سليم لايثير الاختلافات القديمة ويسعى إلى تجاوزها . ويمتاز بسلامة الأدلة ، وحسن الاستنباط منها حيث لم يعتمد على أحاديث ضعيفة .

ح ـ الرقائق

٧١ ـ كتاب الهدي النبوي في الرقائق :

تأليف : الدكتور شرف القضاة .

الكتاب يمثل دراسة تحليلية لعدة احاديث نبوية تهدف الى غرس معان معينة إيجابية في نفس الانسان ، وقد تمكن المؤلف من فهم النصوص ، وقام بتوثيقها في الحواشي ، ويبدو من حواشيه أنه قادر على تمييز المصادر ، ومعرفة صحيحها من سقيمها ، وأسلوبه في الكتابة يدل على تذوق للغة العربية ، وتحليله للنصوص فيه أمثلة معاصرة لتقريب المعنى ، مما يدل على قدرته على توليد المعاني وشرحها بشكل يظهر شخصيته العلمية ، ويؤخذ عليه عدم استيعاب النصوص ـ أو محاولة استيعابها ـ التي تخدم غرض مباحثه ، فهو يقوم بانتقاءٍ وتمثيل دون حصر أو استقراء تام .

والكتاب معتدل في أفكاره يتسم بقدر من العقلانية ، هو كتاب متوسط الحجم (٢٤٧ صفحة) يتناول موضوعات متنوعة في الرقائق التي تشحذ النفس بالمعاني الدينية ، وقد صيغت بأسلوب سهل ، وأكدت على قيم إيجابية ، واستخدم الباحث الحجاج الديني والعقلي والتمثيل للمعاني بالمحسوسات المادية لتقريبها الى ذهن القارىء ، وهو من كتب الثقافة العامة .

ويدل البحث على ذوق علمي في انتقاء الموضوعات التي يكتب فيها فهي معضلات فكرية وعقدية تحتاج إلى تحليل وإعادة صياغة على ضوء معطيات العلم الحديث . ويستفيد الباحث من عدة مناهج في التفسير ، مثل علم مصطلح الحديث ، وعلم أصول الفقه ، والمعطيات المنهجية المعاصرة ، مما يدل على وعيه المنهجي . وينتهي ببحوثه إلى نتائج منطقية مقبولة .

ويلتزم الباحث المنهج العلمي المتعارف عليه في التعامل مع مصادر البحث ومراجعه ، ويكتب بأسلوب واضح ومتماسك تقل فيه الأخطاء النحوية واللغوية .

ط ـ الفكر

٧٢ ـ تأريخ التراث العربي :

تأليف : الدكتور فؤاد سزكين .

في سنة ١٩٦٧ م صدر عن مطبعة بريل بليدن كتاب (تأريخ التراث العربي) لفؤاد سزكين باللغة الألمانية ، وفي عام ١٩٧٧ م صدرت الترجمة العربية للجزء الأول من هذا الكتاب حيث نقله إلى العربية الدكتور فهمي أبو الفضل . والكتاب يمثل محاولة جديدة أعقبت محاولة بروكلمان ومحاولات أخرى أسبق للتعريف بكتب التراث العربي مافقد منها ومابقي مع رسم إطار للحركة الفكرية وتطورها عبر القرون الأولى من تأريخ الإسلام . وقد ضمن سزكين كتابه معظم مادة كتاب (تأريخ الأدب العربي) لبروكلمان وقد أعاد فحصها وتدقيق مصادرها ، كما استدرك على بروكلمان وأضاف وعدل في طريقة تناوله الموضوعات لذلك فهو ليس مجرد استدراك على بروكلمان بل هو كتاب قائم بنفسه وإن كان سزكين يحيل على بروكلمان في بعض الموضع التي لم يجد لديه فيها إضافات وتعديلات أساسية . والحق أن الكتاب ثمرة جهود مضنية وصبر طويل وتمرس كبير فحق على الناطقين بالضاد والمعنيين بالتراث الفكري أن يرحبوا بمؤلفه ويقوِّموا جهده بما هو أهله ، ويتناولوه بإمعان النظر فيه وتدقيق مادته . فهو يحتاج إلى القراءة المتفحصة الناقدة لسعة نطاقه ووفرة مادته وكثرة أحكامه ، وقد اعتصر فيه مؤلفه جهده وجهود من عني بكتب التراث قبله من العرب والمسلمين والمستشرقين .

وقد رأيت أن أسجل بعض ملاحظاتي المتواضعة والتي بدت لي خلال قراءة الجزء الأول منه وهو الذي يتناول علم التفسير وعلوم الحديث .

١ ـ يهتم سزكين بتتبع الأسانيد للتعرف على الموارد التي يستقي منها مؤلفو

الكتب ، ولاشك أنه يمتلك خبرة وممارسة في ذلك حيث سبق أن أصدر دراسة عن موارد البخاري [١] .

وفيما يلي هذه الملاحظة حول منهجه :

عندما يكون في سلسلة الإسناد إثنان أو أكثر من المصنفين في نفس الموضوع ويكون المؤلف اللاحق قد اقتبس من المؤلف السابق عليه . كأن يقتبس الطبري في تفسيره من تفسير مجاهد بأسانيد مختلفة بعض رجالها صنفوا كتباً في التفسير أيضاً واقتبسوا فيها من مجاهد كذلك ، فإن سزكين يقرر أن الطبري اقتبس روايات مجاهد من كتبهم التي بدورها اقتبست من تفسير مجاهد . أما اقتباس الطبري مباشرة من تفسير مجاهد فإنه يقره عندما لايكون ثمة مصنف في سلسلة سند الطبري إلى مجاهد ، ويعتمد سزكين في ذلك على التطابق بين نصوص تفسير الطبري ونصوص المصنفات الأسبق التي اعتمدت على تفسير مجاهد [٢] .

ويبدو لي أن ماتوصل إليه سزكين مجرد احتمال ، وثمة احتمال آخر معتبر هو أن المؤلفين الذين وقعوا في أسانيد الطبري عن مجاهد يمكن أن يكونوا أيضاً رواة لنسخة من تفسير مجاهد كما أنهم مقتبسون منه ، وعندئذ يكون نقل الطبري مباشرة عن تفسير مجاهد وليس بواسطة الكتب التي اقتبست من تفسير مجاهد ، ولن يغير التطابق بين اقتباسات الطبري وتلك الكتب من قيام هذا الاحتمال .

٢ - يرى سزكين أن بالإمكان الحصول على التفاسير القديمة المفقودة في صورتها الأولى ، عن طريق جمع أسانيدها من تفسير الطبري وغيره وترتيب

---

١) بعنوان : Buharinin Kaynakiari Istanbul - 1956 (بالتركية) .

٢) انظر سزكين : تأريخ التراث العربي ١ : ١٧٤ ومثل ذلك في ١ : ١٨٥ فيما يتعلق بتفسير ابن عباس حيث من المحتمل أن ابن إسحق رواه كما اقتبس منه المغازي أيضاً ، وكذلك انظر ١ : ١٨٧ منه .

الاقتباسات حسب آيات القرآن »[١] . وأقول أليس ثمة احتمال أن الطبري وغيره قد أهملوا بعض روايات التفاسير القديمة ولم يقتبسوها في مؤلفاتهم لذلك فإنه يتعذر القطع بكمال الكتاب المجموع بواسطة المقتطفات المقتبسة عنه والحصول عليه بصورته الأولى ! .

٣ ـ يذكر سزكين أن الخطيب البغدادي حصل على حق رواية بعض الكتب من أساتذته في دمشق مثل تفسير ابن عباس ، وكتاب الناسخ والمنسوخ في كتاب الله لقتادة السدوسي ، والناسخ والمنسوخ لعطاء الخراساني ، وتفسير أبي داؤد شبل المكي ، وتفسير مقاتل .. وغيرها[٢] . والصواب أن هذه المؤلفات أدخلها الخطيب معه إلى دمشق عند رحلته إليها من بغداد وكان قد حصل على حق روايتها من شيوخه ببغداد وغيرها[٣] .

٤ ـ قال سزكين بأن « أبا صالح الهذيل بن حبيب الدنداني ـ راوية تفسير مقاتل بن سليمان ـ أضاف إلى تفسير مقاتل في بعض المواضع من أسانيد من الآخرين » وأحال سزكين على تأريخ بغداد للخطيب البغدادي ١٤ : ٧٨ ـ ٧٩ .

ولكن ماذكره الخطيب في هذا الموضع هو « حدث ـ يعني أبا صالح الهذيل بن حبيب الدنداني ـ عن حمزة بن حبيب الزيات ، روى عن مقاتل بن سليمان كتاب التفسير » وهذا لايقطع بإضافة الدنداني إلى تفسير مقاتل من طريق حمزة الزيات ولاغيره حتى لو حدسنا أن مارواه عن حمزة هو في التفسير أيضاً . وقد ذكر

---

١) تاريخ التراث العربي ص١٧٤ .

٢) المصدر السابق ص١٨٨ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٦ ، ١٩٨ على التوالي .

٣) انظر المالكي : تسمية ماورد به الخطيب البغدادي دمشق ، الأرقام ١٠ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٨٠ ، ١٢٠ ، ووقع فيه الاسم « مقاتل بن حبان » والصواب « مقاتل بن حيان » ، وقد نشر العش كتاب المالكي ورتبه ضمن مؤلفه « الخطيب البغدادي مؤرخ بغداد ومحدثها » ص٩٢ ـ ١١٢ .

سزكين النسخ الخطية التي وصلت إلينا من تفسير مقاتل بن سليمان ، فكان من الضروري له فحصها ـ إذا أراد تثبيت هذه الملاحظة ـ للتأكد من وقوع الإضافة .

٥ ـ يرى سزكين (ص٢٣٣) أن التحمل بطريقة المكاتبة (إجازة) « لم ينتشر إلا في عصر الزهري ، وعندما شغل أمراء الأمويين بهذه الطريقة بعينها ، وعلى نطاق واسع وجد الزهري نفسه ـ فيما يروي ـ مضطراً إلى إقرار جوازها » ويحيل سزكين إلى كتاب الكفاية للخطيب البغدادي ص٣١٨ .

ولكن الخطيب يذكر في هذا الموضع قبول الزهري ومعاصريه الحسن البصري وهشام بن عروة التحمل بطريقة الإجازة ولايشير إلى تأثير الأمراء الأمويين في ذلك . ويبدو أن سزكين يستند إلى قول الزهري « كنا نكره كتاب العلم حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء » . فرأينا أن لانمنعه أحداً من المسلمين حيث استفاد منه سزكين ص٢٤٥ وأحال فيها إلى طبقات ابن سعد وحلية الأولياء ، فيجب أن يحيل في ص٢٣٣ حاشية (٢) إلى هذين المصدرين ، وأضيف إليهما تاريخ يعقوب الفسوي ق ٢١٣ و ٢ حيث نقل عبارة الزهري أيضاً .

٦ ـ يختصر سزكين أحياناً بعض الأسماء فيقتصر على الاسم الأول فقط مثلاً « أبان يروي عن أنس » [١] والمقصود أبان بن أبي عياش [٢] ، لكن أباناً بن صالح يروي عن أنس أيضاً [٣] فأيهما قصد سزكين ؟ إن الواجب في مثل هذه الحالات ذكر الاسم كاملاً .

٧ ـ يقول سزكين [٤] بأن طريقتي السماع والقراءة سميتا «الرواية على الوجه»

---

١) تاريخ التراث العربي ص٢٣٧ .

٢) ابن حجر : تهذيب التهذيب ١ : ٩٧ .

٣) المصدر السابق ١ : ٩٤ .

٤) تاريخ التراث العربي ص٢٤٠ .

ويستشهد لذلك في الحاشية رقم (٢) بمثالين أحدهما في ابن سعد وفيه أن عبيد الله [١] ابن عبد الرحمن روى كتب الثوري على وجهها وروى الجامع .. أما المثال الآخر فمن تأريخ بغداد للخطيب (٤ : ١٦٣) وفيه « استعار أبو العباس - يعني محمد بن إسحق السراج - من أبي بكر بن أبي خيثمة شيئاً من التأريخ فقال : ياأبا العباس عليَّ يمين أن لاأحدث بهذا الكتاب إلا على الوجه ، فقال أبو العباس : وعليَّ عزيمة أن لاأكتب إلا ماأستفيد ، فرده عليه ولم يحدث في تأريخه عنه بحرف » . والذي يبدو لي من هذا الخبر الأخير أن ابن أبي خيثمة كان لايقبل الانتخاب من تأريخه بل يحدث به على الوجه - أي كاملاً دون انتخاب - وأنه أعطاه إلى السراج وأوضح له شرطه ، لكن السراج رفض لأنه يريد أن ينتخب منه مايفيده فيسمعه ولايتعلق الأمر برفض ابن أبي خيثمة إعطاء حق رواية تأريخه بالإجازة لأنه أجاز للبعض ذلك ، وكتب الإجازة بخطه [٢] . ومع ذلك فلايسعني القطع بمعنى « الرواية على الوجه » لكنه احتمال سجلته ، وعسى أن يبادر من له علم بذلك إلى توضيح وتحديد المعنى .

٨ - يقول سزكين (ص٢٤٩) : « ويعتبر البخاري في تأريخ الرواية الإسلامية أول من ذكر معظم الروايات دون إسناد » ثم ذكر كثرة التعليق والفقرات اللغوية والتأريخية التي ترد فيه مصدرة بـ « قال » و « ذكر » و « روى » دون إسناد ، ثم قال : « إن الإسناد لم يعرف شكله الأكمل عند البخاري فالواقع أنه بدأ من البخاري يفقد مكانته » .

وأقول كان ينبغي عليه هنا التنبيه إلى أن هذه التعليقات التي أوردها البخاري دون إسناد ليست من « الجامع المسند الصحيح المختصر في أمور رسول الله صلى

---

١) ورد في تأريخ التراث العربي باسم « عبد الله » والصواب ماذكرته كما في ابن سعد ج٧ قسم ٢ : ٧٢ ، وابن حجر : تهذيب التهذيب ٤ : ٢٤ .

٢) انظر عياض : الإقناع ص١٠٤ حاشية (١) ، والقاسمي : قواعد التحديث ص٢٠٦ .

الله عليه وسلم وسننه وأيامه » وهو العنوان الذي ربما اختاره البخاري لكتابه ليكون أول تنبيه على عدم اعتبار التعليقات منه حتى لو صحت أسانيدها من طرق أخرى غير البخاري . وأن الأحاديث التي أوردها البخاري مسندة موصولة وعددها بلا تكرار ٢٦٠٢ حديثاً هي التي تكون « الجامع المسند الصحيح » الذي يتمثل فيه منهج البخاري وتنطبق عليه شروطه المعروفة ، وفيها تظهر الأسانيد بأكمل صورها وأعلى طرقها وأدقها . فلايصح القول بأن الإسناد « بدأ من البخاري يفقد مكانته » خاصة وأن من صنف بعد البخاري ـ وخاصة أصحاب بقية الكتب الستة ـ التزم الإسناد المتصل أيضاً .

إن الحكم الذي سجله سزكين حول تأريخ الإسناد يبدو غريباً غرابة نقيضه الذي كان قد سجله كل من كايتاني وشاخت وهو أن الأسانيد المتصلة متأخرة [1] .

وقد عاد سزكين (ص٣٠٧) إلى تأكيد ملاحظته هذه وتسجيل أحكام جديدة حدية وغريبة على صحيح البخاري ، مثل قوله « بأن الصفات المنسوبة إلى الكتاب غير صحيحة » وأنه « مصادفة حسنة » «وأن البخاري قد استخدم كتب الحديث وكثيراً من الكتب اللغوية والتأريخية والفقهية كذلك دون انتقاء ودون توفيق» « وأنه يفقد كثيراً من سمته مصنفاً جامعاً شاملاً » بسبب التعليق .

وأقول بأن صحيح البخاري تعرض لاستدراكات وشروح عديدة « وأن مادار حوله من دراسات عميقة ووافية هي التي أكسبته الثقة المطلقة التي دعمت مكانته التي نالها منذ تأليفه حيث شهد له بالصحة أئمة النقاد مثل علي بن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل حيث عرضه البخاري عليهم » [2] .

ومن الغريب أيضاً قول سزكين « إن البخاري استخدم كتب الحديث وغيرها

---

١) انظر أكرم العمري : بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص٦٤ .

٢) انظر محمد أبو زهرة : الحديث والمحدثون ص٣٧٨ .

دون انتقاء ودون توفيق » . وسزكين وقد درس موارد البخاري أقدر من سواه على تصور العدد الكبير من الأجزاء والصحف والمسانيد التي كانت في متناول البخاري وفيها القوي والضعيف والصحيح والسقيم ، فهل استوعب البخاري ذلك أم انتقى الصحيح منها مما سمعه على ثقات الشيوخ ؟

لقد صرح البخاري بأنه انتقى أحاديث صحيحه من ستمائة ألف حديث [١] ، ثم كيف لم يوفق البخاري في اختيار مصادره وقد نال إعجاب ورضا النقاد المعاصرين والمتأخرين ممن أفرغوا جهودهم وأمضوا أعمارهم في خدمة الحديث ، وأي توفيق يناله كتاب أعظم مما نال صحيح البخاري حين عده النقاد أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى ؟! ، ولماذا يفقد صحيح البخاري كثيراً من سمته مصنفاً جامعاً شاملاً بسبب التعاليق وهي منذ البدء لم تعد من الجامع المسند الصحيح ؟! .

٩ ـ ذكر سزكين (ص٣٥٢) أن أبا إسحق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني « ألف عدداً من الكتب يبدو أن الطبري أفاد منها في التأريخ والتفسير وتهذيب الآثار » وعند مراجعة فهارس تأريخ الطبري يتبين أنه لم يروِ فيه عن الجوزجاني مطلقاً .

١٠ ـ وصف سزكين (ص٣٦٩) كتاب الطبقات لمسلم بن الحجاج بأنه يقتصر على الصحابة معتمداً على نسخة الكتاب الخطية الموجودة في مكتبة أحمد الثالث بإستانبول . وأضيف : أن السخاوي [٢] ذكر أنه يتناول التابعين أيضاً ، مما يدل على وجود نقص في النسخة التي وصلت إلينا منه .

١١ ـ ذكر سزكين (ص٤١٦) أن الخطيب البغدادي اقتبس من كتاب المبتدأ لأبي محمد الحسن بن علي القطان ـ ابن علوية ـ ، والصواب أن الخطيب

---

١) الخطيب : تأريخ بغداد ٢ : ٨ ، وابن حجر : هدي الساري مقدمة فتح الباري ص٥ .

٢) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ص٦٢٨ .

ذكر هذا الكتاب ولم يقتبس منه [١] .

١٢ - ينبغي استبدال كلمة « المخطوطات » في ص٢١٥ حاشية (١) بـ « المقتطفات» لأن سزكين ذكر مقتطفات ولم يذكر أية مخطوطة .

١٣ - لم يعثر سزكين (ص٤٤٤) على ترجمة محمد بن العباس بن نجيح البزاز ، وأقول إن ترجمته في تأريخ بغداد ٣ : ١١٨ وقد توفي سنة ٢٤٥ هـ .

١٤ - أشار سزكين (ص٤٧٠) إلى نقص نسخة الظاهرية من كتاب معجم الصحابة لابن قانع ولم يشر إلى نقص نسخة كوبريلي منه أيضاً ، وقد طالعتها فإذا بها تنقص الجزآن الأول والثاني وأول الجزء الثالث .

١٥ - مخطوطات فاته ذكرها ولم يذكرها بروكلمان :

لقد استوعب سزكين عدداً كبيراً من المخطوطات ولكن يبدو أن حصرها لازال متعذراً رغم ظهور العدد الكبير من فهارس المخطوطات العربية الموجودة في مكتبات العالم ، وفيما يلي بعض المخطوطات القليلة التي فاته ذكرها كما فات بروكلمان من قبله :

-١- صحيفة جابر بن عبد الله [٢] (ت ٧٨ هـ) وهي مخطوطة في مكتبة شهيد علي بتركيا [٣] .

-٢- الأمالي [٤] للحسين بن إسماعيل المحاملي ، منها الجزء الخامس في تشستربتي ، ذكره آربري .

---

١) تاريخ بغداد ٧ : ٣٧٥ .

٢) انظر سزكين : تأريخ التراث العربي ص٢٥٥ .

٣) ذكر ذلك صبحي السامرائي (انظر مقدمته لكتاب الخلاصة في أصول الحديث للطيبي ص١٠) .

٤) انظر سزكين : تأريخ التراث العربي ص٤٥٢ .

-٣- الفوائد المشهورة بالغيلانيات [١] لأبي بكر محمد بن عبد الله الشافعي ، منها الجزء الأول في مكتبة الحرم المكي ، وبه تكمل نسخة الظاهرية [٢] .

١٦ - مخطوطات ذكرها بروكلمان ولم يذكرها سزكين ولم يحل عليه :

لقد ذكر سزكين المخطوطات التي أوردها بروكلمان في العادة أو أحال عليه حين لايجد إضافة أساسية على مادة بروكلمان ، لكنه في بعض المواضع أهمل مخطوطات ذكرها بروكلمان ولم يبين سبب ذلك ، ومن طريقته أن يبين إن كان بروكلمان قد وهم في ذكره لها ، من ذلك :

كتاب « الضعفاء الكبير » للبخاري ، ذكر بروكلمان [٣] أنه مخطوط في باتنه ١ : ٥٥٧ رقم ٢٩٣٢ - ٢٩٣٧ ، ولم يذكر سزكين [٤] حتى اسمه مع استيعابه لما ذكر بروكلمان من مؤلفات البخاري واستدراكه عليه .

وكذلك كتاب « الكنى والأسماء » لمسلم بن الحجاج ، ذكر سزكين [٥] نُسَخَهُ الخطية وأغفل نسخة باتنه ٢ : ٥٣٨ التي ذكرها بروكلمان [٦] .

١٧ - مؤلفات لمن ترجم لهم لم يذكرها هو ولا بروكلمان [٧] :

لم يقتصر سزكين على ذكر المؤلفات الخطية والمطبوعة التي وصلت إلينا

---

١) انظر سزكين : تاريخ التراث العربي ص٤٧٦ .

٢) ذكر ذلك الألباني : فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ص١٣٨ .

٣) بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ٣ : ١٧٩ .

٤) سزكين : تاريخ التراث العربي ١ : ٣٤٧ .

٥) المصدر السابق ٣٦٩ .

٦) بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ٣ : ١٨٥ .

٧) اقتصرت فقط على المؤلفات المتعلقة بالحديث ، فإن كان لهم مؤلفات في مواضيع أخرى أهملتها .

بل تعداها إلى ذكر المؤلفات المفقودة ، وهو أمر ضروري في تسجيل تأريخ الحركة الفكرية ، وقد فاته ذكر بعض مؤلفات من ترجم لهم ومنها :

ـ١ـ مسند نعيم بن حماد الخزاعي [١] (سزكين ص٢٨٨) .

ـ٢ـ مؤلفات لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (سزكين ص٤٤٨) وهي : المسند [٢] وكتاب الفوائد الكبير [٣] وكتاب فوائد الرازيين [٤] وكتاب فضائل الإمام أحمد [٥] .

ـ٣ـ كتب لمحمد بن مخلد الدوري العطار (سزكين ص٤٥٤) وهي : كتاب معجم شيوخه [٦] وكتاب المسند الكبير [٧] .

ـ٤ـ كتاب التأريخ الكبير [٨] لأبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عدرة الكوفي (سزكين ص٤٥٥ ـ ٤٥٦ وقد ورد أن النجاشي ذكر له ١٦ كتاباً ولم يصنفها سزكين) .

---

١) ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة ص١٥٦ .

٢) ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ ٨٢٠ ، والسبكي في طبقات الشافعية ٣ : ٣٢٥ ، والكتاني : الرسالة المستطرفة ٧٢ .

٣) ذكره السبكي في طبقات الشافعية ٣ : ٢٢٥ .

٤) المصدر السابق .

٥) ذكره أبو يعلى في طبقات الحنابلة ص٥٥ .

٦) ذكره الخطيب في تأريخ بغداد ١ : ٢٤٢ .

٧) ذكره ابن النديم في الفهرست ص٢٣٣ .

٨) ذكره الخطيب في تأريخ بغداد ٣ : ٣٠٨ ، والمالكي : تسمية ماورد به الخطيب دمشق ، رقم ٣٣٢ .

ـ٥ـ معجم شيوخ ابن عدي الجرجاني [١] صاحب الكامل (سزكين ص٤٩٢)
ـ٦ـ كتاب كبير في الضعفاء [٢] لأبي الفتح الأزدي (سزكين ص٤٩٤) .
ـ٧ـ مؤلفات لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (سزكين ص٤٩٩)
وهي : المستخرج على صحيح البخاري [٣] والمسند الكبير [٤] وكتاب أحاديث الأعمش [٥] ومسند عمر رضي الله عنه في مجلدين [٦] ومعجم شيوخه [٧] .
ـ٨ـ كتاب العلل [٨] لأبي أحمد النيسابوري الحاكم الكبير (سزكين ص٥٠٢).

---

١) ذكره السخاوي في الإعلان بالتوبيخ ص٩٤٢ .

٢) ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ ص٩٦٧ ، والسخاوي : الإعلان بالتوبيخ ص٥٨٧ ، ويبدو من ملاحظة روزنثال أن ابن عبد البر اقتبس منه « جامع بيان العلم وفضله » ، وأضيف أن الخطيب البغدادي وابن حجر العسقلاني أكثرا الاقتباس منه ، الأول في تاريخ بغداد ، والثاني في الإصابة

٣) ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ ٩٤٨ ، والسبكي في طبقات الشافعية ٣ : ٨ ، والكتاني في الرسالة المستطرفة ص٤٦ .

٤) المصادر السابقة لكنه في الرسالة المستطرفة ص٦٥ .

٥) الكتاني : الرسالة المستطرفة ص١١٠ .

٦) الذهبي : تذكرة الحفاظ ٩٤٨ .

٧) الذهبي : تذكرة الحفاظ ٩٤٨ ، والسمعاني : أنساب ٥ : ١٨٠ ، والسبكي : طبقات الشافعية ٣ : ٨ .

٨) الذهبي : تذكرة الحفاظ ٩٧٦ .

-٩- كتاب التاريخ لأبي حفص ابن شاهين [١] (سزكين ص٥١٦) .

١٨ - كتب مطبوعة حديثاً ذكر سزكين نسخها الخطية فقط ولم يستدرك المترجم ذلك ، منها :

-١- كتاب الزهد والرقائق [٢] لعبد الله بن المبارك (سزكين ص٢٧٠) .

-٢- كتاب الجهاد [٣] لعبد الله بن المبارك (سزكين ص٢٧١) .

-٣- كتاب التأريخ [٤] لخليفة بن خياط (سزكين ص٢٩٨ - ٢٩٩) .

-٤- كتاب الطبقات [٥] لخليفة بن خياط (سزكين ص٢٩٩) .

-٥- تسمية فقهاء الأمصار [٦] للنسائي (سزكين ص٤٢٥ - ٤٢٦) .

-٦- كتاب الثقات [٧] لمحمد بن حبان البستي (سزكين ص٤٧٢) .

-٧- معرفة المجروحين والضعفاء من المحدثين [٨] لمحمد بن حبان البستي أيضاً (سزكين ص٤٧٤) .

---

١) المصدر السابق ٩٨٨ .

٢) طبع ببيروت بعناية الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي .

٣) طبع في الشام بعناية الدكتور نزيه حماد .

٤) طبع في الشام بعناية سهيل زكار ، وفي العراق بعناية أكرم العمري سنة ١٩٦٧ م .

٥) طبع في الشام بعناية سهيل زكار ، وفي العراق بعناية أكرم العمري سنة ١٩٦٧ م .

٦) نشره صبحي السامرائي ضمن « مجموعة رسائل في علوم الحديث » مطابع المجد ، القاهرة - ١٣٦٩ هـ .

٧) طبع المجلد الأول منه في حيدر آباد الدكن .

٨) طبع منه المجلد الأول في مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن سنة ١٩٧٠ م بتحقيق عزيز بك القادري النقشبندي .

ـ٨ـ كتاب أمثال الحديث [١] للرامهرمزي (سزكين ص٤٨٠) .

ـ٩ـ المعجم الصغير [٢] لأبي القاسم الطبراني (سزكين ص٤٨٦) .

ـ١٠ـ السياق [٣] لعبد الغافر بن إسماعيل الفارسي (سزكين ص٥٤٥) .

ـ١١ـ مسند أبي عوانة [٤] ليعقوب بن إسحق الإسفراييني (سزكين٤٣٧) .

١٩ ـ أسقط سزكين (ص٢٩٤) عبارة « من رُوِي عنه » من عنوان كتاب «تسمية من رُوِي عنه من أولاد العشرة وغيرهم من أصحاب رسول الله» لعلي بن المديني ، وهو اختصار مخل فإن شرط ابن المديني أن يكونوا ممن رُوِي عنهم الحديث .

٢٠ ـ نسب سزكين (ص٣٩١ حاشية) كتاب الزينة لأبي حاتم عبد الرحمن بن حماد الرازي (ت ٣٢٢ هـ) ، وإنما هو لأبي حاتم أحمد بن حمدان الرازي (ت٣٢٢هـ) [٥] .

٢١ ـ لم يترجم ليعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧ هـ) في المحدثين رغم أنه من الحفاظ وبالتالي لم يذكر كتابه « كتاب المعرفة والتأريخ » بل ذكره في علم التأريخ من الطبعة (الليدنية) ولم يترجم هذا القسم إلى العربية بعد ، ونظراً لكون معظم هذا الكتاب يتناول رجال الحديث ومروياتهم من الأحاديث فإن الأولى ذكره ضمن علم الحديث .

---

١) طبع بتحقيق أمة الكريم القرشية في حيدر آباد الدكن سنة ١٩٦٨ م .

٢) نشرته المكتبة السلفية في المدينة المنورة سنة ١٩٦٨ م بتحقيق عبد الحمن محمد عثمان .

٣) طبع بعناية ريتشارد نيلسون فراي ، لندن ، موبون ـ ١٩٦٥ م .

٤) طبع منه المجلدات الأول والثاني والرابع والخامس في حيدر آباد الدكن ١٩٦٢ ـ ١٩٦٦ ولم يكمل بعد ، أما المجلد الثالث منه فمفقود .

٥) طبع بتحقيق حسين بن فيض الله الهمداني ، القاهرة ـ ١٩٥٧ م .

٧٣ ـ المناهج والأطر التأليفية في تراثنا :

تأليف : الدكتور محمد لطفي الصباغ .

يقع الكتيب في ٦٢ صفحة من الحجم الصغير ، وعنوانه أوسع بكثير من محتواه ، وقد اكتفى المؤلف في الحديث عن المناهج بالكلام عن كيفية عرض الحقائق في كتب التراث ، وتأثير طبيعة العلم وثقافة المؤلف وروح العصر فيها ، ولم ينفذ إلى القضايا بعمق واستقصاء ، فهو يتحدث عن مناهج العرض في ألف وأربعمائة عام ، فاكتفى بخطوط عريضة ، ومع ذلك فهي لاتحصر كل طرق العرض للمعلومات .

وأما الأطر التأليفية فقد تناول المتون والشروح والحواشي والتقريرات ، وتوسَّع في الأمثلة والأنموذجات ، فنقل نصوصاً وسَّعت الكتيب من كتب مطبوعة ، والحق أن الكتيب لايرقى إلى مستوى البحوث الأكاديمية ، بل هو أقرب إلى الكتابة الموجهة إلى متوسطي المتعلمين ، يهدف إلى إعطاء فكرة عن الموضوع ، وعند مقارنته بكتاب روزنثال في (علم التأريخ عند المسلمين) أو (مناهج البحث العلمي عند علماء المسلمين) يظهر الفرق واضحاً في الجهد والقدرة على التحليل والتركيب .

ومع ذلك فإن الكتيب تضمَّن ملحوظات علمية جيدة ، ويصلح نواة لموضوع كبير ، وهو يدل على اطلاع المؤلف على مصادر كثيرة من فنون شتى استخدمها في التمثيل لملحوظاته ، ومثل هذه البحوث قليلة باللغة العربية .

وقد بيَّن (ص٢٤) منهجه « سيقتصر حديثي على القوالب التي حتمتها الضرورة التعليمية » ، وهكذا تناول فقط المتون والشروح والحواشي والتقرير في بحث الأطر التأليفية !! إذ لاشك أن الموضوعات التي حصر بحثه فيها لاترقى إلى مستوى العنوان « الأطر التأليفية » ، فالعنوان يفيد الأنظمة والأنساق الفكرية أولاً وهذا مايخلو منه الكتيب ، ثم أين الأطر التأليفية لأصول كتب المتون ؟ وهي أوسع دائرة من سائر ماذكر .

ويجدر التنبيه إلى أن العناوين الفرعية والتقسيمات ليست دقيقة ، مثل تقسيمه المؤلفات إلى أصناف من ناحية طبيعتها ، وهي كتب تأريخية ومراجع عامة ، وتشمل دوائر معارف ومراجع خاصة ودراسات علمية وكتب مدرسية وكتب تطبيقية فهل أن الدراسات العلمية تصلح قسيماً لبقية العلوم أم أن الأصناف جميعاً دراسات علمية ؟

وقد وقع في الدور المنطقي (ص٢٦) عندما قال : « ولعل منشأ إطار المتن كان تطوراً للمختصرات ، وذلك لأن المختصرات كانت هي الخطوة الأولى في نشوء المتن » .

٧٤ ـ « التطور في وضع ودور الدولة الإسلامية في النظام الدولي »
ـ دراسة تحليل نُظُمي ـ

أعدته مجموعة بحثية بإشراف الأستاذة الدكتورة نادية مصطفى .

والمشروع يهدف إلى استجلاء العلاقات الدولية بين المسلمين والآخرين من خلال دراسة المصادر التأريخية الأولية والمراجع الحديثة ، لكنه يعترف بأن الاستنطاق سيعتمد على المراجع الحديثة شرقية وغربية ، لأن العودة إلى المصادر الأولية مباشرة يحتاج إلى جهود هائلة ، كما أنه يتضمن عدم الاعتراف بالجهود المبذولة خلال قرن كامل من قبل الباحثين والمؤرخين ، لكن المشروع يراجع المصادر الأولية لتحديد تعامل المؤرخين المسلمين القدامى مع موضوع العلاقات الدولية ..

أما إطار المشروع فيعتمد المنظومة الغربية في العلاقات الدولية لأن الموضوع حديث جداً ، واستقل عن العلوم الديبلوماسية بعد الحرب العالمية الأولى ، والحق أن المشروع عمل رائد ، ومستوى التحليل جيد يدل على ذكاء المشاركين فيه ، ومن المفيد جداً أن يتوسع إلى الميادين الأخرى من العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية لتوضيح المقاربات بين الحضارة الإسلامية والغربية من ناحية ، والكشف عن المفارقات من ناحية أخرى .

إن أعمال التنظير تصطدم بعقبة منهجية واضحة تتمثل في تباين الزمان بين حضارة تأريخية يعيش العالم الإسلامي في بقاياها ، ولايستثنى من ذلك سوى الجانب الروحي والأحوال الشخصية ومجموعة قيم أخلاقية تكمن في البنية النفسية للأفراد والمجتمعات ، وبين حضارة فاعلة تتحكم في النظم والعلاقات القائمة في القرن العشرين ..

إن توضيح الرؤية الإسلامية للعلاقات الدولية في العصر الحديث ضرورة شرعية وحاجة نفعية (تطبيقية) ، فقد حدث انكسار في الأمة وشرخ في معنوياتها ، وهي تقرأ مايُكال للجهاد من اتهام ، ومايُراد للإسلام من تحريف لمبادئه وعقائده ، وتمييع لأهدافه ليتقارب مع مفاهيم الغرب ، ويتعايش سلمياً دون مقاومة حتى ينتهي الأمر الى الذوبان في الحضارة الغربية العالمية ، ويخجل البعض من تدخل المسلمين في القرون الأولى في أوضاع الدول المتاخمة على ضوء محاكمة التدخل من منظور العصر ، ويتناسون أن العصر سمح للقوى الكبرى بالتدخل في شؤون الدول الصغرى بصورة سافرة ، وباسم القيم الأخلاقية والإنسانية ، ومالفرق فقد تدخل الإسلام قديماً للانتصار للقيم الدينية والخلقية ..

ويقبل الإسلام مبدأ التعامل بالمثل ، وبالتالي يمكنه الالتزام بالمبادىء والقرارات الدولية التي يشارك في صياغتها ، ويتعهد بضمانها ضمن المجموعة الدولية .

ولابد أن يخلص المشروع إلى أن العلاقات الدولية ينطلق التنظير لها من كتب السِّير والفقه والسياسة الشرعية وكتب الأموال ، لتحديد الرؤية الشرعية ، وتخليص ماهو منصوص عليه مما هو اجتهادي ، وهكذا يتميز الثابت من المتغير ، فالاجتهادي يخضع لظروفه التأريخية وللمصالح ولسد الذرائع ، وتوجد مرونة واسعة لاحتمال التعدد والتنوع .

أما التأريخ فهو يوضح الواقع العملي للعلاقات الدولية سواء كان الحاكم المسلم ينظر لمواقفه من خلال الشرع أم من خلال مصالح الأمة ـ كما يراها ـ أم من

خلال مصالحه الخاصة ـ تراجع مواقف ولاة دمشق مثلاً خلال الحروب الصليبية ـ .

ومن هنا فإن المشروع سيصطدم بعقبة كأداء وهي عدم اكتمال مشروع إعادة كتابة التأريخ الإسلامي من منظور إسلامي .. وهو خطوة أساسية ينبغي أن تسبق المشروعات الأخرى التي تستند إلى معطيات التأريخ الإسلامي ..

لقد عمل الدكتور عماد خليل في نطاق التطبيق لإعادة كتابة التأريخ الإسلامي ضمن دراسته عن الخليفة عمر بن عبد العزيز ودولة بني أُرتق ، كما عملتُ على تطبيق المنهج في دراستي للسيرة النبوية ـ مجلدين ـ وعصر الخلافة الراشدة ـ مجلد ـ ولاأعلم عن محاولات أخرى ، ويبدو أن من الضروري استكمال الدراسة الحديثة من العصر الأموي إلى العصر الحديث ، وتهيئة (الكوادر) الكفوءة ، وبعدد كبير ، لإنجاز المهمة ..

ومادام الفراغ في الدراسات التأريخية قائماً ، فإن المقاربات والمفارقات المبنية على معطيات تأريخية لن تكون دقيقة ...

ومع كل العقبات فإن المشروع التحليلي الذي بين أيدينا هو محاولة جادة للكشف عن معالم الطريق المليء بالغابات الكثيفة التي تحجب الرؤيا الصحيحة ، وتزيد من تمزقنا النفسي والحضاري .

فلابد من مباركة الجهد ودعمه وإحاطته بالإمكانات المادية الضرورية ، فمن الواضح وجود نقص كبير في المراجع الحديثة لدى القائمين بالمشروع ... ويحتاج الأمر إلى موازنة بين الباحثين من حيث توفير أطقم للمراجع الألمانية والروسية خاصة ..

إن مشكلة الصياغة في المشروع بارزة بوضوح ، فهي رغم تركيزها الشديد في المعنى ، قد أخلّت بالأساليب العربية في تكوين الجملة ، وتأثرت بأساليب اللغة الانكليزية والكتب المترجمة عنها ، وبالتالي فإن إعادة الصياغة بأسلوب صحيح ضروري جداً ، وينبغي أن يجلس أستاذ باللغة العربية له أسلوب معاصر ملتزم بالعربية الفصحى إلى جانب اثنين من الأساتذة المشاركين في المشروع ، لئلا تحيل الصياغة

الجديدة (الفصيحة) المعنى المراد ، وتحيد به عن الدقة المطلوبة .

إن العطف على المضاف مراراً قبل ذكر المضاف إليه هو أبرز خلل في أسلوب الصياغة العربية الحالية ، فضلاً عن مشكلات النحو والاشتقاق .. وهذه المشاكل المتعلقة بالصياغة لمشروعات حديثة سوف تواجه أعمال التحديث الأخرى لأن اللغة العربية بقيت لغة للشعر والعاطفة والمجازات الذهنية أكثر من استعمالها لغة للعلم ، وهكذا نقف أمام المصطلحات الكثيرة والاستعمالات الجديدة والأساليب العلمية الدقيقة التي أنجزتها لغات العالم المتمدن .. إن مخترع الأشياء هو الذي يضع الأسماء للأشياء ، ويصوغ لغة قانونية دقيقة للمعاهدات ، ويطور لغته باستمرار ليستوعب الجديد في العلوم والآداب والسياسة والاجتماع والاقتصاد .

ونظراً لعدم اكتمال نشر كتب التراث ، فإن الاقتصار على المصادر المنشورة لايكفي (ص٥٤) ، بل إن الوثائق المتعلقة بالدولة العثمانية والتأريخ المعاصر معظمها غير منشور ، ومن ثم فمن الضروري الاطلاع عليها ، وربما أمكن التعاون مع مركز التاريخ والحضارة باستانبول ومع مكتبة الكونكرس والمتحف البريطاني والمكتبة الوطنية بباريس بهذا الصدد ..

ويبدو أن ماذكر (ص٥٦) عن « أدبيات غربية معاصرة في مجال التأريخ الاسلامي قدَّمت نموذجاً يعترف بأهمية هذه المصادر في الدراسات والعلوم الاجتماعية المعاصرة وخاصة العلوم السياسية » يتناقض مع ماذكر (ص٤) من عدم تطرق الغربيين لخبرة التأريخ الإسلامي !! .

وبالنسبة لأثر ابن خلدون (ص٥٧) واعتباره « بداية المرحلة الكبرى الثانية التي شهدت بواكير ونضج عملية تفسير التأريخ في التقاليد الفكرية الإسلامية » فيبدو أن ماكتبه ابن خلدون في تأريخه « العبر » هو استمرار للتقاليد الإسلامية السابقة عليه كما أنه لم يحدث أثراً فيمن بعده من المؤرخين الذين لم يسعوا إلى تطبيق نظرياته الاجتماعية في تواريخهم ، مما يدل على أن (مقدمته) لم تكن تعبيراً عن نضج عام ، وإنما كانت تسبق زمنها بكثير فلم تأخذ طريقها إلى التطبيق.

وحول بداية التأريخ العام عند المسلمين منذ منتصف القرن الثالث الهجري (ص٦٠) فإن الليث بن سعد (ت ١٧٩ هـ) ألف تأريخاً على السنين مفقود وتوجد اقتباسات منه في (تأريخ دمشق) لابن عساكر ، وكذلك كتب الهيثم بن عدي (ت٢٠٧هـ) (التأريخ على السنين) ـ وهو مفقود ـ ، كما كتب خليفة بن خياط (ت٢٤٠هـ) تأريخه ـ وهو مطبوع منذ سنة ١٩٦٧ م ـ ومن المفيد مراجعة تحليل المصادر في كتابيَّ (عصر الخلافة الراشدة) و (السيرة النبوية الصحيحة) وكذلك كتابيَّ (موارد تأريخ بغداد للخطيب) و (بحوث في تأريخ السنة المشرفة) .

وبالنسبة لتأخير ظهور كتب التراجم والطبقات إلى مابعد الفهرسة (ص٦١) فإنه مجانف للحقيقة ، لأن كتب التراجم والطبقات واكبت التأريخ على السنين ، وظهرت في النصف الثاني من القرن الثاني على يد الهيثم بن عدي (ت ٢٠٧ هـ) والواقدي (ت ٢٠٧ هـ) أيضاً .

ولايسلَّم بالاعتماد على التواريخ العامة في دراسةٍ تهدف إلى تكوين أطر عامة نظمية في نطاق علم العلاقات الدولية (ص٦١) ، لأن استقراء التواريخ العامة لن يعطي سوى صورة ناقصة ، تكملها المصادر التأريخية الأُخرى ، فموقعة طلخ بين العباسيين والصينيين والتي أوقفت التقدم الإسلامي نحو المشرق لم تذكرها التواريخ العامة ، ووفود الروم على بغداد في عصر المقتدر ترد في كتب التراجم (تأريخ بغداد للخطيب) .

ويبدو أن المؤرخين تقاسموا رسم الصورة التأريخية من جوانبها المتنوعة عن طريق التفنن في موضوعات المؤلفات (تواريخ عامة ، تواريخ مدن ، تراجم ، نظم الخلافة ، طوبوغرافية المدن) .

أما عن تأريخ ظهور التواريخ المحلية (ص٦٢ ، ٦٣) فإنه مبكر ، ولايمثل مرحلة تالية للتواريخ العامة ، ويمكن مراجعة أسباب ظهورها في كتابي (موارد الخطيب في تأريخ بغداد) ١٩٧٤ م ، وفي دراسة روزنثال عن علم التأريخ .

وبالنسبة للعلاقات الإسلامية مع الآخرين (ص٦٥) فمن المفيد مراجعة

كتاب (الحدود الإسلامية البيزنطية) للدكتور فتحي عثمان .

وثمة تعارض بين التفسير المذكور ص٨٦ فقرة (أ) ١ ـ مع المقدمة التي تريد تحديد العلاقة بين الخلافة مع الأطراف غير الإسلامية ، وليس بين الخلافة والدويلات الإسلامية .

وحول التعبير بـ « جعل التأريخ مصدراً للتنظير الفقهي » (ص٨٨) ، فهو مقبول على مستوى الاجماع الذي هو الأصل الثالث للتشريع ، وأما ماسوى الإجماع فهو اجتهاد يخضع لتغيُّر المصالح .

ولم ألمس ذكراً لدراسة رائدة في مجال تفسير التأريخ الإسلامي للأستاذ عبد الحميد صديقي رغم أنه أثَّر في كل من كتب بعده (ص٩١) .

وقضية دعم الأمويين للجبرية (ص٩٥) ألا تحتاج إلى فحص دقيق ؟ ألم تتسرب من آراء برنارد لويس وأمثاله إلى مؤرخينا العصريين ؟

ولي ملحوظة حول ترتيب المراجع الحديثة ، حيث يلزم أن ترتب حسب تاريخ النشر ، ليعرف صاحب الفكرة الأول ، وهل من جاء بعده تأثر به ؟ أم أنه أعاد الصياغة فقط دون نسبة الكلام لصاحبه الأول ؟ وإن كان قد طوَّر الفكرة فهل من حقه أن يغمط من أنار له الطريق حقَّه ؟

لقد أصابتنا آفة خطيرة تتمثل أحياناً في عدم وضوح المنهج ومتطلباته عند الكثيرين ممن أقحموا أنفسهم في ميدان التأليف (فهل يُعذر الجاهل ولايُعلَّم أو يؤدب) كما تتمثل في الأثرة وتعظيم الذات وطمس (الآخرين) عمداً ، وهؤلاء شرٌّ من السابقين فإنهم يتفننون في السرقة ولايكاد يحس بهم أحد .

وكذلك فإن الإحالة رقم (١٠) من هوامش الفصل الثاني ليست صحيحة ، فإن الكلام عن المؤرخين والمفكرين الغربيين في منتصف السبعينات ، وليس المؤرخين المسلمين الأوائل .

أما الباب الخامس (وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة ١٩٢٤ ـ ١٩٩١ م) فهو مركز جداً ، ويحتاج إلى تحليل أثر العامل

الديني بقيادة جمعية العلماء الجزائريين في التحرر من الاستعمار (ص١٥) حيث أن بعض الكتاب في التأريخ المعاصر يخفون هذا الأثر لأسباب أيديولوجية ، والباب يعكس ضعف جهود المؤرخين المسلمين المعاصرين ، ويلاحظ أن المرجع رقم ٤٦ سقط من قائمة المراجع آخر الباب .

وأما الخاتمة فلم ترفق معها قائمة المراجع ، وبالتالي فلاأعلم ماهي المصادر والمراجع التي استندت إليها المجموعة البحثية في موضوع التحالف بين الدولة العباسية والفرنجة ضد الأمويين في الأندلس في عصر المنصور (ص١٢) حيث أن المصادر العربية لاتذكر هذا التحالف .

وكذلك فإن الصراعات العرقية بين العرب والفرس والترك (ص ٢٥) ينبغي أن تعلَّل بضعف التكوين الإسلامي للأمم الداخلة في الإسلام ، مما جرَّ إلى عدم احترام الخلافة والمجتمع .

وأخيراً .. فإن المشروع يستحق نفساً طويلاً ربما يمتد إلى عدة سنوات ، وقد أعجبني التحليل والحشد الطيب للمصادر القديمة والمراجع الحديثة ، والحس البحثي الواضح بالإشكالات وهو يطور مساقاً جديداً بأسلوب علمي جديد على الكتابات العربية في موضوع العلاقات الدولية ..

فلابد من تحية العاملين في المشروع واستنهاضهم للمزيد من العمل الكفائي .

٧٥ ـ « الأمة والدولة في سياسة النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين » :

تأليف : الدكتور نزار عبد اللطيف الحديثي .

الأفكار الأساسية والمنهج العام :

تتسم الدراسة بشمولها لحقبة تأريخية واسعة ، مما يحتاج إلى قراءة طويلة متأنية لتأريخ العرب قبل الإسلام ، وتأريخ العرب في صدر الإسلام ، ولكن الدراسات الحديثة مهدت للباحث الطريق بتجليتها للحياة العربية قبل الإسلام وبعده .

كما تتسم بمحاولتها ربط الخيوط المتناثرة في نسيج موحد ، وإضفاء طابع فكري تأملي على الصورة التأريخية ... ومثل هذه المحاولات مازالت قليلة في الكتابات العربية المعاصرة ، ولكن المؤلف يبدو أشبه بمهندس معماري يجهل الهندسة المدنية ، فقد أقام بناءً جميلاً في ظاهره ، واهياً في قواعده ، حيث أهمل نقد الروايات التي اعتمدها نقداً علمياً .

ويسلك المؤلف نحو التنظير الفكري ، وهو متأثر بالغزو الفكري الغربي للمنطقة العربية ، فلم يتمكن من الانفلات من النطاق الفكري الذي فرضه الاستشراق والتغريب خاصة في مسألة الوحي والنبوة ونشأة الأديان ، فقد تابع مقولات الأنثروبولوجيين والمؤرخين الغربيين .

أما تقنية الكتاب فحديثة ، ويبدو متأثراً بالكتب المترجمة إلى العربية ، مستفيداً من تقنيتها ، وهو أمر حسن لولا تأثره في الربع الأول من كتابه بأساليبها التعبيرية ، مما جرَّه إلى تطويع اللغة العربية بما يُخرجها عن منظومتها المنطقية ، وقواعدها النحوية والبلاغية (ص٥ ـ ١١) ، ولكن لغة الكاتب تحسنت بعد ذلك ، إلا أنها لم تتسم بالسلاسة والانسياب وتذوق الأساليب العربية الرفيعة .

إن تركيز المعلومات والأفكار في الدراسة عالٍ ، كما أن قدرة المؤلف على التحليل والتركيب جيدة ، وخاصة في المسائل التأريخية التي لاتتصل بالدين مثل

كلامه عن الأوس والخزرج (ص١٠٦) وعلاقتهما ببلي ويهود (ص١٠٧) والمنافقين - جانبهم التأريخي - (ص١٠٩ - ١١٣) .

ورغم الخلفية التأريخية للمؤلف فإن قدرته على التعامل مع المصادر والروايات بصورة نقدية عميقة تبدو ضعيفة ، فهو أقدر على ممارسة الكتابة الفكرية .

ونلمس القدرة على الربط بين النصوص وتحليلها في تصويره الجميل لأحداث صلح الحديبية (ص١٦٤ - ١٧٢) ولخلافة عمر رضي الله عنه (ص٢٢٥ - ٢٤٢) ، ولكنه يقع في مجازفات تأريخية واضحة مثل تأخيره بيعة الرضوان إلى مابعد فتح خيبر (ص١٧٠) وهو رأي غريب لايستند إلى دليل .

أما عن تأثر الكاتب بالنطاق الفكري الذي طوق الحركة الفكرية المعاصرة في العالم العربي ، والمدعوم بمنطق التغريب والاستشراق ، فيبدو في معالجته لنشأة الإسلام ، فيرى أن الإسلام في تجديده عند طرح العلاقات الاجتماعية « يعبر عن روح العصر وحاجته إلى جانب استيعاب جوهر التطور التأريخي في الوطن العربي (التوحيد) » . وأن الإسلام جاء مستوعباً لاتجاه الأمة العربية في القرن السابع الميلادي ومعبراً عنه ... (ص٥١) فهو إذاً ليس (مطلقاً) في الزمان والمكان ، كما يعتقد المسلمون ، فالإسلام إذا اعترفنا بالوحي الإلهي - كما فعل المؤلف ص٥٠ - لايمكن أن يعبر عن واقع تأريخي محدود بظروف المكان والزمان ، بل لابد أن يكون مطلقاً يعبر عن قيم مطلقة ليكون ديناً للعالمين ، وموجهاً للإنسان في كل زمان ومكان ، يفتح بصيرة الإنسان على آفاق الكون والحياة والقيم . والكاتب يتابع الذين يرون أن الإسلام مرآة للحياة العربية التي عاصرها وتعبير عن حاجياتها (ص٥١) .

ويعالج المؤلف موضوع (التوحيد الديني) على أنه تطور يعكس الوعي الإنساني ، فهو يرى اتجاهاً إيجابياً في انحصار العبادة في مردوخ (ص١٩) بدلاً من تشتتها في عدة آلهة ..

إن هذه الفكرة طرحها المؤرخون للعصور القديمة ، كما طرحها الأنثروبولوجيون في دراسات عديدة ، وإن المراجع التي دونها الدكتور طه باقر

«ملحمة جلجامش» والدكتور سامي سعيد الأحمد « العراق القديم » لابد وأن تؤثر بعمق في توجيه المؤلف هذه الوجهة التي لاتعترف بقضية الوحي الإلهي ، وأثر الخالق في تبصير الإنسان بحقيقة الألوهية ..

يقول المؤلف : « وكان تاريخ سكان الوطن العربي عبارة عن محاولات متصلة لإنضاج المعتقدات الدينية عرفت فيما بعد بحركة التوحيد » (ص٢٠) . فالتوحيد في نظر المؤلف هو الشكل الناضج لمعتقدات دينية أسبق .. والسكان أنضجوها !! والأنبياء عنده « كل منهم موحد يدعو إلى تقدير الإله واحترامه » !! (ص٢٠) .

ولايرى المؤلف في القرآن والسنة مصدرين مختلفين عن بقية المصادر التأريخية ، بحيث يرجحهما عليها فهو يقول : « وبالرغم من عدم التوافق بين الروايتين التأريخية والدينية عن هذا الموضوع - حركة التوحيد - بالذات مما يجعلنا بعيدين عن معرفة الزمن الذي بدأت فيه حركة التوحيد ... » (ص٢٠) .

ويرى المؤلف أن ثمة تواصل عقدي بين الأجيال في تأريخ الوطن العربي « حيث لم ينبئنا هذا التأريخ أن جيلاً استبدل كليةً ماقبله من معتقدات أو ألغاها وأسس بناءً جديداً » (ص٢٢) .

ولاشك أن العالم المنصف يقدر مدى المغالطة في هذا الكلام عند مقارنة عقائد العرب قبل الإسلام وبعده .

ويرى الباحث أن الأديان العليا (السماوية) هي ثمرة تطور ، ويسمي دين إبراهيم بـ « تجربة إبراهيم الخليل » ، وبذلك يردد المقولة المشهورة عند دارسي «الأديان المقارنة» والأنثروبولوجيين حول فكرة ظهور الدين وتطوره ، يقول المؤلف : « أدت عملية النضج في المعتقدات الدينية على هذا النحو إلى تحجيم هيمنة الطبيعة بل حتى التوجه السياسي كُرِّس لإله معين ، وكان إيذاناً بالانتقال إلى مرحلة جديدة من المعتقدات الدينية عرفت بمرحلة « الأديان العليا » أو الأديان السماوية ، التي لم يكن ممكناً بعد تجربة إبراهيم الخليل إلا أن ترتبط بإله واحد ، فكانت اليهودية

والنصرانية والإسلام تعبيراً عن هذا التوجه ».

وهكذا يقرر الباحث أن الأديان الثلاثة ليست إلا تطوراً محكوماً بتجربة سابقة ، مما ينفي أن يكون مصدرها الخالق سبحانه لأن الإيمان بالله يقتضي الاعتراف بأن التوحيد لب الأديان جميعاً منذ آدم عليه السلام ، وأن تجارب الإنسان لاتؤثر في « الدين » الذي يبلِّغه الأنبياء ، وأن إبراهيم كان نبياً أوحي إليه التوحيد كما أوحي إلى الأنبياء من قبله ومن بعده ، ولم يصل الأنبياء إلى التوحيد بتجاربهم بل بوحي الله إليهم ، وهذا ماتؤمن به الجماهير العربية والإسلامية قديماً وحديثاً ، وهو لايتعارض مع اتجاهات العلم ، ولكن يتعارض مع بعض النظريات والفرضيات ومع محاولات استقراء تأريخية ناقصة لنقص المعلومات عن حياة الإنسان القديم .

وانسياقاً وراء فكرة التطور الديني نتيجة الوعي الإنساني يقول المؤلف : «بدأت مكة تتطور .. وجاء هذا التطور في ظروف النضج العام في الوعي العربي لطبيعة المعتقدات الدينية ، ووصول العرب إلى عبادة آلهة مشتركة وعامة ، واتخاذ الكعبة مركزاً مقدساً وبيتاً لهذه الآلهة ، ثم بيت الله الذي عبر العرب عن تعظيمهم له بالحج» (ص٤٤) .

وهكذا صارت عبادة الآلهة المشتركة دليلاً على النضج العام ، مع أن عبادة الآلهة المشتركة معروفة في تأريخ العالم كله ، وفي أوساط البدائيين قبل المتحضرين ومثل هذه التعابير المغلَّفة يمكن أن يسوقها مستشرق غربي مشبع بدراسات إنسانية نمت في إطار حضارة مادية تكفر بالدين ، ولكن يعجب المرء أن تصدر عن عربي مسلم يعيش في وقت تكشفت فيه الأمور واتضحت مقولات الاستشراق وأهدافها .

يقول المؤلف : « التقى التطور في أوضاع الجزيرة العربية إيجابياً مع أوضاع العرب في الأراضي المحتلة حيث ازداد التناقض بين العرب والمحتلين الرومان والساسانيين ، وكان محور هذا الالتقاء بالرغم من عدم وضوحه التمسك بجوهر التكون الحضاري للإنسان العربي (التوحيد) عندما أخذوا النصرانية من مصادرها الأولى كما جاء بها عيسى ، ورفضهم محاولات الرومان لفرض مذهب

(بولص ـ بطرس) أو كما عرّفوه بالمذهب الملكاني لاقترابه من الشرك » (ص٣٦) .

أقول : لايخفى مافي الكلام من مغالطات تأريخية واضحة ، ومن مجازفات علمية ، فإن المعروف أن العرب كانوا على الشرك ، وأن أعداد الموحدين منهم لاتتجاوز أصابع اليد ، وأما نصارى العرب فقد قاتلوا مع الرومان قتالاً عنيفاً ، فلما وجدوا الغلبة للعرب المسلمين انحازوا إليهم عقب اليرموك [١] .

وكيف عرف المؤلف أن نصارى العرب في الأراضي المحتلة أخذوا النصرانية من مصادرها الأولى كما جاء بها عيسى ؟! مع أن المسلمين جميعاً يعتقدون بأن أصول النصرانية جميعاً تحرفت قبل الإسلام مما نص عليه القرآن والسنة واليعاقبة والنساطرة يقولون بالطبيعة الواحدة للمسيح عليه السلام لكنها الطبيعة الإلهية !! وبولص الرسول يقول في رسالته إلى أهالي كولوسي ، الإصحاح الأول ، العدد ١٦ و ١٧ : « فإنه فيه (المسيح) خلق الكل ، ما في السموات وما على الأرض ، ما يُرى وما لايُرى سواء عروشاً أم سيادات أم رياسات أم سلاطين ، الكل به ، وله خُلق ، هو قبل كل شيء وفيه يقوم الكل » . فهل هذا هو التوحيد ؟! وهل هذا ماجاء به عيسى ؟! .

ويصر المؤلف على أن من النصارى واليهود موحدون « شهدت مرحلة قبل نشاط الموحدين من النصارى واليهود الذين وقفوا ضد التحريف الذي أُلحق باليهودية والنصرانية » (ص٣٨) . مع أن القرآن كان يجادل أولادهم وأحفادهم المعاصرين لنزوله بوصفهم كفاراً ومشركين ، وهل الآية ((وقالت النصارى المسيح ابن الله)) ((وقالت اليهود عزير ابن الله)) إلا موجهة لنصارى العرب مباشرة ثم لمن وراءهم ؟! ، ولايمنع من ذلك أن النصارى واليهود يعاملون معاملة متميزة عن

---

١) راجع د . شكري فيصل : حركة الفتح الإسلامي ص٤٤ .

بقية الكفار ، لأنهم أهل ذمة « لهم ما لنا وعليهم ما علينا » . ولكن من حيث الاعتقاد الإسلامي يبقون كفاراً ومشركين بنصوص القرآن والسنة .

ولم ينس المؤلف أن يختم كتابه (ص٢٥٥) بقوله : « فالرواية الدينية لأحداث الوطن العربي كشفت عن سعي تلك الأقوام في الجانب الروحي لتطوير عقيدة التوحيد » . مع أن العقيدة الإسلامية ـ كما هي في القرآن والسنة ـ تقوم على أساس وحدة الأديان في الجانب الإلهي من لدن آدم عليه السلام إلى محمد صلى الله عليه وسلم ، مما لايدع مجالاً للتطوير بسبب الاجتهاد البشري .

وهكذا يُسلِبُ الإسلام جوهره (التوحيد) عندما يقرر أنه استلهمه واستوعبه من التطور التأريخي !! .

إن مكانة العرب في الإسلام معروفة ، والقرآن نزل بلغتهم ، ولكنه يبقى وحي الله ، والله لايستلهم واقعاً تأريخياً ، أو يعكس جوهر تطور تأريخي ..

إن (الإله) الذي يذكره الكاتب أحياناً ليس هو (الله) الذي يعرفه المسلمون بصفاته وأسمائه الحسنى ، والذي يعبدونه ويقدسونه ، فهو لايظهر أي تقديس أو عاطفة عند ذكره .

ويمضي المؤلف أبعد من هذا عندما يقرر « أن شخصية الرسول لم تدرس حتى الآن خارج نطاق الإطار المعتاد على أنه (رسول) فبقيت عبقرية القيادة متداخلة مع دور الوحي ... » (ص٥٥ ـ ٥٦) .

ومن المعلوم أن دراسة شخصية الرسول صلى الله عليه وسلم لايمكن فصلها عن دور الوحي ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم كان خلقه القرآن ، ولأن وعيه الحقيقي ليس ثمرة تجاربه في الحياة ، بل هي من مصدر أعلى ، كما أن الأحكام والقيم التي أصدرها صلى الله عليه وسلم ليست اجتهاداً منه ، ومابدا اجتهاداً صار ديناً بإقرار الله تعالى له ، وماأخطأ فيه نبّهه الله تعالى عليه .

وهذا الفهم للشخصية المحمدية يقتضيه الإيمان بالله وبرسالة محمد صلى الله عليه وسلم ، وأما المنكرون للوحي وللنبوة فقد سعوا إلى فصل الشخصية المحمدية

عن الوحي بإبراز جوانب العبقرية المنفصلة عن الرسالة .

ومحمد صلى الله عليه وسلم كان مؤهلاً مختاراً يتمتع بالقدرات العقلية والنفسية والجسمية ، فلم يُعب في مظهر جمالي عقلي أو جسمي بل وصف بالكمال الإنساني ، ولكنه لم يصبح قائداً للأمة ويظهر دعوته إلا بعد نزول الوحي ، ولم ترد أية رواية تشير إلى اهتمامه بإصلاح الحياة العامة قبل الوحي .

إن الفصل بين شخصية الرسول والوحي غير ممكن من الناحية العملية ، بل يؤدي إلى التشويه الكبير للصورة ، كمن يقطع صورة إنسان بمقص من وسطها .

ويكرر المؤلف هذا المنهج (ص٨٥) فيقول عن تشريع الجهاد : « وفي هذه الأثناء حدثت قصة الإسراء والمعراج ، ويكشف التحليل الفلسفي للقصة عن مراجعة لمسيرة التوحيد في التأريخ العربي ، حيث لاحظ الرسول صلى الله عليه وسلم أن الرسل الذين قبله عاشوا حالة انكفاء بأزاء الضغوط التي واجهتهم ، لذلك استخلص منها حلاً جديداً خلاصته أن نشر المبادىء يحتاج إلى العنف وأنه يجب أن يقاتل في سبيل مبادئه » .

ومن الواضح أن المؤلف يضطرب بين المقدمة التي تأثر فيها بمقولات غريبة حول الدين وتطوره (بشرية الدين) وبين إقراره للوحي الإلهي ، ولكن لايذعن لما يترتب على الإيمان بالوحي والنبوة من مقررات أولها أن الرسول صلى الله عليه وسلم يوجهه الوحي ، وأن التشريع حق الله تعالى ، وأن الرسول يشرع بوحي ، فسنته جزء من الوحي ، بل هي الشطر الأكبر مساحةً من الوحي ...

وعندما فصل بين (شخصية الرسول) و (النبوة والوحي) عاد إلى تقرير مايلي (ص٨٦) : « وفي تقديري أن الروح الصدامية عند المسلمين ، هي محصلة لإدراك الرسول صلى الله عليه وسلم قيمة التحدي في تجاوز حالة الانكفاء التي عاشها الأنبياء قبله ، وأن التبشير وحده لايصنع التأريخ إنما يتم التحول بالعنف » .

ويبدو لي أن الألفاظ « إدراك » و « انكفاء » و « عنف » لاتأخذ مدلولاتها العصرية بأبعادها الكاملة عندما تستخدم في حق الأنبياء والرسالات السماوية لأنها

تذهب بقدسيتها وتمايزها ، وهي ألفاظ سليمة لو استعملت في الحديث عن الثورة الفرنسية مثلاً .

ونتيجة هذا المذهب المضطرب تأتي عبارات المؤلف موحية بأن التوحيد اجتهاد من محمد صلى الله عليه وسلم لحل أزمة حضارية واجتماعية ، فهو يقول : «وتشير المصادر الإسلامية إلى انقطاع الوحي بعد هذه الآية ـ يعني (اقرأ) وهي ليست آية بل عدة آيات كما هو معلوم ـ مدة تتراوح بين (٢ ـ ٥ و ٢) سنة ، ومع أن معلوماتنا قليلة عن تلك المدة غير أنه من الواضح أن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم بدأ فعلاً يحصر اهتماماته الفكرية بمسألة التوحيد ، وكيفية تثبيتها عقيدة اجتماعية تحل محل الأوضاع السائدة آنذاك» (ص١٢٩ س٩) .

وبسبب هذا المنهج الذي يفصل بين الوحي والرسول صلى الله عليه وسلم يسجل المؤلف انطباعاته عن مجادلة الإسلام لليهود بقوله : « وقد شعر الرسول صلى الله عليه وسلم بخطرهم ، فأمر زيد بن ثابت بتعلم السريانية وقراءة كتب اليهود ، واستخدام الحقائق المستكشفة في الرد على مواقفهم ، وبهذا أصبحت للإسلام أطر ثقافية تجيد الجدال في عقائد الآخرين » (ص١٦٠ س١١ ـ ١٣) .

ومن المسلَّم به عند المسلمين أن الرد على عقائد يهود وتحريفات كتابهم مصدره الوحي الإلهي ، ولا علاقة له بتعلم زيد بن ثابت السريانية ، حيث أن النص التأريخي يحدد الهدف من تعلم زيد للسريانية « تعلم كتاب يهود فإني ما آمن يهود على كتابي ، فتعلمته في نصف شهر حتى كتبت إلى يهود ، وكنت أقرأ له إذا كتبوا له » [١] . فلغة زيد السريانية لأغراض عملية وليست ثقافية تستهدف نقد الكتب المقدسة ليهود .

---

١) تاريخ الخميس ١٥ .

وبسبب المنهج الذي اختاره المؤلف فإنه رأى في فرض الحج وتشريع العمرة سياسة رسمها الرسول صلى الله عليه وسلم لتعميق ضعف قريش (ص١٦٥) ، فهو يعبر عن ذلك بقوله : « وقد هيأ الرسول صلى الله عليه وسلم خطته هذه على النحو التالي :

١ - إذكاء العواطف الدينية والشخصية لدى المسلمين نحو مكة عن طريق إظهار قدسيتها وتبجيل المؤمنين لمكانتها ، لأنها مركز ديانة إبراهيم الخليل أبي الأنبياء ورمز الوحدة الروحية للعرب ، وهذا يعني أن الحج إلى هذا المركز واجب عليهم » .

وما كان الكاتب ليعبر عن الفرائض الدينية بهذه الصيغ لولا المنهج الذي اختاره ، منهج الفصل بين الرسول صلى الله عليه وسلم والوحي .

ومن حيث فهم الفرائض فإن الكاتب لايميز بين الحج والعمرة فالنص فيه « جئنا معتمرين » (ص١٦٦ س٨) والكاتب يستنتج « أنه جاء حاجاً » (ص١٦٦ س١٣) .

والمنهج الذي اتبعه المؤلف يناقض ما سجله في مواضع شتى من إيمان بالوحي (ص٢٠٨ س٢ من الأخير) فما الذي يجعله يفصل بين شخصية الرسول صلى الله عليه وسلم والوحي ما دامت قضية الوحي لاتولد أية إشكالية في قناعات الكاتب ؟! . بل قد سجل الكاتب بوضوح خطأ المنهج الذي اقترحه عندما قال : «والممارسات التي وردت عن الشورى في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم كانت محدودة بحكم كون الرسول صلى الله عليه وسلم يمثل السلطة الدينية والدنيوية معاً حيث يتحد الدين بالسياسة (الوحي بالواقع) ...» (ص٢٠٨ س١٨ - ٢٠) وهكذا أسقط منهجه المقترح (ص٥٥ - ٥٦) .

إن قول المؤلف : « ويجب أن نعترف هنا أن أياً من المصدرين (القرآن والحديث) لم يدرس على نحو يسهل فهمه واستيعابه واكتشاف المبادىء والقيم الواردة فيه .. فالقرآن مازال أسير دراسة فنية دينية بحتة ... » .

هذا القول فيه غمط واضح لجهود عشرات الباحثين المعاصرين الذين أبرزوا في دراساتهم قيم الإسلام ومبادئه مما لايخفى على أي متابع للحركة الفكرية باتجاهاتها المتنوعة في العالم الإسلامي ..

والحق أن الباحث لم يتمكن من طرح قيم جديدة مستمدة من القرآن والحديث لم يُسبق إليها ، فالعمل الصالح في الإسلام (ص٥٧) ، والدعوة إلى التغيير الاجتماعي (ص٥٩) ، فيهما مؤلفات عديدة ، بل هناك مؤلفات عنوانها «القيم الحضارية في الإسلام» و « الإسلام والوعي الحضاري » ... الخ .

يسحب المؤلف مصطلحات حديثة ظهرت في القرن التاسع عشر قروناً إلى الوراء ليصف الأمة الإسلامية التي كوّنها الرسول صلى الله عليه وسلم بأنها قومية «كان الرسول صلى الله عليه وسلم قد أنجز عملياً أسس بناء الأمة ، وحدد اتجاهات نموها وتطورها ، وكان واضحاً أن بناء الأمة القومية يعني حتمية وشرعية بناء دولتها القومية» (ص١٨٤) . ولاشك أن مصطلح « القومية » له تعريفات محددة دقيقة ، ومن الصعب استعماله بالنسبة لعصر السيرة .

يصف الكاتب مصر والمغرب بأنها أراضٍ عربية محتلة (ص١٨٥ س١-٢) وبالطبع هذا الوصف فيه تجاوز واضح على الواقع التأريخي ، فقد تعربت هذه الأقطار بعد الفتح الإسلامي ، ولانجد أية قبائل عربية - بالمعنى المحدد - تستوطن مصر والمغرب قبل الإسلام ، ولايمكن أن نسحب صفتها العربية إلى تأريخها القديم بسبب الهكسوس الذين غزوا مصر حيث من الصعب تقرير أنهم « عرب » .

أما الصفة العربية للعراق والشام فصحيحة حيث ظهر الوجود العربي قبل الإسلام بوضوح في دويلات الغساسنة والمناذرة وفي وجود القبائل العربية في معارك الفتح سواء من وقف مع المسلمين أم من وقف مع الروم والفرس .

تعريف العرب :

كل سكان الوطن العربي - كما تحدده الجغرافية اليوم - كانوا عرباً من سومريين وأكديين وفينيقيين وأموريين في نظر المؤلف ..

والتحديد الجغرافي للوطن العربي الحديث ليس دليلاً على حدوده القديمة فمثلاً يرى المؤلف أن المغرب العربي كان عربياً عندما احتله الرومان ١٤٦ ق . م فهل هذا صحيح تأريخياً ؟ أم أنه صار كذلك بعد الفتح العربي الإسلامي في القرن الأول الهجري ؟ . ثم إذا كان معظم سكان الهلال الخصيب من الساميين فهل يعني ذلك التطابق بين (السامي) و (العربي) ؟

إن العرب من الأمم السامية ، ولكنهم أصحاب خصائص جنسية ولغوية وثقافية تميزهم عن بقية الساميين ، وإذا اعتبرنا العربي المعاصر هو المثقف بثقافتهم والمتكلم بلغتهم المرتبط بمصلحتهم بصرف النظر عن « الجنس » وانتمائه إليه عرقياً فإن هذا يسري على السكان الذين استوطنوا الوطن العربي بعد ظهور ثقافة موحدة ولغة موحدة ومصالح موحدة على صعيده ، ولم يتم ذلك إلا بعد الإسلام ، ولايمكن أن يسري على بقية العناصر السامية وغيرها كالسومريين الذين سكنوا الهلال الخصيب وهم ليسوا ساميين .

إن الكاتب لم ينس أن يؤكد على هذا المعنى في خاتمة كتابه « فالعرب محصلة تأريخية بشرية وثقافية ودينية لمن سبقهم في الوطن العربي » (ص٢٥٦) .

« فزمن الإسلام إذاً ليس القرن السابع الميلادي إنما هو الزمن العربي منذ أن شغل إنسان الوطن العربي نفسه بمسألة الخلق واكتشاف الخالق عبر مسيرة في الارتقاء العقيدي عبّرت عنها سيرة المصلحين والأنبياء الذين ارتبطوا بالتوحيد » (ص٢٧٥) . وهكذا يبرز فكرة تطور الدين كما يقول بها الأنثروبولوجيين والفرويديون ، ولم يعد لاعترافه بالوحي الإلهي أثر في تقرير تأريخ العقيدة (التوحيد) .

كما ربط بين مشاريع سرجون الأكدي في العراق ومينا في مصر (ص٢٦١) ومشروع وحدة العرب في ظل الإسلام ، فالكل في نظره عرب ، ولو استمر في تتبع التسلسل النسبي والوراثة الثقافية لانتهى إلى آدم عليه السلام وصار البشر جميعاً عرباً وعلى أية حال فمن وجهة نظري المتواضعة فإن العرب أخص من ذلك سواء اعتبرنا الجنس أم الحضارة والهوية الثقافية .

تعامله مع القرآن :

١ - إن من المتعارف عليه أن العزو للمصحف يتم بذكر السورة ورقم الآية وهذا مافعله المؤلف ، ولكنه أحياناً يعزو إلى عدة سور كما في (ص٦٠ حاشية ١٩) فقد عزا الآية ((ولاتكسب كل نفس إلا عليها ولاتزر وازرة وزر أخرى)) وهي في الأنعام ١٦٤ وعزاها أيضاً إلى الإسراء ١٥ مع أن الذي فيها الآية : ((ولاتزر وازرة وزر أخرى)) دون قوله تعالى : ((ولاتكسب كل نفس إلا عليها)) ، وكذلك فاطر١٨ والزمر٧ والنجم٣٨ وفيها ((ألا تزروا ...)) ويلزم أن يتم العزو إلى المصحف بالطرق المتعارف عليها مع التدقيق الكبير .

أما مدى الضبط في نقل الآيات فإننا نلحظ اختلالاً في الضبط أحياناً فقد كتبت الآية في (الحاشية ٣٨ ص٦٥) وفيها « ماتبقى » بدل « مابقي » ، والآية في (الحاشية ٣٧ ص٦٥) وفيها « القيم » بدل « اليتيم » ، والآية في (الحاشية ٤١ ص٦٦) وفيها « ليأكلوا » وصوابها « ليأكلون » ، والآية في (ص١٧١ س١٣) وفيها « فجعل » وصوابها « فعجّل » ، والآية (ص١٧١ س١٤) وفيها « ولنكن » وصوابها « ولتكن » .

وقد تكون هذه أخطاء مطبعية ، ولكن يبقى المؤلف مسؤولاً عن إخراج كتابه بصورته النهائية .

٢ - يحتاج تفسير الآيات وتوجيهها إلى الاستعانة بكتب التفسير ، والأحاديث النبوية ، وأقوال السلف ، أما الكاتب فإنه يفسرها حسب رأيه أحياناً (ص١٣٢)

ومن غرائب تفسيره للآيات اعتباره كلمة « الحكم » في آية ٧٩ من سورة آل عمران ضمن سياقها تشير إلى تقويم لتجربة في الحكم تعبر بشكل سيء عن الاستبداد ونكران الجميل !! مع أن كتب التفسير بيّنت أن المراد بـ « الحكم » الحكمة .

إن تفسير القرآن بالرأي منهي عنه إذا كان بمعزل عن المأثور من أقوال

الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين ، وعن أساليب العربية ومدلولات ألفاظها في عصر التنزيل .

تعامله مع الأحاديث :

رغم أن المؤلف أغفل المصادر الحديثية ، إلا أنه استشهد بأحاديث في مواضع قليلة فلم يوفق ، لأنه لايميز الصحيح من الموضوع .

١ ـ استدل المؤلف بحديث نسبه للرسول صلى الله عليه وسلم وهو حديث «هذا أول يوم انتصفت فيه العرب من العجم وبي نصروا» (ص٣٧ س١) . والحديث ضعيف فيه علتان : الإرسال والجهالة كما حقق ذلك الشيخ محمد ناصر الدين الألباني [١] .

ثم عاد إلى تأكيد نسبة الحديث الموضوع السابق (ص٤٩ حاشية ٤٨) وضمَّ إليه حديثين آخرين أحدهما أن زيد بن نفيل « يبعث يوم القيامة أمة وحده » ولم يرد في المصادر الحديثية المعتمدة [٢] ، والآخر عن خالد بن سنان وأنه « نبي أظله زمانه » ولم يرد في المصادر الحديثية المعتمدة أيضاً .

٢ ـ إن الملحوظة الثانية حول تعامل المؤلف مع الحديث النبوي ترجع إلى طريقة استعمال المصادر ، فهو يستعمل مصادر ليست متخصصة في الحديث وإن أوردت الأحاديث مثل طبقات ابن سعد ، والطبري في تأريخه ، فهذه كتب تراجم وتواريخ لاتُعنى بمعرفة صحة الحديث ، فليست إذاً من كتب الرواية المعتمدة ، والقاعدة أن لكل فن مصادره الأساسية التي ينبغي العزو إليها أولاً (راجع ص٥٩ حاشية ١) .

---

١) الألباني : سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، المجلد ٢ : ص٤٧ ، رقم ٥٧٩ .

٢) انظر : كنز العمال ١٢ : ٧٨ ـ ٧٩ .

وبسبب عدم رجوع المؤلف للكتب المعتمدة في الحديث فقد استشهد بحديث واهٍ (ص٦٩ وحاشية ٣) من رواية الواقدي ، وهو متروك في الحديث ، ورغم أن السياق في رواية ابن سعد عن الواقدي يوضح أن الحادثة التي قيل بموجبها الحديث متأخرة جرت عند دعوة القبائل في موسم الحج ، فإن المؤلف قال : « ابتدأ الرسول القائد صلى الله عليه وسلم دعوته في مكة بقوله مخاطباً أهل مكة ... » !! (ص٦٩ س٧) . وبالطبع فإن التحليل للحديث يسقط لعدم ثبوت الحديث ، وعاد إلى تحليل الحديث ثانية (ص١٣٠ س١٢) .

ومن ذلك سوقه الحديث الضعيف «والله لو وضعوا الشمس في يميني .. » (ص٧٦).

ومن ذلك استشهاده بالحديث « اللهم إليك أشكو ضعف قوتي ... » (ص٨٤ س١٩) ولم يثبت من طريق صحيحة .

ومن ذلك استشهاده بحديث موضوع هو « أصحابي كالنجوم ... » (ص٢١٥ س١٠).

تعامله مع علوم الحديث :

أما بالنسبة لعلوم الحديث فإن المؤلف لايحسن التعامل مع هذا الفن كما يبدو من (الحاشية ٩٣ ص٢٢١) فقد وقع في عدة أخطاء هي :

١ ـ اعتقد أن عمرو بن ميمون الأودي هو عمرو بن ميمون الجزري فجعل سنة وفاة الجزري وهي ١٤٧ هـ للأودي ، مع أن الأودي توفي سنة ٧٧ هـ ، وهو مخضرم قديم أدرك الجاهلية [١] .

٢ ـ ترتب على ماسبق أنه حكم على الرواية بأن سندها منقطع وهذا خطأ لأن الأودي شهد الأحداث في خلافة عمر رضي الله عنه .

---

١) انظر ترجمتهما في تقريب التهذيب وفي تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني .

٣ ـ قال عن يونس بن أبي إسحق السبيعي : يخطيء . والصواب أنه : صدوق يهم قليلاً [١] ، وقد أخرج له الإمام مسلم في صحيحه وأخرج له أصحاب السنن ، والوهم القليل لايضر الراوي إذ لايخلو إنسان من الوهم القليل .

٤ ـ قال عن عبد العزيز بن أبي ثابت : كان عارفاً بالأنساب أكثر من الرواية فهو متروك (آخر سطر من الحاشية ص٢٢١) . وهذه التعليلات ليست صحيحة فهو متروك لأنه احترقت كتبه فحدَّث من حفظه فاشتد غلطه [٢] .

٥ ـ قال بأن سند الطبري منقطع بين الطبري وإسناده الذي يبدأ سنة ٩٧ هـ ، ولاأدري من أين جاء بهذه الفكرة ، فإن الطبري يحدث في الإسناد عن شيخه سلم بن جنادة (توفي بعد سنة ٢٥٠ هـ) [٣] ، فليس في السند انقطاع ، بل هو متصل بين الطبري وشيخه .

تعامله مع الرواية التاريخية :

١ ـ إن المؤلف مؤرخ في خلفيته وتكوينه الثقافي ، لكن تناول السيرة النبوية يحتاج إلى وعي بمصادرها ، وتعامل خاص مع مروياتها ، إذ تعرضت الروايات التي ساقتها المصادر إلى نقد أوسع من المصادر التأريخية الأخرى . وبسبب عدم معرفة المؤلف بقواعد مصطلح الحديث فإنه لم يفطن إلى الإدراج الحاصل في رواية ابن هشام وابن سيد الناس (ص٧٠ وحاشية ٤) ، وأصلها في البخاري وفيها بلاغ للزهري عن همِّ الرسول صلى الله عليه وسلم أن يتردى من شواهق الجبال ، والبلاغ ضعيف لأنه مرسل ، والمرسل من أنواع الضعيف عند علماء المصطلح .

٢ ـ هناك فترتان انقطع فيهما الوحي والمؤلف لم يفرق بينهما (ص٥٠) .

---

١) انظر تقريب التهذيب لابن حجر ص٦١٣ (ط . عوامة) .

٢) ابن حجر : تقريب التهذيب ٣٥٨ .

٣) انظر الثقات لابن حبان ٨ : ٢٩٨ .

٣ ـ لم يتوفق المؤلف في سوق الأدلة على إسلام عمر رضي الله عنه قبل إعلان الرسول صلى الله عليه وسلم دعوته والخروج من دار الأرقم (ص٧٥) ، فقد اعتمد على قصة أم عبد الله بنت أبي حثمة ، وهي صريحة في أنه لم يكن مسلماً عند الهجرة الأولى إلى الحبشة ، وساق خبر عمر مع أخته فاطمة وزوجها سعيد بن زيد ، وهي قصة لم تثبت من طريق صحيحة بل رواتها ضعفاء لايُعتمد على مروياتهم ، والصحيح أنه أسلم بعد الهجرة الأُولى إلى الحبشة ، وقبل الهجرة الثانية إلى الحبشة وابن مسعود الذي احتج بروايته وحضوره عند إسلام عمر لم يكن من مهاجرة الحبشة الأولى بل الثانية .

٤ ـ يجعل المؤلف هجرة الحبشة سنة ٨ بعد نزول الوحي ، معتبراً فترة الوحي مضافة إلى سنة ٥ من البعثة التي أرّخ بها المؤرخون هجرة الحبشة ، والصحيح أن الثلاثة داخلة في الخمسة ، وهذا له تعلق بتأريخ إسلام عمر حيث قدمه المؤلف على الهجرة الأولى لأنه أخّر حدوثها ثلاث سنين ، وهذا أدى إلى اضطراب التواريخ في الأحداث الأخرى ، مثل دخول الشعب سنة ٧ هـ صار سنة ١٠ هـ !! ومتى خرجوا من الشعب وقد دام حصار الشعب ثلاث سنوات والهجرة سنة ١٣هـ ؟ متى توفي أبو طالب ، وخديجة ، والدعوة في الطائف ، وملاقاة القبائل في حج سنة ١٠ هـ ، والعقبة الأولى والثانية والهجرة ؟ ... إن الكاتب نفسه لم يعد يضيف السنوات الثلاث إلى تأريخ الأحداث التي أعقبت ذلك (ص٨٤ س٦) حيث يحدد سنة ١٠ هـ نهاية المقاطعة ، وسنة ١٣ هـ الخروج إلى الطائف .

٥ ـ فهم المؤلف من رواية ابن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم ساح في الجزيرة أثر عودته من رحلة الطائف ، والصحيح أنه ضلّ الطريق إلى مكة فانتهى إلى ميقات نجد (قرن الثعالب) .

٦ ـ يرى المؤلف أن عمرو بن لُحي الخزاعي استفز العرب بجلبه الأصنام إلى مكة لأنه يهدد خصوصيتهم ويستبدل تطورهم التأريخي بمقتبس أجنبي (ص٣٤) . في حين أن المصادر تفيد أن عمرو بن لحي لم يواجه مقاومة ، بل ترحيباً ، وقد ذكر

السهيلي في « الروض الأنف » أن عمرو بن لحي « جعلته العرب رباً لايبتدع لهم بدعة إلا اتخذوها شرعة »[١] ، وليس في الرواية « ما يمكننا من اكتشاف الوعي عند العرب » كما يقول المؤلف (ص٣٤) !! .

وليس العرب وحدهم عبدوا الأصنام قديماً ، بل لايزال الملايين يعبدون الأقذار فضلاً عن الأحجار حتى عصرنا الحاضر ، ولايصلح تزوير الأحداث من أجل إثبات أمجاد لاتثبت ، والعرب لهم مفاخر كثيرة ثابتة تأريخياً فلا يحتاجون إلى اختلاق الأمجاد .

٧ ـ يقول المؤلف : « فالصحابة والعشرة المبشرة خاصة يتمتعون بمكانة متساوية في تأريخ الدعوة ، وهكذا كانت آراء الناس فيهم » (ص٢٢١ س٩) . والصحيح أنهم كانوا يقدمون أبا بكر على عمر ، وعمر على عثمان ، وعثمان على علي ، فكانوا يفاضلون بينهم ، وعلى ذلك عقيدة أهل السنة حتى اليوم .

٨ ـ إن التأريخ للفرائض الإسلامية يحتاج إلى أدلة تأريخية فقد ذكر المؤلف أن « في سنة ٣ هـ فرضت زكاة الفطر ثم زكاة الأموال ... وفي سنة ٩ هـ حددت أبواب صرف الصدقة ... » (ص٢٣٥ س١٥ ـ ١٧) .

كيف كانت تُصرف الصدقات إذاً بين سنة ٣ هـ إلى سنة ٩ هـ ؟ وماهو مصدر هذه المعلومات ؟ فالمؤلف لم يُحِل إلا على القرآن الكريم ، والقرآن لم يذكر السنين !! .

٩ ـ يرى المؤلف أن موقف عثمان بن عفان من آراء أبي ذر الغفاري كان سلبياً (ص٢٤١ س١٦) ، مع أن رأي عثمان هو الذي يتطابق مع القرآن والسنة والفقه الإسلامي حتى الوقت الحاضر ، فأبو ذر يرى أن مازاد على حاجة الإنسان فهو

---

١) انظر سيرة ابن هشام ص٧٧ (ط . السقا) .

كنز حتى لو أخرج زكاته ، فكأنه لايُقِّر أصل التملك الفردي !! .

١٠ ـ تابع المؤلف روايات الطبري دون نقد في الكلام عن خلافة علي وعثمان حتى بدا له أن للقُرَّاء (الفقهاء أو حفظة القرآن) دوراً كبيراً في صنع الأحداث في عهد عثمان (ص٢٤٩ س١١) ، وهذا اتهام للقُرَّاء لم يُسبق إليه خاصة عند ملاحظة الحاشية .

١١ ـ يسلك المؤلف مع الروايات التأريخية والمصادر التأريخية مسلكاً واحداً دون تمييز بين القوي والضعيف ، وهذا المسلك خطير بالنسبة للسيرة النبوية ، حيث أغفل المؤلف المصادر الحديثية كالبخاري ومسلم وأبي داؤد والترمذي والنسائي وابن ماجة وغيرها كثير ، واعتمد على الواقدي وأمثاله من المتروكين والضعفاء (راجع ص٤٨ س١ وحاشية ٣٩) فابن سعد يروي الخبر عن الواقدي وهو متروك .

وإذا كان هذا هو المسلك العام فإن المؤلف انتقد أحياناً بعض الأخبار كما فعل مع قصة بحيرا (ص٤٨ حاشية ٤١) قال : «رغم الطابع الأسطوري في الرواية» ولم يُحِل على المراجع الحديثة التي حققت الرواية ، ويلزم للباحث المنصف أن يعترف بجهود الآخرين وماسبقوه فيه من آراء وتحقيقات .

١٢ ـ يرى المؤلف أن كل الاتجاهات السياسية في المجتمع العربي كانت تؤمن بنظرية ولاية العهد سواء آل البيت أو الأمويين أو غير ذلك من الاتجاهات التي قادها الصحابة باستثناء الخوارج (ص٢٥٢ س٣ ـ ٦) .

وأرى أن حركة ابن الزبير وفيها عدد من الصحابة وأبنائهم تكشف عن خطأ هذا الرأي ، ومن الصعب القول بأن آل البيت كانوا يرون وراثة السلطة في تلك الفترة المبكرة ، ولايبقى سوى الأمويين اجتهاداً من معاوية بن أبي سفيان .

١٣ ـ رغم أن سائر المؤرخين ـ شرقيين وغربيين ـ لم يعتبروا وثيقة المدينة نصاً موحداً صدر في نفس الوقت ، فإن المؤلف اعتبرها وتعامل معها على أنها كذلك . ومع أن سائر المصادر والمراجع المعتبرة لم تتمكن من تحديد تأريخ

صدور الوثيقة فإن المؤلف أرَّخ لها بالشهر !! معتمداً على مؤلف مجهول !! (ص١١٩) .

١٤ ـ ذكر المؤلف أن قبيلة راشدة انضمت إلى جيش التحرير ، في فتح مصر وأحال على فتوح البلدان ، ولم أجد ذلك في طبعة المنجد ولا في طبعة دار الكتب العلمية ، وليس لراشدة ذكر في تأريخ الطبري ، ولكن ابن حزم ذكر أنها من لخم [1]

١٥ ـ قصة نعيم بن مسعود التي ساقها المؤلف (ص١٥٨) لاتثبت بها سياسة شرعية لأن الرواية ضعيفة .

وأحياناً يسعى المؤلف لاختزال الموقف التأريخي ربما للدفاع عن الإسلام وسياسات الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولكن المؤرخ ينبغي أن يُقِّر بالحقيقة كاملة ثم يوجه دفاعه الوجهة الصحيحة من خلال الظروف العامة التي أحاطت بالموقف التأريخي ، من هنا يبدو لي أن اقتصاره في حادثة مقتل بني قريظة على الاعتراف بـ «وقتل قادتهم من الأحبار وأجلاهم عن المدينة» غير صحيح ، لأن الروايات تثبت أنه صلى الله عليه وسلم قتل مقاتلة بني قريظة واعتبرهم مرتكبين لخيانة عظمى هي التواطؤ مع الغزاة في ظروف الحرب . وهو حكم تعمل به دول العالم حتى الوقت الحاضر ، فلاحاجة لتغيير الحقائق التأريخية مهما كان الهدف سليماً ونبيلاً ، لأن ذلك سيُكتشف ويكون دليلاً على الهزيمة النفسية بمحاولة إخفاء الحقيقة .

١٦ ـ إن الكاتب يغير في تسلسل بعض الأحداث التأريخية الثابتة بدون دليل تأريخي ، بل بالاستناد إلى تصوره الخاص لمجرى الأحداث ضارباً بالمصادر عرض الحائط ، كما فعل مع بيعة الرضوان إذ أخَّر وقتها إلى ما بعد نصر خيبر (ص١٧٠

---

١) ابن حزم : جمهرة أنساب العرب ٤٢٣ .

س١ - ٩) ، مع أنها بيعة على القتال حتى الموت ولايمكن أن تعقب فتحاً أو صلحاً وأن الثابت تأريخياً أنها تمّت بسبب حبس قريش لعثمان رضي الله عنه .

١٧ - وضع المؤلف باذان (المسلم) قائداً للفرس ، واعتبرهم محتلين لليمن ووضع الأسود العنسي (المرتد) « لقيادة الحلف الثائر ، وابتدأت الثورة تكتسح النفوذ الفارسي ، وتقتل باذان وابنه وتدخل صنعاء ، وتستولي على اليمن ، وتبدأ بإجلاء القوة الفارسية » (ص١٧٧ س٩ - ١٢) . مع أن الروايات التأريخية تنقض هذه الصورة ، وتجعل الأسود مرتداً بدأ ثورته ضد الإسلام بعد دخول صنعاء بقيادة باذان في الإسلام ، وباذان ينتمي إلى الأبناء وهم نسل الحامية الفارسية من نساء عربيات ، وقد صار مسلماً ومنتسباً إلى ثقافة عربية إسلامية ، ولم يتوجه الأسود العنسي بأي خطاب يتضمن الهجوم على الفرس المحتلين ، لكن خطابه وجهه إلى العرب المسلمين باعتبارهم محتلين لليمن [١] .

١٨ - يتوسع المؤلف في فهم النص أحياناً فيخرجه عن حدوده الصحيحة ، فعندما أورد تعليقاً على نصٍ في الوثيقة يقرر « وأنه مهما اختلفتم فيه من شيء فإن مرده إلى الله وإلى محمد » « وإنه ماكان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يُخاف فساده ، فإن مرده إلى الله عزّ وجل وإلى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم » (ص١٢٥) . قال المؤلف : « فالطاعة هنا أخذت شكل إلزام الإنسان في حركته اليومية بما يرضي الرسول صلى الله عليه وسلم » (ص٢٠١ س٣ - ٤) . ومن الواضح أنه حمَّل النص أكثر مما يحتمل لأن النص يشمل اليهود ، فكيف يلتزمون بما يرضي الرسول صلى الله عليه وسلم في حركتهم اليومية ؟! .

١٩ - لم يُبدِ المؤلف شكّه في رواية مشورة الحباب مع أن الرواية ضعيفة

---

١) أيها المتوردون علينا ص٧٧ .

(ص٢٠١ حاشية ٣٠) .

٢٠ ـ نبزُ المؤلف عثمان بن عفان لرفضه خلع نفسه من الخلافة ، وقوله : «ما كنتُ لأخلع سربالاً سربلنيه الله» . فعقب المؤلف : « أما عندما أصبحت ـ يعني الدولة ـ أكبر من المبادىء والأمة ، وما عادت تقوم على الرضا العام ، فقد أصبحت شيئاً يُعتزُّ به على ما قال عثمان : ماكنت لأخلع سربالاً سربلنيه الله » (ص٢٠٥ س١٠ ـ ١٢) . ونسب إلى عمر أنه قال عنه : « فيه ضعف » « وأظهر أهل المدينة موقفاً سلبياً » (ص٢٢٤) .

والصحيح الذي تثبته الروايات أن عثمان رضي الله عنه كان شيخاً تجاوز الثمانين ، وكان موقناً بأنه مقتول ، وقد منع الصحابة من الدفاع عنه ، ورفض التنازل عن الخلافة لئلا تصبح سُنَّة في الحياة السياسية أن يلجأ الأعراب والدهماء إلى خلع الخليفة المُبايع بصورة شرعية ، وقد وافق عثمان على رأيه عدد من الصحابة منهم عبد الله بن عمر .

والكاتب يقبل الروايات الواهية التي تفيد مراسلة كبار الصحابة (علي وعائشة وآخرين من العشرة المبشرين بالجنة) للثوار في الأمصار للقدوم إلى المدينة (ص٢١١) ، مع أن الثابت براءة الصحابة من تلك المكاتبات كما في الروايات الصحيحة .

٢١ ـ لم يتعامل المؤلف بحذر مع روايات السيرة الحلبية ومبالغاتها ، بل قبِل ماأوردته من أن تعداد بني أسلم كان ألف فارس (ص١٠٣ س١٠) ، فأين كان هؤلاء الفرسان خلال المعارك الإسلامية (بدر ، أحد ، الخندق) ؟ وأسلم ممن سارع إلى الإسلام !! وإحالة المؤلف (ص١٠٤ حاشية ٤٥) ليست صحيحة إذ ليس فيها ماذكره ، بل تتناول بعض فروع تميم .

٢٢ ـ لم يحسن المؤلف التعامل مع المصادر من حيث ترتيبها تأريخياً أو حسب قوتها في عدة مواضع مثلاً (ص١٠٤ حاشية ٤٣) حيث يؤخر صحيح البخاري ويقدم السهيلي وبينهما قرون فضلاً عن قوة صحيح البخاري إلى جانب

السهيلي .

٢٣ ـ مع أن المشهور أن الهجرة إلى المدينة تمت دون حماية من الأنصار حتى وصول الرسول صلى الله عليه وسلم وأبي بكر إلى أطراف قباء ، فقد اختار المؤلف رواية متأخرة تدل على حماية ثلة من الفرسان للمهاجرين اعتباراً من حدود مكة ، ولم تُشِر المصادر التاريخية المبكرة إلى ذلك بل ذكره الحلبي في سيرته التي عُرِفت بمبالغاتها وعدم دقتها التأريخية . وقد وقع خطأ في الرواية في كنية سعد بن معاذ وأنه أبو أمامة ، ولم ينتبه المؤلف إلى أن أبا أمامة هو أسعد بن زرارة [١] ، وأما سعد بن معاذ فكنيته أبو عمرو [٢] .

٢٤ ـ لايعتمد المؤلف على حصر الروايات التأريخية في الحادثة الواحدة ، ومن هنا تضطرب أحكامه على معطيات المصادر أحياناً كما في (ص١٠٨ حاشية ٦٠) حيث لاحظ على كُتَّاب السيرة عدم اتفاقهم على تحديد أسبقية الأعمال ، فذكر ابن هشام الموادعة أولاً فيما ذكر الكلاعي المؤاخاة . ولم ينتبه المؤلف إلى أن الروايات المبكرة أجمعت على تقديم المؤاخاة على المعاهدة ، وأما الكلاعي فمتأخر نسبياً ولايقارن بمرويات ابن هشام ومصادره (عروة ت ٩٣ هـ ، وموسى بن عقبة والآخرين) .

٢٥ ـ من المعلوم أن التأريخ يُبنى على نصوص ووثائق ، ومن هنا لابد عند ردِّ رواية تأريخية أن يدعم ردها بالحجج ، وأن تستند الحجج إلى أدلة أخرى من النصوص التأريخية ، لذلك فلامبرر لرد المؤلف رواية ابن إسحق عن خروج أبي عمرو الراهب قبل معركة أحد وتأخير ذلك إلى إجلاء بني النضير وإخراج قريظة

---

١) خليفة : طبقات ص٩٠ .

٢) المصدر السابق ص٧٧ .

دون دليل (ص١١٢ س٢ ـ ٥) [1] .

٢٦ ـ اعتمد المؤلف على كتاب « الإمامة والسياسة » وأثبت نسبته إلى ابن قتيبة مع أن الدراسات الحديثة أثبتت زيف هذه النسبة .

٢٧ ـ يرى المؤلف أن الرسول صلى الله عليه وسلم أرسل رسله في أنحاء الجزيرة يعلمون الناس بدعوته في المرحلة المكية ، ويستند في هذا الأمر إلى رواية واهية في « الأغاني » [2] يرويها أبو بكر الهذلي وهو أخباري متروك الحديث ، ولم ترد الرواية في المصادر التأريخية .

٢٨ ـ يتوسع المؤلف في فهم الرواية التأريخية والاستنباط المتعسف منها ، فهو يرى وجود خلل اجتماعي في يثرب بناء على ماورد من نصوص في بيعة العقبة الأولى ، مع أن الالتزام بمباديء معينة لايعني حتمية وجود أو شيوع نقيضها في المجتمع ، فالالتزام بعدم الزنا لايعني شيوعه في يثرب ، فلو كان شائعاً بصورة تعكس الخلل الاجتماعي لورد ذلك في المصادر التأريخية كما ورد في شأن قبيلة دوس .

وقد فهم الكاتب من (البهتان) أن المرأة تتبنى طفلاً تنسبه إلى زوجها وهو ليس منه (ص٩٩ السطر الأخير) .

ومن المعلوم أن الإسلام لم يبطل التبني إلا بعد سنة ٤ هـ عندما تزوج الرسول صلى الله عليه وسلم من أم المؤمنين زينب بنت جحش مطلقة متبناه زيد بن حارثة ، لذلك فالبهتان المقصود هو ولد الزنا تنسبه أمه إلى زوجها وليس منه .

ومن أخطاء الفهم للنص أيضاً أن المؤلف فهم من حديث « الناس يكثرون وتقل الأنصار حتى يكونوا كالملح في الطعام » أنه يتعلق بوصف واقع قائم مع أنه

---

١) راجع ابن هشام ٣ : ٦٧ (ط . السقا) .

٢) الأغاني ٦ : ٣٥٠ .

إنباءً عن مستقبل غيبي (ص١٠٠ س١ ـ ٢) .

٢٩ ـ يحاول المؤلف التأريخ لبعض العبادات مثل صلاة الجمعة ، فقد استشكل أن أول من صلاها مصعب بن عمير ، ثم أسعد بن زرارة ، ورأى « أن الصلاة لازالت في بدايتها فرضاً دينياً فالأمر بها جاء في الإسراء والمعراج ، ولم تكتسب ممارستها بعد صيغتها التنظيمية المعروفة الآن ، ولم تتخذها إلا بعد هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى يثرب » (ص١٠٢ س٩ ـ ١٢) ، لذلك رجح أن عملية الجمع المشار إليها كانت إشارة إلى اجتماعات المسلمين في يثرب (ص١٠٢ س١٢ ـ ١٣) .

مع أن التحقيق يفيد أن الصلاة اتخذت شكلها (خمس صلوات معروفة عدد الركعات والقراءة) منذ حادثة الإسراء والمعراج التي فُرِضت فيها ، كما أن الراجح أن صلاة الجمعة فُرِضت في المرحلة المكية .

والروايات التأريخية تؤكد أن صلاة أسعد بن زرارة كانت صلاة جمعة وليست اجتماعاً دون صلاة [١] ، ولايتناقض هذا مع ماذكره الطبري في تأريخه من ذكره أول جمعة صلاها الرسول صلى الله عليه وسلم بالمدينة [٢] .

. . .

لاشك أن الكتابة المعاصرة عن السيرة النبوية بدأت منذ القرن التاسع عشر الميلادي على يد المستشرقين وبعد أن قدموا دراسات كثيرة أتاح لهم تفرغهم وتوافر أسباب البحث العلمي في بلادهم أن يجمعوا شتات الروايات من بطون كتبنا وأن يوجهوها توجيهاً خاصاً بدراساتهم للسيرة ثم درسوها للطلبة العرب والمسلمين في

---

١) ابن سعد : الطبقات ٣ : ٦٠٨ .

٢) الطبري : تاريخ ٢ : ٣٩٤ (ط . أبي الفضل إبراهيم) .

الجامعات الغربية والعربية ، حيث أن بعضهم كان ينتدب للتدريس في مصر ولبنان .

كُتّابنا أعجبوا بهذه الدراسات وكتبوا على غرارها فجاءت دراسات هيكل في نفي معظم المعجزات وإثبات معجزة واحدة هي القرآن الكريم وذلك في كتابه (حياة محمد) عليه الصلاة والسلام ، الذي أفاده من كتاب (حياة محمد) لدرمنكهام ، ثم جاءت دراسات من أنماط أخرى بعد أن بدأ الوعي عند المسلمين وبدأوا يحسون بعزة النفس ويبرزون الذات أمام الشخصية الغربية ، فظهرت كتابات ذات طابع مستقل ، لكن هذه الكتابات اعتمدت على المصادر الأولى قبل أن تتبلور منهجية البحث عند الذين كتبوها ، وهذا المنهج ... ليس بالأمر الميسور لأن الذي درس عند الغربيين عرف مناهج البحث الغربي ، والذي درس على يد المشايخ عرف منهج المحدثين والأصوليين ، لكن الأمر يحتاج إلى الجمع بين طريقتين : بين الطريقة المعاصرة في الكتاب وتثبيت المصادر وتثبيت الحواشي والاهتمام بالتحليل بالاستفادة من العلوم المساعدة ، وبين التعامل مع روايات المصادر الإسلامية وفق منهج المحدثين المعروف بالمصطلح أو علوم الحديث . هذه المزاوجة صعبة جداً ولذلك فكثير ممن يكتبون من المعاصرين من أساتذة الجامعات يقولون منهج المحدثين منهج قديم وبالتالي يعوض عنه المنهج الذي درسناه ، والحقيقة أن السبب هو عدم دراستهم لعلم المصطلح ، وأنهم لايستطيعون حل المشكلات وفقاً لتصور المحدثين ، وهم يداوون هذا العجز وهذا النقص بالطعن في المنهج أصلاً ، والقول بأنه ليس ضرورياً في البحث في القضايا التأريخية مادام هناك منهج معاصر هو منهج البحث الغربي .

المسألة الثانية : إن الذين درسوا في أوربا وتلاميذهم قصروا الدراسات التأريخية على نمط معين من المصادر ، وهي الأخبار والتواريخ ، وأما كتب الحديث وكتب الفقه وماشاكل ذلك من المصادر الإسلامية فإنهم قلما يلجون إليها ، والسبب أيضاً كون هذه الكتب ليست مبسطة وسهلة الأسلوب مثل التعبير الحديث ، وإنما لكل فقيه منهجه ولغته وأسلوبه ومصطلحاته ، ولكل مجموعة من الفقهاء أصول

معينة ينبغي أن تهضم قبل محاولة الدخول لمؤلفاتهم ، وأمام هذه الصعوبات نجد أن كتابات السيرة اعتمدت على كتب الأخبار ، واعتمدت على كتب التواريخ العامة ، ولم تعتمد على كتب الحديث ولاعلى بقية المصادر الإسلامية .

وفي هذا العقد التاسع من القرن العشرين ـ وبعد أن عقدت مؤتمرات عديدة حول كتابة السيرة ـ ظهر كُتّاب يحاولون أن ينظروا في جملة الروايات من كتب التأريخ والسير والأخبار ، ومن كتب الحديث والتفسير والتراجم ، ومن ثم فهم يجمعون مادة أو روايات ضخمة في عددها ويتعاملون معها وفق منهج صعب هو منهج المحدثين مقترناً بشيء من القواعد الأصولية اللازمة للترجيح بين الروايات عند التعارض ، والحقيقة أن هذه التجربة نفعت وأجدت كثيراً ، والآن أمامنا ألوف الصفحات كلها تعالج مرويات عصر السيرة .

ونحن في نهضتنا المعاصرة نشرنا مجموعة كبيرة من الكتب الإسلامية واللغوية المتعلقة باللغة العربية نشراً غير علمي ، ونشرنا عدداً يسيراً وفق طرائق منهج التحقيق العلمي ، ومن ثم فإننا نقع في مشاكل كثيرة عند التعامل مع هذه المصادر ، يرجع سبب هذه المشاكل في الغالب إلى وقوع التصحيف والتحريف والسقط في مصادرنا ، وهذا أمر مؤسف وينبغي أن يعالج وعلى المدى البعيد . ماذا نريد من نشر هذه الروايات ونقدها ؟ وهل أن حياة الرسول عليه الصلاة والسلام مشوهة في تصورنا وفي ذهننا ؟ وهل نروم تعديل هذه الصورة ؟ . نحن نريد شيئين : نريد أن نعرف إن كان ثمة مزيد من المعلومات عن حياة الرسول صلى الله عليه وسلم نستقيها من المصادر التي لم يستخدمها أولئك الذين كتبوا السيرة من خلال كتب الأخبار والتواريخ ، وذلك من الروايات الحديثية ومن غيرها من مصادر التراث الإسلامي .

توجد مشاكل تقع بين الأخباريين وكتاب السيرة الأوائل فيضطربون في تحديد تأريخ غزوة من الغزوات ، مثلاً غزوة ذات الرقاع كتب السيرة اضطربت فيها اضطراباً كبيراً يعني في هذا الاضطراب قد يصل إلى حد أن موسى بن عقبة ـ وهو من كبار كتاب السيرة وأتقنهم ـ اضطرب بحيث مايدري إن كانت غزوة ذات الرقاع

وقعت قبل الخندق أو قبل أحد أيضاً ، وهذا الاضطراب كبير وكتب التواريخ في هذه المسألة لايمكن أن تجد لها مخلصاً إلا عن طريق روايات المحدثين التي تبين أن غزوة ذات الرقاع التي شارك فيها أبو هريرة وشارك فيها أبو موسى الأشعري لابد أن تتأخر بسبب تأخر قدوم أبي موسى الأشعري إلى النبي عليه الصلاة والسلام ، وبسبب قدوم أبي هريرة العام السابع في خيبر .

إن ماحصل من جمع للروايات ونقدها لم يغير من صورة السيرة النبوية كما يفهمها المسلمون اليوم ، وإنما أضاف بعض الجزئيات والمعلومات من مصادر لم تكن قد استخدمت من قبل ، لكن النتيجة الأكثر أهمية هو تدعيم الصورة التي في أذهاننا ، وتوثيق هذه الصورة عن طريق تحقيق الروايات ، والقول بأن الصورة التي لدينا ليست من نسيج خيال الأدباء والقصاصين ، وإنما هذه كتب الرواية نقدت نقداً علمياً دقيقاً وفق قواعد المحدثين ، ثم خلصنا إلى أن هذه الصورة عن حياة الرسول صلى الله عليه وسلم التي نقتدي بها ، هذا كله وثق توثيقاً دقيقاً عن طريق نقد الرواية وهذه هي النتيجة الأكثر أهمية في تصوري .

إعادة كتابة التاريخ الاسلامي :

إن موضوع إعادة كتابة التأريخ الإسلامي أعيد طرحه مراراً، وكانت الدعوة إلى إعادة كتابة التأريخ تتجدد خلال العقدين الماضيين بين آونة وأخرى ، ورغم اختلاف المنطلقات التي ينطلق منها الداعون إلى إعادة كتابة التأريخ الإسلامي ، فإن الجميع يؤكد على ضرورة الإعادة ، ولاشك أن كتابة تأريخ أمة من الأمم لابد وأن يتجدد بصورة تلقائية بصرف النظر عن المناظير الفكرية ، لأن التاريخ يكتب ثم تظهر وثائق جديدة وآثار جديدة وتستجد معلومات وتستجد رؤى وتفسيرات ونظريات ، وهذا كله يؤدي إلى إعادة كتابة تأريخ العالم باستمرار . لكن ثمة خصوصية لإعادة كتابة التأريخ الإسلامي في العصر الحديث تنبثق من كون هذه الأمة أمضت قروناً طويلة وهي في سبات ، ثم استيقظت فجأة وتطلعت حولها ، فرأت أمماً قد سبقتها إلى العلم ، وشقت طريقها في مضامير تسخير المادة ، وغلبت على الأرض

وتطلعت الأمة إلى أسباب سباتها ، وأسباب تخلفها ، وبدأت تحاول سد الثغرات المادية والمعنوية ، فلاغرابة إذا مانظرت إذن إلى جانب مهم في تثقيف الإنسان ، وفي تشكيل نظرته إلى الكون والحياة والإنسان ، وفي تحديد انتمائه وهويته ، وأن تنطلق الدعوات إلى إعادة كتابة التأريخ من منظورات متباينة ، ولكنها جميعاً تؤكد على أهمية إعادة الكتابة .

ونحن معشر المسلمين نعتقد أن تأريخنا الحديث كتب ابتداء بأقلام غربية استشراقية ، نظرت إلينا باعتبارنا مادة للبحث ، ونظرت إلينا من عل باعتبارنا عالماً ثالثاً متخلفاً ، ومن ثم جاءت تشق بمشارطها الجسد الطريح أمامها ، تتعرف عليه ، على أمراضه وعلله ، هل يمكن أن يحيى من جديد ؟ وهل ثمة فائدة في بقائه بين الحياة والموت ؟ أم أن قبره أفضل من بقائه ؟ لاشك أن الناس تنظر من زوايا مصالحها في هذا العالم ، باعتباره عالماً مادياً لايفكر إلا بالمصلحة ، إذ ليس من منظوراته المؤثرة أن يكون ثمة إله ، وأن تكون ثمة آخرة ، وأن يكون ثمة حساب أو عقاب ، وهذا كله لايحسب له حساب في موازين حضارة مادية قريبة الشبه بالحضارة الرومانية التأريخية والحضارة الإغريقية التأريخية ، لكنها أقوى تأثيراً على المعمورة بسبب قوتها التكنولوجية الهائلة ، والتي لم تكن الحضارة الرومانية ولا الإغريقية تمتلك مثلها ، كذلك لم تكن حضارات المشرق الهندية والفارسية والبيزنطية تمتلك مثل هذه الأدوات التي ستنتهي إلى إمكان إيصال صوت الحضارة المادية إلى كل إنسان في بيته عبر الأقمار الصناعية والبث المباشر .

ونحن معشر المسلمين ننظر إلى أن الصورة التي عكستها الكتابات التأريخية الحديثة المبكرة ، والتي استندت إلى مصادرنا القديمة هي صورة أوربية عنا فهل كانت المرآة صادقة ؟ من هنا نرى أن الواجب يحتم علينا أن نعيد النظر ، وأن نكتب شيئاً يمثلنا وبأقلامنا .

ولاشك أن ثمة مساهمات بأقلام عربية وإسلامية في كتابة التأريخ الإسلامي منذ مطلع القرن وحتى الوقت الحاضر ، ولكن معظم هذه المساهمة جرت وفق

منظور الحضارة الغربية ، وأكثر الذين ساهموا درسوا هناك وتبلورت نظراتهم من خلال فلسفات وآراء تشبعوا بها ، بحيث أن المرآة التي عكسوا من خلالها وجودنا باعتبارنا أمة إسلامية هي مطابقة لما تعكسه المرآة الغربية الاستشراقية في معظم الحالات ، ولاأكاد أستثني إلا دراساتٍ يسيرة .

إن المنهج الذي نريد أن نتبعه عند إعادة كتابة التأريخ الإسلامي تتحدد صورته بأن ننطلق من رؤى ليست مقيدة بالتجربة البشرية ، وإنما هي رؤيا مستنيرة بالقرآن الكريم وسنة محمد صلى الله عليه وسلم ، ومن ثم فنحن لنا خصوصياتنا ولنا تصورنا للكون والحياة ، ولمكان الإنسان في الأرض ، ولطبيعة الحضارة المرادة لإنسان مسلم يستهدف عبادة الله ، فكلما اقتربت الحضارة من تهيئة الأجواء المناسبة لعبادة الله وتوحيده كلما اعتبرناها أكثر نضجاً ، وأكثر تقدماً ، حتى ولو كانت أدواتها بسيطة .

نحن معشر المسلمين لانريد بالطبع إهمال مصادر تأريخية معينة ، فالبعض يعترض ويقول هل تريدون أن تلغوا الطبري والبلاذري والمسعودي واليعقوبي وخليفة بن خياط ويعقوب بن سفيان ؟ إذن تريدون تحريف وقائع التاريخ ، وبالطبع فليس هذا هو المقصود ، وإنما نحن سنعتمد المصادر تلك ، ولكننا سنعتمدها وفق تصور إسلامي ينبثق من القرآن والسنة وفق رؤية ملتزمة بالوحي الإلهي التزاماً كاملاً من ناحية ، ومن ناحية ثانية نحن لن نستسلم أمام الروايات وإنما سنقوم بنقد الروايات التأريخية ، وسوف نستفيد من مناهجنا ومن المناهج الحديثة المطروحة ، لأن الإسلام لايقيدنا بالنسبة للأخذ بكل صالح وكل نافع مادام لايتعارض مع آية أو حديث ، والمسلمون هم أصحاب مناهج تأريخية معروفة سواء في مصطلح الحديث ، أو في مصطلح الفقه ، وبالتالي فإن قضية المنهجية ليست غريبة عليهم وليست بعيدة عنهم ، والمطلوب منهم إحياء المناهج التي عندهم ، والإفادة من تجارب الدنيا إذا صحت لديهم ولم تتعارض مع دينهم .

وهنا أيضاً يعترض البعض ويقول بأن التأريخ ليس حديثاً ، ولماذا تنظرون

إلى الأسانيد بعد أن مضت قرون طويلة لم يفكر أحد في القيام بمثل هذا العمل الذي طبق فقط على الكتب الحديثية الأساسية مثل الكتب الستة ، وأما بقية المؤلفات فلا يعرف حتى في كتب الحديث الأخرى أن قضية الصحة والحسن والضعف روعيت فيها ، إلا في محاولات عامة معروفة مثل أقوال البوصيري وأقوال الهيثمي وأقوال ابن حجر والذهبي ، وهي لاتكاد تشتمل على كل دائرة السنة ، فكيف تريدون نقل المنهج إلى الرواية التاريخية ؟

ونحن نقول بأن استخدام مصطلح الحديث ، ومعرفة الرواة في أسانيد الروايات التاريخية لايقتصر أمره على الحضارة والثقافة الإسلامية ، وإنما هو موجود حتى في نطاق النقد التاريخي الذي يتّبعه الغربيون ، ولكن نظراً لخلو معظم كتبهم من هذه الأسانيد ، فهم يحاكمون المؤلف وحده ، وينظرون إلى اتجاهاته ويتساءلون أو يطرحون الأسئلة التي يطرحها المحدث مع الراوي ، إذن المبدأ واحد سواء نُظر إلى كتاب برمته وإلى محاكمة مؤرخ ، أم نُظر إلى راو ومحاكمة راو من حيث النظر إلى سلامة الحواس ، وإلى القدرة على الملاحظة الجيدة ، وإلى كونه شاهد عيان أو أخذ عن شاهد عيان ، ومن حيث الصدق ومن حيث أنه لم يخضع لضغوط وإنما كتب بحرية ، إذن الأسئلة المطروحة متماثلة ، لأن منهج النقد التأريخي المعروف بالمنهج الاستردادي أخذ كثيراً عن مصطلح الحديث ، إذ لايعقل أن هذا التشابه الكبير في الأسئلة حول الراوي أو حول المؤرخ يأتي عن طريق توارد الخواطر في كل هذه التفاصيل ، والذي يقارن بين كتاب (النقد التأريخي) لانجلوا وسينوبس ـ وهو من أشهر الكتب عند الغربيين قد ترجم إلى اللغة العربية ـ وماقاله ابن القيم في (المنار المنيف) يلمس مدى الأخذ ، وسعة التشابه الذي يجعل قضية توارد الخواطر أمراً غير وارد .

وأيضاً فالمناهج الحديثة المنبثقة عن التصور الغربي لاتُعنى بالمعايير الأخلاقية ، وبالطبع هذه المشكلة يمكن أن نعرف أسبابها ، إذ هي على صلة وثيقة بقاعدة أساسية وهي قاعدة عدم ثبات الأخلاق عندهم ، فلامعنى للحكم على تصرف

حاكم أو والٍ قبل عشرة قرون أو خمسة قرون بأنه تصرف أخلاقي أو ليس أخلاقياً مادامت القيم الخلقية نسبية أو متغيرة ، إذن نظرتهم هذه إلى أن المؤرخ ليس حكماً وليس قاضياً ، ولاينبغي أن يُبرز المعايير الخلقية ، ويحاكم الشخصيات التاريخية وفقها ، إنما تنبثق من كون الأخلاق نسبية ، وأما بالنسبة لنا ونحن نعتقد بأن الأخلاق قيم مطلقة ، وأن الرسالات السماوية هي التي أرستها ، فالوحي الإلهي منذ آدم النبي عليه السلام إلى محمد صلى الله عليه وسلم هو الذي غرس القيم في أرجاء الأرض ، حتى لو جهل الناس مصدرها ، فلاشك أننا نستطيع أن نستخدم معيارية ثابتة ، وأن نقوم الأعمال التاريخية ، وأن نقيس أيضاً ، لأن « هيجل » ومجموعة المؤرخين الغربيين الذين ثبتوا الأسس العقلية للمنهج المعاصر في النقد التاريخي ، وفي فلسفة التأريخ ، لايرون أيضاً أن بالإمكان قياس لاحق على السابق ، لأنهم يقولون أن التأريخ لايعيد نفسه ، ونحن نرى أن الله عزوجل علمنا أن نقيس ، وأن نضرب الأمثال ، وأنه ضرب لنا الأمثال في القرآن : ((ضرب الله مثلاً قريةً كانت آمنةً مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون)) . قال الله (مثلاً) ، والمثل إنما هو للقياس ، فإذن قضية العبرة التأريخية والقياس التأريخي أساسية بالنسبة لنا ، ثم نحن بعد ذلك ننطلق من كون التأريخ برمته تحقيق لمشيئة الله تعالى ولأقداره ولكن من خلال فعل الإنسان،

بمعنى أن للإنسان إرادة ولايخضع لجبرية وحتمية كما يقول الماركسيون ، وكما كان يقول من قبل الجبريون ، ولكنه أيضاً ليس خالياً من دوائر تحصر نشاطه ، وليس خالياً من أقدار تحكم عمله ، خلافاً لما كان يقوله نفاة القدر قديماً ، ولما يقوله أيضاً نفاة القدر من الوجوديين والغربيين المعاصرين ، وبالتالي فنحن ننطلق من رؤى معينة تنبثق عن الكتاب والسنة ، ولنا منهجيتنا ، كما نستفيد من منهجية الآخرين ، ومن ثم وضمن هذا الإطار في التصور الإسلامي ، وفي المنهج النقدي ننطلق في الدعوة إلى إعادة كتابة تأريخ الإسلام .

٧٦ ـ مايعد به الإسلام :

تأليف : روجيه جارودي .

وقد نشر في مجلة الأمة بعنوان (رسالة إلى جارودي) .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وأدعو لكم بالسداد والتوفيق في خدمة العقيدة الإسلامية التي هداكم الله إليها بعد عناء فكري طويل ، وتجارب عميقة مع الماركسية عبر أربعة عقود ، ومن خلال موقع متميز في الحزب الشيوعي الفرنسي ، وفي باريس التي تمثل معقلاً هاماً لفكر الحضارة الغربية ، فلاشك أن هدايتكم للإسلام لها معنى متميزاً في لفت أنظار المثقفين إلى عظمة الإسلام ـ الذي يجهلونه لأسباب شتى حتى في العالم الإسلامي نفسه ـ وخاصة بعد أن سخرتم قلمكم في إبراز القيم الحضارية في الإسلام ومعطياته لعالم اليوم ثم وعده لغد العالم .. في الوقت الذي يتنازع المسلمون في جدوى الالتزام بالعقيدة والشريعة نتيجة تعرضهم للغزو الفكري خلال تأريخهم الحديث والمعاصر مما أفقد الكثيرين منهم الثقة بالذات والإيمان الصحيح بالإسلام ، وخاصة ايديولوجيته الشاملة ومضامينه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أكدتم عليها في كتابكم (الإسلام وأزمة الغرب) وقد عبرتم عن دوام هذه القناعة بشمولية الإسلام وإيديولوجيته المتميزة عبر محاضرتكم الأخيرة في ندوة الفكر الإسلامي في الجزائر المنعقدة في بجاية في ٨ : ٧ : ١٩٨٥ م عندما ذكرتم أن الإسلام « يعطي قدوة في السعي لإيجاد بديل للثقافة الغربية » و « أنه يتعين أن نستخرج من القرآن الكريم والسنة قواعد اقتصاد سياسي ومباديء دستورية تسير حياة المسلمين » (جريدة الشرق الأوسط ، العدد ٢٤١٦ في١٠ : ٧ : ١٩٨٥) وهذا يتفق مع تأكيدكم في كتابكم (الإسلام وأزمة الغرب) بقولكم « فالإسلام لايفصل الدين عن الاقتصاد والسياسة » .

ولكنني فوجئت منذ أيام قريبة بآراء غريبة ومناقضة لأقوالكم السالفة وردت في ترجمة عربية لكتابكم (مايعِدُ به الإسلام) ـ ترجمة قصي أتاسي وميشيل واكيم ،

ونشرته دار الوثبة - فرغم أن الكتاب تعبير عن سعة إطلاعكم على الحضارات والثقافات العالمية ، والقدرة على تناول القضايا والمشكلات العالمية بعمق ، إلا أنه - وللأسف - يحمل صورة منحرفة عن الإسلام بسبب الوقوع تحت تأثير الفلسفة والتصوف الغالي ، وفيما يلي بعض المقتطفات من الكتاب توضح ذلك :

جاء في ص٥٨ قوله : « ونحن لانحاول مطلقاً أن نصف كل المنجزات التأريخية للمجتمعات الإسلامية بالمثالية والكمال ، بل نعتقد أن من التعميم الضار الخاطيء الادعاء بإمكانية استخلاص تشريع صالح لكل الأزمنة والشعوب من نص منزل . ألم يرد في القرآن ((ولكل أمة رسول ..)) - سورة يونس ٤٧ - بل ورد ماهو أدق وأوضح ((وماأرسلنا من رسول إلا بلسان قومه لنبين لهم ..)) - ابراهيم ٤ - » . كلامكم هذا معناه القول بعدم صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان .

وجاء في ص٦٧ « ومن أنصع الأمثلة على تحقيق مفهومي (الجهاد) لدى الانسان مثال الأمير عبد القادر الجزائري الذي لم يكن قائداً حربياً نجح خلال خمسة عشر عاماً في تنظيم المقاومة المسلحة للدفاع عن شعبه وعقيدته ضد محتل مدجج بالسلاح فحسب بل كان من أكبر المتصوفين في عصره ، إذ تبنى تعاليم الشيخ محيي الدين بن عربي ، وكان تلميذه الروحي » ، وفي (كتاب المراحل) يورد تأملاته حول التعاليم الأساسية في التصوف الإسلامي فيقول : « إن جوهر المخلوقات هو الله ، والله ليس (الكائن الأزلي) فحسب بل كذلك جميع الممكنات غير المتجلية ، وهو كل عمل يفجر تلك الممكنات » .

وفي هذه المقولة تأكيد على فكرة وحدة الوجود ، وتعبير عن الإعجاب بشخصية صوفية غالية تشيد بفكرة وحدة الوجود هي شخصية عبد القادر الجزائري ، كما جاء في (ص٦٧ - ٦٨) قولكم : هذا الفارس الشهم النبيل سجل في (كتاب المراحل) هذه الأسطر المتميزة عن انفتاح الإسلام « إذا خطر ببالك أن (الله) هو الذي يسلِّم به كل طوائف المسلمين والمسيحيين واليهود والزرادشتيين ، أو ذاك الذي يسلم به المؤمنون بتعدد الآلهة ، وغيرهم من أتباع الديانات ، فاعلم أنه (هو ذاك)

بل هو في الوقت نفسه شيء آخر غير ذلك .. » . ولاشك أن الإسلام لم ينفتح على الشرك من تثليث وثنوية وتعدد بل جاء حرباً عليها .

وقد اتهمتم (ص٧٠) بني أمية دون استثناء وفيهم الصحابي معاوية رضي الله عنه والخليفة الورع عمر بن عبد العزيز بقولكم : « وفي دمشق ، من بلاط الأمويين الزاهي المترف الذي كانت تصب فيه كل خيرات البلاد المفتوحة من أقمشة وخمور وعبيد وروائع فنية » . مما يدل على المجازفة ، فهذه الصورة عن البلاط الأموي لاتنطبق على معظم العصر الذي حكموه .

وذكرتم (ص٧٧) أن التصوف من أبعاد العقيدة الإسلامية بقولكم : «يمكن القول إن التصوف بعد من أبعاد العقيدة الإسلامية بل هو بعدها (الجوًاني) الداخلي» رغم أنكم تقولون في نفس الصفحة بتبادل المؤثرات بين التصوف وبين الرهبنة النصرانية والغنوصيين في الإسكندرية ، وكتابات أفلوطين ، وحكمة الهنود ، ورهبنة البوذيين ، وأن هذا الإغناء المتبادل قد أسهم في إثراء أفكار كلا الطرفين ، لكن الأصول الأولى للتصوف الإسلامي كانت من القرآن - كما يقرر - أما التصوف الذي ترون فيه حلاً لمشاكل الحضارة ، فليس مقتصراً على الأصول الأولى بل تدل استشهاداتكم كما في الكلام عن الحب الإلهي عند الحلاج ص٧٨ ، وعن فكرة الفناء ص٧٩ ، وعن مفاهيم الحب عند الشيرازي وجامي والنظامي ص٨٠ وجلال الدين الرومي ص٨١ الذي يمثل مع الحلاج روائع الشعر الصوفي (ص٨٢) - حسب قولكم - وفي استشهادكم من كلام ابن عربي في (نصوص الحكم) ص٨٦ .

وقد ركزتم فهمكم للتصوف الغالي هذا بعنوان الفصل نفسه وهو (الصوفية ملحمة الإيمان) وهو يعبر عن ضرورة الحل الصوفي لمشكلات الإنسان والعالم .

وعندما تناولتم مفهوم المساواة والحرية في الإسلام (ص١٠١) قلتم : «والحق أن هذا المبدأ القرآني في التشريع لم يُترجم الى واقع ملموس حتى في أوج الحضارة الإسلامية ، وقل الشيء ذاته عن أوربا المسيحية إذ لم نشهد ولادة مجتمع يأخذ بتعاليم المسيح حتى في أوج ازدهار سلطة الكنيسة» .

وهذا الكلام فيه تجاوز واضح على عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم ، فقد ترجمت سائر مبادىء الإسلام إلى واقع ملموس في ذلك العصر . ويبدو أنكم نقلتم تصوركم لتأريخ النصرانية إلى الإسلام ، فانتقال النصرانية الى أوربا كان بعد عيسى عليه السلام بوقت طويل ، وقد تحرفت الديانة وشابتها وثنية اليونان ومادية الرومان ولم يكن نبي النصرانية بين ظهراني الأوربيين ليقوم بتربيتهم كما فعل محمد صلى الله عليه وسلم مع قومه .

وقد ذكرتم (ص١٨٤) : « وليس في القرآن أي نص يحرم (التصوير) ويبدو أنكم لم تنتبهوا إلى تصريح السنة بذلك فهذا مايتبادر للذهن ، ولكن المتابع لأفكاركم يظهر له إنكاركم ـ أو ميلكم إلى إنكار ـ حجية السنة كما في ص٢٦٥ .

وتذكر ص١٠٥ : « إن القرآن يفرض على (تعدد الزوجات) قيوداً منها العدل التام بين مختلف الزوجات في الإنفاق والمحبة والمعاشرة الجنسية ، وهذه الشروط والقيود إذا طبقت حرفياً كما نص عليها القرآن فإنها تجعل تعدد الزوجات أمراً مستحيلاً » .

وكلامكم هذا في الشروط لايتسم بالدقة ، فلم يشترط الشارع العدل في المحبة كما تصرح السنة ، وكذلك فإن تعدد الزوجات معروف في عصر النبي والصحابة ، وهم أعرف بحدود الشرع من سواهم ، ومادام قد وقع منهم التعدد فهو ليس مستحيلاً ، ولاشك أنكم لاتدّعون أن فهمكم النص أوضح مما فهموه ، إذ لاأحد يزعم أنه أعرف بلغة القرآن منهم ! .

وكررتم كلامكم ص١٠٦ بقولكم : « هذه القيود التي تجعل من المستحيل تطبيق هذا النظام » . والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن لماذا إذن شرع الله نظام التعدد إذا كان تطبيقه مستحيلاً ؟! .

وقد عدتم ص١٠٧ لتكرار تأكيدكم على عدم صلاحية الشريعة لسائر العصور بقولكم : « ونحن نرى أن التفسير الضيق القائل بأن القرآن يتضمن تشريعاً يصلح لكل زمان ومكان ـ هذا التفسير ـ يهدد مستقبل الإسلام بالخطر » .

وبقولكم (ص١٠٨) : « إن من غير المنطقي أن نستخلص من القرآن تشريعات وقوانين سياسية شاملة تصلح لكل زمان ومكان » .

وقد سجلتم (ص١٤٠) خطأ تاريخياً عندما ذكرتم أن الفونس العاشر ملك قشتالة هو زوج ابنة خليفة قرطبة - كما يقال - رغم أنكم ذكرتم ذلك بصيغة التمريض، إذ لايمكن أن يزوج خليفة قرطبة ابنته لرجل نصراني وإن كان ملكاً .

وفي الفصل الذي أسميتموه « فلسفة الكشف والإلهام » ذكرتم (ص١٥٥) : « إن الفلسفة الإسلامية أصابتها عدوى الفلسفة الغربية ، وإن انبعاث هاتين الفلسفتين ونهوضهما مرهون باتباع النهج (النبوئي) .. إذ لافلسفة إلا مع هذا النهج » .

ثم أوضحتم هذا النهج وبينتم إعجابكم بابن عربي ص١٧١ ونقلتم عن كتابه (فصوص الحكم) عبارات تنضح بأفكار الحلول ووحدة الوجود مثل قولكم (ص١٧٣) : « وحينما نقول بتجلي الله أو حلوله في طبيعة أخرى فحسب نشرك به ، ولكننا نعصم أنفسنا من الضلال حينما نؤكد على الصفتين في آن معاً كما يقول ابن عربي في (فصوص الحكم) » .

ووصفتم ص١٧٤ موقف الفقهاء من المتصوفين المسلمين بالتفاهة !! .

وأخيراً تصريحكم (ص١٧٨) بدعوتكم للانطلاق من فلسفة ابن عربي بقولكم : « وهكذا يتوجب على فلسفاتنا التي أصبحت فلسفات (موت الإنسان) و (موت الله) - كذا - أن تعيد النظر في تاريخها لتنطلق من فلسفة ابن عربي ، فتقف في وجه كل المتعصبين والتكنوقراطيين المتحدين فيما بينهم بدءاً من شبه الجزيرة العربية الى شبه الجزيرة الأوربية . إن بعث هذه الفلسفات لن يكون إلا بهذا الموقف المنطلق من التراث الإسلامي . فإما أن تنحو هذه الفلسفات نحو النبوءة والكشف والإلهام ، فتنبعث وتحيا .. وإلا .. فقل عليها السلام » .

وقد علقتم على قصيدة فريد الدين العطار بقولكم (ص٢٠٩) : « وهاهنا نصل الى جوهر الرسالة الإسلامية من اتحاد (الواحد) بالمتعدد ، وانصهار (المتعدد) بـ (الواحد) ، كما نصل إلى موضوع (إفناء) الذات في سبيل بعث

الحياة الأزلية » . وهكذا أكدتم على فكرة الاتحاد والحلول والفناء ـ وهي دخيلة على الإسلام ـ بل اعتبرتموها ـ فوق ذلك ـ جوهره .

وكثيراً ماتسوقون الأحاديث الموضوعة دون التنبيه إلى وضعها مثل (ص٢١٧) حديث « من أحبَّ فعفَّ فمات فهو شهيد » . و (ص٢٤٥) حديث « أن نطلب العلم ولو في الصين » .. وغيرها .

وكذلك ذكرتم عبارة مؤيدة لمقولة أن السنة لايمكن لها أن تكون مصدراً للتشريع الحقوقي (ص٢٦٥) .

وهذه الأفكار التي يطرحها كتابكم (مايعد به الإسلام) لاتساعد على إحياء عالم الإسلام الراكد ، والذي يرتبط إحياؤه بالتفاعل مع الوحي الإلهي كما يتمثل بالكتاب والسنة ، وليس بالدعوة إلى إحياء فكر ابن عربي والانغمار في شعر المتصوفين الغالين المتأثرين بالفلسفة الإشراقية ، مما يؤدي إلى إدخال الأمة الإسلامية في دوامات جديدة من الصراع والتمزق تزيد من انقسامها الحالي ، وتبعد الشباب عن أصول الإسلام الى آراء ابن عربي وجلال الرومي والشيرازي وجامي .

إن الترحيب الذي لقيه انتماءكم لعقيدة الإسلام يجعل لكلامكم أثراً قوياً في أوساط الحركة الفكرية ، مما يزيد من عظم المسؤولية عليكم ، وإن المسلمين بحاجة إلى قلم رفيع المستوى قادر على الحوار الثقافي العميق والشامل مثل قلمكم .. فلتسدوا الخلل ولتسددوا السهم في نحر « الجاهلية » من أجل خلاص الإنسان في ظل الكتاب والسنة والاعتصام بهما .

وتقبلوا خالص الدعاء .

الإجابة على رد جارودي

الأستاذ رئيس تحرير مجلة الأمة ، حفظه الله .

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه ..

لقد اطلعت على إجابة الأستاذ رجاء جارودي على رسالتي ، والمنشورة

بمجلة الأمة العدد السابع والستون في رجب ١٤٠٦ هـ ، وقد أرسلت تعقيباً على جوابه لما ورد فيه من تأكيد على ذكر الحديث الموضوع واتهام لبعض المفسرين في القرون الأولى بتجميد الشريعة ودفاع عن فلسفة ابن عربي .

وقد كان تعقيب المجلة على عبارتين ساقهما ـ مخالفتين للحس الإسلامي كما عبَّرت ـ حسناً لولا أن مفهوم المخالفة يقتضي أن ليس في بقية كلامه ماتتحفظ المجلة بشأنه .

ونظراً لما عرفت به مجلة الأمة من التزام بالإسلام الصحيح ونشر للوعي الإسلامي السليم فقد رأيت أن من النافع التنبيه على مفهوم المخالفة لتعقيبها .

وقد وقفت على رغبة المجلة في إقفال الحوار على صفحاتها أو جعله مقصوراً على المراسلات الخاصة . ولكن الأطروحات الجديدة في جواب الأستاذ جارودي والتي سيقرأها جمهور غفير من المسلمين ليست خاصة ، بل إن عدم الرد عليها قد يعني القبول بها .

ثم إن الحوار المفتوح المنضبط بأدب الإسلام في النقاش لن يؤدي إن شاء الله إلى ضرر بالسمعة الأدبية لأي طرف مادام يدور حول الأفكار وليس الأشخاص ومادام القصد الوصول إلى الحق .

لذلك آمل نشر التعقيب المرافق للرسالة في مجلتكم ، أو إخطاري عند الاعتذار لنشرها في مكان آخر .

وفقكم الله لما يحبه ويرضاه ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الأستاذ رجاء جارودي في جوابه على رسالتي المنشورة في مجلة الأمة العدد السابع والستون رجب ١٤٠٦ هـ : « كتاب مايعد به الإسلام نشر عام ١٩٨١ م في حين لم أكن قد أشهرت إسلامي بعد » .

كان بوسع الأستاذ جارودي أن يكتفي في الرد عليَّ بهذه العبارة ، ولم يكن بوسعي ولابوسع أحد من المسلمين أن يتهمه أو يظن به الظن ، فالإسلام يجبُّ ماقبله

ولو فعل لكان رده أبلغ رد وأجمله وأفصحه وأشمله ، فالمسلم حين يدخل الإسلام يكون قد انخلع عن الجاهلية ، ورمى بأفكارها وتصوراتها عرض الحائط ، فهو بعد إسلامه يبني تصوره الاعتقادي على ماورد في الوحي الإلهي من كتاب وسنة دون خلط بتصورات الفلاسفة التي بنوها على اجتهادات عقلية محضة ، مع أن العقل ليس مهيئاً لمعرفة « ماوراء الطبيعة » لذلك أرسل الله تعالى الأنبياء الى البشرية وجعل وصول دعوتهم إليها سبباً لمسؤولية التكليف .

ولكن الأستاذ جارودي لم يكتف ببيان أن كتابه « مايعد به الإسلام » صدر سنة ١٩٨٣ م قبل إسلامه مما قد يفهم منه أنه تجاوز تلك المرحلة وأنه بصدد أطروحة جديدة للإسلام تنبثق عن رؤيته الجديدة . بل مضى يفصل في رد مسائل من «رسالتي» اختارها وانتقاها وكان يلزمه أن يناقش كل المسائل مادام لايريد إعلان براءته من الأفكار التي طرحها في كتابه المذكور ، كما يظهر من تشبثه ببعض الآراء التي وردت فيه ، مما اقتضى أن أكتب هذا التعقيب .

١ ـ استخدم الأستاذ جارودي التاريخ في بيان مخالفتي للوقائع حيث أنني بيّنت تناقض أفكاره في كتاب « مايعد به الإسلام » المنشور عام ١٩٨١ قبل إسلامه مع محاضرته « الإسلام وأزمة الغرب » التي ألقاها سنة ١٩٨٣ بعد إسلامه .

ولو دقق الأستاذ في عبارتي فإنها تصرح بوقوفي على الترجمة العربية التي قام بها قصي الأتاسي وميشيل واكيم ونشرتها دار الوثبة . ولم أقل بأنني وقفت على الأصل الفرنسي حين صدوره ، ولم أحدد إطلاقاً تواريخ أفكاره ، ولكن القاريء المدقق يدرك أنني كنت أنقل أقوال الأستاذ جارودي من تصريحاته المتأخرة لئلا يحسب القاريء أن ماورد في كتابه « مايعد به الإسلام » هو قوله الأخير . وقد حسب بعض القراء ممن اتصل بي أن الخطأ من المترجمين وليس من المؤلف وتأملوا أن يوضح الأستاذ جارودي ذلك ، ولكنه لم يشر الى ذلك من قريب ولابعيد ، وهذا يعني أن الترجمة العربية لم تحرف كلامه .

وكان يلزم أن يبين الأستاذ في مقدمة « مايعد به الإسلام » أنه ألفه قبل إسلامه

وأنه لم يعد ملتزماً بما ذكره فيه ، بل ويعلن براءته مما يخالف الإسلام عقيدة وشريعة .

٢ ـ إذا كان الأستاذ جارودي يرى أن « مايعد به الإسلام » مرحلة قد تجاوزها فلماذا يدافع عما ورد فيه من صورة شوهاء للإسلام ؟

وإذا كان يعتقد بصحة بعض الأفكار التي سجلها قبل إسلامه ويدافع عنها فإن الأمر يحتاج إلى حوار رفيع محاط بسياج من أدب الإسلام وقواعد المناظرة العلمية ، فالإسلام يعلو ولايُعلى ، وكل أحد يؤخذ منه ويرد عليه إلا المصطفى صلى الله عليه وسلم فالحق فوق الجميع ورائد الجميع ، ولن يكون لأسلوب الاستعلاء والتقليل من قدرة الطرف الآخر على فهم « العربية » ومدلولات ألفاظها وتذوق أساليبها ـ وهي لغته الأم ـ أثر في حيازة الحق أو إثبات صحة القضية المطروحة .

فالعبارات التي نقلتها في « رسالتي الى جارودي » نقلتها حرفياً وليس بالمعنى ، فلامجال للتنصل منها بمغالطات واضحة وإلا فكيف نوفق بين قول الأستاذ جارودي في ص٥٨ من كتابه « مايعد به الإسلام » : « ونحن لانحاول مطلقاً أن نصف كل المنجزات التأريخية للمجتمعات الإسلامية بالمثالية والكمال ، بل نعتقد أن من التعميم الضار الخاطيء الادعاء بإمكانية استخلاص تشريع صالح لكل الأزمنة والشعوب من نص منزَّل » .

وبين قوله في رده عليَّ : « لم أقل قط بعدم صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان، ماقلته هو : إن الشريعة ـ وهي القانون الإلهي ـ ليست شيئاً ميتاً جمَّدها بشكل نهائي بعض مفسري القرآن الكريم منذ عشرة أو اثني عشر قرناً ـ بل هي حقيقة حية تدخل الله في حياة البشر (!!) هي نزول الأزلي في الزمني (!!) كما أن الشريعة تنادينا اليوم كما نادت المسلمين منذ ألف عام ، وعلى غرار الفقهاء العظام في الماضي خليق بنا أن نبذل جهداً متواصلاً لإيجاد الحلول لمشاكل عصرنا على ضوء المباديء الأزلية » .

فإذا تأمل القاريء بين القولين لاحظ التعارض الكبير بينهما رغم إدخاله في

العبارة الأخيرة كلاماً غريباً على الحس الإسلامي ـ كما أشارت مجلة الأمة ـ ولكن لنعتبر ذلك سبق قلم ، ولنكتفِ بملاحظة الفرق بين القولين بالنسبة للشريعة فقط لا العقيدة . فالكلام الذي نقلته من كتابه « مايعد به الاسلام » فيه إنكار صريح لإمكانية استخلاص تشريع صالح لكل الأزمنة والشعوب من نص منزل . والكلام الأخير هو صياغة جديدة لاعلاقة لها بالكلام الأول وفيها دعوة للاجتهاد من أجل حل مشاكل عصرنا على ضوء النص المنزل .

مع أنني لاأتفق مع الأستاذ جارودي بتحميل بعض المفسرين منذ عشرة أو اثني عشر قرناً مسؤولية تجميد الشريعة بشكل نهائي . لأن عمل المفسرين في القرون الأربعة المشار إليها ـ أو القرنين الأولين المشار إليهما أيضاً ـ لم يعدُ نقل الأحاديث النبوية والآثار عن الصحابة والتابعين التي تشرح معاني الآيات مفسرةً للغريب من اللغة، فإن انتقل أحدهم إلى تفسير المعنى العام فإنه يبني ذلك على التفسير اللغوي ، وهكذا فإن المفسرين ساهموا في بيان المراد من الآيات من الناحية اللغوية وأوصلوا إلينا فهوم الصحابة والتابعين وماذكروه من أسباب النزول والناسخ والمنسوخ مما عايشه الصحابة بأنفسهم . فأين وجه تجميد المفسرين للشريعة في تلك القرون الأولى ؟! .

وهل يراد للاجتهاد (الجديد) أن يقفز على التراث التفسيري أو يتخطى فهوم الصحابة والتابعين أو يتجاوز مدلولات اللغة العربية في وقت نزول (القرآن) ؟

وعلى أية حال فمادام الأستاذ جارودي مقتنعاً ـ بعد إسلامه ـ بصلاحية الشريعة لكل زمان ومكان ، وبضرورة فتح باب الاجتهاد لحل مشكلات العصر ، فإنه يكون قد تجاوز فعلاً مقولته الأولى فالحمد لله على ماوفقه إليه .

٣ ـ أما بخصوص دفاع جارودي عن الأمير عبد القادر الجزائري فإنه ذكر سببين أحدهما أن الأمير الجزائري « كان صوفياً متعمقاً لأنه كان تلميذاً لابن عربي ، والثاني أنه رئيس دولة وقائد حرب وبطل المقاومة ضد الغزو الفرنسي » .

ولاشك أن في تواريخ الشعوب أبطالاً قوميين ووطنيين تمجدهم شعوبهم

لمواقفهم في خدمتها أو لدفاعهم المجيد عن حريتها واستقلالها ، ولكن ذلك لايقتضي متابعتهم في عقائدهم ، بل إن العقيدة والعمل يُعرضان في مقاييس المسلم على الكتاب والسنة فما وافقهما قبله وماخالفهما رفضه . والمهم أن فلسفة ابن عربي وتلميذه الجزائري لاتصلح للانطلاق منها في بناء عالم إسلامي متحضر حديث لغموضها وخصوصياتها لغةً ومعنى ، فحتى الكثيرين من المحبين لابن عربي يمنعون عامة الناس من قراءة كتبه خوفاً على فهمهم ومعتقدهم إذ ليس من السهل الوصول إلى مقاصده وإشاراته . وأما المنصف فإنه يعترف بأن ظاهر كلام ابن عربي يفضي إلى إقرار وحدة الوجود كما قررها الفلاسفة ، وهي عقيدة مخالفة لعقيدة أهل السنة والجماعة حيث لاخلاف بينهم في مباينة الخالق للمخلوقات .

٤ ـ وقد اتهمني الأستاذ جارودي بعدم الفهم الدقيق للنص إذا قلت بأنه يسوق حديثاً موضوعاً دون أن ينبه على وضعه ، ويعلل الأستاذ موقفه بأن معنى الحديث سليم يهدف إلى السعي لتحقيق التكامل الثقافي .

فهل يرى الأستاذ أن بالإمكان قبول سائر الأحاديث الموضوعة مادامت معانيها سليمة ؟ أم لابد من الدقة في نسبة الحديث إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، لأن السنة وحي إلهي ، وقد حذر رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكذب عليه ، وقد بذل العلماء جهداً ضخماً في تمييز الأحاديث الموضوعة وبيان الأحاديث الصحيحة طيلة القرون الثلاثة الأولى .

وأخيراً فإن الحق واضح أبلج ، وإن الرجوع إليه فضيلة ، وإن الخطأ من خصال الإنسان لأنه غير معصوم ـ سوى النبي صلى الله عليه وسلم ـ وكنت سأكتفي برسالتي التي قصدت بها بيان الحق مع الاعتراف للأستاذ جارودي بفضله في التعريف بالإسلام ـ بلسانه ـ ، وفي الدفاع عن القضية الفلسطينية . ولكن إصرار الأستاذ ـ بعد إسلامه ـ على الدفاع عن فلسفة ابن عربي واتهام بعض المفسرين في القرون الأولى الفاضلة بتجميد الشريعة جرَّني إلى الكتابة ثانية ، ولاشك أن الأستاذ يعرف تقاليد العلم في الإسلام وواجب النصيحة ، وقد صدرت ردود واعتراضات على

جهابذة العلماء عبر تأريخنا الطويل ، إقراراً من الجميع بأن النقص يرِدُ على سائر البشر ، وأن الرد على المفكر أو العالم ليس فيه انتقاص لقدره ، بل فيه تعظيم للحق وقدره ، وأنه فوق الجميع .

والله يقول الحق وهو يهدي الى سواء السبيل .

٢٣ : ٧ : ١٤٠٦ هـ

٢ : ٤ : ١٩٨٦ م

الفهارس

فهرس الموضوعات

المؤلف

ه من مواليد الموصل شمال العراق سنة ١٩٤٢ م .

ه متخرج من كلية التربية عام ١٣٨٤ هـ (١٩٦٣ م) .

ه حصل على الماجستير في التأريخ الاسلامي من كلية الآداب بجامعة بغداد عام ١٣٩٤ هـ (١٩٦٦ م) وكانت رسالته (بحوث في تأريخ السنة المشرفة) .

ه حصل على الدكتوراه في التأريخ الاسلامي من جامعة عين شمس بالقاهرة عام ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م.) في اطروحته (موارد الخطيب البغدادي في تأريخ بغداد)

ه بدأ التدريس بكلية الآداب بجامعة بغداد منذ سنة ١٣٨٦ هـ (١٩٦٦م) الى سنة ١٣٩٦ هـ (١٩٧٦ م) حيث أعيرت خدماته للجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة .

ه عمل بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة رئيساً لقسم الدراسات العليا مابين سنة ١٣٩٧ ـ ١٤٠٣ هـ .

ه عمل رئيساً للمجلس العلمي بالجامعة الاسلامية خلال الفترة ١٣٩٨ ـ ١٤٠٣ هـ .

ه يعمل حالياً أستاذاً للتأريخ الاسلامي في الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة وعضواً في مجلس مركز خدمة السنة والسيرة النبوية منذ تأسيسه .

ه أشرف على عشرات الرسائل الجامعية للماجستير والدكتوراه خلال السنوات العشرين الماضية في الجامعات العربية وخاصة الجامعات السعودية كما ناقش عدداً كبيراً منها في تخصصات الحديث النبوي ، والتأريخ الاسلامي ، والتربية الاسلامية .

مؤلفاته :

١ ـ السيرة النبوية الصحيحة ، محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد

روايات السيرة ، مجلدان ، ط ٢ ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ـ ١٤١٤هـ وقد ترجم ونشر باللغتين التركية Istanbul - 1988 والانكليزية . Maryland U . S . A - 1991

٢ ـ بحوث في تأريخ السنة المشرفة (وطبع بالتركية والانكليزية) ، طبع أربع مرات في بغداد وبيروت في سنة ١٩٦٧ م ، ١٩٧٢ م ، ١٩٧٥ م ، ١٩٨٤ م ، والطبعتان الأولى والثانية بتعضيد من جامعة بغداد .

٣ ـ موارد الخطيب في تأريخ بغداد ، طبع بدمشق سنة ١٩٧٥ م وبيروت ١٩٨٤ م ، والطبعة الأولى بتعضيد من جامعة بغداد .

٤ ـ دراسات تأريخية ، نشر المجلس العلمي بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة ـ ١٩٨٣ م .

٥ ـ التراث والمعاصرة ، طبعتان ، نشر رئاسة الشؤون الدينية ، قطر ١٤٠٥هـ كما طبع باللغة التركية Istanbul - 1991 .

٦ ـ الاسلام والوعي الحضاري ، بيروت ـ ١٤٠٨ هـ .

٧ ـ تراث الترمذي العلمي ، نشر مكتبة الدار بالمدينة المنورة ـ١٤١٣ هـ.

٨ ـ مجتمع المدينة في عصر النبوة ، مكتبة الدار بالمدينة المنورة ١٤١٣هـ

٩ـ مناهج البحث وتحقيق التراث ، وقد درّس المؤلف هذه المادة خلال تسعة عشر عاما متصلة ، ووضع خلاصة تجربته في هذا الكتاب .

١٠ ـ قيم المجتمع الاسلامي من منظور تأريخي، نشر في جزئين ضمن سلسلة كتاب الأمة ـ قطر ـ ١٤١٤ هـ .

١١ ـ التربية الروحية والاجتماعية في الاسلام ، نشر من قبل مركز خدمة السنة بجامعة قطر .

١٢ ـ عصر الخلافة الراشدة : محاولة لتطبيق قواعد النقد عند المحدثين على الرواية التأريخية ، نشر مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ـ ١٤١٤ هـ .

التحقيقات :

١٣ ـ تأريخ خليفة بن خياط ، ٣ طبعات ، العراق ـ ١٩٦٧ م ، بتعضيد من المجمع العلمي العراقي ، ودمشق ـ ١٩٧٧ م ، والرياض ـ ١٩٨٤ م .

١٤ ـ طبقات خليفة بن خياط ، طبعتان ، الأولى ببغداد ـ ١٩٦٧ م بتعضيد من جامعة بغداد ، والثانية بالرياض ـ ١٩٨٣ م .

١٥ ـ المعرفة والتأريخ ، ليعقوب بن سفيان (ت ٢٧٧ هـ) ، ٣ طبعات الأولى ببغداد ـ ١٩٧٤ م من قبل وزارة الأوقاف العراقية ، والثانية نشر مؤسسة الرسالة ببيروت ـ ١٩٧٦ م ، والثالثة نشر مكتبة الدار بالمدينة المنورة ـ ١٩٨٨ م .

١٦ ـ أزواج النبي ، لابن زبالة ، نشر المجمع العلمي بالجامعة الاسلامية ـ ١٩٨٢ م .

١٧ ـ بقي بن مخلد القرطبي ومقدمة مسنده عدد مالكل واحد من الصحابة من الحديث ، بيروت ـ ١٩٨٤ م .

١٨ ـ مسند خليفة بن خياط ، بيروت ـ ١٩٨٥ م .

١٩ ـ تركة النبي ، لحماد بن اسماعيل ، بيروت ـ ١٩٨٣ .

البحوث :

٢٠ ـ منهج المحدثين في النقد مقارناً بالميثودولوجيا الغربية ، مجلة السنة ، جامعة قطر ـ ١٤١٢ هـ .

٢١ ـ الخطيب البغدادي : سيرته الذاتية ، بيئته الحضارية ، اتجاهه الفكري واهتماماته التربوية ، ضمن كتاب « من أعلام التربية العربية الاسلامية »، مجلدة ٢ ، نشر مكتب التربية العربي لدول الخليج ـ ١٤٠٩ هـ (١٩٨٨ م) .

٢٢ ـ موقعة عين جالوت .

٢٣ ـ القراءة المجدولة